جامعة الدول العربيّة
المنظمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم
مكتب تنسيق التعريب
الرباط

اللِّسان العربيّ

دوريّة متخصّصة محكّمة نصف سنويّة تصدر عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط
التابع للمنظّمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم

العدد : 75

مطبعة ومكتبة الأمنية ش.م.م
IMPRIMERIE LIBRAIRIE OMNIA s.a.r.l

الإيداع القانوني : 1964/13
الرقم الدولي : ISSN : 0258 -3976
تصميم الغلاف : أحمد جاريد

المدير المسؤول
أ. د. عبد الفتاح الحجمري

مسؤولة التحرير
أ. إيمان محمد كامل النصر

العنوان :82، زنقة وادي زيز – أكدال – الرباط – ص.ب : 290 (المملكة المغربية)
الفاكس : 05.37.77.24.26 (212) / الهاتف 61.59.02.30 06 (212)/05.37.77.24.22 (212)
الموقع على الشابكة (الإنترنت) :www.arabization.org.ma
البريد الإلكتروني : bca.alecso@gmail.com/bca@arabization.org.ma

أعضاء المجلس العلمي للمكتب

أ.د. مروان المحاسني : رئيس مجمع اللغة العربية بدمشق/سوريا.

أ.د. عبد الكريم خليفة : رئيس مجمع اللغة العربية الأردني/الأردن.

أ.د. عبد الرحمن الحاج صالح : رئيس المجمع الجزائري للغة العربية/الجزائر.

أ.د. حسن بشير صديق : رئيس مجمع اللغة العربية/السودان.

أ.د. دفع الله عبد الله الترابي : رئيس الهيئة العليا للتعريب/السوادان.

أ.د. عز الدين ميهوبي : رئيس المجلس الأعلى للغة العربية/الجزائر.

أ.د. محمود أحمد السيد : نائب رئيس مجمع اللغة العربية بدمشق/سوريا.

أ.د. محمد محمد الجوادي : عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة/ مصر.

أ.د.مصطفى عبد السميع محمد : مركز البحوث التربوية والتنمية/مصر.

أ.د. زيد إبراهيم العساف : مدير المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر/ سوريا.

أ.د. عبد الفتاح الحجمري : مدير مكتب تنسيق التعريب بالرباط/المغرب.

أ.د. عبد اللطيف عبيد : أستاذ باحث – المعهد العالي للغات/تونس.

شروط النشر

- تنشر المجلة البحوث الرصينة المتعلقة بقضايا اللغة العربية والتعريب والترجمة والمصطلح، المحررة باللغة العربية.
- التقيّد بالمعايير العلمية والأكاديمية المتعارف عليها، والحرص على التوثيق وحسن استخدام المصادر والمراجع.
- ترسل البحوث إلى المكتب، مطبوعة ومصححة، مسجلة على أقراص حاسوبية ليزرية أو بالبريد الإلكتروني.
- تنشر البحوث في المجلة، بعد أن تخضع للتحكيم من قِبَل لجنة تحكيم من ذوي الاختصاص، للبت في مدى صلاحيتها للنشر، ولا تُرَدُّ البحوث إلى أصحابها، سواء نشرت أم لم تنشر.
- يشترط في البحث أن لا يكون قد نشر أو قُدّم للنشر في وسيلة نشر أخرى، ويجوز للباحث أن ينشر بحثه في مكان آخر، بعد نشره في اللسان العربي، بشرط أن يشير إلى ذلك.
- يجب أن تكون الصوّر والجداول واضحة إذا وجدت في البحث.
- الآراء والمعلومات الواردة في البحوث المنشورة في المجلة لا تعبر – بالضرورة – عن وجهة نظر المنظمة ومكتبها بالرباط.
- يسمح باستعمال المواد المنشورة في المجلة، بشرط الإشارة إلى مصدرها.
- ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات فنية.
- يرسل الكاتب الذي لم يسبق له الكتابة في المجلة مع بحثه سيرته الذاتية والعلمية وعنوانه.

محتويات العدد

- افتتاحية.....11

ندوة "اللغة العربية والبحث
في منهجية الصناعة المعجمية الحديثة"
يومي 11 و12 نوفمبر 2014

- معجم ابن شوشان العبري الحديث המלון החדש אברהם אבן שושן أنموذج المعجم الشامل

أ. د.أحمد شحلان 17

- اتجاهات لغوية لوضع معجم عربي معاصر

أ.د. محمد حسن عبد العزيز 41

- الترجمة والتعريب من الرقمنة إلى مجتمع المعرفة: مبحث في تشريح بنية العربية رقميا

أ.د. محمد الحناش 57

- قوانين التغيُّر اللغوي في المعجم التاريـخي

د.الدكتور علي القاسمي 103

- الصناعة المعجمية الحديثة بين النظرية و التطبيق مادة "الرأس" في القواميس العربية نموذجا

أ.د. رشيد بن مالك 119

Pour un dictionnaire des noms propres et des patronymes berbères au Moyen Age

Dr. Abdellah Bounfour 156

أبحـاث ودراسات

- الترجمة واللسانيات دراسة في العلائق والآفاق المشتركة

أ.د.حسن بحراوي 157

- ترجمة النّـص مسترسلا من متواليات الأفعال اللّغويّة

الصّحبي هدوي 201

- مصطلحات التصحيح الزائف في نصوص العربية الوسيطة

د. منتصر أمين عبد الرحيم 225

- تدبير الاختلاف بين الخطاب اللغوي العربي القديم والخطاب اللساني الحديث (اللسانيات الوظيفية نموذجاً)

أ.د. حافظ إسماعيلي علوي 257

افتتاحيّة

من بين الخلاصات التي انتهت إليها ندوةُ " **اللغة العربية والبحث في منهجية الصناعة المعجمية الحديثة**" التي نظمها مكتب تنسيق التعريب بالرباط يوميْ 11-12 نونبر 2014 إفادتها أن **التمكّن من اللغة يعني التمكّن من المعرفة**؛ وهذه حقيقة أظهرتها الدراسات اللسانية الحديثة منذ الأعمال المبكرة لفردناند دي سوسير في أبحاثه عن القوانين البنيوية المُوَلِّدة للأنساق المجردة، ولِوَضْع اللغة في علاقتها بالفكر والتصوّر، والنّظرِ إلى اللغة بوصفها كُلّية اجتماعية ذات نسق معرفي دال، وَوَعْي جمعي ورمزي يَسْتوطنُ اللغة ولايجعل منها مجرد أداة للتّواصل، بقدر ما يُكسبُها قدرة نقل لمعرفة وإنتاجها كذلك.

ينبغي الاعترافُ اليوم أن المناهج التعليمية في المدرسة والجامعة بالعالم العربي لا تسمحُ بحدوث تطوّر كبير على مُستوى استخدام اللغة العربية في بعض التّخصصات العلمية والتقنية، كما أن تدْبير المعرفة في زمَن العوْلمة يضع أمام البحث العلمي العربي تحديات جديدة من أجل إيجاد أنظمة تكوين ملائمة، وتقنيات تلْقين حديثة للرفع من مستوى التمكّن من اللغة العربية حتى لا تظلّ لغة مُتخلّفة عن ركْب المعرفة العالمية، ودحْض كل الدّعوات التي تجعل من العربية لغة مُتعارضة مع العلم، وتعتبرها مجرد لُغة حاملة لثقافة دينية، وغير قَادرة على الانتماءِ لرُوح العصْر ولِقيَم الحَداثة.

ولذلك، فإن وضع تخطيطٍ لغوي مُتوازن وفاعِل لا يمكنه أن يغفل الصّلة الكامنة وراء اللّغة والسّلطة السّياسِية المتحكمة في إيجاد "توازن لغوي" بين اللغة الوطنية واللغات الأجنبية المتحَاقِلة معها؛ علما أن لكلّ لغة خصائص ثقافية تحملُ معها فَهْما للعالم والأشياء والعلاقات، وليست أداة تواصلية مُحايدة في التعبير والتعليم والبحث العلمي. من هذا المنظور، يظل استخدام اللغة

العربية في التعليم، سواء تعلق الأمر بالتّخصصات العلمية والتقنية أو الأدبية والاجتماعية وغيرها، محكوما ومُؤَطرا بواقع التعددية اللغوية وقدْ أصبح عائقا منهجيا يحُول دون تطوّر اللغة العربية وفرض إجباريتها في مختلف أسلاك التكوين والتّدريس. لا يتعلقُ الأمر هُنا بغِياب الإرادة السّياسية للدول فحسب، بل يتجاوزها إلى غِياب نظرة شُمولية واستشرافية مُوحدة للُغةٍ عربية يتكلّمها أكثر من 350 مليون نسمة عبر العالم، وهو أيضا غياب ناتج عن العديد من العوائق التي حالت دون إدراج التّعريب واستخدام اللغة العربية في سِياسات التّنمية الاجتماعية، وحُسن تدبيرها في الإدارة والاقتصاد والإعلام والتّقانات الحديثة والبَحث العلمي.

يتطلب، إذن، تحليل استخدامِ اللغة العربية في التّعليم عدَمَ حصره ضمن مقاربة لسانية ضيقة، بل من الأجدر يربطه بمنهجية للتّدبير البيداغوجي للغات عموما وللغة العربية خصوصا؛ وهذا انشغالٌ يمتلكُ راهنيتَه لعلاقته بالمنظومات التربوية الحديثة، رغم اختلافها من قُطر إلى آخر، أو تَعَدّد الفاعلين والمؤسّسات المساهمة في صياغة السّياسة اللغوية.

التمكّنُ من اللّغةِ مسألة تستقطب اليومَ، وبشكل مُتزايد، اهتمام الفاعلين التربويين لارتباطها، عموما، بتوجّهات البرامج والمناهج، وبالوضعية التربوية المدرسية وما قبل-مدرسية. منَ المَعلومِ أن البحث بصدد التّمكّن اللّغوي عرف تطوّرات لافتة في ضوء نظريات السّلوك والعلوم المعرفية، واللسانيات الاجتماعية وبيداغوجيا الأهداف والكفايات. من هنا أهمية البعد النظري والفلسفي للتمكّن من اللغة، بيْد أن هناك جانبا لا يخلو من أهمية ويتعلّق بمدى "القابلية على التعلّم" والتي تتعلّق بمناحي تطوير الأنشطة الذهنية للمتعلّم في تفاعلها مع المحيط السوسيو-ثقافي والوجداني للفرد.

لقد أضحى من الضروري اليوم التفكير في الكيفية التي تسمحُ بتجاوز عوائق التمكّن اللغوي بالمدرسة العربية، وتجديد البرامج والمناهج بجعلها

منفتحة على أساليب إعمالالخيالأثناءالتعلّم من أجل تنمية قدرات التلاميذ، وجعل اللغة العربية طيّعةً تعبيرا وكتابةً.

كما أسهمت ندوةُ **"اللغة العربية والبحث في منهجية الصناعة المعجمية الحديثة"** في إثارةَ الانتباه إلى أهمية الاعتناءِ بتطوير البحث في مجال اللسانيات الحاسوبية والأخذِ بمُستجَدّات التقنية في تحليل أنظمة بناء اللغة العربية حتى يتيسّرَ لها الدخول إلى مجتمع المعرفة، ومواصلة الاهتمام بتطوير منهجية وضع المصطلح العلمي والتقني والحضاري عند تأليف المعاجم المتخصّصة والعامّةِ.

هكذا، تواصل مجلة (**اللسان العربي**) صُدورها المنتظم بنشر البُحوث الرّصينة المتعلّقة بقضايا اللّغة العربية والتّعريب والترجمة والمُصطلح؛ ويأتي هذا العدد الجَديد مُتضمنا لأعمال ندوة **"اللّغة العربية والبحث في منهجية الصناعة المعجمية الحديثة"** بمشاركة باحثين ومعجميين من دُول عربية ساهموا بأبحاثهم في مناقشَة إشكالات لغَوية ومُعجمية في غاية العمق والغِنى همّتْ تحليل تجارب مُعينة من الصّناعة المعجمية، وإبراز الاتجاهات اللغوية المتعلّقة بوضع معجم عربي معاصر؛ كما بيّنتْ أبحاثٌ أخرى أهمية تعيين قوانين التغيّر اللغوي في إعداد المعْجم التاريخي للغة العربية، وفهْم التّوجهَات العامّة لقضايا التعريب والترجمة واقتراح مبحث عامّ لتشريح العربية رقميا؛ ويتضمن العددُ أيضا جملة من الأبحاث والدراسات ذات الصّلة بالترجمة واللّسانيات والأفعال اللغوية، وأخرى خاصّة بالمصطلح وعلُومه وطرائق اشتغاله في نُصوص نظرية وتطبيقية كلاسيكية وحديثة.

والله الموفّقُ للصّواب.

ندوة
"اللُّغةُ العربيّة والبَحْث في مَنْهجِيّة الصِّناعة المُعجمية الحَدِيثة"
يَوْمَيْ 11 و12 نوفمبر 2014

مُعْجم ابن شوشان العِبْري الحديث

המלון החדש אברהם אבן שושן

أنموذج المعجم الشامل

أ.د. أحمد شحلان
أستاذ اللغة العبرية
جامعة محمد الخامس
كلية الآداب الرباط

ظهرتْ حركةٌ إحيائية للثّقافة العبرية مع ظهور القوميّات في أوروبا. وفي هذا الخضم، سميت هذه الحركة حركة "الهَسْكَلا" اليهودية أو "التّنوير". وكان مراد دعاة "الهسكلا" اليهود الأوائل- خصوصاً أولئك الذين كانوا يدعون إلى الاندماج في مجتمعاتهم التي يعيشون فيها، أي أن يكون اليهودي يهودياً في بيته وألمانياً أو فرنسياً أو روسياً داخل المجتمع الذي يعيش فيه- أن يُبدع اليهودي في مجال الثقافة، ما له ارتباط بالتراث العبري القديم في خلق جديد يعبر عن آماله وتطلّعاته، أو خلق صناعة أدبية بالعبرية تستقي مواضيعها من التراث اليهودي دينياً ومعرفياً، في الرواية والقصة والمسرح، أو تترجم إلى العبرية بعضاً من هذه الإبداعات. ثم ركّزت الحركة، أو بعضٌ ممن ساهم فيها، جُهودهم من أجل إحياء اللغة العبرية وتطويرها، خصوصاً مع ظهور الحركة الصهيونية التي وطّد معالمها تيودور هرتسل، الصحافي النموسوي الذي عاصر أحداث دريفوس في فرنسا، فكتب كتاباً سمّاه "دولة اليهود" ثم دعا إلى أول مؤتمر صُهيوني انعقد في بازل، في سويسرا سنة 1897.

خص هرتسل جهده من أجل الإعداد لكيان يهودي سياسي، وكرس أحد اليهود من أصول روسية، هو إليعزر يهودا (1858- 1922)، جهده من أجل إحياء اللغة العبرية التي ستكون لغة لهذه "الدولة". فقد دعا ابن يهودا إلى إعادة الحياة للغة العبرية، ودافع عن هذه القضية سياسياً وعلمياً، بتأسيس لجان لُغوية تعلم اللغة للمهاجرين الذين قدموا من أوطان متعددة تختلف لغاتهم، ويحتم المنطق السليم، كما كان يفكر، أن يجتمعوا على لغة واحدة، وجدها في عبريتهم القديمة. واستفاد في محاولة إحيائه للغة، من لغة التوراة والتّلمود ولغة العصر الوسيط. أي اللغة التي أغناها اليهود السفرديون (ذوو الأصول العربية أو الأندلسية) بما أخذوه من الثقافة العربية الإسلامية. وَوُصِف ما أخذوه من هذه، بتراث العصر الذهبي، للغة والأدب والعلوم الفلسفية والعلوم الحقة، ولا يزال يوصف بهذا عند علماء الملل. وجَعَلَهُ اهتمامُه هذا، يفكر في وضع مُدونة لغوية تستجيب لرغبات الشارع والبيت والمدرسة والإدارة والطالب والعسكري والسّوقي والعالم. واهتم أيضاً بوضع المعاجم الموضوعية الضرورية للاستعمال العلمي والتقني، فكرس ما بقي من حياته، أي منذ هجرته إلى فلسطين حتّى وفاته سنة 1922، لإعداد معجم العبرية الحديثة. وقد أسَّس منهجَهُ على رفض دعوى مفكري عصر الأنوار (النهضة اليهودية)، الذين يتشبثون بلغة التوراة وأسلوبها دون غيرها. إذ اللغة العبرية كانت عنده وحْدة مُتكاملة تبدأ بلغة التوراة، وتنتهي بكراسة الأطفال. فجاء عَمَله ضخماً، ضم سبعة عشر جزءاً، رتب خمسة منها في حياته وأتم ترتيب الباقي وإعداده، رأس الأكاديمية العبرية، طور سيناي، فأخرجه آخر سنة 1959[1].

مات إليعزر ابن يهودا سنة 1922، أي قبل الإعلان عن قيام الكيان الإسرائيلي بستة وعشرين عاما، حدث فيها فوق هذه الأرض، الكثير مما غير من

1 – إلي عزر بن يهودا، المعجم الحديث، الطبعة الدولية نيويورك – لندن، 1960 (الطبعة 59).

المصائر، وتوالت عليها الهجرات العديدة، خصوصاً بعد 1948. فتوالت الحركة المعجمية متنوعة، وتتابعت فهارس النصوص المقدسة، مثل فهرست التوراة والتلمود ولغة الربيين ولغة كبار المفكرين، وكثرت معاجم المصطلحات والمعاجم المتعددة اللغات والموسوعات العامة والخاصة. ولا يتسع المجال لذكر هذه الأعمال المتعددة والمتنوعة، غير أننا سنذكر بعض العناوين التي لها مغزاها، مع ذكر سنوات الصدور، لأن هذه السنوات كافية بنفسها لتصوير هذه الحركة المعجمية، ووضعها في إطارها التاريخي والسياسي، ففي 1928 صدر العدد الأول من مجلة לשוננינו (لَشونِينو) (لغتنا) وهي أهم أداة لتطويع اللغة العبرية، وما زالت لحد الآن اللسان الناطق باسم **مجمع اللغة العبرية**. ثم توالى صدور المعاجم، فصدر سنة 1925 معجم المصطلحات التقنية. 1930 معجم النباتات ومعجم المصطلحات الكهربائية: التلفون والتلغراف. 1932 معجم الأسماء الجغرافية المصوبة بفلسطين. 1933 معجم المصطلحات المهنية لسائقي القطارات. 1934 المصطلحات الطبية وعلوم الطبيعية. 1936 معجم مصطلحات فن الإعلام. 1938 معجم مصطلحات مسك الدفاتر. 1946 معجم نباتات فلسطين. 1947 معجم مصطلحات النسيج، ومصطلحات المطافئ. 1950 معجم علم النفس، بالإضافة إلى عديد من النشاطات الصحفية التى اعتبرت معركة اللّغة العبرية واجباً مقدساً استرخصت من أجله كل شيء.

لم يعد معجم ابن يهودا[2] وهذه الحركة كافيين للاستجابة لمتطلبات المستجدات، فدعت الضرورة إلى إيجاد معجم آخر يستدرك ما استجد، وينتقي ما هو ضروري للحياة الجديدة بعد أن تجمع على أرض فلسطين، جمع ما كانت تجمعه لغة واحدة ولا هو قادر على الاشتراك في لسان. فظهر المعجم الحديث لأبراهام بن شوشان، في سبعة أجزاء ما بين 1948 و 1952.

2 – خصوصاً وأنه غير عملي، لتوسعه الكبير واستعمال عديد من اللغات الأجنبية داخل المتن وتعدد أجزائه. فمقدمته وحدها في جزء تجاوزت صفحاتها الثلاثمائة صفحة.

أبرهام بن شوشان

ولد أبراهام بن شوشان (روزنشتاين) في مينسك في روسيا البيضاء، سنة 1906. تعلم في "الْخِدِر"[3] الذي أسسه أبوه الذي كان كاتباً ومعلماً. وتابع تعليمه العام في المدارس الحكومية، عندما بلغ عمره السادس عشرة سنة. هاجر إلى فلسطين سنة 1925، وتابع دراسته في مدرسة المعلمين وتخرج منها سنة 1925. مارس التعليم وكتابة أدب الأطفال، حصل في سنة 1943 على درجة من الجامعة العبرية في القدس: تخصص اللغة والأدب العِبْريين ودراسة العهد العتيق. عُين سنة 1952 رئيساً لمكتب وزير التربية والتعليم بن تْسِيُّون دينور، ورئيساً لشعبة اللغة في قسم التربية والثقافة، وانتخب سنة 1974 عضواً في أكاديمية اللغة العِبْرية.

عُرف ابن شوشان بانشغاله بقضايا المعجم، فبدأ عام 1942 في وضع "معجمٍ حديث"، وسخر في ذلك عائلته والأصدقاء والمعلمين، وطلب منهم أن يستخرجوا من الكتابات المتداولة ما يجدون فيها من ألفاظ مُسْتحدثة. فجمع ودَوَّن مُدونة تضمّنت إذ ذاك 70000 مدخلا، ونشر هذا المنتقى في مدونة سماها **"المعجم الحديث"**.

المُعْجم الحديث

صدر المجلد الأول من "المعجم الحديث" في نهاية عام 1947. وكان المراد أن يظهر المعجم في أربعة مجلدات. وصدر المجلد الثاني عام 1949. والمجلد الثالث في النصف الأول لعام 1950 والمجلد الرابع في أوائل 1951. والمجلد الخامس والأخير في أوائل 1952 وبعد سنوات أضاف المؤلف جزءاً آخر يتضمن حَوَالِيْ 3000 مدخلا ومصطلحاً وتعابير جديدة.

---

3 – الْخِدِرْ: قد يكون غرفة واحدة يحفظ فيها الأطفال اليهود نصوص التوراة ويتعرفون على الواجبات الدينية. وقد يكون منتسباً لشخص معين، هو حبر في الأساس. وهو شبيه بـ"الْمْسِيدْ" في ثقافتنا المغربية.

كانت اللغة العبرية على مدى قرون لغة العَهْد العتيق والصّلوات، وصارت مع الزمان، بسبب الهجرة وازدياد المؤسسات التربوية والتعليمية، وازدهار الفنون والآداب والمسرح، وانتشار الصحافة وتطوّر لغة الشارع، (لغة الأطفال والجيش وما يعتبر من تلفظ العامة)، في حاجة إلى مُدونة لغوية أشمل وأكمل. ولم يعد يكفي إضافة ملاحق، وبعد أن جمع المؤلف الكثير من المستحدثات وكل ما استدرك، على معجمه خلال سنين طويلة، شعر بضرورة مراجعة مُعْجمه وبنائه بناء يختلف شكلا ومضمونا. فأضاف إلى الإخراج الأول ألفاظ ومواد الملحق والمستحدث من التّراكيب اللّغوية مما تجمع له على مدى الأزمان في جُذاذاته، في مُدَوّنة تختلف عن الطبعة الأولى. ونقدم نحن عرضنا هذا اعتماداً على طبعة 1971، وتتضمن سبعة أجزاء وهي:

ج. 1 من حرف أ א إلى حرف د ד.

ج. 2 من حرف هـ ה إلى حرف ط ט.

ج. 3 من حرف ي י إلى حرف م מ.

ج. 4 من حرف م מ إلى حرف س ס.

ج. 5 من حرف ع ע إلى حرف ص צ.

ج. 6 من حرف ق ק إلى حرف ر ר.

ج. 7 من حرف ش ש إلى حرف ت ת.

ومَعْلوم أن حُروف المُعْجم العِبْري هي اثنان وعشرون حرفاً[4] هي:

ا א – ب ב – گ ג – د ד – هـ ה – و ו – ز ז – ح ח – ط ט – ي י – ك כ – ل ל – م מ – ن נ – س ס – ع ע – ف פ – ص צ – ق ק – ر ר – ش ש – ت ת.

4 – مع نطق بعضاً منها بطريقتين مختلفتين حسب موضعها من الكلمة أو اعتبارها منقوطة أو غير منقوطة. مثل ب ב تنطق ب وڤ. و ك כ تنطق خ وك. و ف פ تنطق ف وپ.

لقد افتُتحت طبعة "المعجم الحديث" هذا الّذي اعتمدناه، بمدخل ضَمّنه الناشر مقدمة الطبعة الأولى من المعجم. ويشير المدخل إلى ما طرأ على اللغة العِبْرية مع الكيان السّياسي الجديد، والحاجيات اللغوية والعلمية، التي تدعو إلى إيجاد **"معجم"** حيّ كائن لا يمكنه أن يحصر نفسه في فترة زمنية تحسب بالبداية والنهاية. وأعاد المدخل صياغة ما جاء في المقدمة الأولى انطلاقاً من مُسْتجدات السّياسة واللّغة والتّطور المعرفي وسلطة لغة الشارع. ولذلك لم نُترجم شيئاً من هذا المدخل، وفَضّلنا أن نترجم، مع بعض التصرف، المقدمة الأصل، لأنها تلخص مضمون المدخل.

وهذه ترجمة لمقدمة الطّبعة الأولى مع بعض التّصرف كما قلنا:

"إنّ لُغتنا العِبْرية التي ترجع أصولها إلى الأجيال الأولى، وتستقي من المصادر القديمة التي هي العهد العتيق والمشنة والتلمود والمدرشيم[5]، أَرجَعتْ رُوّاءَهَا مع ظهور الدولة الجديدة. فتداخل ماضيها في حاضرها، قديمها في جديدها، وأصبحت لغة حديثٍ وحياة، تطبعُها الحيويّة والمُرونة. ولذلك فلا بد لهذا الوضع اللغوي العبري الحاضر، من التفكير في إيجاد مُعْجم من نوع جديد، في هيئته وشموليته وصورته، معجم حديث، يكون في مُتناول الكُلّ ويكون سهل الاستعمال. يبتعد عن الجمود ولا ينحبس في العبرية القديمة التاريخية التي لا تتطور ولا تساير مقتضيات العصر. ولا يجب أن تنحصر مهمةُ هذا المعجم في مستوى لساني أو أسلوب لُغوي مُعين، أو مستويات أدبية مما يعود للماضي البعيد أو القريب، بل عليه أن يفتح صدره لكل مصادر العبرية، وبالأخص الأخص، للغة الحية، والكتابات الأدبية المعاصرة، والدارجة على الألسن اليوم. يجب أن يتجلى فيه ما يطرأ من مُتغيرات اللغة وما دَقَّ فيها مما هو حديث، بحيث يتضمن كل مدونة المصطلحات والعبارات المستحدثة الأصيلة والدخيلة معاً، إضافة إلى

5 – التلمود في الأصل هو تفسير للتوراة (العهد العتيق)، ثم أضيفت له على مدى الأزمان، كتابات الأحبار وفتاواهم وما استجد في شتاتهم. ويتكون من قسمين: قسم "المشنا" وهو مكتوب بلغة عبرية متأثرة بأسلوب اللغة الآرامية، وقسم "الـگـمَرا". و"المدرشيم" هي كتابات أحبار اليهود التي تفسر التوراة، بعد أن أغلق نص التلموَداً هي أوعاظ أو كتابات تراجع قضايا التشريع أو تتضمن ما ظهر من نوازل أو ما جاء في الفتاوى.

مَكْنوز العبرية القديمة، وكذا أسماء النبات والحيوان والآلة، مما هو من جاري اللّغة الحية. ويجب أن يكون دليلاً للقارئ، يضعه أمامه لمعرفة خواص اللغة العبرية في مختلف معانيها وطرق استعمالاتها في الدَّارج من القَوْل والأدب. ويجب، وهو بالصورة التي هو عليها، والترتيب المبني عليه، أن يكون أداة استعمال: معجماً مساعداً للقارئ الذي هو في حاجة إلى معجم، وإلى المهاجر الجديد، والمعلم والمتعلم".

وورد في مدخل المعجم، في هذه الطبعة، وصفٌ لما أصبح عليه ولما يتضمنه، وهو:

أ- مصادرُ اللُّغة

يتضمن المعجم الحديث كل مدونة الكلِم العبري في كل عهوده وهي:

لغةَ العهد العتيق، بما في ذلك ما عثر عليه من مخطوطات العهد القديم، مثل اللفائف التي اكتشفت في الصحراء قرب البحر الميت (صحراء يهود).

والأدبيات العبرية القديمة، والتَّلمود، والمدرشيم - (الأوعاظ والاستدراكات على التلمود والتشريعات والفتاوى) - القديمة والحديثة، بعد أن قُرأت على ضوء المكتشفات الحديثة، والفهارس.

ويتضمن أيضاً لغة العصر الوسيط، وهي اللّغة العبرية التي ازدهرت بازدهار معارف اليهود في حضن الثقافة العربية الإسلامية، في المشرق، وخصوصاً في الغرب الإسلامي. ومن ذلك: لغة شِعْر "البيوط"[6]، وكتابات البحث والترجمات[7]. ويعتبر تراث الأندلس العِبْري، رافداً من أهم روافد اللغة

6 - شعر البيوط هو الشعر الديني، ولكن شعراء البيوط في العهود الإسلامية تأثروا بمناهج النظم العربي، ونوَّعوا أغراضه.

7 - تجدر الإشارة إلى أن العصر الذهبي للغة العبرية هو فترة الحضارة الإسلامية في المشرق والمغرب. في هذا العهد اتسعت اللغة العبرية بفضل المعارف العربية الإسلامية التي أصبحت ثقافة اليهود في هذه الأصقاع، وبها ومنها ازدادت ثروة اللغة العبرية التي كانت فقيرة إلى أبعد الحدود.

العبرية. فقد أغناها، مفاهيمَ ومصطلحات وأدوات شعرية، بأكثر مما ورثته عن عهودها السابقة، بحيث تعتبر لغة العهد العتيق والتلمود (المشنا) والمدرشيم، إذا ما قيست بلغة العصر الوسيط، لغةً فقيرة.

وتضمن لغة الأدب الحديث، من أدب "التنوير"[8] إلى الأدب المكتوب أيام ابن شوشان.

وتضمن لغة الصحافة والقصة والقصيدة ولغة الحديث في مختلف ألوانها، وكذا اللغة السوقية، أو ما يطلق عليه "اسلانـگ".

وفي المعجم كلمات أجنبية مما كثر استعماله في العبرية وفي الآداب والصحافة والحديث؛ وفيها (كلمات أجنبية) ما يوجد له مقابل في اللغة العبرية، ومنها ما لا يوجد له مقابل.

وأشار المؤلف هنا، إلى أن اللّغة العبرية عرفت هذا النوع من الاستعارات اللّغوية في قديم العُهود، عندما استعارت من الفارسية واليونانية واللاّتينية والآرامية.

وفي المعجم آلاف المصطلحات الأجنبية مما يدخل في حقول التقنيات والسياسة وعلوم الطبيعة والمجتمع والحضارة والعلوم الإنسانية.

وفي المعجم آلاف الألفاظ الآرامية مما عرفته اللغة العبرية منذ القديم (لغة التلمود والمدرش). واللغة العِبْرية اليوم مَليئة بالألفاظ والعبارات والاستعمالات والأمثال والمختصرات الآرامية في كثير من مجالات اللغة وحقولها، ذلك أن سُلطان التلمود ما زال قائماً بقواه في الفكر اليهودي، ولغته بطبيعة الحال، هي اللغة الآرامية، كما أن في العهد العتيق أسفاراً مكتوبةً باللّغة الآرامية لاَ العبرية.

---

8 – "أدب التنوير" هو الإبداع الذي أبدعه اليهود منذ القرن السابع عشر، خصوصاً اليهود الأشكناز، مع ظهور القوميات في أوروبا، ودعوة بعض يَهودِها إلى العود إلى الثقافة اليهودية والكتابة بالعبرية وترجمة أمهات الآداب العالمية إليها.

ونظراً لأن المقصود من هذا المعجم، كما يقول مؤلِّفه، هو أن يكون معجم استعمال، فإنه لم يترك شيئاً مما يحتاجه القارئ أو المتحدث أو المتصفح، من نادر الألفاظ أو المختصرات أو المُهْملات، ألا وأوردها. **"فمن الأفضل أن يخطئ المعجم هنا أو هناك بما يظن أنه زيادات، فيُدخل في مواده النّادر والمُهْمل، على أن يكون ناقصاً من هذه، لأنها قد تَحْيَى من جَديد في يوم من الأيام بصُورتها التي كانت عليها، أو بصورة أخرى، وتصبح من مُسْتعمل اللّغة..."** (ص ط (9).

وفي المعجم كلّ ما استطاع أن يصل إليه المؤَلِّف من مصادر اللغة العبرية الأدبية ولغة الحديث، كما هي عليه اليوم في الاستعمال العِبْري.

وفي المُعجم الرموز والمختصرات المعروفة في الأدب واللّغة والاستعمال، سواء العبرية أو الأجنبية (مثل مختصرات أسماء الأحزاب أو الشركات أو المختصرات العلمية أو اللغوية أو الأعداد وما شابه).

وفي المعجم أكثر من 20.000 مثال وأقوال سائرة وتعابير ثابتة مما هو عِبْري أَوْ تَعْبَرْنَ، مما هو من جميل القول، ومما ورد في ثنايا اللغة العبرية على مدى تاريخها وتطوّرها.

أُرفِقتْ مواد المعجم بتعريفات لُغَوية قصيرة، وبملاحظة إيتيمولوجية، وبعلامة عن الفترة التي استعملت فيها أو الطبقة الأدبية المصدر. وذلك في مختصر بين قَوْسين، فيه إشارة إلى الجذر أو اللّفظ الجامد، أو اللغة التي اسْتُعير منها ومصدرها ومعناها. والإشارة إلى اللّفظ المقابل لها في اللغات الأخوات القريبات (أكادية أوْغَاريتية آرامية عربية) مع اتخاذ الحِيطة من الخطأ عندما يكون الأصلُ مشكوكاً فيه.

مستويات اللغة العبرية في مصادرها

نعني هنا بالمستويات اللّغوية، المصادرُ المعتمدة على امتداد عهود تاريخ اللغة العِبْرية: منذ عهد تحرير النص التوراتي إلى لغة اليوم. ولا نريد أن ندخلُ

هنا في نِقاش شَائكٍ يدور حول لغة مُوسى ولغة التوراة الأصلية، فهذا باب آخر يُبعدنا عن عرض مضمون معجم ابن شوشان؛ ولكن الذي نريد أن نُلْفت الانتباه إليه ولا يثار حوله أيّ شك، هو أن لغة العهد القديم، منذ وصلت الناس، وهي مكتوبة بحرف آرامي لا علاقة له باللّغة العبرية. فلم يبق من الخط العبري إلا نقوش قليلة جداً، هي التي تحتوي فعلا عن الخط الكنعاني القديم. والمهم في عرضنا هذا المتعلق بهذا المعجم، هو مصادر العبرية كما نعرفها وهي:

أ- لغة العهد العتيق:

والعهدُ العتيق ثلاثة أقسام كُبرى هي:

1- التّوراة. 2- الأنبياء. 3- المَكْتوبات.

والعهد العتيق في جُماعه في التقليد اليهودي، عبارة عن أربعة وعشرين سِفْراً، كل سِفْر يتضمن عديداً من الإصحاحات. يضاف إلى هذا المصدر، بقية كتابات عبرية قديمة وجد معظمها في مخطوطات دُرِس بعضها جيداً وما زال الشك يروم حول بعضها الآخر.

ب - **لغة التّلمود والمدرشيم** (سِفر بن يسيرا ولفائف قمران..).

ج- **لغة العصر الوسيط**، ومنها لغة شعر "البيوط=الشعر الديني"، ولغة الشعر الأندلسي ولْبُروفانس (جنوب فرنسا) وأشعار يهود إيطاليا، والكتابات التشريعية، ولغة البحوث أصلية ومترجمة، والفتاوى حتى القرن الثامن عشر.

د- **لغة الأدب الحديث** من "الهسكله"[9] (عصر التنوير اليهودي) إلى اليوم. بما في ذلك كتابات الجيل الصاعد والصحافة ولغة الحديث المختلفة.

هـ- الألفاظ والمصطلحات الأجنبية مِمَّا صار مُسْتعملا في العبرية.

---

9 - השכלה (هَسْكَلَهْ) اللفظ من الجذر שכל (سِخِلْ) عقل يعقل عقلا وقريب من لفظه العبري في العربية شكله يشكله شكلا أي عقله (شكل الدابة). وكما اشتقت اللغة العربية لفظ "عقل" المجرد، من الجذر ع ق ل، اشتقت اللغة العبرية لفظ "سخل"= عقل من ش ك ل.

ويزيد المؤلف توضيحاً فيما يتعلق بلغة الأدب الحديث أحياناً، حيث يعيّن المصدرَ بقوله "لغة الحديث" "لسان العامة" "في فم الجمهور" "صحافة" "لغة الأطفال...".

د- **تعاريف المداخل:**

التعريفات بسيطةٌ مختصرةٌ دقيقةٌ. وعند الضرورة، يُوسِّع المؤلف في التعريف ويضفي في الوصف، وذلك كالآتي:

أ- يضع المؤلف بعد المادة معقوفتين تتضمن التأتيل ثم مختلف المعاني. وبعد التفسير يأتي بمثال أو أمثلة من الكتابات المناسبة. (مع علامات الاقتباس والعروض، مشيراً إلى المكان المحدّد) أو من الصحافة أو من لغة الحديث. وإذا لم يجد للمادة شاهداً وضعه المؤلف. ويضع للفظ عديداً من الشواهد عندما يكون له وجود في المستويات اللّغوية المتعددة، ليفهم القارئ معاني اللفظ واستعمالاته المختلفة في كلّ مُسْتوياته.

ب- يشرحُ كل لفْظٍ تعددت معانيه، كان أصْلياً أو مُستعاراً، بكل وجوهه- مثلا:

אביב ז (حرف "ز") يعني أنه مُذكّر.

ويضع بين معقوفتين [أنظر אב ...]

المعنى أولا: "فصل من فصول السَّنة بين الشتاء والصيف. **المعنى المجازي:** أورد فيه وصفاً شعرياً لفترة الشباب. ثم في الأخير **المعنى الأصلي** في التوراة والتلمود: المثال: "منتوج قبل نهاية نضجه"- ثم المعنى الثقافي، فالمعاني المستحدثة، فمعنى اللفظ في التلمود في معانيه الجارية. وفي الأخير معاني العهد العتيق... وقد وُضعت المعاني مرقَّمة، 1، 2، 3،... وتدرج المؤلف في معانيه تبعاً للأقدم فالأقدم، لذلك كانت شواهده تتبع ظهور المعنى في الزمان، فيستشهد بـ العهد العتيق، التلمود، كتابات العصر الوسيط، الكتابات الحديثة، (أحيانا يُورِد الشواهد على عكس هذا الترتيب).

ج- اعتمد المؤلف في شروحه الصّور والرّسوم، خصوصاً في التِّقانة والهندسة والصّنائع.

د- فيما يتعلق بالنباتات والحيوان والطيور، يعرِّف المؤلف المسمى تعريفاً دقيقاً بلا ترجمة الاسم إلى لغة أوروبية مع التفصيل الذي لم يتبع في الألفاظ الأخرى، ومع إضافة صور، ويضع بين قوسين الاسم العلمي الدولي اللاتيني.

هـ- يحرصُ المؤلف على التعريف النحوي والصرفي (أمام كل اسم الإضافة مفرداً وجمعاً؛ أمام كل وصف صيغته مفرداً وجمعاً؛ أمام كل فعل أو الصيغ المبنية منه: اسم الفاعل والصيغ الفعلية من ماض وأمر...(الماضي أولا). ويوضع التّعريف النحوي بين مَعْقوفتين بعد التعريف اللّغوي.

و- اعتمد المؤلف الشكل التّام بالحركات وحروف المَدّ (الألف والواو والياء) في مداخله وفي استشهاداته، تسهيلا للمتعلمين والمهاجرين الجدد[10].

ز- رتب ابن شوشان مداخله ترتيباً ألفبائياً مضبوطاً: المصدر/ الاسم الجامد، حروف النسب، المفرد. النعوت: مفرد مذكر . الأفعال: الجذر ثم كل الصيغ المشتقة منه.

طريقة وضع مادة المعجم

أ- الجذر، مثال:

يضع פע (پع) قبل الجذر، وهو مختصر الوزن الخفيف أو المجرد الذي هو **פעל**: "پـَعَـلْ" وهو الأول في أوزان العبرية السبعة التي يصاغ منها الكَلِم العبري.

وأمام פע الجذر בקע (بقَعْ) [قريب من פקע (فَقَعْ) أوغاريتية בקע آرامية בקע]

1- المعنى الأول פ"י (پ ي): (تعني فعلا متعدياً). ثم شرح المؤلف مركب الجذر بثلاثة أفعال، وأتى بشاهديْن من العهد العتيق.

10 – من أهم القضايا المطروحة في مجمع اللغة العبرية، قضية شكل اللغة العبرية.

2- معنى ثان: شَرحه بجُملتين، وأتى بشاهديْن من العهد العتيق وشاهداً من التلمود اليروشليمي.

3- פ"ע (پ ع) (تعني فعلا لزماً). وشرحه بفعليْن، وأتى بشاهد من مدراش. (أنظر تعريف المدراش في الهامش).

ثُم أَتَى بالمعاني المتفرِّعة عن الجذر في أوزان الفعل العبري السبعة - التي هي بالإضافة إلى פָּעַל وهو ما وردت أمثلته أعلاه - في باقي الأوزان الأخرى التي هي: נִפְעַל (نِفْعَلْ) פִּעֵל (پِّعِلْ) פֻּעַל (پّعَلْ) הִתְפַּעֵל (هِتْپّعِلْ) הִפְעִיל (هِفْعيلْ) הָפְעַל (هُفْعَلْ). وأتى لكل وزن بمعاني متعددة (4 لـ נִפְעַל (نِفْعَلْ), 2 لـ פִּעֵל (پّعِلْ)، 1 لـ פֻּעַל (پّعَلْ)، 1 لـ הִתְפַּעֵל (هِتْپّعِلْ)، 2 لـ הִפְעִיל (هِفْعيلْ)، و1 لـ הָפְעַל (هُفْعَلْ). وقد عدد المعاني والشواهد من العهد العتيق والتلمود اليورشلمي والسنهدرين ومن أقوال الشاعر الأندلسي يهودا اللاوي والشاعر الحديث بياليك.

ثُم أَتَى بأمثلة وَرَد فيها الفِعْل مقروناً بأُسم (8 أمثلة مع شواهدها).

ثم أتي بأسماء وصيغ اشتقَّت من الجِذر، مفردة أو مركبة، في معاني متعددة وبشواهد من العهد العتيق والتراث اليهودي والشعر الحديث.

ويشار إلى أن المؤلف يذَكِّر برموزه ويحيل على مستويات اللغة والعهود، في أسفل كل صفحة، (مثلا في تفسير العبارة◻ בְּקָעָה הָאֹזֶן❋ (فهده العلامة ❋) تعني أن العبارة وَرَدت في كتاب ابن سير والتلمود والمدرشيم. وهكذا يحيل بالعلامات الآتية على العهود اللغوية، فَـ ✧ تعني أن الاستشهاد من كتابات العصر الوسيط وَ° من كتابات الأدب الحديث، و◊ مصطلح دولي. وז (ز) مُذكر. وَנ (ن) مؤنّث. وَת (ت) نَعْت وَתו"ז (تو"ز) نعت مُذكر.

ب- الأفعال المُعْتلة وردت في صُورتها كما هي، نظراً لصعوبة التعَرُّف عليها، في الحرف الذي بُنيت عليه، لاَ عَلى التّرتيب الألفبائي فوضع الفعل הגיש

(هِـگيش) في حرف الـה (ه) مع أن جِذْره هو נגש (نـگش)، הוכיח (هوخيح) الجذر יכח (يخح)، הואץ (هوأص) الجذر אוץ (أوص)، הזדמן (هِزْدَمِّنْ) الجذر זמן (زمن)، נולד (نولد) الجذر ילד (يلد).

ج- يضعُ لكُلِّ صيغة أوزانها المستعملة فيها؛ والأوزان هي: נִפְעַל (نِفْعَلْ) פִּעֵל (پِّعِلْ) פֻּעַל (پّـعَلْ) הִתְפַּעֵל (هِتْـپّـعِلْ) הִפְעִיל (هِفْعيلْ) הֻפְעַל (هُفْعَلْ)، وكذا التعابير.

د- توضع الكلمات المتشابهة لفظاً المختلفةُ معنًى كل على حدة مرتبة بـ א، ב، ג.

هـ- الكلمات المكتوبة في نصّ بالمدّ، أي وضع الواو بدل حركات الضم، والياء بدل حركات الكسر، يشار لها ثم يحال على مكانها الحقيقي مثال: אופי (أوفي) أنظر אפי (أُفي)، أي أرجع إلى المادة مجردة من الواو النائبة عن الحركة. סיפור (سيبور) <ספור (سبور).

و- الظروف وأشباهها المركبة مع حروف الجَرّ توضع مرتبة حسب الحرف الأول في الصيغة:בראשית (برشيت)؛ فاللفظ الأصل هو ראשית (رأشيت)، ومع ذلك لم يضعه في مادة ר (ر)، بل في مادّة ב (ب). בגלל (بـگلل) الأصل גלל (گلل) . כגון (كـگـون) الأصل גון (گـون) وهكذا...

- الموادّ مرتبة ترتيباً ألفبائيا خارجياً وداخليا (الحرف الأول، الحرف الثاني، الثالث.

- في رأس كلّ صفحة أول مادة وآخر مادة.

أمثلة من مواد المعجم

حرف الألف

1- **א** الحرف اليدوي א حرف راشي א[11]

11 - الحرف اليدوي العبري هو أصلا من استعمال الإشكناز، وهم يهود أوربا الشرقية في الأصل. أما حرف راشي، فهو الحرف الذي كتبت به كثير من الكتب الدينية اليهودي، وينسب للربي شلمه بن إسحاق، الذي ولد بمدينة "تروا" بفرنسا، حوالي 1039-1040 وتوفي 1105.

1- الحرف الأول في الألف بائية العبرية وأُسمه "ألف".

2- أحد الحروف אהו"י (اهـ وي) التي تنوب عن الحركات العبرية (أمهات القراءة). (الألف لا تنوب عن الفتحة في اللغة العبرية، وإنما تذكر بالحركة القديمة في العبرية مثلا ראש (رُ[ا]شْ) = رأس، تنطق الراء مضمومة الآن، ولكنها كانت أصلا مفتوحة، فجاءت الألف تذكر بذلك، وتوضع الألف حركة فتح في الألفاظ الأجنبية).

3- ترمز **א** للعدد 1 (واحد وواحدة) و"أول" و"أولى" واليوم الأول، والفصل الأول، والقسم الأول، فقرة أولى.

4 א או׳ א׳ = 1000 خُصُوصاً في التواريخ .

5- **א** مختصر لفظ سيد אדון (أدون).

ثم أتى بأُستعمالات مُتعددة مثل:

– **מא** ועד ת*[12] (مِألف وِعَدْ تَ) من الألف حتى التاء.(ورد من أي من البداية حتى النهاية. ومعلوم أن حرف التاء هو آخر الحروف في ترتيب الحرف العبري. الشواهد: "هؤلاء الناس الذين قاموا بأمر التوراة من الألف حتى التاء" (المصدر فصل شبت في التلمود). – "جاء الرجل وحكى حكايته من الألف حتى التاء".

– אינו יודיע צורצ **א**° (إينّو يودِّيَّعْ تْصورَتْ أَلِفْ): لا يعرف لا القراءة ولا الكتابة. (أتى بشاهد من شعر الشاعر بياليك).

– האותר **א** אותר גם **ב**° (هَاومِرْ أَلِفْ أومِر گَمْ ب): من بدأ الشيء عليه أن يُتْممه.

– סוג **א**° (سوگ ألف): نوع ممتاز.

12 – أنظر أعلاه مصادر العبرية تبعاً للعهود.

– לא ב א רבתי° (لو بألف ربتي): لا بالألف الكُبْرى، وتعني لا على الإطلاق.

مختصرات

ومعلوم أن اللغة العبرية، خصوصاً في أساليب التفسير والتعاليق والكتابات القديمة، تكثر من المختصرات. وهو أمر قائم اليوم في اللغة العبرية بالنسبة لمختصرات الشركات والأحزاب وما شابه.

– א ❖ مختصر سيد ، سيدي.

א"א تعني: אי אפשר (إي إفْشَرْ): غير ممكن. אין אומרים (إينْ أومْريمْ): لا يقال. אחרים אומרים (آحَريمْ أومريمْ): آخرون يقولون. אדוני אבי (أَدُونِي أڤـي): سيدي وأبي. אברהם אבינו (أڤْرَهَمْ أڤينو): إبراهيم جدنا. אבי ומורי (أڤِـي وُمُورِي): أبي ومعلمي.

אאו"מ (أأو"م): אדוני אבי ומורי (أَدُونِي أڤـي وُمُورِي).

אאורטה ◊ (أَأُورْطَهْ) נ (ن=مؤنث) [يوناني aorte] أب العروق، العرق الأساسي في الجسم الخارج من البطين الأيسر للقلب، ويوصل الدم إلى كل أجزاء الجسم بواسطة العروق المتفرعة منه.

אאז"ל (أأز"ل) אדוני אבי זכרונו לברכה (أَدُونِي أڤـي زِخْرونو لَبْرَخَهْ): سيدي وأبي طاب ذكره (مبارك ذكره)

אא"ג (أأ"گـ)الأنف والأذن والحلق (طبيب אא"ג).

אא"כ (أأ"خ): إلا إذا.

אא"ע (أأ"ع) ארגון אמהות עובדות (إِرْگـونْ إِمَّهوتْ عوڤـْدوتْ)" منظمة الأم العاملة.

אאע"ה (أأع"هـ) אברהם אבינו עליו השלום (أَڤْرَهَمْ أڤـينُو عَلَوْ هَشّلوم ْ): إبراهيم جدنا عليه السلام.

وبهذا ينتهي مدخل "الألف".

2– أ– אב ز [أكادية: abu. أوغاريتية: אב. آرامية: אב، אבא. عربية: أب].

1– الذكر في العائلة، الرجل بالنسبة لولده وبنته (أولاده وبناته): "כְּרַחֵם אָב ,עַל-בָּנִים רִחַם יְהוָה ,עַל-יְרֵאָיו)" .תהילים קג יג). "כְּבוֹד אָב ,ואם" (פאה א א).

2*= (بن سيرا اللفائف والتلمود والمدرشيم) الحيوان الوَلُود:

أورد ابن شوشان عشر موادّ من تفرّعات المعنى مفرداً، ثم أتى باللفظ مركباً، بعدها أتى باللفظ جمعاً في كثير من التراكيب حيث اللفظ مقدماً أحياناً ومؤخراً أخرى.

ب– **אב*** ز [أكادي abu. عربية: أب] اسم الشهر الخامس.

3– אֲגוֹרָה ن (لم يضع أي علامة أمام المادة بمعنى أنها توراتية) [آكادية grum، آرامية אגְרַא أجرة قريبة لـ גְּ רָה.

1– وحدة صغيرة –مثقال من ورِق استعملت في القديم. (صموئل א ב לו) **לו** וְהָיָה ,כָּל-הַנּוֹתָר בְּבֵיתְךָ ,יָבוֹא לְהִשְׁתַּחֲוֹת לוֹ ,לַאֲגוֹרַת כֶּסֶף וְכִכַּר-לָחֶם ; וְאָמַר ,סְפָחֵנִי נָא אֶל-אַחַת הַכְּהֻנּוֹת--לֶאֱכֹל פַּת-לָחֶם. (لم يورده في المعجم).

2 °= الكتابات الحديثة [في دولة إسرائيل اليوم] أصغر وحدة عُمْلة جزء من مائة اللّيرة الإسرائيلية.

[אֲגוֹרָת– אֲגוֹרוֹת–]

הִשְׁתַּחֲוָה לַאֲגוֹרַת- כֶּסֶף [تعبير صورة] فقيراً لا يملكُ أيّ شيء: יָבוֹא לְהִשְׁתַּחוֹת לוֹ לַאֲגוֹרַת כֶּסֶף (شموئل الأول الإصحاح الثاني الفقرة 36). כולנו נגועים מחסרון כסף ומשתחוים לַאֲגוֹרַת- כֶּסֶף (ברקוביץ תר" מנחם קכג)

אגורי *= (بن سيرا اللفائف والتلمود والمدرشيم) ز [حسب التلمود اليروشليمي البواكر، 63/ 4 من لغة אגור :"الذي اذخر زيته في داخله] نوع من الزيت طبيعته وسط: "كالزيت الذي قالوا فيه لا هو كبير ولا صغير إنما هو وسط، فهذا אגורי" (مشنه כלים יז ח).

مضمون المعجم

يتضمَّنُ مُعْجم ابن شوشان في طبعته هته 30101 مادة أصلية و3448 أجنبية. ويتضمن من ألفاظ الشروح والعبارات 35070 عبرية و1444 أجنبية، وفيه من المختصرات 1188، والمجموع الكلي 71251 لفظاً.

أما الملحق فقد تضمَّن:

أ- إضافات وتصحيحات:

أ- تصحيحات المادة الواردة في متن المعجم أو تصحيح المصدر المنقول عنه، أو تغيير التعريف أو إعادة الترتيب.

ب- إضافةُ مادة جديدة.

ج- إضافةُ شروح جديدة.

ب- مسرد أسماء الأعلام، ويتضمن:

1- أسماءُ أعلام عِبريين ممَّا وردت أسماؤهم في العهد العتيق (بدون علامة) – ذلك أن ابن شوشان يضع علامة بجانب المواد في معجمه، كماسبق أن أوضحنا.

2- منتقى لأسماء أعلام، رجالا ونساءً، مما ورد في التلمود والمدرشيم. وميزت بعلامة ❋.

3- منتقى لأسماء عبرية أحدثت أو ترجمت للعبرية في العصر الوسيط (يبتدئ العصر الوسيط بالنسبة للثقافة العبرية مع ازدهار الفكر الإسلامي حتى القرن الخامس- السادس عشر)، وميزت بعلامة ٭.

4- منتقى لأسماء استحدثت مع عهد إحياء اللغة العبرية وقيام الدولة الحديثة، ميزت بعلامة °.

5- عدد مختصر من الأسماء من أصول أجنبية أخذت صيغة شرقية، وخصوصاً أسماء نساء، ميّزت بعلامة ◊.

واتبع ابن شوشان في مَسْرده هذا:

1- تعريف موجز باسم العلم وإيراد المصدر الذي ورد فيه.

2 – أضاف في المَسْرد أسماء وردت في العهد العتيق من غير بني أسرائيل، مع إرجاع الاسم إلى تأثيله اللّغوي إن كان عِبْرياً أو مِن اللغات العروبية (السّامية).

3- وضع قسماً خاصاً بالأعلام الرجال، وقسماً خاصاً بالنساء.

ج – مَسْرد الجذور ومشتقاتها (أي أتى بالجدر في صيغه وفي أوزانه السبعة التي أشرت إليها أعلاه.

د – مَسْرد الألفاظ المفردة

يقصد بها الألفاظ التي وردت في المعجم في صيغة/ صورة واحدة لم يكن لها جذر، أوْ لاَ يعرف أصل جذرها أو تلك التي من لغات سامية، كالأكادية والآرامية والسريانية والعربية، (لم يدخل في هذا المسرد الألفاظ الأجنبية والدولية والألفاظ الآرامية التي ترتبط بمُعْتقد الآراميين).

هـ- خلاصة ما ورد في المعجم

أ- عدد جذور اللغة العبرية الواردة في المعجم:

المصدر والحقبة الزمنية	العلامة الموسوم بها الجذر	عدد الجذور
العهد العتيق	بدون علامة	2099
التلمود والمدرشيم	❋	508
كتابات العصر الوسيط	∴	119
الكتابات الحديثة	°	384
المجموع		3407

ب- عدد الألفاظ الواردة في المعجم:

1

المصدر والحقبة الزمنية	أفعال وصيغ	أسماء ذوات	صفات	الظروف	المجموع
العهد العتيق	3193	3112	799	134	7238
التلمود والمدرشيم	2448	3147	895	88	6578
كتابات العصر الوسيط	2945	2388	928	18	6279
الكتابات الحديثة	3108	7891	2966	111	14076
المجموع	11694	16538	5588	351	34171

عدد الألفاظ المفردة (أيْ التّي لم تشتق أو من أصل سامي) **الواردة في المعجم:**

2

المصدر والحقبة الزمنية	أسماء ذوات	صفات	الظروف	المجموع
العهد العتيق	816	32	112	960
التلمود والمدرشيم	1216	53	32	1301
كتابات العصر الوسيط	119	22	1	142
الكتابات الحديثة	595	87	4	686
المجموع				3089

و- مختصر النّحو العبري

وهو مختصر مفيدٌ بدأ فيه ابن شوشان بوضع اللّغة العبرية في مكانها بين اللغات السامية ثم أَرَّخَ لها منذ ظهورها حتى اليوم، كما يعتقد اليهود؛ ثم قسّم مختصره إلى قسم يخص الإصاتة وآخر يخص الصّرف، وثالث يتعلق بالتركيب، ورابع لعلامات الكتابة ورموزها.

ز- أوزان الفعل والصيغ

وفيه أَوْرد الأوزان السّبعة المشار إليها أعلاها، في استعمالها مع جذور وإسنادها إلى الضّمائر المختلفة. وذلك في الأفعال السّليمة والأفعال المعتلة (تكاد صفات الفعل المُعْتل العِبْري تكونُ هي صِفات الفِعْل المُعْتل العَربي)؛ وأوْرَد أيضاً أوزان الرباعي والخماسي. وقد أورد ابن شوشان أبْنية وصِيَغاً مصرّفة في مختلف الأزمنة العبرية.

ح- مقاييس وأوزان

أورد في هذا الفقرة أسماء الأوزان والمقاييس والمكاييل والمساحات وأسماء العملات؛ وقد أوْرد كل هذه على مدى التاريخ، معتمداً العهد العتيق والتلمود. خُتم المعجم بِصَفحة رُتبّت فيها حروف المعجم مع إحصاء شامل للجذور والألفاظ والظروف...

وهذه هي:

الصفحات	الحروف	مواد المداخل		مواد الشرح والتعابير		مختصرات	المجموع
		الأصول	الأجنبية	الأصول	الأجنبية		
177-1	א(أ)	1871	702	2313	317	93	5242
292-178	ב(ب)	1136	153	2037	34	130	3490
383-293	ג(ج)	1122	128	1217	30	20	2517
469-384	ד(د)	823	181	1287	61	38	2390
637-471	ה(هـ)	2742	97	1135	38	62	4074
646-638	ו(و)	93	65	48	30	27	263
702-647	ז(ز)	645	13	6	760	30	1454
865-703	ח(ح)	1809	6	2024	-	38	3877
926-866	ט(ط)	598	192	703	52	8	1553
927-1008	י(ي)	741	32	1400	2	41	2216

-1009 1120	כ(خ/ ك)	1077	45	1684	12	46	2864
-1121 1190	ל(ل)	653	106	1026	44	48	1877
-1191 1598	מ(م)	5309	284	3262	118	106	9097
-1599 1746	נ(ن)	1478	76	1963	36	39	3592
-1747 1854	ס (س)	1067	251	1142	136	38	2634
-1855 2026	ע(ع)	1452	1	2456	-	67	3976
-2027 2190	פ(پ/ ف)	1384	456	1786	249	36	3911
-2191 2270	צ (ص)	854	44	834	20	14	1766
-2271 2434	ק(ق)	1190	399	1792	160	50	3591
-2435 2582	ר(ر)	1060	147	2087	10	63	3435
-2583 2808	ש ش)	1768	32	3024	10	126	4960

-2809 2920	ת (ت)	1283	38	1090	11	68	2490
	مجموع	30101	3448	35070	1444	1188	71251

نعتقد أننا بهذا الجدول الجامع، قد عرفنا بهذا المعجم العِبْري الشامل الذي دَوَّن ألفاظ اللغة العبرية بمعانيها على مدى أحْقابها، وبمنهجه الدقيق الذي حاول فيه رَدّ الجذر أو اللفظ العبري إلى السامي المشترك (أكادية فينيقية آرامية...)، ووضع المادة (الجذر) مرتبة ترتيباً ألفبائياً أو حسب الصيغ على صيغتها الصرفية، تسهيلا على الذين يصعب عليهم معرفة الجذر. ونختم بترجمة فقرة وردت في طبعة 2003 التي أشرف على إخراجها ثُلّة من الباحثين والأكاديميين، بعد أن أضافوا على ما ورد في المعجم، ما استجد في اللغة العبرية منذ ظهور هذه الطّبعة التي اتخذنا مصدراً لِوَصْفنا:

ونَصّ الفقرة:

"..... مُعْجم ابن شوشان الذي رُوجِع وحُيِّنَ، هو مدونة الكَلِم العبري الذي يشمل اللغة العبرية المعاصرة في تداخلها مع كل عهود اللغة العبرية المختلفة: لغة العهد القديم والتلمود والمدرشيم ولغة العصر الوسيط واللغة المعاصرة. لغة الآداب والإعلام. اللّغة العلمية والتكنولوجية ولغة الحديث أيضاً. ويتضمن المعجم عدداً هائلا من التعابير العبرية والآرامية، وكذلك مصطلحات دولية وأجنبية، مما صار دخيلا في لغتنا. وقد أُضيف إلى معجم ابن شوشان، الذي رُوجِع وحيِّن، آلافٌ من موادّ تفسيرية وتعريفية حديثة، لمواد سبق أن كانت ضمن مُدَوَّنته، وهو مشكولٌ كله تبعاً للقواعد الجديدة التي وضعها مَجْمع اللغة العبرية".

من مقدمة طبعة **הוצאת אנציקלופדיות** ,בשנת**2003** (طبعة الأنسكلوبيديا – سنة 2003).

اتجاهاتٌ لغويةٌ لِوضع مُعْجم عربي مُعاصر

د. محمد حسن عبد العزيز
عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة
وأستاذ علم اللغة بكلية دار العلوم
جامعة القاهرة

يسْعدني من خلال اللقاء بكم أن أحدثكم حديثا مُوجزا عن بعض الاتجاهات اللغوية الحديثة في صناعة معاجم عربية للغة العربية المعاصرة.

ولعلَّ أهم هذه الاتجاهات:

- وضع معاجم حديثة تهتمّ بالعربية الفصحى المعاصرة التي تعكس اهتمامات الناس وما يستعملونه بالفعل، ويحتاجون إليه في كل شؤون حياتهم، والإقلالُ ما استطعنا مِن الغَريب والنَّادر والمُهْمل... إلخ.

- وضع معجم لكل مَرْحلة سِنّية أو عِلمية أو ثقافية، والاهتمام بخاصة بمعاجم الأطفال.

- استخدام الوسائل الحديثة للمعالجة الآلية للنُّصوص جَمْعا وتصنيفا وتحليلا وتحريرا ونَشْرا، بما يُوفر الوقت والتَّكلفة، ويُحقّق الدِّقة المطلوبة.

وإليكم بعض تفصيل لما أَوْجَزناه:

المعجم الحديث:

المعجم نافذة يطل منها مَن يستعمله على العالم بكل ما يتضمنه من أشياء، وعلى ما يدور في العقل من تصوُّرات، وعلى ما يستقرُّ في الوجدان من مَشاعر.

والمعجم مستشار يقْضي فيما نستشيرهُ فيه بالحُكم الصَّائب والجواب الكافي، وهو معك أينما كنت وقتما أحببتَ.

والمعجم مُنتَج يتعاون في إنتاجه صَفْوة علماء وصناع وتجار يحققون ما يتطلَّبه العلم والصناعة والتَّسويق. وعندهم لكل سِنٍّ معجم، ولكل علم أو فن أو صنعة معجم.

وفي العصر الحديث حدثت تطوّرات خطيرةٌ في صناعة المعجم، وأصبح العمل إلكترونيا في أغلب مراحله جمعا وتصنيفا وتوثيقا ونَشْرا.

ولم تعد مَيْكَنة المعجم باستخدام الحاسوب من قبيل الرفاهية الفنية، بل أصبح مطلبا ضروريا تفرضه طبيعة العمل المعجمي المعاصر في مضمونه وتنظيمه، وفيما يقدمه من خدمات لمستعمليه.

وفي أوروبا وفي مجال علم اللّغة الحاسوبي تحققت أهم آثار الحاسوب بِجَمْع كميات هائلة مُهَيكلة من البيانات النّصية texual data، والإفادة منها إفادة بالغة في وصف اللغة وضُروبها المتعددة، وبذلك حدثت ثورة حقيقية في هذا الحقل، وظهرت قواعد بيانات خاصة باللغة الإنجليزية، كما تطوّر استعمال المادة المعجمية في شكلها الإلكتروني (وهو ما يعرف بالمعاجم المُعالجة آليا)، وفي الترجمة الآلية، والذكاء الاصطناعي، وغيرها من مبادرات معالجة اللغة الطبيعية على طريق الحاسب الآلي.

المعجم الموضوعي المصور:

ومن أهم اتجاهات صناعة المعاجم وَضْع معاجم موضوعية مُصوَّرة للفئات العمرية ابتداء من مرحلة ما قبل القراءة إلى مرحلة الشباب، والمتخصصين من المرحلة الجامعية إلى ما بعدها.

نختار من بين هذه المراحل مرحلة الطفولة المتأخِّرة (8-12 سنة) وهي مرحلة التعليم الأساسي.

ونوجز الآن الحديث عن معجم مرحلة الطفولة المتأخرة.

المعجم الموضوعي المُصوَّر للطفولة المتأخرة:

ومن صفاته أنه:

- مُعْجم موضوعات أو حقول دلالية يرجع إليه مستعمله متى عرف الموضوع أو الحقل الدلالي، وأراد معرفة الألفاظ التي تندرج تحته.

- معجم مُصَوّر؛ لأنه يستخدم الصورة وأجزاءها فقط في تفسير مداخله.

- معجم عَامّ؛ لأنه يهتم بالمفردات المستعملة في شؤون الحياة اليومية.

- وهو أحادي اللغة، وقد يكون ثنائيا.

- يضم (3000) مدخل على الأقل.

وهو مُعْجم معاصر؛ لأنه يضمّ الألفاظ الشائعة في وقت إخراجه والتي تعكس اهتمامات الناس مثل: الألعاب الرياضية، وأدوات النقل، ووسائل الاتصال، والمطاعم والمشارب والملابس... إلخ. ومع ذلك يضم كلمات مُستعملة تشير إلى موضوعات تاريخية ومحلّية.

وهو معجم وَصْفي، يسجِّل اللغة المستعملة بالفعل في: البيت والمصنع والمتجر والسوق والمدرسة، والتي تجري على الألسنة والأقلام، ولكنه يؤْثر اللفظ العربي الفصيح فيفضِّل (هاتف) على (تليفون) و(حافلة) على (أتوبيس) و(محمول) على (موبايل)... إلخ، مع ذكر ما يرادفها من العامي أو المعرَّب.

وهو معجم تعليميّ؛ لأنه يساعد مستعمله على تصور الأشياء من حوله بصورها وأشكالها ووظائفها، ويعينه على تصنيفها في شكل متسلسل، وعلى تسميتها بأسمائها الصحيحة الدالة عليها مما يثري حصيلته اللغوية ويدعّم نشاطه المدرسي.

ويضم المعجم بعض المعلومات اللغوية المناسبة لمستعمله كأجزاء الكلام وتفرعاتها وحروف الجر، والظروف، وأدوات الاستفهام والشرط، وغير ذلك ويصور أوجه استعمالاتها، مما يعزز المفاهيم العامة لديه ويعينه على استخدام المعجم بفعالية.

ومن مزاياه أنه:

1- ينمّي الرصيد اللّغوي لمستعمله، وينمّي لديه مهارة البحث والتعبير.

2- مرشد ومعين في ضبط الكلمات وهجائها.

3- يمتع مستعمله بتعرُّف الأشياء وأسمائها بالصور الجميلة، والرّسوم البديعية الشارحة لها.

4- يثير الذهن ويُعمل الذكاء.

5- يساعد الطفل على تكوين المفاهيم وإدراك العلاقات بينها، وعلى معالجة الأشياء والألفاظ في مجموعات متجانسة موضوعيا.

6- يوفر لمستعمله الكلمات العربية الصحيحة التي تشير إلى ما في الحياة من أشياء وأصوات وظواهر... إلخ.

7- يُمهِّد - بفضل مَسْرَده الخاص - إلى استخدام المعجم الألفبائي القائم على الجذور، كما أنه يساعد على استخدام المعاجم الموضوعية المصورة للمراحل السّنية التالية.

ومما يتميزُ به هذا المعجم أنه سيكون صغير الحجم خفيف الوزن سهل الحمل، بالقياس إلى المعجم العام، ومن ثم يمكن للطفل أن يصطحبه وأن يتصفحَّه في أيّ مكان وزمان.

وفي كل الأحوال فهو معجم دقيق في ترتيبه وضبطه، تجد في تصفحه متعة ذهنية وفنية، ويمكن الوصول إلى موضوعاته وألفاظه بطرق متعددة وبسهولة ويُسْر، سواء في النّسخة الورقية أو الإلكترونية.

مادة المعجم:

لا يكتفي المعجم المصوّر بتصوير الأشياء المادية فحسب، بل يتجاوزها إلى ما يمكن تصويره من الصّفات مثل: أزرق وأحمر..، والمتضادات مثل: طويل وقصير، نحيف وسمين..، والأحداث مثل: يمشي، يجري، ينزل، يصعد..، والعلاقات مثل: تحت وفوق، وأمام وخلف، وأكبر من وأصغر من... وغير ذلك مما تكشف الصّورة عن مَدْلوله.

وأكتفي بهذه الإشارات، نظرا لأن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد انتهى من إعداد معجم موضوعي مُصوّر للطفل العربي من سِنّ الثامنة إلى الثانية عشرة، والمجال واسع ومفتوح لمن يرغب في الإسهام في وضع معاجم للمراحل السابقة التي أشرنا إليها.

المعجم المدرسي (الألفبائي):

لدينا عدد لا بأس به من المعاجم اللّغوية لتلاميذ المرحلة الإعدادية والثانوية، مثل قُطْر المحيط، والمنجد وفاكهة البستان، والمرجع، والرائد... إلخ ولكنها- بكل أسف- لم توضع وضعًا لتكون مخصصة لهذه المرحلة العُمْرية بكل مُتطلباتها، فأغلبُها وُضع مُختصَرًا لمعجم أكبر وُضِع للمرحلة الجامعية ولعامة المثقفين.

ومن هذه المجموعة ومن أكثرها انتشارًا - المعجمُ الوجيز الذي أخرجه مجمع اللغة العربية بالقاهرة عام 1980، وهو- في عامة مادّته - مُختَصرٌ للمعجم الوسيط الذي أخرجه المجمع أول مرة عام 1960.

وعلى الرغم من مرور ثلاثين عامًا على ظهور المعجم الوَجيز فقد بقي على حاله في نشرته الأولى لم يتغير فيه شيء، ومن ثم أصبح لا يفي بمطالب الحياة المعاصرة، وما حدث فيها من تغيرات شاملة، ولا بمطالب العلوم والفنون وما جدَّ فيهما من معارف يتجدد كل يوم فيما يسمى الآن الانفجار المعرفي، أو الثورة المعلوماتية، بل أصبح من حيث الصّناعة المعجمية متخلِّفًا.

ولهذا صار من الضروري صناعة معجم مدرسي جديد في مادته وفي منهجه، وفي شكله ومظهره.

التعريف بالمعجم المقترح:

ووفقا للمعايير المعتمدة في صناعة المعاجم تتحدَّد معالم المعجم المدرسي (الألفبائي) المقترح بأنه معجم لفظي، مرتب وفق الحروف (أ، ب، ت، ث، ج... إلى الياء) التي يتألف منها جذر الكلمة؛ وهو مُعجم عامّ، أحادي اللغة يستعمله الناشئة من (13: 17سنة)، يتضمّن ما يقرب من (20000) مدخل (أو كلمة مفسّرة)؛ وهو معجم مُعاصر، وَصْفي تعليمي، يستعمله المتحدث بالعربية، ويظهر في صورة ورقيَّة وأخرى إلكترونية.

المعجم المقترح معجم لفظي ألفبائي، أي أن الباحث فيه لديه لفظ يريد أن يعرف معناه. ومن ثم كان شكل الكلمة أو بِنْيتها هو أساس الترتيب فيه والدخول إليه. ولأن اللغة العربية اشتقاقية أصلا كان جذر الكلمة هو المدخل الأكبر للمعجم، وكان ما يشتق منه المداخل الصغرى له.

والطفل في تلك المرحلة توافرت له معلومات عن بنية اللغة العربية الصرفية والنحوية والإملائية في سني دراسته في المرحلة الابتدائية والإعدادية تساعده على إدراك الخصائص الأساسية للغة العربية، ولهذا كان إعداد هذا المعجم لأطفال هذه المرحلة مناسبًا. وهو في الوقت نفسه- في حاجة إلى معجم يعكس خصائص لغته ويعينه على تعلمها بنفسه، ولهذا كان إنجاز مثل هذا المعجم ضروريًّا.

وهو معجم معاصر يعالج مفردات اللغة الحيَّة الجارية على ألسنة الأدباء والعلماء والمثقفين والصحفيين وأقلامهم.

وهو معجم يعالج كذلك مفردات اللغة العلمية التي يستعملها التلاميذ في درسهم، ولغة العلم جزء من الثروة اللغوية التي يستخدمها الإنسان المعاصر،

ولا مناصّ من أن يوفي المعجم المقترح بهذه الحاجة في عصر تطورت فيه العلوم تطورات هائلة.

وفي المرحلة الثانوية من 13 إلى 17 سنة تقريبًا، يدرس الطالب الأدب العربي في عصوره المختلفة، ويدرس التاريخ مصريًّا وعربيًّا وإسلاميًّا... إلى غير ذلك من علوم إنسانية تربطه بتاريخه وتراثه.

وعلى المعجم المدرسي أن يُعالج المفردات الشّائعة في هذه العلوم بحيث يكون مرجعًا للتعرُّف على مفاهيمها بدقةٍ ووضوح.

وعلى الرغم من أن المعجم خاص بالطفل العربي في مرحلة الشباب أو المراهقة؛ فإنه صالحٌ أيضا لغير العربي الذي يمر بهذه المرحلة بل وما بعدها. وسوف يستفيد منه فائدة بَالِغة متى عرف طريقة الكشف فيه.

وهو معجمٌ وَجِيز، صغيرُ الحجم، سهلٌ حملُه، جميلٌ مظهرُه، ورقًا وطباعةً وتجليدًا.

وسوف يُتاح المعجم في نُسخةٍ ورقيَّة وأخرى إلكترونيَّة ليتيح لمستعمله غير طريقة واحدة للكشف والحصول على المعلومات.

والمعجم المدرسي- كما هو معروف- مُعجم تعليميّ، يلجأ إليه المتعلم للتّعرف على معاني الكلمات- كما تُستعمل في الحياة العامة وفي الحياة المدرسية، ولكن فيه ناحية مِعْيارية، إذ يحدّد الصّواب في استعمال الكلمة من حيث بنيتُها الصرفية وتنوعاتها جمعًا وتثنيةً وإفرادًا وتذكيرًا وتأنيثًا...إلخ، ومن حيث رَسْمها الإملائي... إلى غير ذلك مما هو ضرُوري لإِتْقان لُغته واستعمالها وفقًا لقواعدها.

ولغة المُعْجم سَهلة واضحة، ومُختارة من الأمثلة والشواهد المأْنُوسة القريبة المأخذ، وهو فوق ذلك يُؤثِر الدقة والوضوح في شرح الألفاظ.

ولا خِلاف على الخطوات المنهجية لصناعة المعجم المدرسي الألفبائي من حيث طرق شرح المعنى، وترتيب الجذور أو المداخل؛ لأن المعاجم الألفبائية

الحديثة قد استقر منهجُها في مُعالجة هذه النّواحي. أما الجديد حَقًّا فهوما يتصل بالأمور الآتية:

مَصادِرُ المعجم:

اعتمد (المعجم الوجيز) على مادة (المعجم الوسيط)، وكذلك فعلت كثير من المُعْجمات المدرسية، واختار ما رأته اللّجنة مناسبا للتلاميذ. أما المعجم المقترح فله طريقة أخرى. فلكي يكون معاصرًا للحياة وملائمًا لتطور العلوم والفنون لابد أن يعتمد على (مدونة لُغوية) من نصوص مأخوذة من أعمال أدبية وعلمية عامة مُعاصرة، ونصوص أخرى مأخوذة من الكتب المقررة في اللغة العربية بفروعها المختلفة (القراءة – الأدب والنصوص) وفي العلوم بفروعها المختلفة (الأحياء، الكيمياء، الهندسة، وكذا التاريخ والإحصاء والاقتصاد).

ومن هذه المدوَّنة تُسجَّل المداخل، وتُحدَّد المعاني، وتُعرَّف المصطلحات. وبهذه المدونة يكون المعجم مُعاصرًا بِحق ملائمًا بصدق.

الجانب الموسوعي:

ثمة حاجة إلى بعض المداخل الموسوعية كالمصطلحات الجديدة: الحضارية والعلمية والتقنية، وإلى مجموعة من أسماء الأعلام: كأسماء المدن والقارات والأنهار والأدباء والعلماء المشهورين، والخلفاء والقادة. وغير ذلك مما يُناسب ثقافة المستعمل وحاجته، ولكن بإيجاز شديد حتى لا يتضخَّم حجم المعجم.

مقدمة المعجم:

سوف يتصدر المعجم مقدمة تعالج العناصر الآتية:

1. اللغة العربية، نشأتها، وخصائصها، ووسائل تنميتها كالاشتقاق والمجاز والتّعريب.

2. النظام الصّرفي أوْ أجزاء الكَلام: الاسم، الفعل، الوصف... إلخ، وما يتفرّعُ عن كل جزء منها من فروع كالفعل من حيث تركيبُه، وبنيتُه ومعْمُوله، وعمله، وتصريفه، وكالاسم من حيث تركيبه: متصرفًا أو جامدًا، وأقسام كل منهما، ومن حيث تعيينه نكرةً أو معرفةً... ومن حيث عددُه مفردًا أو مثنىً أو جمعًا، ومن حيث بنيتُه صحيحَ الآخِر أو مُعْتلَّه، ومن حيث نوعه مذكرًا أو مؤنثًا...إلخ.

3. النظام النحويّ: الإعراب والبناء، ما يعرب وما يبني، علامات الإعراب والبناء...إلخ.

كل ذلك باختصار ووضوح بحيث يستفيد منه في الكشفِ ويستفيد – من ثم المعلومات اللغوية المصاحبة للمداخل.

4. منهج المعجم: ترتيب المعجم، وكيفية البحث فيه.

وضعُ معجمٍ عربي معاصر بمعالجةٍ آلية

كان معجم Collin Cobuild English Language Dictionary رائدنا في هذه المحاولة؛ لأنه يعدُّ أهم وأكملَ محاولة حتّى الآن لوضع معجمٍ لغوي إنجليزي قائم على مُدونة مجموعةٍ ومعالجة آليا.

رُوعي في هذا المعجم مطالب المعجم المعاصر، وأنجز بتقنيات حاسوبية متطورة في جمع مادته وتحريرها ونشرها، ويعدُّ هذا المعجم مثلاً عَاليَ القيمة في الصّناعة المعجمية، ونموذجا رائدا في استخدام الإجراءات الحاسُوبية في وضعه.

يقول جون سنكلير في مقدمته الضَّافية للمعْجَم الذي ظهر عام 2000م: "هذا كتاب جديدٌ يعدُّ أحدث نشرات قاموس (كولينز – كوبليد) للإنجليزية، وقد سبق أن نشرنا القاموس عام 1987، وكانت نشرتُنَا قائمة على 20 مليون كلمة إنجليزية متداولة حتى الثمانينيات، ومنذ ذلك الوقت عَكْفنا على جَمْ مادّة

جديدة تمثل ما سمّيناه بنْك اللغة الإنجليزية الذي أصبح يضمّ ما يرْبو على 200 مليون كلمة في التّسعينيات، لقد أنجزنا هذا العمل بجهودنا الخاصة".

"إن وسائل التّقنية المتاحة في عَصْرنا هذا جعلتنا نعيد النظر في عملنا السّابق لنتمكَّن من تَحْسين طريقتنا التي اتبعنَاها في صِناعة المُعْجم، ومن خلال بيانات المجموعة الجديدة أعدْنا النّظر في كل مدخل من مداخله، وفي كل مثال من أمثلته لنصل إلى أفضل سبيل لتفسير مادّته. وبعد سردنا لمعاني الكلمات ولوُجُوه استعمالاتها أتبعنا ذلك بتعريف وافٍ، مع اختيار أمثلة نموذجية، كما أضفنا بعض المعلوماتِ الضّرورية الخاصة بنُطق الكلمة، وبخصائصها النحوية، بالإضافة إلى بيان أهميتها في سياقها".

ثم يقولُ عن بنْك الإنجليزية أو المدوَّنة التي قام عليها المشروع: "تعتمد النشرة الحديثة للمعجم على مجموعة هائلة من النّصوص الإنجليزية، أدخلناها على الحاسوبِ بحيث يمكن مُعالجتها جميعا، وبيانُ ما بينها من علاقات.. وتمثل المدوَّنة اللغة الإنجليزية في شكلها المنطوق والمكتوب، الدارج والرَّسمي، البريطاني والأمريكي، الحقيقي والمجازي... إلخ، (ويتضمن المعجم ما يزيد على 100.000 مثال مأخوذ من المدونة، بالإضافة إلى تعريفات دقيقة لبعض الكلمات). وبهذه الأمثلة والتّعريفات أصبحت مادَّةُ المعجم واضحةً ودقيقة وموثّقة...".

ثم يشير إلى صُعوبتين واجهَتَا هذا العمل:

1- طبيعة المهامّ التّحليلة التي يحاول النهوض بها صانعُو المعجم بمعاونة الحاسوب من خلال اختياراتٍ سليمة ومتوازنة (ولم يذكر سنكلير شيئا عن دور الحاسوب في مَرحلة التحليل. وهذا - بكل تأكيد - من أسرار الصناعة).

2- جمعُ المادة المنطوقة وتحليلها؛ لأن المحادثات المسجّلة والتي كانت تعبر عن الحياة اليومية - كانت تُسجَّل عفويا دون سابقِ إعدادٍ، وقد بُذلتْ جهود

كبيرة بمساعدة خبراء متخصِّصين في جَمْعها وتحليلها وحَوْسبتها.. وتمثل المادة المنطوقة أكثر من 15 مليون كلمة.

ومن الأمور التي حَرِصَ عليها صَانِعُو هذا المعجم الرائد ما نلخِّصه في الفقرات التالية:

1- العنايةُ البالغةُ بالكلمات المُحدثة، وألفاظ الحضارة المعاصرة، والكلمات الشائع استخدامها في الحياة اليومية.

2- تَعرُّف درجة استعمال الكلمة Frequency Band من خلال مَدْرَج من خمس نقاط هكذا *****، ويحدّد درجة الشيوع أو التكرار بعدد ما يسجل من نقاط، والغرضُ من ذلك توفير مجموعة ضخمةٍ من المفردات المحتاج إليها والشائع استخدامها، ومن ثم يتبيّن من خلال هذه التقنية أهمية الكلمة في الاستعمال وفائدتها النسبية في التعليم. ولم يدخل في إطار هذه التقنية المصطلحات العلمية وغيرها من الكلمات التي تنتمي إلى مجال أو مناسبة خاصّة.

3- اختيارُ أمثلة مثالية في توضيح معاني الكلمات، وَرُوعي فيها أن تكون في جمل إنجليزية كاملة، وصياغة تعريفات واضحة ودقيقة. والأمثلة والتعريفات مستمدة من سياقات تعبر عن المعنى بدقة بالغة، وقد تحقَّقَ للمعجم ذلك؛ لأن الأمثلة كانت من فقرات أصلية من النصوص المجموعة في سياقٍ طبيعي.

4- مُراعاةُ اللّغة التي يَسْتعملها عددٌ كبير من النَّاس، وبيانُ تنوُّعاتها، واستكشاف طبيعتها والتغيرات التي حدثت لها، وقد كانت الأولوية للكلمات الإنجليزية التي تُمثل وَاقع اللّغة في مُعْظم أنحاءِ العالمِ، وتجاهُلِ اللّغات البعيدة عنها، والاعتداد ببعض الاستعمالات الأمريكية الشائعة.

5- غزارة المادة المجموعة أمكنت صنّاع المعجم من تعرُّف الأشكال المختلفة للكلمات في لغة الحديث أو الكتابة، وكيف تُسْتعمل.

وهذا الاعتبار من ميزات التّقنية الحديثة في صناعة المعجَم حيث أقدرت صناع المعجم على تعرُّف الأنماط المطردة للكلمات رغم وجود اختلافات بينها.

6- العنايةُ بتفسير الكلماتِ ذات الوظائف النّحوية، وإضافة بعض المعلوماتِ النّحوية في عمودٍ رأسيّ منفصل عن شرح المدخل، وهي معلومات مبسطة، ولكنّها ضرورية في توضيح المعنى.

والآن إلى التعريف بـ (مُعْجم عربي معاصر) يستمد مادته من مدوَّنة لغوية إلكترونية. وقد نهض بتأليف هذا المعجم بإشرافي الباحث المعتز بالله السّعيد (وهو الآن مدرس علم اللغة بكلية دار العلوم).

* يخاطبُ المعجم المثقّف العامّ الذي تجاوز المرحلة الثانوية (يشبه في ذلك المعجم الوسيط الذي أخرجه مجمع اللغة العربية بالقاهرة).

* المستوى اللّغوي للنصوص: الفصحى المعاصرة المكتوبة والمنطوقة من مصدر مكتوب.

* مصادِرُ المدونة:

1- مصادر تراثية من القرآن الكريم، والحديث النبوي، والأدب العربي والعلوم العربية، يُختار من ألفاظها ما يستعمل في النصوص الحديثة.

2- الأعمالُ الأدبية لأعلام الأدب العربي المعاصر: الرواية، القصة القصيرة، المسرحية، الشعر، المقالة الأدبية... إلخ.

3- المؤلّفات العِلْمية لكبار الكُتاب والمفكرين.

4- الصّحف والمجلَّات الواسعة الانتشار في الوطن العربي.

5- المقالاتُ العلمية (غير المتخصصة المنشورة ورقيا أو إلكترونيا).

6- الكُتب المدرسيّة في مراحل التعليم العام.

7- الموسُوعات العِلمية ودوائر المعارفِ الميسّرة.

* بلغ عدد كلمات المدوَّنة المكتوبة والمنطوقة بمختلف مجالاتها ستة ملايين وخمسمئة وثمانية وخمسين ألفا وخمسمئة وواحدا وأربعين كلمة 6.558.541، منها أربعمئة واثنان وثلاثون ألفا وثلاث وستون كلمة منطوقة 43.263.

* ألحقَ الباحثُ بدراسته نموذجا كاملا لحرف الباء من المعجم المنشود يتألف من مئتين واثنين وخمسين مُدخلا معجميا، تبدأ بمدخل (ب) وتنتهي بمدخل (ب ي ي) وتشتمل هذه المداخل على إحدى عشرة وسبعمئة كلمة رَأْسية (711).

* مدخل المعجم وكلماتُه الرّأْسية مرسُومة بالكتابة الصوتية وفق النطق المعياري للعربية الفصحى المعاصرة.

* بلغ عدد الأمثلة في النّموذج ألفا وواحدا وعشرين مثالا، مستمدة من نصوص المدونة فحسب.

* يتضمن النّموذج رُموزا خمسة للإشارة إلى درجة شيوع الكلمة المدروسة، فالرمز ***** يشير إلى أكثرها شيوعا وعدد مرات ورودها 10000 مرة أو أكثر، والرمز * يشير إلى أقلها شيُوعا، وعدد مرات ورودها عشر مرات على الأكثر.

إجراءات صناعة المعجم:

المرحلة الأولى: الجمع والتصنيف، وتقوم مرحلة الجمع والتصنيف على بناء مدونة لغوية تعكس الواقع اللّغوي للعربية، وتكون بمثابة قاعدة بيانات للمعجم. ويتم ذلك في الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: تحديد مادة المدوَّنة وتعيين مصادرها.

أشرنا في الفقرة السابقة إلى مصادرِ المدوّنة، ورُوعي – عند اختيار النصوص – ما يأتي:

* مطابقة النصوص للمستوى اللغوي المدروس (وهو العربية الفصحى المعاصرة).

* عمُومُ المادّة المختارة لتتوافق مع الفِئات العُمْرية على اختلاف مستوياتهم الثقافية، مع ضرورة تجنّب الحُوشي والغريب والعَامِّي من الألفاظ.

* شُمُولية المادة لتغطِّي أكْبر قدرٍ من الاستعمالات اللغوية للمفردات والتراكيب العربية بين أهلها.

* أن تتناسبَ كمّية المعلومات المُستقاة من هذه المصادرِ مع خطّة الثقافة العامة.

* تنوع المادة: لتنتظم بذلك نُصوص المُدوّنة اللّغوية في عدة حقول معرفية مختلفة، ولتكن مثلا: العلوم الطبيعية، والعلوم الاجتماعية، والآداب، والديانات، والقانون، والفنون، والهوايات والرّياضيات... إلخ.

الخطوة الثانية: إدخالُ مادة المدوّنة اللغوية.

الخطوة الثالثة: المراجعة الإملائية.

الخطوة الرابعة: تنسيقُ المادة المدخلة تمهيداً لمعالجتها آلياً.

الخطوة الخامسة: تصميم قاعدة بيانات المدونة اللغوية.

الخطوة السادسة: المعالجة الآلية لنُصوص المدونة.

المرحلة الثانية: التَّحرير، وهذه المرحلة تتضمن:

أولا: تحريرُ المادة المعجمية بأدواتٍ حاسُوبية، ومن أهمّها المُفهرسُ الآلي والمُحلِّل الصَّرفي. وتحرر المادة المعجمية وفق الخطوات الآتية:

1- تحريرُ المداخل المعجمية والكلمات الرأسية.

2- تحريرُ المعاني المعجمية.

3- تحرير المعاني الوظيفية.

4- تحرير المعاني التَّداولية (البراجماتية).

5- تحرير الأمثلة التَّوْضيحية.

ملاحظة عامّة: ذكرت عنوانات ما سبق فحسب؛ لأن الوقت لا يتسع لذكر ما تتضمنه، وتفاصيل ذلك في (مدونة مُعْجم عربي معاصر: معالجة آلية لغوية حاسُوبية)، وفي هذا المرجع نماذج كاملة لهذا المعجم قد تُقرِّب من نصفه.

وضع مدونة لمعجمٍ تاريخي للّغة العربية:

رأيتُ بعد نجاح محاولة وضع مدونةِ مُعجم عربي معاصر أن أستمر في هذا الاتجاه، فعرضت على تلميذي أن يجعل رسالته للدكتوراة في وضع مدونة لمعجم تاريخي للغة العربية، وقد أبدى الباحث رضا بالغا بهذا العمل، ونهض بالفعل في إنجازه، ولقي ترحيبا كبيرا به.

وكان البحثُ يهدفُ إلى:

1- بناء وتطوير مدوَّنة لُغوية لمعجم تاريخي للغة العربية وفق منهج التَّحليل الإحصائي.

2- تقديمُ إحصاءات عن بيانات المدونة.

3- تقديمُ منهج لمعالجة نُصوص المدونة باستخدام أدوات التحليل الآلي الموافقة لطبيعة اللغة العربية.

4- تقديمُ منهج لبناء مُعجم اللغة العربية التاريخي في ضوء مدونته اللّغوية.

5- تقديمُ نموذج لمعجم اللّغة العربية التاريخي يستمد مادته من المدونة المهدوف إليها.

وأكتفي بهذا التَّعريف المُوجز، وفي المراجع وَفاءٌ بما يحتاجُه الرَّاغب في مثل هذه البُحوث.

المراجع:

1- المعجم التاريخي للغة العربية: وثائق ونماذج، للدكتور محمد حسن عبد العزيز، دار السلام بالقاهرة، 2008.

2- مُعجم موضوعي مُصوَّر للطفل العربي، رسالة ماجستير للباحث صفوت علي صالح، بإشراف أ.د محمد حسن عبد العزيز، مخطوطة بكلية دار العلوم 2004.

3- المعاجم عبر الثقافات: دراسات في المعجمية، تأليف ر. ر. هارتمان، ترجمة د. محمد حلمي هليل، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي 2004.

4- مدوَّنة معجم عربي معاصر: معالجة لغوية حاسوبية، رسالة ماجستير للباحث المعتز بالله السعيد، بإشراف أ.د محمد حسن عبد العزيز، مخطوطة بكلية دار العلوم 2007.

التَّرجمة والتَّعريب

من الرقمنة إلى مُجتمع المعرفة:

مَبحثٌ في تشريح بنية العربية رقمياً

أ.د/ محمد الحناش
مؤسسة العرفان للاستشارات التربوية
والتطوير المهني

ملخص البحث:

سنعرضُ لدور التَّرجمة والتعريب في الإسهام في تطوير المجتمعات ونقلها إلى اقتصادِ المعرفةِ، من خلال ما توفِّره من الوقت والجهد في تكوين الموارد البشرية القادرة على إنتاج المعارف بلغتها الأمّ، ومن ثَمَّ الدفع بها إلى الانخراط في المنظومة المعرفية العالمية في زمن الرقمنة، حيث أصبحت التَّرجمة تتم رقمياً ناقلة إلى اللغة الهدف كَمّاً هائلا من المعلومات والمعارف في وقت قياسي، كان يستغرق نقله قبل عصر الرقمنة شهورا ورُبَّما سنوات، مما جعل الباحثين يطلقون على هذه التقانة مصطلح "الطريق السَّيار لنقل المعارف" Knowledge autostrad، في الوقت الذي يُجْمعون فيه على أن هذا الطريق لن يكون سالكاً وميسّراً قبل أن يتمّ إعادة توصيف اللّغة الهدف، وهي هنا لغة الضّاد، من منظور رقمي جديد، وقبل تعريبِ أو ترجمةِ المصطلح العلمي الذي سيتم التّعامل معه في اللغة الهدف ليصبحَ جزءا من منظومتها اللسانية والمعرفية، تيسرّا لإنجاز مختلف التطبيقات التي تسمحُ بتبادل المعارفِ بين الشعوب في هذا الزّمن المرقْمَنِ.

ونظرا لما نستشعره من صعوبة في تنفيذ أيِّ مشروع للترجمة، خاصة الترجمة الآلية، فإننا سنتولَّى في هذا البحث، الذي يعد جزءا من مشروع كبير نشتغل عليه في إطار عملنا اللّساني الحاسُوبي المطبق على لغة الضّاد، – سنتولى تقديم الجانب اللّساني المرتبط ببنية اللغة العربية، بهدف إعادة توصيفها لتستجيبَ لرقمنة الترجمة والتعريب بوصفهما وجهيْ عملة واحدة لتطوّر المجتمعات العربية ونقلها إلى اقتصاد المعرفة. فقد استقرَّ لدينا، بعد اطلاعنا على عدد كبير من مشاريع الترجمة والتعريب في وطننا العربي، أن أغلبها لا يقوم على توصيف لساني رقْمي قابل لجعل لغة الضاد تنخرط في المنظومة العالمية لتقانة المعلومات، التي تعدّ العمود الفقري لأي نَظرٍ عِلْمي مُستقبلي يخدم عملية استقبالها للمعارف العالمية المتطورة، في الأوقات القياسية لهذا المفهوم. إن معظم ما نجده منشورا على الشابكة يكاد يخلو من أي فهم رَقْمي للتعريب بله الترجمة. فهناك مشروعات علمية تهدف إلى تنفيذ أعمال كبيرة في لغة الضاد، مثل مُحركات البحث، والحُكومات الإلكترونية وعدّتها اللسانية أنطولوجيا اللغة العربية، وغيرها كثير، تدخل هذه المجالات قبل تصميم أي أرضية للعمل من شأنها أن تبيّن طريقة تَوْفير المادة اللّغوية الصّحيحة، التي نختصرها في توفير أدوات لسانية موصَّفة توصيفا رقميا جديدا، وبدون هذا التوصيف المرقمن للغة الهدف لا يمكن بناء أيّ مشروعٍ علمي ناجح.

ترتبط رؤيتنا هذه بتطوير المنظومة التَّعليمية التي ينبني عليها توفير الموارد البشرية التي ستتولَّى إنجاز المهمات المشار إليها أعلاه، كما ينبني عليها تفعيل أيّ مشروع بَحْثي في الترجمة والتعريب الذي أصبح الرهان الكبير لجعل لغة الضاد تَرْقى إلى مُستوى اللغات العالمية في إنتاج المعارف بدل الاقتصار على استيرادها، لن يعترف العالم بلغة الضاد عِلْميا ما دامت لم تخُض غمار عَوْلمة المعرفة الجديد، ولن يتأتى لها ذلك ما دامت باقية خارج المنظومة الرقمية التي يقوم عليها مجتمع المعرفة، هذا المجتمع الذي يَرْتكز على منظومةٍ تعليمية توظِّف اللغة الأم لمواطنيه.

1. مقدمة مُصْطلحية:

قبل الشروع في معالجة الموضوع من الناحية الأكاديمية، أقف قليلا عند تعريف مكوناته الأساسية، فهو يتكون من مُصْطلحات مُتكاملة: الترجمة والتعريب والرقمنة، وهي في مجموعِهَا تفرضُ التّعامل مع أكثر من لغة واحدة، مع التركيز على لغة الضاد بوصفها اللغة الهدف، فالتعريب يتطلَّب التعامل مع أكثر من لغة، في مجال نقل المصطلح العلمي إلى لغة الضاد بهدف تعريب العلوم الذي يعدّ العمود الأساس في تطوير التعليم عن طريق نقل المعارف إلى اللغة الأم، كما أن التَّرجمة تتطلب التعاملَ مع أكثر من لغة واحدة، في نقل البنيات اللغوية من العربية وإليها، مع الاحتفاظ بالنَّواة الإخبارية للغتين، أما الرقمنة فالمقصود بها إعادة توصيف بنية اللّغات من منظور هَنْدسي لِسَاني تيسيراً لعملية الربط بين العربية وغيرها من اللّغات الأجنبية التي خضعت لهذا التَّوصيف، قد تكون واحدة أو أكثر. وبذلك أصبح الموضوع يتمحْور حول تشريح البنية اللّغوية العربية على جميع المستويات بهدف إعدادها للترجمة والتعريب، مع التركيز على اسْتقبال المصطلح العلمي مُعرَّبا أو مُترجما، وفيما يلي شرح لكل مصطلح على حِدَة:

1.1. التَّعريب، والمقصود به أمْران:

أ– **تعريبُ المصطلح العِلْمي**: نقلُ المصطلح العِلْمي الأَجْنبي إلى بيئة العربية بوصفه الأداة العِمْلية الصَّحيحة لنقل المعارفِ إلى بنية اللّغة العربية مع كتابته بالرَّسمْ العربي، وتغيير الاتجاه من اليمين إلى اليسار، فهو يمثل عماد صناعة المحتوى الرقمي العربية، الذي أصبح يمثل الرّكن المتينَ في تبادلِ المعارف وتنميتها ونشرها رَقمياً، وفي تطور المجتمعات وتقدمها الاقتصادي والمعرفي، ويقابله في اللغات الأجنبية مصطلح الرَّوْمنة، أي نقل المصطلح العلمي من اللغة العربية إلى اللّغات الأوروبية، فالمصطلح يلخِّص المعرفة في بعديْها النظري والمنهجي، إذ لمجرد ذكر مُصطلح ما نعرف المجال العلمي الذي ينتمي إِليه.

تتعاونُ في بناء المصطلح مجموعة من الإجراءات العملية تنحدُر من مجالَيْن: البحثُ اللّساني الصّوري الذي يهيء بنية العربية لاستقبال المصطلح، والبحث الرّقْمي بوصفه أداة تخزين المصطلح واسترجاعه آلياً بلغةِ الضّاد. وقد طُورت في هذا المجال أبحاث كثيرة بدءاً من بناء بنوك آلية للمصطلحات العلمية، إلى تِقانات بناءِ المحْتوى الرقمي التي توظِّف آليات مُتَطورة في تعرف المصطلح وتحليله بغرض ضمان استخدامه في مجاله المناسِب. وقد وقع التركيز على المصطلح العلمي نظراً للدّور الاقتصادي الكبير الذي يلعبه في بناء المجتمعات وتطورها، ولهذا كان أكثر الباحثين تعاملا مع المصطلح، صناعةً واستخداما، هم أصحاب الخبرة العلمية الصّلبة. لكننا نرى للمصطلح دورا آخر أبرز مما سبق يتمثل في تطوير الترجمة من العربية وإليها، فغالبا ما تتعثّر جهود الترجمة بسبب عدم دقة المصطلح، كما أن له الكلمة الفَصْل في تطوير المحتوى الرقمي العربي الذي يشكو من نقصٍ كبير لدرجة لا تصدق، مقارنةً بباقي لُغات العالم المتقدم.

ب– **تعريبُ العلوم والتّعليم**: والمقصود به إرجاع الأمة إلى موطنها اللّغوي الأصلي، بعد الهجرة الجماعية التي أصبحنا نشهدها اليوم نحو اللغات الأجنبية، حيث أصبح الباحث لا يسمى "باحثا" أو "عالما" إلا إذا كان يكتب بغير لغتِه الأمّ، حتى لو كانت مُكَسّرة، وهذا أمر يتعلق، في معظمه، برسم السياسات التعليمية والبحثية في الوطن العربي، وتشهد الدول العربية دعوات كثيرة لتعريب العلوم وتمكين أبنائها من تلقّي المعرفة بلغتهم الأمّ، وهو مطلب حضاري ومستقبلي من شأنه أن يُعيد للغتنا مكانتها العلمية التي كانت لها في العصور الخوالي، كما أنه يستجيبُ لدعواتِ الخبراء في العالم، الذين يؤكّدون على أن تنمية الأمم تأتي عن طريق التعليم باللغة الأم (تقرير التنمية البشرية 2003)، إلا أننا لن نتمكنَ من تطبيق سياسة التّعريبِ بالمعنى الذي تشير إليه هذه الدراسات إلا بعد أن يكتمل لدينَا برنامجُ تعريب المصطلح العلمي الذي ينتج يوميا بالآلاف، فنحن ما زلنا في حاجة إلى تكاثف الجهود لتوحيد المصطلح المعرّب بين بُلداننا العربية، وما زالتْ لغتنا تشكو من تخلّف مناهجِ تعليمها، كما

تشكو أكثر من عدم تهيّئها لسانياً للاستجابة للتّقانة المعاصرة، مما يجعلها غير قادرةٍ على استيعاب التقانة الجديدة بلغة الضّاد، وعلينا أن نعيد وصفها هندسيا إن أردنا الدفع بها إلى هذا المعترك الحضاري الكبير، الذي يقوم على اقتصاد المعرفة المتمثل في التكنولوجيا الرقمية وما يلحق بها. عندما سننتهي من تنفيذ هذا المشروع الكبير، سيُمْكننا آنئذ الشّروع في عملية التّفاعل المعرفي مع العالم المرقْمَنِ، أما قبل هذا فنخشى أن يبقى التعريب مجرد طموح إن لم أقل حُلماً.

2.1. الترجمة، وهي عملية نقل المحتوى الإخباري من البنية اللغوية غير العربية إلى بنية العربية أو العكس، وتتم بتشريح البنيتين معاً، مع تحقيق شرط التأويل الصّحيح للمعنى المستوردِ من اللغة المُنطلق إلى اللغة الهدف. وهذه مهمة ليست باليسيرةِ، لأنها تتطلب تحقيق شرط الكفاءة اللّسانية في تشريح البنية على أكثر من صعيد، تبدأ من الصّوت والصِّواتة، مُرورا بالصّرف والتّصريف والاشتقاق، فالتركيب بجميع مستوياته المعقدة، كونه مبنياً على منظومة من الخوارزميات الصّورية التي تتطلب التّمكن منها قبل الشّروع في تطبيقها، مرورا بالمستوى التداولي الذي يُفرز أكثر من تأويل للعبارة الواحدة، وهو ما يعني تهيئة لغة الضّاد لتُصبح مؤهَّلة لِسانياً وحاسوبياً لاستقبال المحتوى الإخباري الذي تقدّمه بنياتُ اللغات الأخرى. وقد عرفت الترجمة تطورات تِقانية كبيرة في عصرنا الراهن، منها الترجمة التحريرية بنوعيها المهني والتعليمي، وما يلحق بهما من تأويل وتفسير وإفهام وَمفْهَمة وغيرها، والترجمة الآلية التي تتمثل في نقل الكِفاية اللّسانية على الحاسوب، لتمكين الإنسان العربي من التخاطب مع التقانة بلغته الأم، وتطمح البشرية في مُستقبل السَّنوات، أن تجعل من الترجمة وسيلة اتصال مُوَحّدة عالميا، مُستغلة في ذلك التّطور الهائل الذي تعرفه الدراسات اللّسانية على مستوى الصّوت، بالموازاة مع تطور وسائل الاتصال الحديثة، وبذلك سيُصبح الإنسان قادرا على التّحدث بلغته الأم في هاتفه المحمول ليتولى الجهاز نقله إلى المستقبل على الطرف الآخر بلغته الأم أيضاً. ولا يخفى ما لهذه

الصّناعة التي تدخل في مجال الهندسة اللّسانية التي تتعامل بأدوات الذكاء الصناعي ومعالجة الإشارات وأَحْدث التّقانات الرقمية التي تُعَدّ المعبر الطبيعي لإثراء المحتوى الرقمي العربي على الشّابكة، مما سيكون له من آثار إيجابية على تقاربِ الأمم وتطوّرها، خاصة إذا تم استغلالها في تطوير العملية التعليمية للغات الطبيعية، كما أنّ الترجمة، خاصة الآلية منها، تُعَدِّ عاملا أساسيا في الاقتصاد المعرفي، بما ستوفِّره من الصَّبِيب المعرفي بين اللّغات والثقافات، في أقصر وقت وأقل مَجْهود.

3.1. الرَّقْمنة، والمقصود بها تطبيقُ إجراءات الهندسة اللِّسانية على مختلف مستويات اللغة، أي إنجاز تشريح حَاسُوبي رياضي لِبِنْية لغة الضاد، وهو ما يعرف بالمعالجة الآلية للغات الطبيعية NLP من أجل تهييئها لمجالَيْ التعريب بوصفه الأداة المعجمية لنقل المعارف المكثفة، والتّرجمة، التي تدرج المصطلح العلمي في مكونات الجملة التي تحمل مضمون الفكرة في اللغة المنطلق إلى اللغة الهدف. إن تعرّف البنية اللّسانية للغة الأجنبية من الناحية التقانية، سواء من أجل التّعريب، أو من أجل التّرجمة، يَدْخل في نطاق تطبيق مُقتضيات الهندسة اللّسانية، أيْ العلم الذي يتولى تقيس الدماغ البشري في مستوى اللغة، من أجل الكشف عن النموذج المعرفي للكفاية المحَوْسب بطبيعته، من حيث قيامه على منظومة من الخوارزميات اللّسانية التي تؤطر عمليتيْ التحليل والتوليد اللغويين. فالإنسان لا يمكنه أن ينتج جُملا صحيحة إلا وِفْق منظومة من الخوارزميات الصّورية التي تتولى بناء المتواليات اللسانية في الكفاية بنوعيها: اللّساني والتواصلي؛ فما ننتجه من كلام يخضع لنظام رياضي يتحكم في تنظيم سَيْر الكلام على اللسان، هذا الكلام مُكوّن من عدة مستويات: الصوت والصواتة، الصرف والتصريف والاشتقاق، التركيب، والمعجم، والدلالة والتداول. يأتي المصطلح العلمي ضمن هذه المستويات التي تتألَّف منها المنظومة الكلامية. كل هذا يدعونا إل التفكير بجدية في إعادة وصف العربية لتستجيب لهذا التطور

الذي سيمكننا من ولوج مجالي التَّرجمة والتعريب باقتدار، ويمكن لغة الضَّاد من الرُّقي إلى مستوى اللغات المتقدمة شعوبها، التي أعادت وصف لغاتها وفق المقاييس الهندسية التي تهيئ شعوبها للتخاطب مع الآلة باللغة الطبيعية لشعوبها، حتى تتمكن من حمل المعرفة الإنسانية التي لا تتوقف عن التطور والتجدد، خاصة وأننا نعيش عصر عولمة المعرفة العِلْمية.

2. رقمنة العربية بين التعريب والترجمة:

سأتعرض فيما يلي لمختلف الجوانب المتعلقة بمكونات الموضوع، سأبدأ بعرضٍ مختصر عن تعريف العربية من وجهة نظر الهندسة اللسانية، مبرزا بعض خصائصها التي كشف عنها تطبيق مبادئ هذا العلم على اللغات الطبيعية، بهدف إعدادها للتجاوب مع التقانة المعاصرة، ثم سأنتقل للحديث عن تقنيات التعريب ومُتطلباته، كما سأقدم عرضاً مختصرا عن تقنيات الترجمة وآفاقها في خدمة المعرفة، وسأختم بعرض عن الرّبط بين هذه المجالات في إطار التقانة المعاصرة، وآثار كل ذلك على تطوير العملية التعليمية التي تعد أساس البحث العلمي، كونها تنتج موارد بشرية قادرة على تفعيل التعريب والترجمة في مختلف مجالات البحث العلمي.

1.2: فَمَا العربيّة ؟

العربية لغة طبيعية Natural Language تشترك مع بقية اللغات البشرية في البرنامج الكلي المكون من الكفايتين اللسانية والتواصلية، من حيث احتواؤها على كل المقولات اللسانية التي تقوم عليها سائر اللغات الطبيعية، ففيها الفعل والاسم والصفة والمصدر، بالإضافة إلى حروف الربط بجميع أنواعها، وفيها الجملة بنوعيها البسيط والمركب، والجملة العادية والمسكوكة وجملة الفعل العماد، كما أنها تستجيب لكافة شروط التّداول المعروفة، من استفهام وتعجب وشرط وأمر ونهي إلخ، بالإضافة إلى قابليتها لإنتاج جميع أنواع الصّور البيانية ممثلة في المجازات والاستعارات وغيرها.

ومع هذا الاتفاق العام في المبادئ الجوهرية مع جميع اللغات الطبيعية، تبقى العربية مُتفردة بالكثير من الوسائط Parameters التي لا تتوافر إلا في القليل من اللغات الطبيعية، التي تُيسر لها وتُؤهلها بجدارةٍ للتفاعل مع المعارف العالمية معربة ومترجمة، نذكر منها:

1.1.2: الجِذر اللّغوي، وهو مادة صوتية تحمل معنى نَوَوياً يدُور في مجال دلالي مُتقارب وأحيانا يكون متباعدا، ويقبل التفريع إلى جزيئات دلالية تتشكل في مداخل معجمية، بعد خضوعها لعمليات صرفية ومعجمية تصنع منها المقولات اللغوية التي يتطلبها السياق التركيبي والتواصلي. يتكون الجذر من عددٍ من الأصوات الصّامتة (الصحيحة والمعتلة) بينها فراغات مخصصة للحركات بنوعَيْها القصير والطويل وللمورفيمات الصّرفية، تقوم تفعيل الجذر واستخراج مواد مُعْجمية دالة منه. وبذلك سيكون الجِذر النواة الصلبة للبنية اللغوية العربية برُمتها، حيث لا تنتج كلمة عربية فصيحة إلا من خلاله، بما في ذلك المصطلح العلمي العربي، وإذا شذَّت الكلمة عَنْ هذا النظام أطلق عليها دخيلة أو معربة.

2.1.2: الوزن والميزان، والمقصود بهما القوالب التي تفعل البنية الجذرية النظرية وتنقلها إلى واقع لغوي، من خلال ممارسة الرقابة على توزيع الحركات بنوعْيها القصير والطّويل والمورفيمات الصرفية (=: حروف الزيادة) على مكونات المتوالية الجذرية، حيث يتم توزيع الحركات على الكلمة وفق نظام خوارزمي مَضْبوط، يضعُ الكَسْرة والفتحة والضمّة والسّكون في أماكنها الصحيحة من الكلمة، ويوزع مُورفيمات الزيادة (سوابق وأواسط ولواحق) في أماكنها الصحيحة من الكلمة، وذلك مُراعاة للمقولات اللغوية التي تنتجها الصيغة الصرفية انطلاقا من المادة الجذرية. ولا يمكن لكلمة أن تنتج في العربية إلا من خلال الإطار الصّرفي الذي يُناسبها، والكلمة التي لا تستجيب لهذا النظام الصرفي المقنَّن تسَمَّى أيضا دخيلة أو معربة.

ينقسم المستوى الصرفي إلى وزن وميزان. المقصود بالأول تمثيل الكلمة تمثيلا نظريا من خلال وضع مقابل لكل حرف في الكلمة، مثل: فعل الأمر "قِ" من "وَقَى"، الذي سيكون وزنه: افعل، من ماضيه: فَعَلَ، أما ميزانه الصرفي فهو: عِ، وميزان ماضيه: فعا. يمثل الوزن الصَّرفي البنية العميقة للكلمة، بينما يمثل الميزان بنيتها السطحية. يتبين من الفرق بين الوزن والميزان أن النظام الصرفي العربي يتكامل مع النظام الصِّواتي Phonological level، فهو الذي يتحكمُ في نقلِ الصوت المعلول في بنية الكلمة من وضع صِواتي إلى آخر، مثلا: جذر الفعل "قال" هو "قَوَلَ"، إلا أن تدخّل القواعد الصواتية أرغم الواو لتصبح ألفا، نظرا لوجود فتحة على فاء الكلمة. وهذا يدل على أن النظام الصرفي يطبق آلياته الخاصة به على إنتاج المقولات اللّغوية، بتنسيق تام مع المنظومة الصواتية للعربية. يتفرع المستوى الصّرفي إلى نقطتين نظاميتين أساسيتين:

أ. **الانصِهارُ**: لتوليد المقولة اللّغوية من الجذر، تتولَّى الصيغة الصرفية بتوزيع الحركات والمورفيمات الصرفية في الفراغات الموجودة بين مكونات الجِذْر، تسيرُ عملية التوزيع وفق النظام الصرفي – الصواتي الذي يُناسب المقولة اللغوية (الاسم والفعل والمصدر والمشتق)، وتنقسم هذه الزيادات إلى: سَوابق، وأواسط، ولَواحق. وإذا كانت الكلمة في أغلب اللّغات الطبيعية تتولد عن طريق السوابق واللواحق فقط، مثل الإنجليزية والفرنسية والإسبانية وهي كلها لغات إِلْصاقية، فإن العربية تضيف إلى هذا خاصية الأواسط، وهو ما لا نجده إلا في القليل من اللّغات السامية، مثل العبرية، مما يجعل العربية فريدة في تشكُّلها الصَّرفي – صواتي، يطلق على هذه الخاصية ظاهرة الانصهار. تسمحُ هذه الخاصية للعربية بالانفتاح على جميع لغات العالم، مما ييسِّر عليها مهمة استقبال المصطلح العلمي مهما اختلف شكله وطوله، وهو ما يؤهِّلها لتحقيق شرْط التلاقح المعرفي مع الأمَمِ الأخْرى، كما يسمح لنا نحن أبناء الضاد

بالتعامل مع جميع العلوم بيُسر وسُهولة، ما دام نظامنا الصرفي يمكّننا من إدراج مكوّنات صرفية في الأماكن الثلاثة التي تقوم عليها الكلمة. وهذه خاصّية فريدة في هذه اللغة التي يجهلها الكثيرون عنها وصِرْنَا نتهمها بعدم القدرة على استيعاب العلوم والمعارف، وهو اتهام لا أساس له من الصحة. وعلينا نحن أبناء هذه اللغة أن نكتشف هذا النظام لسانياً ليُصار إلى تفعيله رقمياً.

ب. الحركات: الحركة جزء أساس في بناء الكلمة، لكنَّنا نتساءل لماذا نكتب، نحن أبناء لغة الضّاد، لغتنا بدون حركات قصيرة، ونقرأها بها مضبوطة بدون خَلَلٍ؟ ما الذي يتيح لنا النّطق بالصوت داخل الكلمة بحركته المناسبة دون أن نشاهده مكتوباً في مكانه المناسب؟ مثال ذلك:

نكتب : كتب محمدٌ الدرسَ

ولكننا نقرأ: كَتَبَ مُحَمَدٌ اَلْدَرْسَ

فما الذي يخبرنا بوجود هذه الحركات ويمكننا من النّطق بها ووضعها بشكل صحيح في أماكنها المناسبة ؟ علما أن الحركات تمثل نسبة لا تقل عن خمسين في المائة من المكتوب.

جميع لغات العالم تَكْتُب الصَّوائت Vowels إلى جوار الصوامت Consonants في الكلمة، باستثناء العربية التي تكتفي بكتابة الصوامت دون الصوائت. إن الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها يكمن في تمتُّعِ العربية بنظام صرفي – صواتي فريد، فنحن نقرأ العربية ليس من خلال ما نشاهده مكتوبا، بل من خلال ما يُمليه علينا المكون الصَّرفي الذي تشغله الكفايتان اللسانية والتواصلية عن طريق تفعيل مَهَارة القراءة، مما يضمَنُ لنا التأقلم مع جميع المقولات التي تقع فيها الكلمة. هذه الخاصية تسمح للعربي أن يقرأ بكفاءة جميع المصطلحات العلمية المنقولة إلى لغته، سواء كانت معربة أو مترجمة. كما أن لهذه الخاصية نتائج إيجابية كبيرة على مَيْكنة العربية كما سنرى بعده.

3.2: العربية بين تعريبِ المصطلح وترجمته:

والمقصود هنا إدماج المصطلحات العلمية الوافدة من لغات أجنبية أخرى في نظام العربية لتصبح جزءاً من بنيتها اللّغوية العادية، مما يمكنها من أن تصبح وسيلة فعّالة في التواصل اليومِي، ويتعلق الأمر بالدرجة الأولى بتقنيات الصياغة العربية للكلمات الأجنبية، التي تُوائم بين نظامها الصَّرفي Morphological والصِّواتي Phonological. وبما أن المصطلح العلمي هو حامل المعرفة العلمية في جميع العلوم، ويظهر في النص بدون سياق تركيبي، فإننا نلجأ إلى إحدى الطريقتين في التعامل معه:

أ. أحيانا نلجأ إلى تَعْريبه، أي تحريره بالحرف العربي دون أن نتمكن من ربطه بجذر لغوي معروف، علما أن الفَيْصل في عَدِّ الكلمة من صميم العربية يتمثل في ارتباطها بجذر وصيغة صرفية معروفين، والتعريب بهذا المعنى يجعل الكلمة المعربة لا تستجيب لشرط التأثيل المعجمي في لغة الضّاد. مثال ذلك: تلفزيون، وراديو، وأوكسجين، وغيرها من المصطلحات التي ليس لها جذر وَوَزْن، فهي إذن معربة، يسري هذا الحكم على المصطلحات التي عُرِّبت قديما مثل الماعون والسِّروال والإبريق، إلخ.

ب. وأحيانا أخرى نلجأُ إلى ترجمته ، وإدراجه في نظام العربية الصرفي بحيث يصعب تعرف أصله الذي وَفَدَ منه، ولا اللغة التي نقل عنها، من ذلك مثلا: البِنْية (Structure)، التَّركيب (Syntax)، تداول (Pragmatics) التَّردد (Frequency) البنية العميقة (Deep structure) وغيرها كثير، فهذه كلها مصطلحات جديدة على العربية، أو لنقل إنَّ معانيها نُقلت إلى هذه المكونات المعجمية، وصارت لها دلالة اصطلاحية محددة، مع احتفاظها بالدلالة اللّغوية العادية.

وعلى الرغم من أن هذا النقل يؤدي أحيانا إلى التعارض بين النظامين الصواتيين والصرفيين العربي والأجنبي، فإننا نضطر إلى نقله إلى العربية، من أجل استخدامه في نقل المعارف إلى متلقيها بلغة الضّاد، من ذلك مثلا مصطلح الهيموجلوبين، ومصطلح الهيدروكربون، حيث تجتمع في مصطلح واحد عدة أصوات لا يمكن أن نصادفها في كلمة عربية فصيحة، عملا بمبدأ تنافر الأصوات الذي يتطابق جزئيا مع مبدأ القَيْد الإجْباري (OCP) المعمول به في النظام الصواتي للغات الطبيعية، أما من الناحية الصرفية فنلاحظ أن هذه المصطلحات لا تحترم مبدأ الحالات المنتهية (Finite states) الذي يتحكم في المدى الكَمِّي الذي تتكون منه الكلمات في العربية، حيث لا يتجاوز من الناحية التقانية عدد الحروف التي يتكون منها الاسم البسيط (عكس المعرب) في العربية عشرة حروف مُنسجمة صواتيا فيما بينها، لأنها تقوم على وزن أو ميزان صرفيين. بعض المصطلحات تتألَّف من كلمة واحدة، مثل بروتوكول، وبعضها الآخر يتألف من كلمتين وربما أكثر، مثال ذلك: ثاني أوكسيد الكربون، وإذا كانت معالجة المصطلح المفرد يسيرة على مُهَنْدسي اللغات الطبيعية، فإن الأمر مختلف مع الثانية، ولذلك يتم إدراجها في نظام العربية بوصفها تعبيرات مسكوكة Idioms أو تعبيرات عمادية Support verb (أنظر بعده)، وقد لجأ مهندسُو اللغة إلى هذه الطرق من أجل احتواء المصطلح العلمي الأجنبي لحاجتنا الماسة إلى تعريب المصطلحات العلمية لتحقيق شرط التكامل المعرفي مع ما ينتج بلغات أجنبية كثيرة، الأمر الذي يجعلنا نقبل الوضع كما هو، دون أن نبالي بهذه "التجاوزات" اللِّسانية، على الرغم من أنها تشكل أحيانا كثيرة عقبات في وجه مُهَندس اللغة الذي يبني فرضياته العِلمية عن اللغة اعتمادا على قوانين صارمة. أما من جهتنا فإننا ندعو إلى الاستمرار في جهود تعريب المصطلحات إلى جانب تطوير الأدوات التقانية التي تستوعبها، تسريعا لعملية التَّلاقح المعرفي الذي يلعب فيه المصطلح العلمي دورا مركزيا، إذ لا يعقل أن نوقف استغلال المصطلح لأسباب

نظرية أو تقانية، مما يدعو إلى إعادة النظر في الأُطر العِلْمية التي ينطلق منها البحث في هندسة العربية من أجل إعادة وصفها صُورياً، لجعلها تتجاوب مع المجالات الأخرى التي تبحث في التطوير البنيوي لهيكلها من خلال إدراج كافة المصطلحات العلمية في نسقها اللِّساني، بوصفها لغةً طبيعيةً لا تختلف عن أي لغة في العالم من حيث البرنامج Software المخزن في الكفاية.

4.2: تفعيل المصطلح في التَّعليم:

بَيْد أن الأمر لا يتوقف عند صياغة المصطلح العلمي للشروع في تلقين العلوم بالعربية، بل يتجاوزه إلى التأقلم مع المعنى الذي ينقله إلينا، فكثيرة هي المصطلحات العلمية التي تَفِدُ علينا ونتولّى تعريبها بإحدى الطرق المشار إليها أعلاه، إلا أننا نجد صعوبة في فَكِّ شيفرة الرسالة التي تتضمنها، ولهذا يجب علينا صهرها في منظومة برامجنا التعليمية، فالتعليم وحده هو الذي يبرز البعد المعرفي للمُصْطلح، وبدونه ستبقى المصطلحات مُرادفة لنفسها، أي كما وضعها أهلها، كما أن التعليم يدفع بالمتعليمين والباحثين على السّواء إلى إيجاد البديل العربي للمُصْطلح العلمي، من حيث الصيغة، فكلما توالى استخدام المصطلح العلمي، كلما اقترب إلى نظام العربية، وأصبح جزءا من جَسَدها الحيّ، أي يستخدم بمعناه الصحيح الذي أعطيه في أصله المُرَوْمَن، وهذا بالضبط ما حصل للكثير من المصطلحات العلمية التي دخلت مبكرا إلى بناء هذه اللغة، فأصبحت تتقاسم معها البيئة التّواصلية بل أصبحت جزءا منها، وصِرْنا لا ندري هل هي عربية أم مُعربة، مثل الإسطرلاب، والسّروال، وغيرها.

ولكي نرقى إلى مستوى المصطلح العلمي الجديد، معربا كان أم مترجما، علينا أن نعمل بِجِدّ على أكثر من صعيد، في مقدمة ذلك تطوير العملية التعليمية، التي يعوَّل عليها في توسيع مدارك المتلقين، فكما قلت سابقا، إن مصطلحا علميا واحدا يلخص نظرية علمية بأكملها، علما أن وضع أيّ نظرية علمية، في أي مجال كان، يلخّص مجهود أجيالٍ من الباحثين في موضوع معين، ولنأخذ مثالا بسيطا

على ذلك مُصْطلح: Cognition الذي يُعَدُّ عنوان علم جديد يبحث في المكونات الذهنية المنتجة للمعرفة لدى المتكلمين، فكم هو الوقت الذي استغرقه الباحثون العرب في هذا المجال حتى يصوغوا ترجمته العلمية ليصبح "المعرفية"، وقبل الاستقرار على صياغة هذا المصطلح كنا نترجمه بمصطلح الإدراك، وأحيانا بالفهم، بل إن الكثيرين احتفظوا به معربا "كوغنيسيون"، وهكذا إلى أن استقر في مصطلح المعرفية، فأصبح متداولا بهذه الصيغة الصرفية التي تقترب من النسق العربي الصحيح، وإن كانت تخالفه في بعض الجوانب. الأمر نفسه مع مصطلح إنترنيت Internet ومصطلح العولمة Globalization، أو بالفرنسية Mondialisation وهي مصطلحات لم يستقر عليها الرأي إلا عندما دخلت مجال التّعليم، ومَرَّ بفترة من الاستخدام اليومي، علما إن أحسن من يُوصل كُنْه المصطلح العلمي للآخرين هو من يمتهن مهنة التدريس في جميع أسلاكه.

5.2: جهود عربية في المصطلح:

عقدت في السنوات الأخيرة مؤتمرات علمية كثيرة في عالمنا العربي، تهدف إلى حلِّ مُعضلة المصطلح العلمي وتنميطه ونشره بلغة الضاد، حيث نوقشت أفضل الطرق العلمية لهذه الغاية، شارك فيها خبراء في اللسانيات والتقنيات الحديثة. وقد توقفت أغلب البحوث عند تقنيات وضع الصيغة المناسبة لنقل المصطلح إلى العربية، أنجز أغلبها في رحاب المجامع اللغوية العربية، وبعض مراكز البحث في التعريب التي تنتشر في رُبُوع وطننا العربي.

كما أن عدداً كبيراً من الباحثين في وطننا العربي، تخصص في تعريب المصطلح العلمي، وطريقة صياغته انطلاقا من لُغات أجنبية كثيرة، في مقدمتها الإنجليزية والفرنسية. إلا أن اللّافت للانتباه هو أن عدداً كبيراً من المختصين في هذا العلم هم أصحاب تخصّصات علمية دقيقة، أكثرهم من المتخصّصين في مجالات علمية دقيقة، مثل الهندسة والاتصالات والقطاعات المالية على مختلف توجهاتها، إلخ. فهؤلاء يمتلكون ناصية التقنيات الحديثة التي توظَّف في مَيْكَنة

المصطلح العلمي وجعله أحد مكونات البرامج الحاسُوبية التي صيغت خصّيصا لتيسير الحوار بين الإنسان والآلة التي تولد المصطلح العلمي، بعد تعرفه وضبطه في النّصوص العلمية التي يتم التعامل معها آلياً. وقد أثمرت هذه المجهودات عددا من قواعد بيانات المصطلحات العلمية، على شكل بنوك مُصطلحات، وبفضل هذه البنوك أصبح في إمكاننا اليوم بناء برامج تقانية متطوّرة بلغة الضاد، مثل برامج الترجمة الآلية بنوعَيْها التعليمي والاحترافي، مستهدفة أساسا:

- قطاع الصناعة الهندسية وهي كثيرة، مثل قطاع الاتصالات، والسيارات والحاسوبيات وما يلحق بها، ناهيك عن الجوانب الهندسية المتعلقة بقطاع المال والإدارة ومختلف المجالات الخدمية التي تعتمد على المصطلح العلمي في تسيير الأمور اليومية للمستخدمين، من أجل أن تصبح قطاعات منتجة في المجتمع.

- وقطاع التربية والتعليم، حيث أصبح في إمكان المتعلم في مختلف مراحل دراسته معرفَة كُنْه المصطلحات العلمية الذي يتلقى عن طريقها المعرفة والعلم، سواء تلك المصطلحات الواردة في الكتاب الدِّراسي، أو في المجالات المساندة للعملية التعليمية برُمّتها، خاصة التّعليم عن بُعْد، حيث أصبح في إمكان المتعلم استخدام الكثير من المصطلحات العلمية في حواره العلمي، عن دراية ومعرفة بمعناها العلمي الحقيقي، مثل جهاز العرض Projector والتَّحاضر عن بُعد Videoconference والكثير من المواد التي يستخدمها في المختبرات الدراسية، وغيرها الكثير.

- قطاع الخدمات العامة، التي تتعلَّق بتسير أمور الناس اليومية، بدءا من التعامل مع البنوك إلى شراء المواد الغذائية، إلى مقتنياتنا الخاصة التي تدخل بيوتنا الخاصة. مثل التلفزون، والفيديو، والفاكس، والدِّيفِي دِي، إلخ.

1.5.2: الاهتمامات المصطلحة الكبرى للباحثين العرب:

تركز اهتمام الباحثين في مجال البحث المصطلحي العربي في العقود الأخيرة على القضايا التالية:

- تكييف بنوك المصطلحات مع تقنية الاتصالات الحديثة، حيث الحاجة ماسّة إلى استخدام المصطلح العلمي بشكل مضبوط، مما دفع الخبراء في هندسة الاتصالات إلى الانشغال بالمصطلح من الناحية الهندسية، فوظَّفوا له تقنيات مُتَطورة، في مقدمتها استغلال محركات البحث عبر الشبكة الدولية الإنترنيت، وتقنيات الذكاء الصناعي، والواقع الافتراضي، والمحتوى الرقمي، وما يلحقُ بكل هذا من عَتاد إلكتروني يؤدي إلى تيسير الاستفادة من المُصْطلح العلمي بلغة الضّاد، من أجل تبادُل المعلومات ونشرها على أكثر من صعيد، إذ ليس هناك أكثر تطورا من تقنيات الاتصال في عالم المعرفة المعولمة، وقد وجد في عالمنا العربي باحثون ممتازون يشتغلون على بناء آليات تقنية لنشر المُصْطلح من خلال أداة الاتصال الحديثة التي يتم بواسطتها تقديم خدمات مُتطورة لجمهور المستهلكين. كل هذا يعني أن تعريب المصطلح يتجاوزُ كونه قضية لغوية، فقد وضعت المجامع اللغوية ضوابط لغوية لتوليد آلاف المصطلحات العلمية الحديثة، ولكنها بقيت حبيسة الرفوف وغير مُستخدمة لأنها لم تسلَّم إلى أهل الاختصاص الذين يتولَّوْن تفعيلها تقانيا، وأول تقنية يجب التعامل معها، أو كان يجب التعامل معها من نشر المصطلح العلمي، وذلك بصهره مع التقانة الحديثة التي توفر له أسباب النشر العلمي عبر وسائل الاتصال الحديثة.

2.5.2: بنوك المصطلحات العلمية:

- تستخدمُ جهات كثيرة ما يمكن أن نطلق عليه بنوك المصطلحات العلمية، محاولة منها جمع المصطلح في متن مُوَحَّد يوضع رهن إشارة الباحثين ومختلف القطاعات المنتجة باللغة العربية في ربوع وطننا العربي، وقد جمع منه لحد الآن عدد يقدر بمئات الآلاف، معظمه مثبت في الغالب إلى جانب مقابله الأجنبي، غالبا ما يكون إنجليزيا أو فرنسيا، وقلما يمتد إلى لغات أخرى، ونحن من جهتنا لا نملك إلا أن نثمن هذه المجهودات كلها، إلا أننا نلاحظ على هذه البنوك، أنها تبقى أقرب إلى المحلية، منها إلى العالمية، وأظن أن السَّبب في هذا

يعود إلى أمور أساسية في مقدمتها عدم التعامل مع التقانات الحديثة في نشر المصطلح العلمي، إما بسبب الاحتكار الذي تقوم به بعض الجهات المعربة للمصطلح، أو بسبب عدم التعاون مع تقنيين ماهرين في بناء العتاد الإلكتروني الذي يمكّن المصطلح العلمي من الوصول إلى الجهة التي تحتاج إليه وتوظفه في مجال عملها اليوم. ولهذا آثارٌ سلبية على تَنْميط المصطلح وتوحيده، مما يدفع إلى الاختلاف الكبير في استخدام المصطلح الواحد بمقابلات مختلفة، البعض يترجم المصطلح الأجنبي، بينما يلجأ البعض الآخر إلى التَّعريب، وكأن الأمر يتعلق بأكثر من مفهوم. ولهذا التّعدد نتائج سلبية على الترجمة التي تنقل المعرفة من مصادرها الأجنبية بأكثر من لغة، ناهيك عن تَنْميط العملية التعليمية في وطننا العربي، فينشأ الطفل وكأنه يعيش في عوالم عربية وليس في عالم عربي واحد. أكتفي هنا بمصطلح بسيط ومعروف جدا لدى الجميع، وهو مُصْطلح Computer، فلِحَدِّ الساعة لم تتفق بنوك المصطلحات على لفظ واحد، بعضها يترجمه بمصطلح حاسوب، بينما يكتفي الكثيرون بتعريبه: كمبيوتر، وحتى في الترجمة، نجد أكثر من ترجمة واحدة لهذا المصطلح، فبالإضافة إلى حاسوب التي جاءت على وزن فاعول وهو اسم آلة، مثل الساطور والماعون، إلخ، هناك من يترجمه، الحاسب الآلي، والحاسبات، بل إن بعضهم يطلق عليه الحسابة، كما أن معهد التعريب في الرباط كان قد اقترح ترجمة حرفية للمصطلح فجاء بكلمة "نَظامة". من هنا وصلتنا أكثر من صيغة تتراوح بين الترجمة والتعريب، مما يفقدنا الثقة في هذه البنوك التي تتسابق إلى التعامل بشكل انفرادي مع المصطلح العلمي، مما يؤدي إلى عدم قدرتنا على التحدّث بلسان عربي واحد، سواء كان مترجما أو معربا، ويؤدي إلى ترجمة المعرفة بأكثر من لُغة عربية، هي أقرب إلى العامِّيات. وأظن أن عالمنا العربي لو وضع ثقته في التقانة المعاصرة، التي تؤمِّن نشر المصطلح العلمي عبر جميع وسائل الاتصال والإعلام الحدثية لما كنا نناقش قضية التعريب بالطريقة التي نناقشها بها اليوم. إن العالم يتطوَّر، والتقنية تتطور،

والعالم يسير نحو عولمة المعرفة، ويوميا تقذف المطابع بآلاف المصطلحات العلمية، وعلينا أن نقبل التحدي، فإما أن نكون أو لا نكون.

3.5.2: تكوين الموارد البشرية في المصطلح:

للدفع بالمصطلح العلمي العربي إلى احتلال مكانته العلمية الحقيقية فإننا في حاجة إلى تكوين الموارد البشرية المدرَّبة على البرمجة في مجال المصطلحات، نحتاج إلى تأسيس شبكة إعلامية عربية توظّف فيها الخبرات المتطورة في الصناعة المصطلحة وتعريبها أو ترجمتها إلى العربية، تتألف من مصطلحيين ومترجمين ومؤلفي معاجم ومستخدمين في مختلف المجالات المعرفية، مُدَرَّبة على استخدام التقانة الجديدة، نحن إذن في حاجة إلى موارد بشرية مُدربة تقنيا على تعريب المصطلح العلمي بشكل فَوْري، تجعلنا على اتصال دائم بالعالم، تتولى فحص بنوك المصطلحات العالمية ومَدّنا بالجديد الذي يُنْشر في العالم في مختلف المجالات، يشمل التَّدريب على طريقة تعاملها مع بروتوكولات الاتصال، وفكِّ الشّفرات دون التفريط في حقوق الملكية الفكرية للغير، وهذا يحتاج إلى تكوين فريق عمل يعمل بشكل متواصل في مجال تقانات المعلومات، إلا أن هذا الأمر يتطلب استثمار القطاع الخاص في هذا المجال، على الرغم من الخطورة التي يشكلها هذا القطاع على نشر المعرفة العلمية في وطننا العربي، فأغلب الذين يتجهون إلى الاستثمار في هذا المجال يمارسون الاحتكار العلمي، فهم يدخلون المعلومة في قُمقم المال لا تخرج منه إلا بكلمة السِّر (الدُّولار)، علما أن ممارسة أي نشاط بَحْثي لا يُمكن أن يتمَّ بمعزلٍ عن المصطلح.

كما نحتاجُ إلى خبراء في الهندسة اللسانية مُدرَّبين على فَهْم النظام اللغوي من منظور هندسي، لأن المصطلح يوظف الأدوات اللسانية في تشريح بنية العربية، حيث يقوم على الدلالة الصّرفية التي تنشأ عن مَصْدرين: الدلالة المصاحبة للجذر، والدلالة المصاحبة للصّيغة الصرفية، ينتجُ عن تداخل الدلالتين مُكَوِّن يطلق عليه الكلمة، قد تكون مصطلحا أو غيره، وهو المبدأ

المطبّق بشكل صارم في الترجمة بنوعيها البشرية والآلية. إن ضبطَنا لهذه الآليات التي تنبع من هندسة اللغة العربية هو الذي سيسمحُ بالتوليد الآلي للمصطلح العلمي الذي يقوم على الجمع بين مفهومين: اللّغوي والحاسُوبي، ليس فقط في مستوى الشكل اللغوي الصّحيح، بلْ على مستوى الدلالة اللغوية المخزنة في المصطلح العلمي. وهذا مشروع علمي يمكن تنفيذه باعتماد الهندسة اللّسانية التي تتبنَّى مبدأ تشريح بينة اللغة على جميع المستويات، من أجل توليدها آلياً، ومن ضمن ذلك المصطلح العلمي، الحامل للمعرفة وأساس المحتوى الرقمي العربي الذي نحتاج إلى مُضاعفته في السّنوات القليلة القادمة قبل أن يفوتنا الركب الحضاري والمعرفي.

6.2: العربية والترجمة:

الترجمة نقلٌ معرفي بين لُغتيْن، إحداهما المنطلق، والثانية الهدف، إلا أن إحدى اللغتين غالبا ما تكون اللغة الأم للمترجم، وبما أن عملية الترجمة تتم بالمرور عبر مراحل يتم خلالها التشريح اللساني لِبِنْية اللّغتين، بدءاً من المستوى الصرفي، فالمستوى التركيبي وصولا إلى المستوى الدلالي وختاما بالمستوى التداولي، فإن نجاحَها يبقى رهينا بتمكن المترجم من الآليات التي تمكّنه من هذه المستويات كلِّها حتى يتمكن من ضبط بنية اللغتين معا، فلا يجب أن يكتفي المترجم بمعرفة بنية لغته الأم التي يفترض أنها هنا اللغة العربية، علما أن العربية الفُصحى تحتاج إلى إعادة نظر في وصف بنيتها اللسانية حتى تتمكن من التعامل مع لغات أخرى، خاصة الأوروبية، بما يسمحُ لنا بنقل معارفها إلى لغتنا. وسنقفُ فيما يلي على بعض المجالات اللّسانية التي لا نجد لها وصفا تشريحيا مفصلا في كتب الأولين، يؤهِّل العربية لنقل المعرفة من اللّغات الأخرى بطريقة يمكن الاطمئنان إليها، سواء عن طريق الترجمة المِهَنية أو التّعليمية، وأولُ القضايا التي أتوقَّع أنها ستأخذ منا وقتا للخروج منها بنتيجة إيجابية تتمثل في تقنيات استقبال المصطلح العلمي المشار إليها أعلاه، فنحن لا يمكن أن نصلَ إلى

الدرجة المقبولةِ من الدّقة في الترجمة، بينما ما نزال لم نهيْء العربية لاستقبال مئات الآلاف من المصطلحات العلمية التي أصبحت تُشكل العمود الفقري لعولمة المعرفة، وهذا يتطلب منا وضع استراتيجية "شعبية" لنشر المصطلح العلمي، ولذلك تجد أغلب النّصوص المترجمة إلى العربية اليوم عبارة عن رطانات لا تفيد مستخدمها إلا في الحدود الدنيا، بينما المطلوب أن نقرأ نصّاً عربيا خاليا من الركاكة التي يحدثها سوء استخدام المصطلح العلمي، فكيف سنترجمُ وننجح في مشروعنا القومي الكبير بينما بنية عربيتنا ما تزال غير مؤهلة لاستقبال المعرفة التي ينتجها غيرنا بلغة بسيطة، إلا أنها مدججة بالمصطلحات العلمية.

وسأقدم في ما يلي بعض الأوصاف الصورية لنظام العربية كما تراها الهندسة اللسانية بهدف إعداها لِوُلوج مجال الترجمة العلمية سواء من العربية أو إليها. إن معرفتنا الدقيقة بأنظمة اللغات الطبيعية من منظور الهندسة اللسانية هو الكفيل بإحداث نقلة نوعية في جعل العربية تنخرط في النظام المعرفي المُعَولم. ونؤكد بهذه المناسبة على حقيقة علمية طالما تجاهلها أبناء العربية قبل غيرهم، وهي أن العربية تنفردُ بخصوصيات هندسية تمكنها من الاستجابة الحقيقية للتقانة المعاصرة، ربما أكثر من لغات أوروبية كثيرة. وقد نشرنا أكثر من بحث في هذا الموضوع بيَّنا فيه عِلْميا هذا الرأي، حيث فنّدنا ادعاءات أبناء هذه الأمة قبل غيرهم التي ترى في العربية عجزا مؤثلا لاستقبال العلوم، بله إنتاجها.

1.6.2: في مجال الصرف:

في هذا المجال يجب على المترجم أن يعرف بِنْية الكلمة في اللّغتين بشكل صحيح (المنطلق والهدف)، يجب أن يعرف كيف ينسِبُها إلى مقولتها النحوية المناسبة في اللغتين، كما يجب عليه أن يعرف كيف يميّز الأصل من الزوائد في اللغتين أيضا، وليس في لغة واحدة سواء كانت المنطلق أو الهدف، وهذا أمر حَتْمي لأن المترجم غالبا ما يسقط بنية لغته الأم على بنية اللغة الهدف، علما أن المقولات اللغوية تختلف من لغة إلى أخرى، فمثلا لا يوجد في العربية مقابل

لتقسيمات الفعل كما هي في اللغة الفرنسية مثلا، أو على الأقل لا توجد مَوْصوفة بشكل مضبوط في الأنحاء التقليدية العربية كما تطبق اليوم في تعليم العربية للناطقين بغيرها. كما أن بنية الكلمة العربية تختلف عن مقابلتها في اللغات الأجنبية، فالعربية لغةٌ انصهارية بينما اللغات الأوروبية إِلْصاقية، مما يعقّد عملية الترجمة ويدفع بالمترجِم إلى عدم الدّقة في النقل، علما أن الزوائد التي تتدخل في صناعة بِنْية الكلمة العربية تتحكم بشكل صارم في توجيه دلالتها، وإذا علمنا أن لكل مُورْفيم صَرْفي معنىً جزئيا خاصا به في العربية، فهمنا أيضا أن الصيغة الصرفية هي التي تتولّى توزيع الزوائد على مُكونات الجذر اللغوي، في تناغم تام مع الدلالة التي يحملها الوزن الصرفي، حيث إن كل مورفيم صرفي يحمل دلالة توجه المحتوى الإخباري للكلمة، مثلا إن المحتوى الإخباري الذي تحمله السابقة "استـ + فعل" مع الفعل الماضي المطاوع، تدل على الطلب الانعكاسي المطاوع، مثل: استسقى، بينما توجد هذه السابقة في اللغات الأوروبية في شكل آخر، ففي الفرنسية مثلا يقابلها أحيانا se الذي يدل على الانعكاس Reflexivity، وأحيانا كثيرة تكون هذه السّابقة فارغة دلاليا، كما في se laver les mains، هذا فضلا عن كَوْن الكلمة العربية المعرَبة Fléchie تتكون أيضا من أواسط، تلخّصها صيغَتا انفعل وافتعل، وهذه لا نجد لها مقابلا في اللغات الأوروبية، كونها لغات إلصاقية، تكتفي بالسّوابق واللّواحق، دون الأواسط. فإذا علمنا أن الأنحاء التقليدية تقدِّم المستوى الصّرفي بشكل منفصل عن المستويات اللغوية الأخرى، حيث لا نجد إلا إشارات سَطْحية إلى علاقته بالصِّواتة Phonology وبالتركيب Syntax خاصة ما تعلق منها بالإعلال والإبدال والقلب، وهي أبواب لها علاقة أكثر بحروف العلة، وإذا علمنا أن ظاهرة المطاوعة لم تُضبط بشكل مفصل في الأنحاء العربية التقليدية، حيث لا نجد إلا إشارات بسيطة إليها في كتب النحو، سنُدرك أي مجهود يجب أن يبذله المترجم العربي في نقل المحتوى الإخباري من لغات أخرى إلى لغته بشكل صحيح من العربية وإليها.

هذا نموذج لبعض الجزئيات الصرفية البسيطة التي نرى أن المترجم يحتاج إلى فهمها فهماً عميقا، ويمكنُ تعميمُ هذا النقص على بقية الأبواب الصرفية في اللغة العربية، فنحن لا نجد لحد الآن أي دراسة مقارنة جادة بين العربية وغيرها من اللغات في المستوى الصرفي، بله التركيبي، علما أن المحتوى الإخباري للغات يتشكل من هذه الجزئيات التي تتحكم في توجيه المعنى العام للكلمة داخل الجملة، وداخل التعبير أيضا. فإذا لم تُعالج المقدمات بشكل صحيح فَلْننس المخرجات التي يعول عليها في تحقيق النجاح والتفوق في باب الترجمة.

يضافُ إلى هذا كله باب المطابقة الصرفية بين المكونات التي تتألف منها الجملة، وباب المشتقات والمصادر، وهذه كلها أقسام صَرْفية أساسية في نظام العربية قد لا نجد لها مقابلا دقيقا في بنية اللغات الأجنبية بالمعنى نفسه الذي تُعبِّر عنه هذه المقولات الصرفية في العربية.

2.6.2: في مجال التركيب:

من الصعوبات التي تُواجه المترجم في تشريح البنية التركيبية للغتين، نذكر المستوى التركيبي بكل تعقيداته التوزيعية Distributional والتحويلية Transformational، وسآتي على ذكر بعض القضايا المهمة التي لا نجد لها وصفا في الأنحاء التقليدية ولا غنى للمترجم عن معرفتها، إذ بدونها يستحيل قيام ترجمة حقيقية علمية في الأجل المنظور، سواء كانت ترجمة بشرية أو آلية، وأول مجال يجب الاهتمام به لِسانيا وهندسِيا هو باب الجملة بجميع أنواعها ومشتقاتها.

تكتفي الأنحاء العربية التقليدية بتقسيم الجملة إلى فعلية واسمية، وقد أضاف إليها بعضهم الجملة الظرفية، إلا أننا لا نرى لهذا التقسيم أهمية تذكر في باب الترجمة، ما دمنا سننقل المعنى العام الموجود في الجملة العربية إلى لغات أجنبية أو العكس، وقد قدَّمت الأنحاء التوليدية حَلاًّ صوريا لهذا الموضوع باعتماد نظام التمثيل الصوري القائم على المركّبات، لكن الذي لم تنتبه إليه جميع الأنحاء

التقليدية، بما فيها التوليدية، كَوْن الجملة على ثلاثة أنواع لم تناقش التصنيفات السابقة إلا جزئيات بسيطة منها، وهذه التصنيفات الجديدة هي كما يلي:

1.2.6.2: الجملة العادية

الجملة العادية، والمقصود بها، على مستوى توزيع العناصر الأساسية في بناء الجملة، حريةُ توزيع المكونات الاسمية الأساسية مع الفعل في الجملة، بحكم أن الفعل في حد ذاته جملة بسيطة، لأنه يمارس السلطة الكاملة على توزيع العناصر التي تظهر معه في السياق التركيبي، مما يجعلُ منهُ دالة يمثل فيها ثابتا رياضيا، بينما تمثّل بقية العناصر الاسمية مُتغيراتها، فمثلا:

كَتَب الولدُ الدّرسَ

يمكن أن يسمح الفعل بالتبادل العمودي بين عدد من الأسماء التي تحتل مكان الفاعل، فنقول:

كتبَ (محمد، الرّجل، الأستاذُ، إلخ) الدرسَ

لكن: *كتبَ الجملُ الدرسَ

كما يسمح الفعل بتنوع معجم المفعول، فنقول:

كتبَ الولدُ (الدرسَ، الرسالةَ، المحاضرة، الكلام، إلخ)

لكن: *كتبَ الولدُ الحائط

حيث نلاحظ أن الفعل يسمحُ بوُرود بعض المداخل المعجمية في المتوالية التي يتحكم فيها، سواء كانت الجملة اسمية أو فعلية، كما أنه يُمارس قيوداً توزيعية على أخرى، مما يدلّ على أن للفعل السّلطة المطلقة على بناء الجملة، وهذا ما نعني به الجملة العادية، أيْ ترك الحرية للفعل أن يُسيِّر الجملة، مع العلم أنها حرية مُقيدة.

يسري هذا التحليل على الجمل ذات الشّحنة الدلالية الشفافة مثل الجمل السابقة، كما يَسْري على الجمل ذات الدلالة الملتبسة، أي التي يتردَّد محتواها الإخباري بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، من ذلك المثال التالي:

1. حَطّم أحمد المدرسة

حيث يستحيل على أحمد تحطيم المدرسة ماديا، مما يفتح الباب أمام التأويل التالي:

2. حطَّم أحمد سُمْعة المدرسة.

وهو تأويل وارد، على سبيل المجاز، كما أن التأويل الأول وارد أيضا إذا كانت مدرسة صغيرة مبنية من اللّبن الطازج، وهذا التأويل وإن كان مستبعدا، إلا أنه واردٌ.

فإذا عمقنا التحليل سنجد فرقا كبيرا في البناء التركيبي بين الجملتين، ولتأكيد ذلك نُخضع الأمثلة نفسها لمعيار المصدر المؤول يوضعه في مكان الفاعل، علما أن المصدر المؤول يمثل أحد المعايير التركيبية التي يقومُ عليها التركيب المجازي في اللغات الطبيعية:

1.أ: *أن يقول أحمد هذا الكلام يحطم مبنى المدرسةَ

2.ب: أن يقول أحمد هذا الكلام يحطم سُمعة المدرسة

والخلاصة التي يُمْكن الاطمئنان إليْها في هذا المجال، هي أن المعنى المجازي يمكن مُعالجته عن طريق المعايير التركيبية، خاصة معيار المواقع المفتوحة Position non restreinte التي تسمح بها بعض الأفعال دون الأخرى، مما يعني أن قضية المجاز والاستعارة وبقية أنواع البيانات لا تعدو كونها قضايا تركيبية بالأساس، فإذا عرفتَ خبايا التركيب، عرفتَ المعاني البلاغية التي تعطل أحيانا كثيرة فهم المترجم للمعنى. لأن المترجم يجب عليه أن يهتَم بدِقة الفرق

الموجود بين التّراكيب اللّغوية، أثناء ترجمته، وحتى يتمكَّن من فَهْم التعبير قبل نقله إلى اللغة الهدف، عليه أن يكون مُحيطا إحاطةً كاملةً بهذه القضايا، علما أنه لن يجدها موصوفةً بهذه الطريقة في الأنحاء التقليدية العربية.

لقد اكتفيتُ بالإشارة إلى جُزئيات بسيطة تتعلق بالمعايير التركيبية التي تيسِّر الطريق أمام تعرف المعنى المجازي، وهناك قضايا كثيرة تتعلق بهذا الباب، منها قضية المصدر المؤول الذي يكتفي النحاةُ العرب بالقول إنه اسم (ابن يعيش ج: 7، ص: 77)، أي مقولة معجمية تُعادل من الناحية الصرفية والنحوية أحد أقسام الكلم المعروفة، دون الكشف عن الطبيعة الاسمية لهذا المكون التركيبي الذي يعد أساسياً في البناء التركيبي العربي، وعلى المترجم أن يكون حريصا على فهمه في إطار مقتضيات الهندسة اللّسانية التي تقدم وَصْفا صوريا دقيقا له، انطلاقا من مقتضيات النظر اللّساني التأليفي، وهناك المطاوعة التي تحتاج إلى ضبطٍ صرفي تركيبي بالإضافة إلى المستوى الدلالي، وهناك أيضا قضية البناء المقلوب بأنواعه المختلفة (الحناش 1988)، وهناك البناء الموسم الذي ينتج الأبنية العمادية كما سنوضح بعده، باختصار على المترجم أن يُلِمّ إلماما كافيا بالجانب الصوري للغة، لأنه هو الذي سينفُذ من خلاله إلى عمق المعنى، وبدون هذا سيبقى "المترجم" مجرد محاك حرفي للنص اللغوي.

2.2.6.2: التعبير المَسْكُوك:

والمقصود به التركيب الذي تكون جميع مكوناته مرصوصة بشكل لا يقبل أي نوع من التغيير التوزيعي في المستويين المعجمي والصرفي، كما أن معناه يلامسُ بدرجات متفاوتة جميع أنواع الصّور البلاغية، وهذا النوع من المتواليات يشكل إلى جانب المصطلح العلمي، عصب الترجمة بجميع أنواعها، فإذا كنا في الجملة العادية، كما سبق شرحها، قادرين على تعرف المعنى من خلال مكوناتها المعجمية، على الرغم من الصعوبات التي تعترضنا في التفريق بين معناها

الحقيقي والمجازي، فإننا مع هذا النوع من التعبيرات نجد أنفسنا عاجزين أحيانا كثيرة عن النفاذ إلى المعنى وضبطه انطلاقا من مكوناتها المعجمية، وذلك لعدة أسباب من بينها أن هذه التعبيرات تفتقر إلى الشفافية الدلالية، أي أنها لا تسمح بالتعامل مباشرة مع المعجم في فهم مكونات البناء اللغوي، إذ يلجأ في فهمِها إلى عوامل خارجة عن بنائها اللساني الداخلي، كما أنها مُصَنفة بطريقة لا تسمح بتحريك مكوناتها الأساسية من أماكنها داخله، كما هو الأمر مع البنيات العادية، كما تمنع استبدال عناصرها الأساسية بغيرها ولو كانت من المجال المعجمي نفسه، مما يجعلها بحق مُعتمة على أكثر من صعيد، من أمثلة ذلك:

1. قضى أحمد نَحْبه
2. تفرقوا شَذَر مذر
3. وقع أحمد في حَيْص بيْص
4. تفرقوا أيدي سبأ
5. يرقم أحمد على الماء

لا يمكن تغيير أو استبدال أي من عناصر هذه التعبيرات بسبب المسكُوكية التي تطول بنيتها التركيبية، كما لا يمكن إجراء أي عملية تحويلية على هيكلها التركيبي العام، مما يبرّر رفضها تحويل البناء للمجهول مثلا، كما لا تقبل إدخال أي تغيير على مكوناتها، باستثناء الفاعل الذي يسمح غالبا باستبدال غيره به من المداخل الاسمية المرخّص لها باحتلال هذا الموقع الوظيفي، لأنه عديم الفائدة في التشكيل الدّلالي العام للتعبير، كما لا يمكن فهم معناها اعتمادا على المعجم العادي للغة العربية، فهي موجودة على هذا الشكل، على نمط الأشكال الهندسية غير القابلة للتغيير، بل هي مخزّنة في كفاية المتكلم العربي على شكل رسومات غير قالبة للتجزيء، علما أن لكل لغة رصيدها الخاص بها من هذه

التعبيرات التي لا تعادل بأي حال من الأحوال الرصيد نفسه في جميع اللغات، إلا أن كل اللغات تملك منها رصيدا يقارب نسبة 25 % من المخزون اللغوي الذي يتم التواصل به يوميا في أي بيئة لسانية، عربية أو غير عربية. وقد بنينا بها قاعدة بيانات تضم نحو 30.000 تعبير مسكوك في العربية مع شرحه المناسب، قمنا بهذه العملية بغرض وصف العربية صوريا، ومن أجل إعدادها لدخول مُعْترك التقانة المعاصرة من بابه الصحيح، حيث لاحظنا سقوط المعنى المترجم أكثر ما يكون بسبب هذه التّعبيرات.

هل يمكنُ أن تَنْجح التَّرجمة إلى لغات أخرى، أو من هذه اللغات إلى العربية دون فهم آليات بناء التعبيرات المسكوكة؟ الإجابة الفورية سالبة، ولذلك يلح خبراء الهندسة اللسانية على ضَرورة بِناء قاعدة بيانات كاملة لهذه التعبيرات وشرحها للمترجمين الذين سيتولَّوْن استغلالها في نصوصهم المترجمة، حتى نصل إلى الدرجة المثلى من الترجمة، ونقدمها للقارئ العربي الذي يطلب ترجمة حقيقية خالية من العَثَرات اللغوية التي تسببها هذه التعبيرات. وقد جرَّبنا ترجمة بعض الأمثلة السابقة إلى اللغة الإنجليزية من خلال بعض برامج الترجمة الآلية، فكانت النتيجة كما يلي:

تفرقوا أيدي سبأ Divided by insults

وقعوا في حَيْص بيص Occurred in the music leads

وقد تَمّ عَرْض المقابل الفرنسي المَسْكوك للتعبير الأول أعلاه لبعض الطلبة العرب المرحلة الجامعية في قسم اللغة الفرنسية، وطلبنا منهم ترجمته إلى العربية التي تعد لغتهم الأم، فكانت الترجمة كما يلي:

قضى أحمد نَحْبه Ahmed est mort وهي ترجمة حقيقية من حيث المعنى، إلا أن الذي طلبناه من الطلبة هو إعطاء المقابل الفرنسي المسكوك، وهو كما يلي: Ahmed a cassé sa pipe فلم يُدْركه أحد منهم.

هذا الخلط في الترجمة يؤكّد على أن بناء قاعدة بيانات التعبيرات المسكوكة باللغات المختلفة يجب أن يؤخذ بعناية تامة، لأنه يَدْخل في إعداد العربية للترجمة، ليس فقط للترجمة اليدوية، بل نحن نطمح إلى أن تحقيق الترجمة الآلية التي تَعوِّل عليها المجتمعات المعاصرة في بناء مشروعها المستقبلي الذي يرمي إلى التلاقح المعرفي بين الأمم، في إطار عَوْلمة المعرفة الرقمية.

3.2.6.2: جملة الفعل العماد

وهي البنيات التي تتضمن نوعا خاصا من الأفعال يطلق عليه الفعل العِمَاد Verbe support، هذا الفعل يمتلكُ كافة خصائص الفعل العادي، إلا أنه لا يتحكّم في شيء داخل الجملة لأنه فارغ دلاليا، ويقتصر دوره على إدخال الجهة Aspect والزمن Temps على الجملة التي تفقدهما بفعل عملية تحويلية يطلق عليها التَّوْسيم Nominalization، من خصائص هذه العملية التركيبية العالية الإنتاجية في العربية، أنها تجبر الفعل الأصلي على أن يتحول صرفيا إلى مصدر، وتأتي بالفعل العماد لتعويض خاصيتيْ الزمن والجهة اللَّتين يفقدهما الفعل الأصلي بعد نقله إلى مصدر، ونمثل لذلك بما يلي :

1. غَمّ هذا الأمر علياً

1.أ: **أدخل** هذا الأمر الغَمّ على عَليّ

2. أقلق هذا الأمر علياً

2.أ: **يشعر** عَليّ بقلق (من + إزاء) هذا الأمر

حيث إن الفعلين **أدخل** و **يشعر** لا يحدثان أي تغيير دلالي مقارنة بدلالة الجمل الأساس (1) و(2) . كل ما يحدثه دخول هذا النوع من الأفعال يتمثل في تحويل الفعل الأساسي **غَمَ** في (1) إلى المصدر "غمٌ"، وأقلق في (2) إلى مصدر "قَلَق"، ليقتصر بذلك دوره على القيام بوظيفة المورفيم الصرفي الذي يعبر عن الزمن والشخص والعدد، وبذلك يفقدُ دوره في التحكم في توزيع العناصر

الاسمية في البنية التي يظهر فيها دون أن يُؤطرها توزيعيا. ومن ثم جاز أن نعتبره وحدة صرفية غير دالة / فارغة، خلافاً للأفعال العادية التي قلنا عنها بأنها تملك ذاكرة تتضمن سائر العمليات التوزيعية والوظيفية التي تتحكم في توزيع العناصر الاسمية معها . علما أن هذه الأفعال تملك كافة الخصائص الشكلية التي يقوم عليها الفعل العادي: الجذر، الوزن، والزمن، الخ.

ومن الأكيد أن هذا النّوع من الأفعال لا يظهرُ بشكل اعتباطي في البنيات اللسانية، فهناك ضوابط تركيبية صُورية تُقيّد ظهوره في البنيات المحولة دون البنيات الأساس، وإن كانت تتخذ صفة الأفعال العادية في بعض البنيات. وقد تبين لنا – بفضل بناء المعجم التركيبي لنظام العربية – أن هذه الأفعال مختصّة فعلاً ، أي أن كل مجموعة منها لا تظهر إلا مع التركيب الفعلي المناسب لها ومع الظاهرة التركيبية المناسبة ، وقد أحصيْنا أكثر من 50 فعلاً عمادياً يختارها صنف الأفعال الدالة على إحساس أو شعور في اللغة العربية . وأكثر من 30 فعلاً عمادياً يختارها صنف أفعال الحركة، الخ ... ولا يمكن إطلاقاً استعمال الفعل العماد الخاص بالصّنف الأول في توسيم أفعال الصنف الآخر. كما أنها تختص بأنواع التّوْسيم الثلاثة: التوسيم المعلُوم ، التّوْسيم المقلوب ، والتّوْسيم الموصف، ولا يمكن استعمال الأفعال العمادية الخاصة بالصنف الواحد إلا في نوع واحد من التوسيم (الحناش 1988). مثلاً :

أَقْلَق هذا الأمرُ علياً

[توسيم المعلوم] : أثار هذا الأمر القَلق في عَليّ

قَلق عليّ من هذا الأمر

[توسيم مقلوب] : حَصل لِعَلي قلقٌ من هذا الأمر

[توسيم موصف] علي (يوجد) في حالةِ قَلَق من هذا الأمر

ولا يمكن استعمال الفعل العماد "أثار" الخاص بالتّوسيم المعلوم في التوسيم المقلوب مع الفعل نفسه :

* أثار لعلي قلق من هذا لأمر

* حصل هذا الأمر القلق في علي

ومن خصائص هذه الأفعال أن تركَّب مع مَصْدر، ومع ذلك فقد توصلنا إلى وجود بعض أسماء الأفعال العمادية التي تتركب مع أسماء غير مُشتقة ، مثلاً :

أثارَ هذا الأمر حَفيظة عليّ

هذا الإطّراد في فصل الأصناف اللغوية في سائر مستوياتها يُعدُّ الوسيلة الإجرائية الأسْلم في سبيل بناء مشروع ترجمة آلية ناجحة، تعتمد معاجم آلية للغة العربية شاملة جميع المداخل التركيبية، الأصلي منها والمُحول. كما يبين بوضوح تام حاجتنا إلى اكتمال الوصف اللّساني لمكونات النظام اللغوي قبل الشروع في الخطوة الموالية التي ستقودنا إلى مشروع تطوير التعليم على جميع الصعد، علما أن تفكيرنا لا يقتصر على تطوير المراحل الأولى للتعليم، فهذه وإن كانت الأساس، إلا أنها لن تُعادل تطوير تعليمنا العالي الذي ستتكون فيه الأطر القادرة على تطوير المجتمع معرفياً وتقانيا وعِلْميا.

كيف سيتمّ تعاملُ المترجِم مع هذه البينات اللّغوية التي تتضمّن مورفيمات فارغة دلاليا، إذا كان لا يعرف طريقة بناء هذا النوع من الجمل في لغته، هذه اللغة التي ما تزال في حاجة إلى وَصْف يؤهِّلها لاستقبال مختلف التطبيقات الهندسية من قبيل الترجمة الآلية، علما أن جميع اللغات الطبيعية توظفها بشكل مُطّرد في نقل المعاني وبناء المحتوى الخبري فيها؟. ولو حاولنا ترجمة بعض الأمثلة السّابقة إلى إحدى اللّغات الأجنبية لتبين أنها ما زالت في حاجة إلى دراسة، فالنحو التوليدي مثلا لم ينتبه إلى هذه الظاهرة، كما أن الدراسات اللسانية العربية ما تزال تعتبر جميع قضايا اللغة العربية قد حُسمت سلفا، فلنجربْ مع

بعض برامج الترجمة الآلية التي تنتشر هذه الأيام في السّوق الإلكتروني على أوسع نطاق، وهذا نموذج من غُوغل:

أثار هذا الأمرُ القلق في عَليّ That raised concern in the

يكفي هذا المثال للدلالة على عَدَم نُضْج البرامج المخصصة للترجمة من العربية إلى الأجنبية، وبالعكس. فما هذا الذي تُنْتجه هذه البرامج !

هناك فرق بين **أقلق** و**حرك القلق**، وقد عبَّرت الفرنسية عن هذا الفرق بِجَلاء، inquiéter وdéclencher l'inquiétude، فالفرق بينهما يتمثل في كون الأولى تعبر عن القلق في وقت غير محدد، قد يكون القلق بدأ قبل وقت التحدث، بينما تعني الثانية أن القلق لم يبدأ إلا مع بداية التكلّم.

كل هذه القضايا اللّسانية، وغيرها الكثير، مثل المطاوعة، والتَّهيْكل Restructuration والبناء المقلوب Passif بأنواعه الثلاثة، بله المستوى التداولي بجميع أنواعه، ما تزال بعيدة عن الوصف اللساني الصُوري المطلوب للشروع في مثل هذه التطبيقات، وأعتقد جازما أنَّ أي مشروع للترجمة لا يأخذ في الاعتبار هذه القضايا الأساسية في نظام العربية سيكون ناقصاً، أو بالأحرى فاشلا، فمترجمونا لا يتلقَّوْن من اللّسانيات إلا النزر اليسير، وهذا النزر اليسير يتلقَّوْنه بنظريات عتيقة انتهى عُمْرها العِلمي الافتراضي، فقد عوضت بنظريات علمية مُتَطورة تنظر إلى اللغة من منظور هندسي، يشرح بنية اللغة ويفكِّك جزيئاتها الأساسية ليعاد تركيبها بطريقة تؤهلها لبناء مشروع علمي مُسْتقبلي في الترجمة وغيرها من التطبيقات العلمية الضرورية لبناء الذات العربية وتلاقُحها مع الغَيْر.

3. تطويرُ التَّعليم من خلال التَّرجمة والتَّعْريب:

لا يمكن أن نعلِّم أبناءنا الترجمة وتقنيات التَّعريب دُون أن نقدِّم لهم الأدوات التي تمكنهم من ذلك، لأن الترجمة تساعد على مقارنة بنية المعجم التركيبي في

اللغتين، المنطلق (اللغة الأم)، والهدف (المنقول إليها)، وهذا الذهاب والإياب بين اللغتين يمكّن الطالب من تعميق مَداركه وتوسيع وَعْيه اللساني.

إن تعليم الترجمة يُسْهم بشكل كبير في فعل التعلم، لأن الترجمة ممارسة لغوية بامتياز، فحينما تترجم فإنك تضطر إلى تفكيك بنية اللغة المنقول عنها واللغة المنقول إليها، نتيجة هذا الفعل تفكيك لبنية اللغتين وتعرفهما عن كثب. إن تعليم الترجمة هو في الوقت نفسه تعليم لمكونات اللغتين معا، ومن هنا كان دور الترجمة فَعَّالا جِدا في العملية التعليمية للغات الطبيعية.

ونحاول فيما يلي طرح بعض الأسئلة التي تجعلنا نفكر في صياغة أُسس صحيحة لتطوير العملية التعليمية اعتمادا على الترجمة والتعريب. منها:

هل ينجحُ مشروع رَقْمنة الترجمة والتعريب في ظل ضعف اللغة العربية ؟

هل يمكن الإبقاء على العربية على وضعها الحالي لندخل بها عالم المنافسة الرقمية ؟

هل نبقي على المناهج التقليدية في تعليمنا مع التَّطلع نحو المستقبل ؟

هل الحل هو استيراد المناهج التي تُدرَّس بها اللّغات الأجنبية، وكيف ؟

1.3: مقترحات تتعلق بتعليم الترجمة والتعريب:

يمكن حَلّ معضلة الترجمة والتعريب عن طريق إحداث مراكز إعادة تأهيل المدرسين وفق المنظور الجديد للتعليم، لأن تعليم الترجمة يفترض تحقيق الشروط التالية:

أ. تعليمُ اللغة العربية وِفْق مناهج مهارات الاتصال بالمعنى اللساني للكلمة، وليس بالمعنى التربوي الذي أصبح يَطْغى على الساحة اليوم.

ب. تعليم بعض النّظريات اللسانية التي تدرب الطالب على فهم المحتوى التداولي للخطاب بشكل صحيح، بدلَ الاعتماد على تقديم المحتوى الخبري كما كان في السابق.

ج. تهيئ الطّلبة لاجتياز ما يعادل اختبار التُّوفْل أو الأيلس باللغة العربية، ولذلك شروط تعليمية تجمع بين ما هو لِسَاني وما هو تَداولي (معرفةُ محتوى النّصوص المكتوبة والمنطوقة وإنتاج النصوص المنطوقة والمكتوبة)

د. تعليمُ اللّغات الأجنبية بطُرق تراعى فيها طرق تعليم اللغات لغير الناطقين بها، يستمرُّ هذا النهج إلى مرحلة التعليم الثانوي، ليصار فيما بعد إلى التعامل مع الأجنبية بوصفها لُغة أصلية.

لكن قبل هذا يجب أيضا تعليمُ الطلبة مبادئ الهندسة اللّسانية التي تدرِّب الطالب على فهم البنية الرياضية للغة، وبذلك سنهيئه للإسهام في مشروعات مستقبلية تخدم اللغة العربية وتنشرها عبر وسائل الاتصال الحديثة. إن العمل وفق هذا المنظور سيُمكّن الطالب من ضبط مفهوم اللغة الطبيعية، حيث سيتبين له أن العربية واللغات الأخرى مترادفتان من حيث الأصل البرمجي المخزَّن في الكِفاية.

لا يحتاجُ الطَّالب في مراحل التعليم إلى أدوات لسانية قوية تساعده في الترجمة، بقدر ما يحتاج إلى معرفة البِنْية الحقيقية لِلّغتين المراد النقل بينهما، وهذه الأدوات تصله عن طريق تعلم مبادئ اللسانيات، فلِحَدّ الساعة لا نعرف منهجا تعليميا في عالمنا العربي (باستثناء مناهج المغرب) يقوم على مبادئ لسانية تدرب الطالب على فهم البنية اللغوية الضمنية للغة، على غرار المناهج التعليمية الغربية (فرنسا مثلا) التي تدرّب الطالب من المراحل الإعدادية على تقنيات مهارات الاتصال، بجميع مستوياتها، لأنه يتعلمها من خلال الاستعمال وليس من خلال الذاكرة. فالطالب الفرنسي يعرف أنواع الخطاب ومُسْتلزماته قبل أن يلج الثانوية التي يتعلم فيها قضايا أخرى متقدمة من بينها الترجمة.

يمكنُ أن تتدرَّج الترجمة بحسب المستويات التعليمية، حيث يتم التركيز على الترجمة في نطاق المواد التي يدرسُها الطالب، التاريخ الجغرافيا العلوم الرياضيات، إلخ.

الترجمة تدرِّب الطالب على حوار الثقافات واحترام الآخر، أن تعرف ثقافة الآخر، هذا يؤدي بك إلى التعامل معه، ومن ثم إلى احترامه.

إن معرفة نظام لغة أخرى والتعامل معه من خلال الترجمة، يفيد الطالب في ضبط نظام لغته الأم، إن معرفة نظام اللغة الإنجليزية يؤدي إلى ضبط نظام العربية وينمي في الطالب القدرة على فهمه والتحكم فيه، تسمح الترجمة للطالب بفهم النص المنقول إليه، مما يجعله يحرك مخزونة القواعدي في اللغة الأم، على جميع المستويات: المعجم، التركيب، وغيرهما. إنها أسلوب جيّد لرفع اللُّبس لدى المتعلم عن الكثير من المصطلحات التي تكون غامضة في ذهنه، مثل استعمال الصفات والنعوت، وعلامات الترقيم، مثل الفاصلة والنقطة وغيرهما.

لا يمكن أن تبدأ الترجمة بشكل رَسْمي إلا في مرحلة التعليم الثانوي، أما في مرحلة التعليم الأساسي فيجب أن يقتصر الأمر على تعليم القضايا المتعلقة بتعرف البنية اللسانية للغتين، وذلك من خلال مهارات الاتصال التي تُعَدّ المزود الأساسي للطلبة ببنيات اللغتين: الأصوات، المعجم، التركيب، الدلالة، وتوظيفها في الاتصال اللساني في الوسط التعليمي والمجتمعي.

يمكن الاقتصار في مرحلة التعليم الأساسي على أن يُطْلب من الطلبة تقديم مُلخّص بإحدى اللّغتين عن محتوى نص باللغة الأخرى، دون تقييدهم بترجمة النص وفق المعايير المتعارف عليها، وتعد هذه الطريقة مقدمة أولى نحوَ الترجمة الفعلية المضبوطة التي يُعتمد عليها في نقل المعارف. يمكن أن يكتفي بالتلخيص الشفوي الذي سيتعاون فيه طلبة الصف، بينما يمتنع ذلك في المرحلة الثانوية.

إن تعليم الطلبة أصول الترجمة لا يعلمهم فقط الضّبط في مجالها، بل يفيدهم في جميع المواد التي يدرسُونها في المستوى.

وخلال فحصِنَا العلمي للعديد من المناهج التعليمية في العالم العربي لاحظنا أن المستوى الذي توجد عليه اللغات الأجنبية في المشرق العربي لا يسمحُ للطلبة باستيعاب المواد الأجنبية بسهولة، فالأمر إذن يحتاج إلى تقوية

تدريس اللغات الأجنبية إلى جانب تقوية تدريس العربية، إذا أردنا أن تنجح مشروعاتنا المستقبلية في التّعريب والترجمة، فهذان المجالان يعدان من الوسائل المهمة في توصيل المعارف الحديثة بلغة الضّاد، وبدون هذا سيبقى الطلبة يلوكون علوماً تقليدية غير قادرة على إحداث النقْلة العلمية المنشودة في المستقبل المنظور. وهذا يعني أن مشروع اعتماد الإنجليزية في التدريس هو نفسه ما يزال في حاجة إلى سنوات من التطور حتى نتمكن من الإبداع بها في عالمنا العربي، فإذا أردنا تطوير العملية التعليمية، علينا أن نمزج بين الطريقتين مؤقتا.

هـ. متابعة تعليم اللغة الإنجليزية بشكل حديث ومُكثف، مع اعتماد معايير جديدة في تدريسها.

و. الشروع في برنامج مكثف لتعليم الهندسة اللِّسانية التي تُعد الأرضية الأساس للترجمة والتعريب، وذلك بهدف تفعيل العربية في مختلف مجالات التقانة الجديدة.

إن الوقت لا ينتظرنا، ولذلك وجب علينا أن نُفكر ملياً في أقصر الطرق لبلوغ الهدف، فقد تقاعسنا كثيرا، ونحن الآن مطالبون بالإسراع في الإنجاز.

لا حاجة بي إلى التذكير بأن التعليم بالعربية حتى مع إتقان الإنجليزية لا يمكن الاستغناء عنه، فقد أكد تقرير التنمية البشرية أن من بين أسباب تخلف العرب عدم تعليمهم بلغتهم الأم، وقد أثبتت التجارب أن لا شيء يضاهي التعليم باللغة الأم، وعلى العرب أن يُقَوّوا هذا الجانب مع التركيز على اللغات الأجنبية والترجمة والتعريب في الوقت نفسه، لكن ذلك يجب أن يتم وفق مبادئ الهندسة اللسانية، لأنها الوسيلة الوحيدة لجعل لغتنا تدخل عالم الرقمنة التي تعد الأساس المستقبلي لعولمة المعرفة.

4. تطوير التعليم من خلال التقانة (الرقمنة):

في هذا العالم الذي لا تتوقف فيه المعارف عن التَّطور والانتشار، حيث تقذف المطابع يوميا عددا لا يُحصى من البُحوث والكُتب، نجد أنفسنا مضطرين

إلى مسايرتها في وقتها المحدد، لأنها تتجدد باستمرار، فما ينتج اليوم قد يناقضه أو يخالفه ما سينتج غدا، ونحن بوصفنا أمة تخلفت عن الرَّكب الحضاري، وترغبُ في اللّحاق به عساها تدرك ما استطاعت الوصول إليه من المعرفة العالمية، نحن في حاجة إلى تبنّي استراتيجية عملية تمكننا من مسايرة قطار الحضارة الذي لا يتوقف في محطاتنا العربية، ويبدو أنه لن يتوقف إذا بقينا على هذه الحال، نحن في حاجة إلى مشروع قومي عَربي تنهض به جهات عربية مؤمنة بالتطور العلمي وراغبة في تحقيقه، علينا أن نسلك إلى ذلك أكثر من طريق من ضمنها طريق الترجمة والتعريب، ولكن وفق مبادئ الهندسة اللسانية التي تمثل الطريق الأقصر إلى الرقمنة، إلى جانب التّمكن من لُغاتِ غيرنا التي تنتج بها المعرفة. وهذا يتطلب منا مجهودا كبيرا يناسب المدة التي قضيناها في السُّبات العميق، وانتظار الذي يأتي وقد لا يأتي.

ومن جهتنا فقد بذلنا مجهودا كبيرا للإسهام في رقمنة المعرفة من خلال تطبيق مبادئ الهندسة اللسانية على نظام اللغة العربية، بهدف وضع أسس صناعة المُحتوى الرقمي الذي بدونه سنحتاج إلى زمن ليس بالقصير للحاق بركب الحضارة الإنسانية، من ذلك بناء قاعدة بيانات التعبيرات المسكوكة، وقاعدة بيانات التراكيب اللغوية، وبناء المعجم الإلكتروني لمداخل الصَّرف العربية، ونحن بصدد وضع الأسس العلمية لمشروع الترجمة الآلية بنوعيْها: الكتابي والآلي، كما أننا بصدد طرح مشروع هندسة البصمة الصوتية العربية، وهو المشروع الذي سيقدم خدمات رقمية تضاهي ما بدأت الأمم الأخرى تطرحه في جامعاتها ومراكزها البَحْثية، بالإضافة إلى عدد من البحوث اللّسانية ذات العلاقة التي نشرناها خلال العقود الثلاثة الماضية.

وسأقوم فيما يلي بعرض سريع لبعض المجالات الرقمية التي تبرز أهمية الترجمة والتعريب في تطوير البحث العلمي الذي يتأسس عليه تطوير المناهج التعليمية بلغة الضَّاد في الوطن العربي.

1.4: صناعة المحتوى الرقمي العربية:

نعني بالمحتوى الرقمي وَضْع البيانات العربية المتعلقة بجميع المجالات العِلمية وغير العِلمية على عتاد إلكتروني، سواء كان ثابتا أو متحركا، إلى جانب تصميم برامج متطورة تمكن المستخدم العربي من استغلالها في تطوير معارفه بالشكل الأمثل، نقصد بالتقانة المتحركة شبكة الإنترنيت التي تتطلب إيجاد محرك بَحْث باللّغة العربية، عِلْما أنَّ هذا المحرك ما يزال هو نفسه في حاجةٍ إلى صناعة، حتى يتمكن من التّعامل الفَعَّال مع المعرفة بلُغة الضاد، وهذا لسببين:

أ. فمن جهة الرفع من قُدرة تخزين البيانات العربية على العتاد الإلكتروني الشَّبكي، فما يتوافر حاليا على الشبكة من الرصيد العربي لا يتجاوز حجمُه نسبة 1%، مقارنة بـ 90% المنشور بالإنجليزية على الشبكة الدولية، شاملا الوثائق والنصوص التي تغطي جميع الأصناف المعرفية، القديم منها والحديث.

ب. ومن جهة أخرى، لا تتعدَّى نسبة المستخدمين للإنترنيت 1.3% من مجموع مُستخدميه في العالم، وهي نسبة ضئيلة تبين لنا مدى الوقت الذي يجب أن نستغرقه، والجهد الذي علينا أن نبذُله لبناء صناعة المحتوى الرقمي العربية من أجل نشر المعرفة بلُغة الضّاد.

علينا، إن أردنا تحقيق إنجازات في بناء مجتمع المعلومات، استخدام التقنية الحديثة في ما أصبح يُسمى بإدارة المصطلح توليداً ورصداً وتوحيداً ونشراً واستثماراً، ولن يتأتى لنا ذلك إلا بزيادة إنتاجية القوى العاملة المتخصصة في هذا المجال، خاصة مجالي التعريب والترجمة إلى العربية، وهذا لا يتأتى إلا بتطوير التعليم وتوجيهه نحو هذا المجال.

يعرف العالم اليوم تغيرا جذرياً في مجالات عدة[1]:

1 – انظر د/ محمد مراياتي، **المحتوى الرقمي العربي والمصطلح: إدارته وتأثيره في التنمية، تونس 2005**.

- في طُرق توليد المعلومات وحفظها ومعالجتها ونشرها واستخدامها.
- في هيكلية نشاطات المجتمع ومحتواه.
- ظهور بيئة اقتصادية واجتماعية جديدة.
- تغيير في تعامل الفرد مع المعلومة.
- تغيير في العرض وفي الطلب على المعلومات.

وعلينا أن نُساير الركْب في توفير هذه الشروط لجعل مجتمعنا ينتقل من عصر الاستهلاك المعرفي والاقتصادي إلى عصر الإنتاج المعرفي الرقمي. علينا أن نبدأ من صناعة المحتوى الرقمي المعتمد على المصطلح، لأن المصطلح[2]:

- هو الحامل للمُحتوى الرقمي (Digital Content).
- وهو أداة التعامل مع المعرفة والتواصل في مجتمع المعلومات،
- تزايد المصطلح الجديد في اللغة تزايداً هائلاً في مجتمع المعلومات.
- اللّغات جميعها تهتم بـ "المصطلح" و"بالمصطلح الجديد" وبـ"المصطلح للعامة".
- واللغة التي لا تدير أو لا تتدبَّر العمل في المصطلح تنحسر عن الحياة.
- إن العائد الاقتصادي والاجتماعي للمصطلح كبير للغاية.
- والمصطلح للخاصة فقط لا يؤدي إلى مجتمع المعلومات.
- تدل الدراسات الاقتصادية عن وجود علاقة أساسية بين استعمال المجتمعات لِلُغتها الأم وبين نموِّها الاقتصادي والاجتماعي.

لا يجبُ أن نتوقف عند تعريب المصطلح العلمي وصياغته بمختلف الطرق المعروفة، بل يجبُ علينا أن ننشره بالتداول الفعال في المجتمع، وأول

2 – نفسه.

قطاع يمكنه أن يتولى هذه المهمة بكفاءة هو قطاع التعليم بجميع مستوياته، خاصة التعليم العالي والبحث العلمي، الذي يُعدّ الجهة الأكثر استهلاكا له بحكم وظيفته في المجتمع. ونحن في عالمنا العربي في أشدِّ الحاجة إلى تفيعل المصطلح من أجل إحداث نقلة تعليمية ذات مغزى، وبهذا يمكننا الحديث عن تلقين العلوم بالعربية. "فالمصطلح العلمي إذاً ينطلق من الاستعمال، وليس العكس، أي إنه لا يُقَرّ ليُستعمل، بل يُستعمل بخيارات عديدة ليُقَرّ الأفضل"[3].

وحتى تنجح الجهود التي تبذل في صناعة المحتوى الرقمي العربية، يمكن اتباع ما يلي:

- – إنشاء أقنية تعاون جدِّية مع البُنى التحتية العالمية لإدارة المصطلح، والمشاركة في نشاطاتها.
- – إدخال عِلْميْ المصطلح والمصطلح الجديد Neology في مناهج التعليم الثانوي والجامعي، وفي كل الاختصاصات بما فيها إدارة المصطلح و"الكتابة التقنية".

2.4: المعاجم الإلكترونية:

يعدّ المعجم الإلكتروني أحد التقانات الأساسية التي تُسْهم في معالجة الرصيد اللّغوي العام، من حيث قيامه على منظومة من القواعد التي تتعامل مع المادة اللغوية باستخدام لغة عَقْلانية Rational، فلِلْمعجم الإلكتروني دور كبير في حفظ المصطلح العلمي واسترجاعه بوصفه أحد المكونات الأساسية في بناء مجتمع المعرفة، وسنبين فيما يلي دوره في بناء العَتاد اللّساني لمشروع الترجمة الآلية التي تعدُّ هي الأخرى أحد الدّعائم الأساسية في إحداث التفاعل المعرفي الرقمي بين الأُمم، عِلْما أن التّرجمة تقوم أساسا على التعامل مع البنية اللسانية في مستوييها: الداخلي ويتمثل في تشريح بينة اللغة على كافة الصُّعُد اللسانية

3 – نفسه.

المعروفة، والخارجي ويتمثل في الاستعمال العادي للغة في المجتمع. بهذا المعنى سيكون مفهومنا للمعجم الإلكتروني مختلفا عن بنوك المصطلحات العلمية، فهذه الأخيرة تتعامل مع المادة العلمية جَمْعا وتصنيفا واسترجاعاً، دون أيّ تدخّل قواعدي لِساني من أي مستوى كان، بينما تعتمد المعاجم الإلكترونية على مُقتضيات الهندسة اللسانية التي تتعامل مع البنية اللغوية بوصفها منظومة من المعادلات والخوارزميات الصّورية التي تقوم على العلاقة بين الثابت والمتغير. فالمحتوى الرقمي يختزلُ في نهاية المطاف إلى مُفردات وإلى تراكيب، والمعجم الإلكتروني يتعامل مع المادة اللّغوية في كافة مُستوياتها اللّسانية، ولذلك لا مفرَّ من بنائه قبل الشروع في أي مَشْروع عِلْمي ناجح للغة الضاد، سواء كان صِنَاعيا أو تعليميا أو خدماتياً، إلخ.

يعتمد المعجم الإلكتروني على برامج تعرف الوحدات اللسانية الدالة في الكلام البشري، فقد عرفنا من خلال عدة برامج مُتَخصصة في هذا المجال أنّ نصاً ما يكون في مرحلة أولى قابلاً مبدئياً لعملية التجزئ إلى وحدات على شكل رسوم هندسية Graphics، أي المفردات/ الكلمات. ولذلك، فإنّ المعجم يبنى أساساً لوضع كل واحدة من هذه الوحدات في مُسْتواها الصَّحيح: من المستوى الصوتي إلى المستوى الدلالي / التأويلي، فإذا لم نعثر على مفردة لغوية كيفما كانت مقولتها في هذا المعجم فإنه سيُعَدّ ناقصاً، وبالتالي فإن أيّ تحليل آخر في أي مستوى لغوي لاحق ولو كان أقل عمقا من الأول سَوف يتوقف، أو على الأقل سوف يتعثر. وعليه فإن مُفردات النَّص يجبُ أن تتلائم مع مفهوم المدخل المعجمي Entrée lexicale بطريقة دقيقة، تعتمد حتماً على أساليب جديدة تراعي فيها التقنيات المستمدة من علوم أخرى، خاصة العُلوم الصَّلبة. وهذا العمل يحتاج إلى ما يلي :

أ) المستوى الصرفي:

– بناء قاعدة بيانات المفردات العربية تستخلص منها قاعدة معارف صرفية تتضمن جميع قواعد التوليد الصّرفي في اللغة العربية، وهذه الأخيرة تنتج عنها :

- مُولد صَرْفي
- مُحلل صَرْفي
- مُدقّق إملائي

– إجراءات تتعلق بمعالجة الكلمات غير الخوارزمية: أسماء الأعلام، الكلمات الدَّخيلة، المصطلحات العِلْمية الخ. وهذا يدعونا لمعالجة النقط التالية :

ب) المستوى التركيبي

– قاعدة بيانات التراكيب الأساسية في اللغة العربية: العادية.

– قاعدة مَعارف القَواعد المولدة للبيانات اللّغوية في مستواها التَّحويلي الاشتقاقي.

– قاعدة بيانات البينات العمادية في اللُّغة العربية.

– قاعدة بيانات التعبيرات المَسْكوكة في اللغة العربية.

ولكِلِّ قاعدة بيانات نظامها التأليفي الخاص، من حيث التّشكل القواعدي الصّوري.

أما المنهج المتبع في بناء المعاجم الإلكترونية فلا يمكن أن يكون إلا تصنيفياً، كونه يهدف إلى بناء نحو صُوري خارج السياق، قوامه رصد الخوارزميات التي تتولد بموجبها المتواليات اللسانية، مفردة كانت أم جملاً هدفه ضبط أساليب توليد البنيات اللغوية من الأصل النظري المفترض في كفاية المتكلم العادي، خلاصتُه بناء قاعدة معارف تشمل جميع القواعد الصورية المعتمدة في التحليل والتوليد، خطواته بناء قواعد البيانات التي تستخلص منها القواعد الصورية (قواعد معارف)، تجنباً للاعتماد على الظن الموهم بالشمولية.

ولهذا وَجب اتباع خُطوات العمل التالية:

1– بناء مُحلل صَرْفي مؤسس على قاعدة بيانات للمفردات اللغوية في المعجم، وهو ما ستبني عليه قاعدة معارف القواعد الصورية، وتتأسس هذه

القاعدة عملياً على معجم للمفردات البسيطة التي تستنتج بدورها من قاعدة بيانات الجذور العربية التي بنيناها انطلاقاً من المعاجم العربية، قديمها وحديثها.

2- بناءُ محلِّل تركيبي يقوم أساساً على قاعدة بيانات الأشكال اللغوية الصَّحيحة، لأن الأشكال اللسانية المؤلفة من متوالية المفردات (الجمل) هي الوحدات الدَّالة في النص اللغوي. أما المفردات فلا تعتبر كذلك إن نظر إليها خارج سياقها التركيبي، وهذه المتواليات تنقسِمُ إلى ثلاثة أنواع:

1) جُمل عادية: يتم فيها توزيع العناصر الاسمية وغيرها مع الفعل بشكل قابل للاسْتبدال، لكن دلالتها قابلة للحساب واستخلاص النّتائج انطلاقاً من المعجم العادي.

2) جُمل مَسْكوكة: وهي تلك المتواليات اللّغوية التي تتضمن مناطق معتمة على شكل أجزاء ثابتة غير قابلة للاستبدال بعناصر أخرى، ولا للتحريك حتى داخل الجملة، كما أن دلالتها لا تستخلص من مَعْنى المفردات الواردة في المعجم العادي بل نحتاج معها إلى رصيد من التجارب المتكونة مع كل لغة.

3) جُمل الفعل العِماد: وهي تلك التي تتضَّمن عنصراً تتوفر فيه سائر خصائص الفعل من الناحية المورفولوجية، دون أن يؤدي إدماجُه في البنية إلى تغيير دلالة المتوالية التركيبية الأساسية.

إن اكتمال هذا المشروع بالطريقة التي خططنا لها في هذا البحث سيمكِّن أمتنا من تنفيذ خطتها للتَّعريب والترجمة بجميع أنواعها، التعليمية والمهنية والترجمة الفورية، وسنتمكن بذلك من بناء مُحتوى رَقْمي عربي لاستغلاله في جميع التطبيقات الممكنة لنقل المجتمع من اقتصاد السُّوق إلى اقتصاد المعرفة المعولمة.

5 : خلاصة:

تلك كانت رؤيتُنا الرقمية التي تَهدف إلى صناعة المعرفة الرقمية وتمكينها في الوسط التعليمي العربي بلغة الضّاد، وتلك رؤيتنا للرُّقي بلغة الضاد لتصبح وسيلة التخاطب مع الآلة في مستقبل لن نَرضى فيه بأقل من بناء الإنسان العربي رقميا لينخرط في عولمة المعرفة. والبداية لن تكون غير طريق لغة الضاد بوصفها أساس الهوية وعمق السِّيادة ووسيلة حصرية لإذكاء رُوح المواطنة في البشر العربي الذي تسحبه اللغات الأجنبية عن غير وَعْي مِنْه نحو ثقافاتها التي تغزوه يوماً عن يوم، ساحبة منه سلاحه الذي يدافع به عن وجوده في هذا العالم المليء بالمتناقضات.

للتعريب والترجمة دور كبير في التلاقح المعرفي بين العرب وغيرهم من الأمم، كما أن لهما دوراً أساسيا في تطوير عملية التعليم بجميع مستوياته، لكن لا ترجمة ولا تعريب سينجحان قبل تعديل وضع العربية التي أصبحت تعاني من التقهقر البنيوي على جميع الصعد، فأصبحت مناهجنا التعليمية تشكل بيئة طاردة لأهلها قبل غيرهم، لدرجة أن باحثينا ومثقفينا بل وَعَامَّتنا يمارسون الهروب الجماعي نحو التعلم باللغات الأخرى، أملا في فتح كُوّة ولو كانت صغيرة نحو الحضارات التي شرعت منذ أمد بعيد في رقمنة لغاتها، ووضعها على أحدث التقانات الجديدة على شكل محتوى رقمي متعدد المشارب والمعارف، لتصل إلى كلّ أركان الدنيا داعية البشر أينما وُجدوا للاستفادة منه، تعلما وتثقيفا ومعرفة، وهلمَّ جرا.

لكن الوقت لم يفتنا بعد كما قد يتبادر إلى أذهان الكثيرين، فالتخلف صِنْو التقاعس، وهو عدوّ العمل الهادف المبني على رؤية مُستقبلية لهذه الأمة، فما زالت أمامنا الفرصة لنشرع في تطوير تعليمنيا وتدريب أبنائنا على التفكير الرقمي الذي يَسْتخدم لغة عقلانية تمثل القاسم المشترك بين أعضاء القوى البشرية في هذا العالم، فقط نحن في حاجة إلى قرار سِيَاسي يتخذه أُولُو الأمر للشروع في الاستثمار في بناء الإنسان العربي تعليما ومعرفة، وفي اللغة رقمنة، من خلال تفعيل آليات المعرفة الجديدة التي تقوم على الهندسة اللسانية وتشترك معها في الدَّرْب والهدف.

6. مراجعُ اليحث ومصادره:

أولا: باللّغة العربية:

1) اللغة العربية والتقنيات المعلوماتية المتقدمة، أ.د/ محمد الحناش، **منشورات التواصل اللساني**، المغرب 1996.

2) التعريب والترجمة: نحو رقمنة اللغة العربية، أ.د/ محمد الحناش، منشور ضمن وقائع المؤتمر الدولي عن اللغة العربية: رؤية مستقبلية للتطوير، الذي نظمه **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي 2008**.

3) الأدوات اللسانية لبناء محلل نحوي للغة العربية، أ.د/ محمد الحناش، بحث مقدم في لقاء الخبراء في التحليل النحوي والتشكيل الآلي والتدقيق الإملائي، الذي نظمته منظمة ألكسو بتونس 2010

4) اللغة العربية والحاسوب، د. نبيل علي، منشورات تعريب، الكويت، 1988.

5) المقاربة الحاسوبية للغة العربية، أ. د/ محمد الحناش، منشورات التواصل اللساني، المغرب، 2002.

6) نظام اشتقاق الكلمة العربية بالحاسوب، أ.د/ محمد مراياتي وآخرون، بحث منشور في وقائع مؤتمر اللسانيات العربية والإعلامية، تونس 1989.

7) أبحاث منشورة على الإنترنيت، خاصة على موقع جامعة مارن لا فالي بباريس ladl.univ-mlv.fr

8) المحتوى الرقمي العربي والمصطلح: إدارته وتأثيره في التنمية، د/ محمد مراياتي (من الإنتنرنيت).

ثانيا: باللّغات الأجنبية:

1. *Dictionnaires électroniques et analyse automatique de textes*, Max Silberztein, masson, Paris, 1993

2. *Intex*; Max Silberztein, ASSTRIL 1999-2000, Paris

3. Outils de reconnaissance d'expressions linguistiques complexes dans des grands corpus. *Thèse de doctorat*, Jean Senellart, Janvier 1999, LADL, Paris.

4. *Méthodes en syntaxe*, Maurice Gross, Hermann, Paris 1975

5. *Les bases de données du LADL: Analyse automatique des langues naturelles, Aspects technologiques,* Paris, 1989

6. *Linguistics tools to develop an Arabic Syntactical Analyser*, Mohamed El Hannach, ITT-13, IEEE, March 2013, Abu Dhabi

7. Traitement automatique des langues, Jacqueline LEON, *Histoire Epistémologie langage*, Paris 2001

8. *Traitement automatique du mot: Etat de l'art*, Eric Laporte, IGM, 2001

9. Unitex, Programme de recherche Unicode, IGM, Université Marne la Vallée, Paris 2002

10. *Select paper on Lexicon - Grammar*, Vol. : 1-3, LADL, Paris (1973-1999)

11. *Structure mathématique du langage*, Z.S. Harris, Dunod, Paris, 1971.

12. Syntaxe des verbes psychologiques de l'arabe, Mohamed El Hannach, *These de Doctorat d'Etat*, , (LADL), Université Paris VII, 1988.

13. Why Microsoft Arabic Spell checker is ineffective?, Alexis Amid Neme, *Linguistica Communicatio*, Vol. 16, 2013

قوانين التغيُّر اللُّغوي
في المُعْجم التاريخي

أ.د علي القاسمي
خبير في المعجمية والمصطلحية

تمهيد:

أودُّ **أولاً** أن أشكر مكتب تنسيق التعريب في شخص مديره، العالِم الأديب الدكتور عبد الفتاح الحجمري، الذي كرّمني وأسْعدني بدعوتي للمشاركة في هذه النَّدوة والالتقاء بهذه النُّخبة المتميزة من العُلماء الفُضلاء والباحثين الأجلاء وتبادل الرأي مَعَهم.

و**ثانياً**، وقعَ اختياري على دِراسة تتعلّقُ بالمعجم التاريخي للغة العربية لسَبيْن:

الأوّل، وجودُ مشروعيْن عَربييْن لتصنيف معجمٍ تاريخيٍّ للغة العربية؛ أحدهما مشروعُ اتحاد المجامع اللّغوية والعلمية العربية بالقاهرة، والآخر مشروع معجم الدَّوحة التاريخي للغة العربية[1]. وهذان المشروعان يستدعيان تكثيف الجهود ومواصلة الدَّرس والبحث في قضايا المعجم التاريخيِّ للغة العربية.

والسَّبب **الثاني** لاختياري هذا، هو إحْساسي بأننا لم نوفِ الموضوع حقَّه من البحث والدَّرس، على الرغم من انعقاد مؤتمراتٍ عديدةٍ حوله، وصدور

1 – هنالك مشروع ثالث في تونس، أشرنا إليه في كتابنا **"صناعة المعجم التاريخي للغة العربية"** ولكنه كثير التوقف ولا تتوفر لدينا معلومات كافية عنه. وقد بحثنا عن موقعٍ له في الشابكة فلم نعثر عليه.

دراساتٍ كثيرة وكتبٍ قليلة عنه، كان آخرها كتابي **"صناعة المعجم التاريخي للغة العربية"**[2] الذي نُشِر هذا العام في حوالي 650 صفحة. ومع ذلك فإنه لم يتطرق بصورة وافية شافية إلى القضية التي سَأعرضُها على هذه النّدوة المُوقرة.

الكلماتُ الأساسِية :

من المفيد أن أعْرض أولاً دلالات الكلمات الأساسية الواردة في عنوان الدراسة وهي: **قوانين، التغيّر اللغوي، المعْجم التاريخي:**

القانون:

"القانون" كلمة يقال إنها معرَّبة من اليونانية[3]، وهي مُشترك لفظي يتباين معناها من حقلٍ علميٍّ إلى آخر. وسأتناول معناها في نطاق العلوم الطبيعية، لأن اللغة، في نظري، ظاهرة إنسانية فيزيائية طبيعية.

القانونُ العِلْمي هو معيارٌ أو قاعدةٌ تعبِّر عن علاقاتٍ ثابتة بين ظواهر الأشياء التي نعرف أحكامها منه. ولا يتضمَّن القانون العلميُّ أحكاماً إنشائيةً تشير إلى ما يجب أن يكون، بل أحكاماً وجوديةً تشير إلى ما هو كائنٌ فعلاً. والقانون هو قاعدة تُوحي بها الملاحظة وتوكّدها التجربة[4]. واكتشاف القوانين العلمية التي تصف الظواهر الطبيعية وتفسِّرها، تيسِّر للإنسان فَهْم العالم الذي يعيش فيه، بحيث يكون مقبولاً لديه، أو معقولاً، أي يتقبّله عقله. ولاكتشاف القوانين الطبيعية غايتان: وصف الظاهرة وتفسيرها.

وللقانونِ العلميِّ خصائصُ رئيسةٌ ثلاث:

---

2 – علي القاسمي، **صناعة المعجم التاريخي للغة العربية** بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، 2014.

3 – هنالك من العلماء من يرى أن العربية هي الأصل، كالمرحوم عبد العزيز بنعبدالله، والمرحوم عبد الحق فاضل الذي ابتكر لفظ **"التأثيل"** بدلاً من الإيتمولوجي. فقد تكون كلمة **" قانون"** معربة من اليونانية على مستوى التأثيل، ولكنها عروبية على مستوى الترسيس.

4 – جميل صليبا، **المعجم الفلسفي** بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1982.

1) الشُّمولية، أي أنه لا يقتصر على وصف حالةٍ جزئية أو واقعة فريدة، بل يصفُ جميع الحالات الجزئية التي تنتمي إلى صِنف واحد.

2) الشّرطية، أي أنه يُصاغ في صورة "إذا... إذن". بمعنى أنه يُخبرنا: إذا توفَّرت شروط معينة، وظروف محددة، إذن سيحصل كذا وكذا.

3) التَّنبؤية، أيْ القُدرة على التنبؤ بالمستقبل عند تطبيق القانون على الظواهر الطبيعية التي يشملها[5]. وهذه الخصيصة ذات علاقة وطيدة بالتي سبقتها.

وتَنْضوي هذه الخصائص الثَّلاث تحت **مبدأ القوانين (مبدأ الحتمية)** الذي ينصُّ على أن العِلل نفسها ينتج عنها حتماً مَعْلولات واحدة، في الظروف نفسها وتحت الشروط ذاتها. أي أن مبدأ القوانين يقرّ بوجود نظام كليٍّ واحد في العالم، وهو نظام دائمٌ ثابت لا يشذّ عنه شيء في الزمان ولا في المكان. ﴿**ولن تجد لسنّة الله تبديلا**﴾ (سورة الأحزاب: 62).

التغيُّر اللغوي:

التغيُّر – أو **التحوُّل** كما يسميه بعض الفلاسفة – **"هو انتقال الشيء من حالة إلى حالة أخرى"** على حدِّ تعبير الجرجاني[6]. والمقصود بالشيء: الموجود. وهو إما موجود في الأعيان أو في الأذهان، أي أن الشيء إما أن يكون موجوداً في الواقع، أو موجوداً في الخيال.

ولا يستلزم التغيُّر تحوّلاً في جميع صفات الشيء، فقد يقتصر التحول على صفة أو أكثر من صفات الشيء، كما يحدث في الإدغام مثلاً الذي يقتصر على حرف من حروف الكلمة وليس جميع حروفها.

---

5 – محمود فهمي زيدان "قانون" في : **الموسوعة الفلسفية العربية** بيروت، معهد الإنماء العربي، 1986 المجلد الأول.

6 – علي بن محمد الجرجاني، **كتاب التعريفات** بيروت، دار الكتب العلمية، 1988.

وقد يحصل التغير بصورة تدريجية فيسمُّونه **بالتغير التدريجي**، أو يحصل دفعة واحدة فينعتُونه **بالتغيّر الدفعي**[7]. ومعظم التغيُّرات اللغوية تنتمي إلى التغيُّر التدريجي. وكما يحصل التغيّر في جوهر الشيء، فقد يحصل في صفة من صفاته، فيصيب التحوّل صفة الكمِّ زيادة أو نقصاناً، أو المكان، أو الكيف، أو حلول صفة مكان أخرى[8].

لقد ذهب أرسطو (ت 347 ق.م.) والفلاسفة المسلمون الأوائل، إلى أن للتغيُّر أو التحوُّل أنواعٌ رئيسةٌ ثلاثة:

1) الكون أو **الحدوث**: وهو تحول من اللاَّوجود إلى الوجود، كحدوث كلمة لم توجد في اللغة من قبل.

2) الحركة، وهي تحوُّل من الوجود إلى الوجود، كالتحول الذي يحصل في كلمة موجودة، في مبناها أو معناها أو استعمالها.

3) الفَساد أو **الفناء**، وهو تحول من الوجود إلى اللاَّوجود، مثل انقراض لفظ كان موجوداً في اللغة.

والمعجم التاريخي معنيٌّ بتسجيل التغيّر اللغوي في جميع أنواعه. وقد دأب كثير من اللسانيِّين المعاصرين على نعت التغيُّر اللغوي **بالتّطور اللّغوي**[9]، ولكن

---

7 – جميل صليبا، مرجع سابق.

8 – مجمع اللغة العربية بالقاهرة، **المعجم الفلسفي** القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 1979.

9 – من الأمثلة على ذلك، **المعجم الموحَّد لمصطلحات اللسانيات** (إنجلزي – فرنسي – عربي) (الدار البيضاء: مكتب تنسيق التعريب، 2002) فقد أورد المصطلحين : تغيّر وتطور. وعرّف التغير بما يلي: **"تغيُّر Changement change / : خاصية مهمة للغة، تنم عن التطور المستمر الحاصل لها وذلك حين يلاحظ المتكلم أن كلمة أو جزءا من الكلمة أو إجراء صرفيا لم يعد كما كان في السابق، رغم خداع الكتابة أحياناً"** وعرّف التطور بما يلي: **"تطور اللغات Developing Language/Développement des langues ظاهرة التغيُّر التي تخضع لها جميع اللغات الإنسانية"** وهكذا عرّف التغير بالتطور والتطور بالتغيُّر، وهما مختلفان، إضافة إلى الخطأ الذي وقع في المصطلح الإنجليزي Developing Language والصحيح هو Language Development، وهو مصطلح تستعمله المصادر المتخصصة لنمو لغة الطفل أو لتنمية اللغة بالمصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية، إلخ.

الخلل في هذه التسمية ظاهرٌ واضحٌ إذا ما نظرنا إلى أنواع التغيّر، فقد يكون هذا التغيّر فناء فلا يمكن تَسْميته تطوراً. ويطلق علماء اللغة مصطلح **"التَّطور اللغوي"**، عادةً، على نمو لغة الطفل، أو تنمية لغة ما برفدها بمصطلحاتٍ جديدةٍ وإمدادها بالوسائل اللازمة لتنميتها.

ولما كانت اللغة ظاهرة إنسانية فيزيائية وهي عبارة عن بِنْية أي مَنْظومة من العلاقات الثّابتة في إطار التّحولات التي تخضع لقوانين التركيب والتي تشكِّل هُويتها، فإن جميع قوانين التغيّر العلمية ينبغي أن لا تقتصر على وصف التغيُّرات التي تصيب اللغة، بل ينبغي كذلك أن تفسِّرها بطريقة مقبولة. تقول الموسوعة الفلسفية السّوفيتية:

"ويوضَع التغيّر دائماً على أنه نقيض الاستقرار النسبي لصفات الأجسام أو بنائها أو قوانين وجودها. ولكن البناء والصفات والقوانين نفسها هي نتيجةٌ للتفاعل، وتحددها العلاقات المتباينة بين الأجسام، وهي من ثم تنشأ عن تغيُّر المادة"[10].

وفي ضوء ذلك، فإن التَّفاعل بين أصوات اللغة، وصرفياتها (الوحدات الصرفية)، وتراكيبها، ودلالاتها، هو بمثابة تأثير متبادل لهذه العناصر الواحد منها على الآخر. فالتَّفاعل هو أية رابطة أو علاقة بين الأشياء والظواهر المادية ضمن نظامٍ بنيويٍّ أو نسقٍ مادي. واللُّغة هي نظام بنيوي ونسقٌ صَوْتِي مادي للتواصل البشري، والتفاعل بين عناصرها مستمر دائم. ولذلك فهي عرضة للتغيِّر الذي تحكمه قوانين علمية. وعلى المعجم التاريخي أن يخبرنا عن القانون الذي خضع له كلُّ تغيّر يحدث في الألفاظ، في الزمان والمكان، لأن الزمكان هو من العوامل التي يَنْتج عنها التغيّر.

10 – **الموسوعة الفلسفية السوفيتية**، ترجمة سمير كرم بيروت: دار الطليعة، 1985 الطبعة الخامسة، ص 135.

المُعْجم التاريخي:

التَّاريخ :

إذا أُريد للتاريخ أن يكون علماً من العلوم الحديثة، وجب على المؤرِّخين أن لا يكتفوا بسرد الأخبار أو ذكر الوقائع أو وصف الحوادث الماضية في تسلسلها الزمني فقط، فذلك ما كان الأخباريون يفعلونه قديماً. وقد كافح المؤرخون المسلمون طويلاً لتطوير منهجية عِلْمية لتدوين التاريخ، ابتداءً من اليعقوبي (ت 284هـ) في **"تاريخ اليعقوبي"**، ومروراً بالطبري (ت 310هـ) في كتابه **"تاريخ الأمم والملوك"**، والمسعودي (ت 364هـ) في تاريخه **"مروج الذهب ومعادن الجوهر"**، ووصولاً إلى ابن الأثير (ت 630هـ) في كتابه **"الكامل في التاريخ"**. وانصبَّ عملُهم الدَّءوب على جوانب أساسية أهمها:

- جمع المعلومات عن الأحداث والوقائع الماضية، وتنظيمها وتصنيفها،

- وضع أُسسٍ لِغَربلة الأخبار وتمحيصها ونقدها، بالاستفادة من مناهج علماء الحديث في الجرح والتعديل.

-التخلُّص من تدْوين الأخبار على أساس التعاقب الزمني للشخصيات، واعتماد الأحداث أساساً للتدوين.

- تبسيط أسلوب لغة التدوين التاريخي.

- والأهم من ذلك كله، **تحليل الحوادث والوقائع، وتفسيرها، وتعليلها، والوقوف على أسبابها ونتائجها**، بحيث لم يعُد المؤرخ مجرَّد ناقل للخبر الشفوي ومدوّنه، بل أصبح محلِّلاً لسلسة الأحداث الماضية، باحثاً عن نمط العلَّة والمعلول الذي أدى إلى وقوعها. أي أنه أصبح عالماً يكشف عن الأدواء والعلل. كما أن التاريخ لم يعُد مجرَّد أخبارٍ مرتبةٍ ترتيباً زمنياً، بل وسيلة لفهم الماضي، وتدبُّر الحاضر، والتنبؤ بالمستقبل.

فالمنهج العلميُّ لدراسة التاريخ منهجٌ شامل، لا يقف عند الواقع المادّيِّ الظاهر للعيان فقط، بل يبحث بعمقٍ عن جميع الدوافع والقيم والعوامل المؤثرة في حركة التاريخ والتي تصنع الوقائع والأحداث. وهذه النظرة العلمية للتاريخ هي التي أدَّت إلى ظهور النظرية **"التاريخية"** القائلة بأن الأمور الحاضرة والأوضاع الراهنة ناشئة عن التطوُّر التاريخي، ولا يمكن تبديل نتائجها ولا فهمها على حقيقتها إلاَّ بدراسة تاريخها. فهنالك قوانين علمية عامَّة تحكم سير الوقائع التاريخية، وتطوُّر الجماعات الإنسانية على مَرِّ الزمان. ونجد جذور تلك النظرية لدى العلامة ابن خلدون (ت 808هـ) في **" المقدمة"**[11].

و**المعجم التَّاريخي** هو ذلك المعجم الذي يتتبع ألفاظ اللّغة منذ أول ظهور مسجّل لها حتى يومنا هذا، ويوضِّح ما طرأ عليها من تغير في المبنى والمعنى والاستعمال. وللمعجم التاريخي خصائصُ رئيسةٌ ثلاث:

أولاً، أن يبيِّن كيف ظَهر اللَّفظ في اللّغة أوَّل مرَّة، سواء بالتوليد أو الاقتراض، ويوضِّح ما أصابه من تغيّر في المبنى والمعنى عبر الزمان أو المكان. وإذا كان اللفظ مقترَضاً، يعطينا المعجم لفظه ومعناه باللغة المقترَض منها، وأصله كذلك، ولفظه ومعناه عندما دخل اللغة المقترِضة أوَّل مرة. وهذا ما نطلق عليه **بالتأثيل**. وفي هذا يشترك **المعجم التاريخيُّ** مع **المعجم التأثيليِّ**.

ثانياً، أن يؤرّخ التّغيّر اللّغوي الذي طرأَ على اللفظ بالسَّنة التي وقع فيها، وإن لم يكن ذلك ممكناً فبِالقَرن أو العصر الذي حصل فيه التغيُّر. وقد تفعل بعض المعاجم التأثيلية ذلك أيضاً.

ثالثاً، أن يشفع كلَّ تغير يطرأ على اللفظ في مبناه أو معناه أو استعماله، بشاهد أو شواهد موثَّقة، أيْ منسوبة إلى قائله، والمصدر، وتاريخ نشر ذلك

11 – ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** بيروت: دار الكتاب العربي، ب ت، انظر مثلاً تفسيره لتأثير الهواء في ألوان البشر وفي والكثير من أحوالهم، ص 82 وما بعدها، ومثلاً وتقسيمه للجماعات البشرية وتطورها من البداوة إلى الحضارة، ص 120 وما بعدها.

المصدر. وإذا كان الشَّاهد يَلِي اللفظ الجديد أو المعنى الجديد، فينبغي أن يكون أقدم الشواهد على ذلك.

هذه هي الخصائصُ الجوهرية المميزة للمُعْجم التاريخي. بيدَ أن هنالك خصائص أخرى هي مَحَلّ خلاف بين المعجميِّين. ومن أبرز هذه الخصائص الثانوية ثلاث:

1) **الأعلام** في المعجم التاريخيِّ.

2) **المعلومات الثقافية** والحضارية في المعجم التاريخيِّ.

3) **قوانين التَّغير اللغوي** في المعجم التاريخيِّ.

فكثيرٌ من المعجميين يرى أن المعجم التاريخيَّ أن يشتمل على ألفاظ اللغة فقط وليس على أسماء الأعلام التي ينبغي أن يكون مكانها في المَعلمات والموسوعات، وليس على المعلومات الثقافية والحضارية التي ينبغي أن يكون محلّها دوائر المعارف، وليس على قوانين التغيُّر اللغويِّ التي ينبغي أن تكون مظانَّها كتبُ الصوتيات والصرف والتركيب والدلالة.

وفيما يخصُّ موضوع هذه الورقة، فنحن نرى أن **المعجم التاريخي** هو معجم مقيد بوصف (التاريخي)، ولكي يكون تاريخياً حقّاً، لا يكفي أن يذكر تاريخ التغيُّر الذي طرأ على مباني الألفاظ ومعانيها، بالسَّنَة أو القَرْن أو العصر، بل لا بد أن يفسِّر لنا أسباب حدوث التغيُّر في ضوء القوانين العلميَّة.

التغيُّر اللغوي في المعجم التاريخي:

تزعم هذه الورقة أن كتاباتنا الراهنة عن صناعة المعجم التاريخي للغة العربية لا تتناول قضية التغيُّر اللغوي بصورة وافية، وتغفل ضرورة أن يزودنا المعجم التاريخي بالأسباب التي أدت إلى وقوع التغير في مبنى اللفظ أو معناه أو استعماله، والقوانين العلمية التي تحكم ذلك التغيُّر.

ففي الكتاب القَيِّم الذي صنّفه أخي وصديقي الدكتور محمد حسن عبد العزيز بعنوان **"المُعْجم التاريخي للغة العربية: وثائق ونماذج"**[12]، لا نجد ذكراً صريحاً لهذه المسألة أو تأكيداً واضحاً عليها. وفي النماذج الجيدة التي ساقها من مشروع معجم فِيشْر، ومن المشروع التونسي، وفي نماذجه الشخصية، لا نلمس تلك القضية بوضوح. وهذا القول ينطبق كذلك على كتابي **"صناعة المعجم التاريخي للغة العربية"**[13].

وإذا رجعنا إلى النظام الأساسي لهيئة المعجم التاريخي للغة العربية، نجد أن الهدف الأساس لهذه الهيئة هو : **"إنجاز معجم تاريخي لألفاظ اللغة العربية واستعمالاتها، لبيان ما طرأ على مبانيها ومعانيها من تغيُّر عبر الزمان والمكان"**[14].

فهل يا ترى أن الهيئة الموقَّرة ضمنّت المسألة موضوع البحث، أي تفسير التغير وذكر القوانين العلمية التي تحكمه، في لفظ " لبيان"، أم أنها لم ترَ ضرورة توسيع أهداف المعجم تفادياً لما يتطلَّبه ذلك من جهد ووقت؟

أما مشروع معجم الدوحة التاريخي للغة العربية فلم يذكر في وثائقه التي بين يدينا مواصفات المعجم المذكور. ولعلنا نجد ضالتنا في كتابٍ للمشروع

---

12 – محمد حسن عبد العزيز، المعجم التاريخي للغة العربية: وثائق ونماذج القاهرة، دار السلام، 2008. في أثناء الندوة التي قُدِّمت فيها هذه الدراسة، أوضح الدكتور محمد حسن عبد العزيز أنه لا يرى أن ذكر قوانين التغيّر اللغوي من واجبات المعجم التاريخي.

13 – علي القاسمي، **صناعة المعجم التاريخي للغة العربية**، مرجع سابق. ورد في الصفحة 46 من هذا الكتاب ما يلي: **"واعتماد المنهج التاريخيِّ العلميِّ في المعجم، لا يعني ترتيب معاني اللفظ ترتيباً زمنياً فقط. فكما أنَّ المنهج التاريخيَّ العلميَّ في التاريخ لا يقتصر على سرد الأحداث والوقائع في ترتيبٍ زمنيٍّ من الأقدم إلى الأحدث فحسب، بل يسعى كذلك إلى تبيان العلاقة بين تلك الأحداث، ومعرفة الأسباب التي أدّت إليها، وعلاقتها بالنتائج التي تمخَّضت عنها، في ضوء قوانين الفكر والمنطق؛ فإن المعجم التاريخيَّ لا يقتصر على ترتيب معاني اللفظ المختلفة ترتيباً زمنيا فحسب، بل يعمل كذلك على استنباط الفكرة الجامعة بين تلك المعاني، وتوضيح العلاقات والارتباطات بينها في ضوء قوانين الفكر واللغة"**.

14 – المرجع السابق، ص 125: النظام الأساسي لهيئة المعجم التاريخي للغة العربية.

بعنوان **"نحو مُعجم تاريخي للغة العربية"** هو قَيْد النّشر حالياً. ولا شكَّ في أن مناقشات مجلسه العلميّ القادمة ستثير المسألة موضوع البحث في هذه الورقة.

أنواع التغيُّر اللُّغوي:

سنذكر أنواع التغيُّر اللُّغوي بإيجاز فقط، لِسببيْن:

الأول، لأنها معروفة للمشتغلين في قضايا المعجم،

الثاني، لأننا ذكرنَاهَا بشيْءٍ من التفصيل في كتابنا **"صناعة المعجم التاريخي للغة العربية"**[15].

إن أنواع التغيُّر اللُّغوي الرئيسة هي:

1) التغيُّر المفرداتي، وهو أكثر أنواع التغير اللغوي حُدوثاً.

2) التغيّر الصَّوْتي: المماثلة، المخالفة، القلب، إعادة التوازن...

3) التغيّر الصَّرفي، الذي ينصبُّ على الصيغ الصرفية.

4) التغيّر الدَّلالي: تَوْسيع الدلالة، تضييق الدلالة، رُقي الدلالة، انحطاطُ الدلالة...

5) التغيّر التَّركيبي، الذي يُصيب تراكيب الجُمل.

6) التغيُّر الكِتابي (الإملائي).

عِلَل التغيُّر اللّغوي وأسْبابه:

يحدث التغيّر اللغوي استجابة لضُغوط اجتماعية واقتصادية وسياسية؛ إذ يحدّثنا التاريخ أن اللغات تعرّضت للتغيّر إبان الغزوات، والاستعمار، والهجرات، والمبادلات التِّجارية، وظُهور مُخترعات جَديدة، وغير ذلك[16].

15 – للتفاصيل يُنظر المرجع السابق، ص 190 - 218.

16 - Nicole Mahoney, “Language Change” in : www.nsf.gov/news/secial_reports/ linguistics/ change.jsp.

ومنذ قديم الزَّمان حاول المَعْنيون باللغة واستعمالها أن يفسّروا التغيّر الذي يطرأ على اللغة ويعلِّلوه. ولعلَّ من أقدم التفسيرات ما ورد في سِفْر التكوين في التوراة (الفصل 11 من 1-9)، من أن الرَّب غَضِب على البشر، فانهارَ برج بابل وتبلْبلت الألْسُن واختلفت بعد أن كانت واحدة.

أما التفسيرات العِلمية فقد ظهرت بعد ذلك التاريخ بكثير. ففي القرن الثَّامن عشر الميلادي، قال بعضُ اللّغويين إن اللّغات الهندية – الأوربية، كالسَّنْسكريتية والإغريقية واللاَّتينية، كانت لها أنظمة تصريف مُعقدة، ولكن كَسَل الناطقين بهذه اللّغات وعدم عنايتهم باللغة أدَّيا إلى وقوع تغيُّرات في هذه اللّغات.

وفي أواخر القَرن التاسع عشر الميلادي، قال النّحاة الجُدد الألمان بأن التغيُّر في اللّغة هو عَملية ذاتية وميكانيكية، ولا يستطيع النّاس ملاحظَتها أو التحكُّم بها، وقد يكون سببها الميْل نحو التبسيط والتيْسير، لأن بعض الأصوات أيسر نطقاً من بعضها الآخر، وللناس ميل طبيعي لاستبدال السَّهل بِالصعب.

وفي القرن العشرين، شاعت نظريةٌ تعزو التغيُّر اللغوي إلى الاحتكاك بين الجماعات البشرية فَلُغة الجماعة الوافدة إلى بيئة جديدة تتأثر بلغة تلك البيئة. وكان ابن خلدون قد أسَّس في **"المقدِّمة"** مبدأ تأثُّر لغة المغلوب بلغة الغالب.

ويبدو أن علماء اللغة اليوم يتَّفقون على أسباب التغيّر اللغوي التالية:

1) **الاقتصادُ** في اللغة ومبدأ الجُهد الأقل في الكلام.

2) **المُماثلة** وتأثُّر الوحدات اللسانية بالوحدات المجاورة لها.

3) **الاتِّصال** والتَّلاقح بين اللغات المختلفة أخذاً وعطاءً.

4) **طبيعة وسيلة الاتصال** التي تؤثِّر في اللغة ذاتها.

5) **شُيوع خطأ لُغوي** بحيث يُصبح جزءاً من اللغة المستعملة، طبقاً لمقولة **"خطأ شائع خير من صواب ضائع"**.

6) البيئة الجغرافية والثقافية، التي تُؤثر في اللغة لتعبّر عنها[17].

وهذه الأسباب عامَّة تنطبق على جميع اللُّغات. ولكن لكل لغة خصوصياتها، كما أن هناك عِلَل خاصة بكل لغة من اللغات. وهذه العلَّل الخاصة هي التي تنال عناية أكبر من لدن مُحرري المعجم التاريخي للغة العربية.

لم يُنجز المعجميّون العرب منذ الخليل بن أحمد (ت 175هـ) حتى اليوم معجماً تاريخياً لأسباب ذكرناها في موضع آخر[18]، ولكنهم تناولوا في معاجمهم ملامحَ مُتعددةً من المعجم التاريخي. ومن هذه الملامح حِرْصهم على تفسير التغيُّر اللغوي الذي يطرأ على الألفاظ وتعليله. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

– في معجم **"العين"** للخليل بن أحمد، تفسيرٌ – في مادة (خطأ) – لجمع (خطيئة) على (خطايا)، فيقول الخليل:

"وخطايا أصلها خطائِئُ ففرّوا بها إلى يتامى، وكرهوا أن يُترك على إحدى الهمزتين فيكون مثل قولك "جائئُ" لأن تلك الهمزة زائدة وهذه أصلية، ووجدوا له في الأسماء الصحيحة نظيرا ففروا منها إلى ذلك، وذَهبوا به إلى فَعالى مثل: طاهر وطاهرة وطهارى".

وهكذا نجد أن سبب التغيّر اللغوي هو استثقال التقاء الهمزتين[19].

– وفي معجم **"الصحاح"** للجوهري (ت 393؟)، نجد في مادة (وكَلَ) :

"واتكلت على فلان في أمري إذا اعتمدته، وأصله أوتكلْتُ، قُلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، ثم أُبدلت منها التاء فأدغمت في تاء الافتعال. ثم بُنيت على

---

17 – قامت باحثتان فرنسيتان بالتعريف بأهم الدراسات التي أجريت مؤخراً حول التغير اللغوي ونشرتاها في مقال واحد هو:

Gudrun Ledegen, Isabelle Léglise. Variations et changements linguistiques. Wharton S, Simonin J. Scociolinguitiques des langues en contact. ENS. Edition, pp. 315-329. 2013.

18 – يُنظر: علي القاسمي، المرجع السابق، ص 88-90.

19 – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج4، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي بغداد دار الرشيد للنشر، 1980.

هذا الإدغام أسماء من المثال وإن لم تكن فيها تلك العلة، توهماً أن التاء أصلية، لأن هذا الإدغام لا يجوز إظهاره في حال، فمن تلك الأسماء التُكَلة، والتُكلان، والتُخمة والتُهمَةُ، والتُجاه، والتُراث، والتقوى..."[20].

وهكذا يفسّر الجوهري عِلّة التغيّر **بالقَلب والإبدال فالإدغام، والتّوهم.**

– وإما ابن فارس (ت 393ه) في **"مقاييس اللّغة"** فإنه يُحاول تفسير تغيّر معنى اللفظ في ضوء **المعنى الأصلي للمادة** الذي تشترك فيه جميع مشتقاتها، مثلاً:

"(شهر) الشين والهاء والراء أصل صحيح يدلّ على وضوح في الأمر وإضاءة. من ذلكً الشهر، وهو في كلامُ العرب الهلال، ثم سُمي كل ثلاثين يوما الهلال، فقيل شهر... والدليل على هذا قول ذي الرمة:

فأصبح أجْلَى الطرفِ ما يستزيده يرى الشهر قبل الناس وهو نحيفُ

والشهرة : وضوح الأمر، وشهر سيفه إذا انتضاه..."[21].

فالتَّغير الدَّلالي هُنا مَرْهون بالمعنى الأصْلي للمادة وفي نطاقه.

– **والمجازُ** هو أحد أسباب تغيّر دلالة اللّفظ أو اكتسابه دلالة أو دلالات إضافية جديدة. فقد يستعمل أحدهم اللفظ على المجاز فتشيعُ دلالته المجازية وتطْغى. ولعل أشْهَر المعاجم التراثية التي عنيت بالاستعمالات المجازية للألفاظ هو كتاب **"أساس البلاغة"** للزمخشري (ت 538ه)، فقد درج على إيراد معاني اللّفظ الحقيقية، متْبوعة باستعمالاته المجازية، مثلَ:

"ح د د– حدَّه: مَنَعه، ومن المجاز: احتدَّ عليه: غضب، وفيه حدّة"[22].

---

20 – إسماعيل بن حماد الجوهري، **تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق أحمد بد الغفور عطار بيروت: دار العلم للملايين، 1956.

21 – أحمد بن فارس. **مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام محمد هارون بيروت: دار الجيل، 1991.

22 – القاسم بن محمد بن عمر الزمخشري، **أساس البلاغة**، تحقيق: عبد الرحيم محمود بيروت: دار المعرفة 1979.

وهو بذلك يفسّر لنا سببَ التغيُّر الدَّلالي بالمجاز.

– ومن أسباب التغير الصَّوتي للألفاظ **الزيادة والنقْصان** حسب قواعد دقيقة. وكان المعجميون العرب يشيرون إلى أسْباب التغير الصَّوتي ويعللونها، فنجد مثلاً في معجم **"لسان العرب"** لابن منظور (ت 711ه):

"صمقر: صمقرَ اللبن واصمقرَّ: اشتدت حموضته، واصمقرت الشمس: اشتدت. وقيل إنها من قولك صقَّرت النار إذا أوقدتها، والميم زائدة، وأصلها الصقرة"[23].

وهكذا نرى أن المعجميّين العرب كانوا يُولون عناية لتفسير التغيُّر اللغويِّ الذي يطرأ على الألفاظ، في التحول الذي يصيبها على مَرِّ الزمان أو في اختلافها عن القاعدة التي تشملها ونظيراتها.

كيفية معالجة التغيُّر اللغوي في المعجم التاريخي للغة العربية:

قد يتبادر إلى الذهن أن ذكر أسْباب التغيُّر اللغويِّ في موادِّ المعجم التاريخي قد يتطلَّب جهداً كبيراً ويستغرق مساحةً واسعةً من حجم المعجم، لأن اللفظ الواحد قد يتغيّر في مبناه أو معناه أو في كليهما عدّة مرات منذ أول ظهور موثق له حتى اليوم.

من حيث الجهد المطلوب فهو كبيرٌ حقاً، أمّا من حيث المساحة فهي ليست بالحجم الذي نتوهمه أولَ وَهْلة، وذلك إذا اتبع محرِّرو المعجم خطواتِ الطريقة التالية التي نقترحها:

أولاً، حَصْر عِلَل التغيُّر اللُّغوي عن طريق الاستعانة بالمدوَّنة، في جميع المستويات: الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية والإملائية (الكتابية). وهذه العلَّل محدودةٌ وليست لا مُتناهية. ولكنَّ العلّة الواحدة تتكرّر في كثير من الألفاظ التي أصابها التغيُّر.

---

[23] – محمد بن مكرم بن منظور. **لسان العرب** بيروت: دار صادر، ب ت.

ثانياً، التعريفُ في مقدِّمة المعجم بجميع عِلل التغيُّر في مختلف المستويات؛ وإعطاء رمز لكل علَّة من العِلل.

ثالثاً، عندما يحصل تغُّيرٌ في لفظ من الألفاظ داخل مواد المعجم، يُذكَر تاريخه ثم **يُعطى الرَّمز الذي يُشير إلى علّة ذلك التغيُّر**. وإذا كان القارئ أو الباحث في المعجم التاريخي، مهتماً بذلك، فإنه سيعود إلى مقدِّمة المعجم للإلمام بالعلَّة التي يُشير إليها ذلك الرمز.

الصِّناعة المُعجمية الحديثة بين النَّظرية والتَّطبيق
مادّة "الرأس" في القَواميس العربية

أ.د. رشيد بن مالك
مدير سابق لمركز البحث العلمي
والتقني لتطوير اللغة العربية
الجزائر

0.الإطار المنهجي العامّ

نهدفُ من خلال هذه الدراسة إلى الاقتراب المنهجي من المفاهيم الأساسية في الصّناعة المعجمية الحديثةِ والسّبل الكفيلةِ بتحديدها وضبط أُطرها المنهجية نظرياً وتطبيقياً. ونَعتبر هذه الخُطوة أساسية من الناحية الإجرائية، لأنها ستعملُ على إزالة الالتباسات التي تكون نتيجةً للمنطلقات غير المؤسسة ونتيجة لهذه النزعة، أيضا، في التعامل مع المفاهيم وكأنها مُحررة من النسق العامِّ الذي تنتمي إليه.إن الحديثَ عن الصناعة المعجمية الحديثة يستوجبُ تعميق المعرفة حول المفاهيم المتاخمة لها (المعجم، القاموس، المعجمية، الرّصيد اللغوي) والتي غالبا ما تتداخل معها. وسيقودنا هذا التحديد الذي نعتبره ضرورياً في أيِّ ممارسة معجمية، إلى إثارة بعض القضايا المقترنة بالاقتراب المعَنْمي من المفردات اللغوية وإمكانية إدراجه في الصناعة المعجمية نظراً للحلول التي يقدمها في تنظيم المادة المعجمية. وسنركِّز في هذا على المُسلمة المركزيةِ التي ينهض عليها التحليل المعنمي وهي أن مدلول المفردة قابل للتجزئةِ إلى وحدات معنوية صغرى. وستمكننا هذه الوقفة من تسليطِ بعض الأضواء على الجوانب التطبيقية التي كان لها عميق الأثر في بلورة التحليل المعْنمي، وتبيان أهميته في ترتيب المادة المعجمية. وستمكننا هذه الوقفة من تقصّي مفردة **الرأس** في بعض القواميس

العربية القديمة والحديثة بقراءة شروحاتها وتجلية مستوياتها الدلالية، والنظر في طريقة توزيعها، واقتراح بعض البدائلِ لتنظيم المادة المعجمية لهذه القواميس.

1. المفاهيمُ الأساسية في الصِّناعة المعجمية الحديثة.

1.1. بين المعجمية والرصيد اللُّغوي والصِّناعة المعجمية

من الواضح أن المعجمية (lexicologie) تُستعمل للدلالة على دراسة المعجم (lexique) والرّصيد اللغوي (vocabulaire) في علاقاته بكل المكونات اللّغوية الأخرى. وتعدُّ المعجمية مادة تعليمية حديثة العهد ظهرت لأول مرة في الموسوعة الفرنسية في حدود 1765، ولم تكن الفَوارق بينها وبين الصناعة المعجمية (lexicographie) آنذاك واضحة المعالم، إذ كثيراً ما كان يقع بينهما الالتباسُ إلى درجة اعتبارهما مُترادفين. وبفضل تعاليم ف.دِي سُوسير حقّقت المعجمية استقلاليتها. ولعل أهم إنجاز أرسَاهُ سوسير في هذا المجال يكمن في انتقاده التّصور الذي يقضي بأن اللغة مجرد قائمة من التسميات، بالتشديد على أن معنى الكلمة سِلبي خالص بما أنها منخرطة في نظام من العلاقات وتأتي حقيقتها الدالة من القيود التي يفرضها هذا النظام ؛ وعلى هذا الأساس، فإن الكلمة تسهم في بنية المعجم التي ينبغي أن تُدرس في إطار العلاقات النَّظمية والاسْتبدالية[1]. وباعتباره مصطلحاً لسانياً عاما يُستعمل المعجم lexique للدلالة على مجموع الوحدات المكونة للرصيد اللغوي لجماعة أو لنشاط إنساني أو لمتكلم.و يقودنا هذا التعريف إلى النظر في الزّوْج مُعجم/ رَصيد لغوي(lexique/vocabulaire) على أنه مرتبط بالمقابلة لسان/ كلام (في مُصطلحيّة سوسير) ولسان/ خطاب (في مُصطلحية غْيُوم)، وعلى هذا الأساس يحيل المعجم على اللسان والرصيد اللغوي على الخِطاب. ومن ثمّ، فإن المعجم يتشكل من وحدات مضمرة هي المفردات (lexèmes) وتتحول هذه إلى ألفاظ بمُجرد تحيينها في الكلام أو الخطاب. يشكل مجموع الألفاظ الرَّصيد اللغوي الذي يكون بالضرورة مَرْبوطا بنصٍّ شفوي أو مَكتوب، طويل أو قصير، مُتجانس أو متنافر، في حين أن المعجم

1 - J.Dubois, Mathée Giacomo et autres, *Dictionnaire de linguistique , larousse/ Bordas*, Paris, 2001.

يتسامى على النَّص ويقترن بمتكلم أو أكثر. يفترض الرَّصيد اللّغوي للنص وُجود معجم. ولمزيد من التَّوضيح، يتحدَّد مُعجم المتكلم بمجموع الألفاظ التي يستعملها أو يُمكن أن يستعملها في الخطاب أو الكلام. ليس الرصيد اللُّغوي لهذا المتكلم إلا قِسْما من المعجم، مجموعة فرعية عنه، عَيِّنة مِنه[2]. وداخل هذه المقابلة بين المعجم والرصيد اللغوي، يُمكن أن نتصوَّر المعجم من وجهات نظر متنوعة. ومن ثم، فإن المعجم المتصور يتعلق بمعجم المتكلم (في الحالة التي يأتي فيها النص من مَصْدر تلفُّظي واحد، أو في الحالة الَتي تتشَكل فيها المدونة من تجميع الأفعال اللّغوية المعزولة لمتكلم واحدٍ). إنّ المدونة المشكلة لا تُقدم، على أهميتها،إلا رصيدا لغويا ولا يمكن أن تشي بمعجم (الإمكانات المعجمية أو كفاءة) المتكلم. يستوجبُ الانتقال من الرّصيد إلى المعجم الأخذ في الحسبان امتلاك المتكلم رصيدا سلبيا؛ توجد مفردات عديدة مفهومة ولكنّها لا تتحققُ في أي وضعية من الوضعيات التلفظية. أما المعاجمية أو صناعة المعاجم، فإنها تقنية إعداد هذه القواميس والتحليل اللِّساني لهذه التقنية. من جهة أخرى، إن القاموس (Dictionnaire) جَرْد من مُفردات اللغة الطبيعية الموضوعة في نظام اصطلاحي أَلِفبائي ومُستقلة عن بعضها البعض، ويقدمُ مجموعة من المعلومات المقترنة بمعناها واستعمالاتها. يعدُّ القاموس امتدادا للمعجم وليس هو بمستقلٍ عنه؛ فالقاموسُ هو رصيدٌ لغوي جزئي مُستخرج من المعجم الذي هو الرصيدُ اللِّساني العام الذي تكون الوحدات المعجمية فيه الوحدات اللغوية الأساسية في لغةٍ جماعةٍ لغوية ما (...) ومهما يحاول مؤلف القَاموس الاستيعاب والاستقصاء، فإنه لا يستطيع الإحاطة بكل الرّصيد المكون للمعجم. ولذلك فإن القاموس لا يكون إلا جزئياً، لكنه على جزئيتهِ منتم إلى المعجم لأنه جزء مُستخرج منه[3]. بعد هذه الإطلالة المنهجية على بعض المفاهيم الأساسية التي بَدَا لنا الوقوف عليها ضروريا لأخذ فِكرة عن الصِّناعة المنهجية ومُكوناتها الرئيسة

2 - R.Galisson/D.Coste, Dictionnaire de didactique des langues, Hachette, Paris, 1976.

3 – إبراهيم بن مراد، **صلة التأليف القاموسي العربي الحديث بالنظرية المعجمية** في: الدراسات المعجمية، العدد السلبع والثامن، منشورات الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، الرباط المغرب، ص.[52].

والفوارق الدَّلالية التي تقوم بينها، سننتقلُ الآن إلى دراسة التحليل المعنمي أو المكوّني الذي يُعد من أولى المحاولات المباشرة لتجزئة معنى الكلمة إلى وحدات معنوية بسيطة. وقد ظهرت في سياق ما نُسميه التحليل البنيوي الذي كان سائدا في الستينيات. وتكمن الأهمية المنهجية للتَّحليل المعنمي في الدور الذي يمكن أن يؤديه في تنظيم المادة المعجمية للقاموس وتمييز مختلف المعاني الممكنة للمعاني الغامضة.

2. المفاهيم الأساسية للتحليل المَعْنمي

1.2. التحليل المَعْنمي عند بيرنار بوتيي

يعدُّ بيرنار بوتيي من الباحثين الأوائل الذين صَرفوا جُهودهم إلى دراسة الظاهرة اللغوية متقصِّيا في ذلك بعض المسائل المتعلقة بدراسة المفردات التي تبدو على جانب كبير من الصعوبة. وقد استطاع مع ذلك أن يُحكم سيطرته على الإجراءات الكفيلة بتطويقها ويقترح بعض البدائل المنهجية لِدراسة المفردات. ويمكن أن نُمثِّل لذلك بالدِّراسة حول مفردة **المقعد** التي قام بها في بداية الستينيات والمتضمنة في **بُحوث حول التَّحليل الدلالي في اللسانيات والترجمة الآلية**[4]. وقد لاحظ بوتيي أن الفرد يطلق دائما الكُرسي على فئة من الأشياء حتَّى وإن استحال وجود كرسيين متطابقين بدقة في الواقع. وعلى هذا الأساس، يقترح مجموعة من السِّمات التي تشترك فيها التسميات الموضوعة للأشياء على الرغم من هيئاتها المختلفة. وهذه السمات هي التي تدخل في تشكيل التعريف الذي يمكن أن يوضع لمفردة **الكُرسي**.

/ المسند/ ، / على قدم/ ، / لشخص واحد/ ، / للجلوس/

إن هذه الفئة التي تضمّ السمات الثابتة هي مجموع المعانم التي تشكل المعنم المركب "كرسي". وإذا قارنا هذا المعنم المركب في الجدول أدناه بمعانم

4 - B.Pottier, *Recherches sur l'analyse sémantique en linguistique et en traduction mécanique*, Stasbourg, 1963.

مُركبة مجاورة تضمُّ، مع فارق ضئيل، المعانم نفسها، فإنّنا ننتهي إلى ضَبْط المعانم التي يميز غيابها واحدا من المعانم المركبة. وتسمَّى هذه المعانم "السمات الملائمة" أو "المعانم الخِلافية"[5] وهذا ما يمكن أن نلحظُه في الجدول الآتي:

المفردات	م1 للجُلوس	م2 على قدم	م3 لشخص واحد	م4 بالظهر	م5 بالمساند	م6 بمادة صلبة
كُرسي	+	+	+	+	−	+
متَّكأ	+	+	+	+	+	+
إسكُملة	+	+	+	−	−	+
أريكة	+	+	−	+	+	+
نمرق	+	−	+	−	−	−

2.2. رُدود أفعال السِّيميائيين والتَّصور الجديد للتحليل المعنمي

وعلى الرَّغم من أنَّ هذه الرؤية المنهجية في تحليل المفردات أسهمت في التأْسيس لمسألة الاقتراب من المفردة، فإنها أثارت ردود أفعال الباحثين في الدراسات السيميائية.و يقف على رأس هؤلاء أ.ج. غريماس الذي لاحظ أن هذا الوصف يظهر تلاقي نظامين معنمين متنافرين: نظام فضائي/ مرئي وحقل دلالي غير محدد متعلق بالبعد الوظيفي للمعانم التي تدخل في تشكيل المعانم المركبة[6]. إذا كان / للجلوس/ و/ لشخص واحد/ مرتبطين بالجانب الوظيفي، فإن كلّ المعانم الأخرى(م2، م4، م5 وم6) تُحيل على الطبيعة الجوهرية للمقعد. ويستغرب كُورْتيس من وجود مَعْنم مُشترك لكل هذه المقاعد (م1) وهو لا

5 - Anne Hénault, *Les enjeux de la sémiotique*, PUF, Paris, 1979, p.53.

6 - A.J.Greimas, Sémantique structurale, PUF, Paris, 1986, p.37.

يرتهنُ في علاقته بها إلى طبيعتها بل إلى وظيفتها. ولِاُستكمال التحليل،كان من المفروض أن يشير م1 ليس فقط إلى غايتها (=/ للجلوس/)، بل إلى مصدرها أيضا/ مصنوع للجلوس/ ، وهذا يسمحُ مثلاً باسْتبعاد الطاولة، أو الجدار أوالحجرة مادامت هذه المواضيع يمكن أن تتخذ عند اللزوم / للجلوس/ [7].

ويبدو أن البَنْينة هنا صادرةٌ مباشرة عن المقابلات الوظيفية الموجودة بين هذه المواضيع المختلفة. ولَئن كان هذا النوع من الوصف عملياً في أثناء تقصي الرّصيد اللغوي المسخَّر لتسمية الموضوعات المادية، فإنه يبدو أقل وضوحا في ما عَداها.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن نتساءل عما إذا كان مفيدا جدا أن نُقِر بمعانم على قدر قليل من التَّجريد مثل "بالمسند" أو "للجلوس" وهي في الواقع لا تملك القدرة على مغادرة مجالها المحدود؛ ومن ثم، فإنها ليست كفيلة بالانتماء إلى هذه الفئات الصغيرة المغلقة من العناصر الدلالية ذات العمومية الكبيرة والتي ينبغي، في رأي هيَالْمسلاف، أن يشكل توافقها التنظيم العميق للدلالة في لغة مُعطاة. إن نظرية المعانم على النحو الذي قدّمه به ب. بوتيي، لا تسمح بافتراض الوحدات الدنيا ذات التجريد الكافي والعدد المحدود لتقريب السيميائية من النموذج الفُونولوجي.

إن الدراسة التي قدمها بوتيي وبعض الباحثين الذين جاءوا من بعده لم تنظر إلى المفردة من منطلقات العلاقات التي تقيمها فيما بينها المعانم التي تدخل في تشكيلها بل على أساس التجزئة الاعتباطية للدلالة.

وعلى هذا الأساس، صاغ گريماس وتلامذته اقتراحات بوتيي في إطار رُؤيةٍ جديدةٍ تعقد أهمية للعلاقات التي تقيمها العناصر فيما بينها. من هذه المنطلقات، يستعمل المعنم sème للدلالة على الوحدة الدلالية القاعِدية، وهو لا يظهر بهذه الصفة إلاَّ من خلال العلاقة التي يُقيمها مع عنصرٍ آخر. ولما كانت

7 - J.Courtés, *Analyse sémiotique du discours*, Hachette, Paris, 1991, p182

وظيفته خِلافية، فإنه لا يُدرك إلا في إطار البنية. إذا أخذنا على سبيل المثال : "ابن" و"بنت"، يمكن أن نقول إنهما يضمَّان مَعْنَما مُشتركا على المحور الجيلي (في علاقة بنوة إزاء أحد الوالدين أو كليهما) ومعنما مختلفا على محور الجنس :الذكورة في الحالة الأولى، والأنوثة في الحالة الثانية.حتى نوضِّح هذه المسألة، نستعين بالمثال الذي ضربه كورتيس في كتابه السِّيميائية السردية والخطابية[8]:

	رجل	امرأة	طفل	أب	أم	ابن	بنت
إنساني	+	+	+	+	+	+	+
ذكر	+	−	°	+	−	+	−
أنثى	−	+	°	−	+	−	+
بالغ	+	+	−	+	+	°	°
لا بالغ	−	−	+	−	−	°	°
إنجاب	°	°	−	+	+	−	−
بُنوة	°	°	+	−	−	+	+

ترتبط دلالة المفردات بالمعانم التي تنضوي تحتها. ويكفي أن نستبدل عنصرا داخل المجموعة المعنمية بعنصر آخر ليتغيَّر المعنى كُليا. ولئن كانت اللسانيات تقر منذ سُوسير بأن العلامات تدرك من منطلقات النظام الذي تحتكم إليه، فإن المضمون الدلالي للوحدة يخضع بشكل كامل إلى العلاقات التي يقيمها مع مَضْمون الوحدات الأخرى. ومن ثم، فإن المفردات التي تشترك مع مَعْنم أو معَانم عديدة تجمع من خلال علاقة وَصْلية تؤسس لانتمائها إلى نفس الحقل. غير أن النظام المعنمي في كليته لكل مفردة يتضمن حضور عدد محدد من المعانم وغياب معانم أخرى. ويعمل هذا الغياب، من منطلقات قاعدة معنمية مشتركة، على تَجلية مُقابلة تفصِّل مفردة معطاة عن المفردات الأخرى من

8 - J.Courtés, *Introduction à la sémiotique narrative et discursive*, Hachette, Paris, 1976, p.47.

المجموعة[9]. يجدر بنا أن نميز في هذا السِّياق بين المعانم النووية والمعانم السياقية. تدخل المعانم النووية في تشكيل النواة المعنمية التي تستعمل للدلالة على حضور الحد المعنمي الأدنى القار. ضمن هذا السياق تدل المعانم المركبة على تفاعل النواة المعنمية بالمعانم السياقية التي ترتهن في وجودها إلى الدور الذي يؤديه السياق باعتباره وحدة خطابية موجودة في وحدة أرقى من المفردة. وحتى نوضح هذه المسائل نستند إلى مثال ضربه غريماس [10] بخصوص مقطع من الخطابُ في غاية البساطة :

الكلب ينبح

إن التحليل السياقي لـ نبح الذي يسمحُ لنا باستنباط النواة المعنمية ن م1 وليكن "نوعا من الصراخ" يبرز وجود فئتين سياقيتين يمكن أن تتفاعل مع نبح. فئة الحيوانات: الكلب، الثعلب، ابن آوى وفئة البشر: الرجل، ديوجين، هذا الطموح. تتميز كل واحدة من الفئتين بحضور مَعْنم مشترك. يتعلق الأمر في الحالة الأولى بمعنم "حيواني" وفي الثانية بمعنم "إنساني". ويشكل تفاعلهما مع النواة ن م1 معنمين مركَّبين مختلفين:صراخ الإنسان/ صراخ البشر.

1.2.2. التحليل المعنمي بين الوضع والاستعمال.

من الواضح أن المفردة تُغطي مجموعة من المعانم ،و هي بوصفها إضمارا سابقا في الوجود على التَّلفظ تبدو كمجموعة من المسارات الخطابية الممكنة والتي في انطلاقها من نواة مشتركة تفضي في كل مرة بفضل لقائها بالمعانم السياقية المختلفة إلى عدد من التَّحققات في شكل معانم مركبة (...). غير أن كل تحقق منتظِم يعلق مجموعة من الإمكانات غير المستغلة وتكون جاهزة للتَّحيين في هذا السياق أو ذاك.

9 - M.Bonan Garrigues, J.Elie: *Essai d'analyse sémique in Cahiers de lexicologie*, volume XIX 1971, II, Didier-Larousse, Paris, 1971, p.72.

10 - A.J.Greimas, Sémantique structurale, PUF, Paris, 1986, p.51.

ومهما يكن سِياق الاستعمال، فإن المفردة تعد سَلَفا وحدة دلالية حقيقية تتضمن نواة معنمية قارة نتعرف عليها من خلالها بهذه الصِّفة وفي أي موضع. ولتوضيح هذه المسألة، نستعين ببعض الأمثلة ضربها جوزيف كُورْتيس في معرض حديثه عن التّلْوينات الدلالية التي تأخذها المفردة من خلال تفاعل المعانم النووية بالمعانم السِّياقية[11].

و لتكن المفردة plateau بمعانيها الثلاثة الممكنة:

أ. صِينية تُستعمل لوضع الأشياء ونقلها.

ب. هضبة.

ج. خشبة يُعرض عليها المشهد.

تشتغل هذه المعاني على بعض المعانم النووية المشتركة :/ شيء (طبيعي أو اصطناعي)/ + أفقية + سماكة...الخ. وهذا لا يصدق على كل الحالات، ذلك أنه لا يمكن أن نحدِّد دائما نواة دلالية تشترك فيها كل المعانم المركبة لمفردة معطاة، وفي هذه الحالة، يسعى المعجم إلى مضاعفة المتجانسات اللفظية. إن المعجمي الذي يخضع لقيود الاستعمال يكون في وضع مرتبك:فهو من جهة يستغل التمفصلات التركيبية والدلالية لتصنيف السِّياقات من أجل استنباط المعانم والمعانم المركبة، وهي تمفصلات مهما كانت درجة إتقانها لا تستنفذ بشكل كلي المدونة الموضوعة قيد الدرس، ومن جهة أخرى، فإنه لا يمكن أن يخرج عن سلطان المعطيات السوسيوتاريخية والثقافية التي تَشِي بمعانٍ غير متوقعة بنيويا ولا يستطيع أن يدمجها في خطاطته على نحو ما نلحظ ذلك في مفردة :«grève» (أرض مُسَطحة تقع على ضفة نهر) و«grève » (="التوقف الإرادي والجماعي عن العمل") . تُجمع المعاجم على اعتبار الوحدتين من المتجانسات اللفظية، مُقِرّة في ذلك بأنهما لا تملكان نفس النواة المعنمية وتقترح

11 - J.Courtés, *Op.cit* ,190.

مدخلين متميزين(grève1 وgrève2) . وهذا يصدق أيضا على نحو تقريبي على« louer » الذي يدل تارة على "الإقرار بالإعجاب الجدير"(=louer 1) وتارة على "استأجر"(=louer 2) مع اختلاف لا يمكن أن نتغاضى عنه louer 1 مشتق من اللاَّتينية laudare وlouer 2 من locare ؛ وقِسْ على ذلك masse "مادة صلبة أو عجينية" من اللاتينية massa أو "مطرقة خشبية كبيرة..." من اللاتينية الشعبية mattea) وهذا ما نلحظه أيضا في détacher الذي يمكن أن يقرأ إما ضدا لـ attacher أو فعلا دالا على إزالة الأوساخ. ومع ذلك فإن حالة grève مختلفة جدا عن تلك المتعلقة بـ louer أو masse أو détacher ذلك أنه في لحظة معينة من التاريخ الفرنسي أضحى معنيا grève متقاربين إذ كانت تعني في القرن التاسع عشر المكوث في ساحة غريف Grève (التي كانت تحيط بباريس نهر السين Seine على مستوى فندق المدينة Hotel de ville الحالي) للحصول على منصب عمل. ومن ثم فإن المفردتين لا تُدركان على أنهما تملكان نواة معنمية مُشتركة :إن الفصلة آتية ليس من الخطاطة، بل من الاستعمال.

من هذه المنطلقاتِ يتساءلُ كُورْتيس عما إذا كان ضروريا أن نستنبط في كل مرة ولكل مفردة نواة معنميّة قارة ونقف على أساس هذا وفي، مقابلهِ على المعانم السِّياقية ؟ ويبدو أن هذه الخطة تفرض نفسها متى اشتغلنا على اللغة وهذه هي حالُ المُعْجماتي الذي يسعى إلى التحديد الدلالي و/ أو التركيبي لكل المعانم المركبة الممكنة للمفردة، وباللّجوء إلى الاشتغال على الثّوابت (المعانِم النووية) والمتغيرّات (المعانِم السِّياقية)، فإنه يحافظ على الأقل على المفردة كوحدة مضمون؛ إن القاموس الذي يعطي فكرة عن وضع اللغة حتى وإن كانت في شكل خطابات خاصة، يلقى قاعدة مضمونة نسبيا، وفي انتقاله من مستوى اللغة إلى مستوى الخطاب، يلاحظ كُورتيس أن التمييز لا يُطرح على الإطلاق. ولتكن المفردة "نجمة" التي يمكن أن نتوقع لها معانم مركبة عديدة كما تدل على ذلك الملفوظات الآتية:

1. هذا النور الباهت الذي يسقط من النُّجوم
2. الشمس نَجْمة
3. جنرال بنُجوم
4. إنها راقصة نَجْمة

نجدُ في الملفوظ الأول المفهوم الشائع للنَّجمة الذي يعمل على الأقل على تجْلية السِّمات الآتية:/ شيء/ +/ سماوي/ +/ لماع/ +/ ليلي/ +/ قليل الإضاءة/ ؛ ويقابل هذا المعنم المركب القمر الذي يتضمَّن على الأقل سِمة خلافية:/ على قدر من الإضاءة/ والشمس بوجه خاص التي تتضمن السِّمات/ كثيرة الإضاءة/ و/ نهاري/ . وتتموقع الجُملة الثانية في سياق مغايرٍ تماماً وهو خطاب عِلْم الفَلك: إن المعانم / قليل الإضاءة/ ، / لَماع/ و/ لَيْلي/ تفقد في هذا السياق ملاءمتها وتخلي المكان لسمة / إنتاج الطاقة/ مثلا؛ غير أن النجمة في 1 و2 تحافظ على المعنمين الأولين:/ شيء/ +/ سماوي/ التي تسمح لنا أن نتعرف فيها على الكوكب (= "كل جسم سماوي طبيعي مَرْئي" وهي كلمة اختارها رُوبير كخاصية أولى تعريفية للنَّجمة. لا توجد في الملفوظ 3 أية سِمة مَعْنمية مُسْتنبطة من 1 ربما نستثني من ذلك معنم/ شيء/ (ألا يختفي هذا من "فندق ذو أربع نجوم؟"

في 4 لا يبقى إلا مَعنم واحد / لماع/ ولكّنه مأخوذ في معناه المجازي:يتعلق الأمر براقصة سُمعتها تلمعُ وموهبتُها أيضا.

3.2. مادة الرأس بين الوضع والاستعمال في القواميس العربية

في إطار هذا التوجه المنهجي العام، سنسلِّط بعض الأضواء على مفردة الرأس في المعاجم العربية . حتى وإن اخترنا هذه المفردة بشكل اعتباطي، فإن الذي يهمنا بالدرجة الأولى في هذا الدراسة هو أن نُبين الكيفية التي تعاملت بها بعض القواميس العربية مع هذه المادة، ونقدم بعض البدائل المنهجية في حالة

وجود اضطرابات أو التباسات من شأنها أن تُشَوش على القارئ فهم ما يبحث عنه، مستلهمين في ذلك الإنجازات العلمية التي حققها گريماس في كتابه الدلالية البنيوية الذي حَمل التّباشير الأولى للدلالية المُعجمية[12].

إن تحليل مختلف الأمثلة التي اقترحتها القواميس العربية لِعرض شروحاتها لمفردة "رأس" يبين أنها تستبعد النواة المعنمية للرأس(عضو من الجسم) وتكتفي بمَعَانمه السِّياقية، و نعني بذلك التنظيمات المعنمية التي يمكن أن تحينها كلمة "رأس" في مختلف توزيعاتها الممكنة، والتي يمكن أن ندركها في انتقال الشارح من مستوى اللغة إلى مستوى الخطاب. ونستثني منها **المنجد في اللغة العربية** [13] الذي اقتصر على تعريف روبير وتصرَّف فيه، يوحي بأنه أقر المعانم السِّياقية في الثقافة الأوروبية، وسنوضح هذه النقطة لاحقا. نشير في البداية إلى أن المنجد حدد الرأس على النحو الآتي:

رأس:ج رُؤوس وأرؤس:ما يلي الرقبة من أعلاها في الإنسان ومن مُقدمها في الحيوان، فيه الفم والدّماغ وأعضاء الحواس ما عدا اللَّمس.

وضع المنجد الرأس في قلب المقابلة إنسان/ حيوان المضبوطة معنميا بالعمودية (الأعلى) عند الإنسان والأفقية (المقدمة) عند الحيوان. يُحافظ الرأس في هذا الملفوظ على نوياتها المعنمية المدركة من خلال النظر والشم والذوق والسمع، ويستثْني منها ما تعلق باللَّمس. إن المنجد، في هذا السياق، لا يغادر الإطار العام الذي أقره الوضع، ولا يخرج عن الحُدود التي تضطلع بها الوظائف الطبيعية للأقسام الناتئة في الوجه. وإذا انتقلنا من الوضع إلى الاستعمال، فإننا نلاحظ أن المادة المعجمية المخصصة لمفْردة الرأس في المنجد، جاءت مُبعثرة تحيل مرة على معانم الفَوْقية ومرة أخرى تحيل بفعل الاستعمال على معانم سياقية جديدة. وقد عاينَّا في سياقات عديدة هذا التداخل في المستويات الذي يؤثر سلبا في تعامل

12 - A.J.Greimas, *Sémantique structurale*, PUF, Paris, 1986.

13 – صبحي حموي، **المنجد في اللغة العربية** ، دار المشرق، بيروت لبنان، 2001.

القارئ مع هذا المدخل أو ذاك، ويعمل بشكل سَافر على إِحداث خُروقات على مستوى وحدة الحقل الدلالي. حتى نبين الأهمية التي يكتسيها التحليل المعنمي في الصناعة المعجمية، ونقدم عناصر مُقنعة عمدنا إلى ترتيب المادة في هذا المعجم إلى مجموعات متجانسة دلاليا تتضمَّن قَواسم مَعْنمية مشتركة.

تشتمل المجموعة الأولى على معنم / الفوقية/ +/ التحتية/ ويمكن أن نقدمها على النحو الآتي:

أعلى نقطة، القسم الأعلى من شيء، قمة: رأس قبة جرس، رأس جبل، رأس شجرة. شيء مُكور كرأس إنسان: رأس ثوم. طرف: رأس قضيب.طرف رفيع دقيق: رأس إِبرة، رأس مِسمار. زاوية ناتئة: رأس سندان. موضع تبغ في غليون: رأس غليون. فرد من الحيوان: لسان من الأرض داخل في البحر: رأس الرجاء الصَّالح رأس مثلث: زاوية تتألف من تقاطع ضلعيه فوق القاعدة. رأس جِسر: موقع حربي مؤقت تحتله قوة عسكرية استعدادا لاقتحام أكبر أو لإنزال جيوش. رأس زاوية: مُلتقى ضلعيها. رأس شَمَعدان: القسم الأعلى والمتحرك من شمعدان حيث توضع الشَمعة. رأس صخرة :جزء صخري من صخر، يكون قريبا من الشواطئ ويشكل خطرا على الملاحة. رأس عَمُود: تاجه رأس قبة: في هندسة البناء: قطعة من هيكل بناء تشكل ركن سقف وتغطي زاوية أو زوايا السطح البارزة. رأس حيزوم: ما يُنشأ في مقدم سفينة بغية الإمداد بنقط الارتكاز اللازمة لترتيب الصاري المائل، وقيل هو مقدم السفينة الذي يشق الماء. رأس ذهبي: مرجان مذهب.. رأس نَوَوي: القسم الأعلى من مَقَاذيف نووية مستطيلة. رأس هَوائي: الطرف الأعلى من الهوائي. سمت الرأس: نقطة من الكرة السَّماوية واقعة على شاقول المكان فوق الأفق. أم الرّأس: غلاف الدماغ. قلبه رأسا على عقب:جعل أعلاه أسفله. رأس كَبش: آلة حربية لهدم الأسوار.

وتتضمن المجموعة الثانية معنمَيْ /المعرفة/ و/الجهل/ و/اللاَّمبالاة/ ويمكن أن نعرضها على هذا النحو:

عقل: ما عِنْده رأس. بال، خاطر: دارت فكرة في رأسه. موجه، محرك، عقل مدبر: كان رأس هذه المؤامرة. رأس الفِتْنة: أساسُها. تعب الرأس: إجهاد فكري مرهق، إرهاق عقلي. ركب رأسه: مضى على غير هُدى لا يطيع مرشدا. أضاع رأسه: فقد عقله. جمح إلى ما أراده فلم ينثن عنه. لوى رأسه: أبدى عدم اهتمام.. رأس الحكمة مخافة الله: أسمى درجات الحكمة أن يخاف الإنسان ربه.

أخذ برأس فلان:أخذ بِتَلابيبه.

وتتضمن المجموعة الثالثة مَعَانم / الاتصال/ +/ لا وساطة/ +/ حتمية/ +/ خفة/

فَعَله رَأْسا : ابتداء دون إبطاء. عاد رأسا إلى بيته: تَوًّا. صوب رأسا: مباشرة، حالاً. من المنتج إلى المستهلك: دون وسيط. باب يفتح رأسا على الحديقة: دون فاصل. أجاب رأسا على السؤال: بدون تردد. إدارة تؤدي رأسا إلى الإفلاس: حتما، لا محالة. قفز رأسا على عقب: قفز بخفة ورشاقة مستديرا على نفسه في قلبة كاملة.

أما **معجم اللّغة العربية المعاصرة**[14]، فقد عرف الرأس على النحو الآتي:

جزء أعلى من البدن، يحوي العينين والفم والأنف والأذنين وبداخله المخّ، مجتمع الخلقة "أصغى إليه برأسه- {وَلاَ تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ}".

واقتصر صاحبه فقط على الجانب الفيزيائي المادي للرأس الذي يتقدمه معنم الفَوْقية الذي يَضُمّ العَمُودية (العينين والفم من الأعلى إلى الأسفل) ثم

14 – أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، عالم الكتب، القاهرة، 2008.

الأفقية (الأنف الذي يوسط الأذنين) واستبعد تماما الأبعاد الدَّلالية لمادة الرأس في السِّياقات الأخرى.

ويَنْحو **المعجم الوسيط**[15] نحواً آخر في تعامله مع مادة الرّأس، فهو لا يطلع القارئ على نواتها المعنمية ويتقيد فقط بمعنم / الفوقية/ الذي يحدد الوجهة الدلالية التي تأخذها الرأس، على مستوى الاستعمال في اقترانها بالمعنم السياقي؛ فهي تارة تدلُّ على النُّبل، وطورا على الزَّمنية، وتارة أخرى على العدد، وطورا آخر على الاستثمار، وهذه المعانم السياقية لاَ علاقة لها بالرأس، ولا بأعضائه الوظيفية ولا بنوياتها المعنمية.

الرأس من كل شَيْء: أَعْلاه. وسيِّد القوم. ورأس الشهر والسنة: أول يوم منهما. ويقال: عنده رأس من الغنم: فَرْدٌ منها. وعنده خمسة أرؤس. (ج) أرؤس، ورؤوس. ورأس المال: جملة المال التي تستثمر في عمل ما.

من منطلقات هذه الوقفة، وهذا التوزيع المَعْنمي إلى مجموعات دالة الذي بَاشَرناه، يُمْكن أن ندرك الأهمية المنهجية للتحليل المعنمي في ترتيب مختلف المسارات الدلالية للمدخل، وننظِّم المادة المعجمية بشكل يضمن لنا الوقوف عند كل الاختيارات التي يمليها هذا المدخل أو ذاك بطريقة محكمة. وعلى هذا الأساس، فإن القارئ لا يلقى مَشَقة في الانتقال من مستوى إلى آخر وفي ضبط القيم الدلالية للعناصر التي تدخل في تشكيل كل مستوى.

وكان من الممكن أن تستقيم أمور هذه القواميس في تعاملها مع هذه المادة لو تَمَّ فقط استغلال البدائل التي تقدمها المعاجم التراثية في أثناء تصدِّيها لمادة الرأس، والإفادة على الأقل مما تقدمه من مادة معجمية غزيرة، وشروحات وافية لاسيما تلك المتعلقة بالمعاني الصورية.و هي لا تتوقف فقط عند النويات المعنوية للمفردة بل تتعدَّاها لتشمل مختلف استعمالاتها.

15 – إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط**، دار الدعوة إصطانبول، تركيا.

ومن ضمن هذه المعاجم نذكُر **المخصَّص** لابن سيدة[16] الذي يقدم شرحا مفصلا للرأس من خلال ضبط كل مكوناته، ما ظهر منها وما بطن، وتتخلل هذه المفردات معانم سياقية قد تحافظ على النواة المعنمية وقد تنزاح عنها، على نحو ما نَلْحظ ذلك في المَسارات المعنمية الآتية:

أَعْلى الرجل: رأسه،

رأس الإنسان قُلته والجمع قلل وقلال..

و في الرأس الهامةُ: وهي وسط عظْم الرأسِ والجمع هام وهامات.

هامة الراكب إذا بدا لك رأسُه في الصحراء.

الفروة:جلدة الرأس فباطنها الأَدمة.

لحمة الرأس:ما بطن من جلده مما يلي اللحم.

إن هذه السياقات التي يعرضها ابن سيدة في هذه الأمثلة تبرز المعنى الصوري للرأس في بعده المعنمي النووي الثابت :و يمكن أن نحتفظ بالنواة : / طرفية/ +/ فوقية/ التي تشتغل على مستوى ظاهر الرأس.ثم ينتقل بعد ذلك إلى باطنه الذي يتحقق عبر المسارات المعنمية الآتية :

الدِّماغ: حَشْو الرأس والجمع أدمغة ودمغ. وفي الرأس الجمجمة وهو العظم الذي فيه الدماغ. ضربت مكوك رأسه على التشبيه بالمكوك من الأواني. النَّعامة: الجلدة التي تغطي الدماغ. الفراش ما تَطاير من عظام الرأس. خشارم الرأس: ما رق من السحاء التي تكون في خياشيم الرأس، وفي الرأس المفرق وهو مجرى فرق الرأس من الجبين إلى الدائرة.

ويُعرِّج بعد ذلك إلى ظاهر الرأس ليحدِّد عبره شكله:

16 – ابن سيده، **المخصص**، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت.

والدائرة هي التي في وسط الرأس التي ينتهي إليها فرق الرأس وفيه القرنان. وهما ناحيتا الهامة وحرفاها عن يمين وشمال، وفيه الفودان وهما جانبا الرأس.كل شق فود.

بناء على هذا، يمكن أن نضيف إلى ما سبق مَعْنم الدَّائرية:

/ دائرية/ +/ طرفية/ +/ فوقية/

ثم لم يلبث ابن سِيدة أن يقدم بشكل تراتبي تفاصيل دقيقة بمفردات تعكس مواقع العناصر الظاهرة من الرأس:

الفود: معظم شعر الرأس مما يلي الأذن. والجمع أَفْواد. الحفافان: ناحيتا الرأس والجمع أحفة. المذوران: ناحيتا الرأس مثل الفودين. وفيه صفحاء، وهما جانباه من أسفله والحيود: ما شخص من نواحيه واحدها حيد والقمحدوة هي الناشزة فوق القفا بين الذؤابة والقفا قد انحدرت عن الهامة إذا استلقى الرجل أصابت الأرض من رأسه. وهي حلاوة القفا. والقصاص: منتهى منبت الشعر في الرأس مما يلي الوجه. سرير الرأس مستقره في مُركّب العنق. الطبق: موصل العنق والرأس والجميع أطباق. النصل: الرأس بجميع ما فيه. الفائق: عظم صغير في القفا في مغرز الرأس من العنق...

بعد هذه التحديدات،ينتقل إلى الجبهة التي تحمل نواة معنمية وتتمثل في القسم /الأمامي/ و/الأعلى/ من الرأس وقد وردت الجبهة مقترنة بمعنمين سياقيين:

الجَبهة من الإنسان :موضع السجود والجمع جباه.

رجل أَجْبه:عريضُ الجبهة حسنُها.

يحدد الأول الوظيفة الدينية التي تؤديها الجبهة في أثناء اتصال بالأرض. سَجَد: انحنى خاضعا، وضع جبهته على الأرض.

ويحدد الثاني الوظيفة الجمالية للجبهة.

ثم ينتقل ابنُ سِيدة إلى الحديث عن الأشكال التي تتخذها مفردة الرأس:

الرأس الأكْبس:المستدير الضخم. الرأس المؤوم: وهو الضخم المستدير. وفي الرؤس الصعَل: وهو صغر فيه مع دقة في العنق. إنه لصندل الرأس: عظيمه. رأس صِبِرٌّ: صلب شديد. الصُّعبور والصعروب: الصغير الرأس من الناس. الصعنب: الصغير الرأس والمفرطح والمفلطح والأفطح.

إن السِّياقات التي يعرضها ابن سِيدة في هذه الأمثلة تبرز المعنى الصوري للرأس في بُعْده المَعْنمي النَّوَوي الثابت.

الشعر: نبتة الجسم مما ليس بصوف ولا وبر، الواحدةُ شَعْرة... الغفر: الشعر اللين الرقيق الذي يبدأ في رأس الصبي، وكذلك هو من الشيخ إذا تساقط عن رأسه فلم يبق فيه إلا ذلك الشعر وقد يكون في الفراخ. الضَّفيرة: كل خصلة من الشعر على حدة والجمع ضفائر. الزَّعر :قلة الشعر في الرأس. الصَّلع: ذهاب الشعر من مقدم الرأس، وقد صلع صلعا وصلعة فعو أصلع وامرأة صلعاء. والصَّلْعة موضع الصَّلْع71. وفي باب التشعّث يعرضُ ابن سيدة إلى الشعث وهو التباد الشعر واغبراره وحف رأس الإنسان إذا شعث.

كما تناول ما يعرض للشعر من الحكة ونحوها، والامتشاط والفلي ونحوهما من العلاج:

فُلان يتهمَّمُ رأسه أي يفليه وهممت المرأة في رأس زوجها: فَلته. فليت رأسه فليا: بحثته عن القُمل. والتفت أيضا إلى الشيب ونعوته. لفع الشيب رأسه: شمله. استطار الشيب في رأسه: انتشر. أخلس رأسه: ابيض بعضه (77). اشهب رأسه واشتهب: غلب بياضه سوادَه (78).

وتعرَّض أيضا إلى حَلْق الشَّعْر:

صَلْمع وصَلْقع وجَلْمط وزلق الرجل رأسه حَلَقه. ثم التفت إلى الأذن وما فيها وصفاتها والوجه (88)

كما نلاحظ، فإن ابن سِيدة عَمد إلى الترتيب بالاشتراك وذلك لقناعته بالعلاقة الموجودة بين المفردة الموضوعة في المدخل الرئيس، والمداخل الأُخرى التي لها صِلة به. ويمكن أن نلاحظ أيضاً أن الشّروحات التي قدمها في المخصص للمفردات تقتصر فقط على النّوويات المَعْنوية التي يُمكن أن تشكل قاعدة مُعجمية أساسِية للمعاجم العَربية الحديثة التي لم تفد من الدراسة المهمة التي قام بها ابن سِيدة.

ومن الواضح أن المعاجم العربية القديمة تتفاوت في عرض المادة المعجمية. ما نلقاه في هذا المعجم من مادة قد يغيب في معجم آخر، وقد يقدم شرُوحات إضافية عنه على نحو ما نلمس ذلك في **القاموس المحيط** للفيروزبادي و**لسان العَرب المحيط** لابن منظور في أثناء عرضهما لمدخَل الرّأس:

الرَّأس: أَعْلى كُلّ شيء(...). وبيت رأس: بالشّام وينسب إليه الخمر. ورأس عين: بالجزيرة. ورأس الأكحل: باليمن. ورأس الإنسان جبل بمكة. ورأس ضأن: جبل لدوس. ورأس الحمار: قرب حضرموت... ورُمِيتُ منك في الرأس: ساء رأيك فيَّ. وذو الرأس: جرير بن عطية. وذو الرأسين: خُشين بن لأْي، وأمية بن جُشَمَ. ورأس المال أصله[17].

تقتصر شروحات المدخل في البداية على المَعْنم السِّياقي /الفوقية/ متجاوزة بذلك المعنى الصوري للرأس. ولضمان وحدة الحقلِ الدلالي يجنح الشارح إلى عرض مختلف السِّياقات التي ورد فيها الرأس وقيدها الاستعمال. وإذا كانت مُفردة الرأس في سياقاتها الجديدة تحتفظ بِمَعْنم الفوقية للدلالة على

17 – مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، القاموس المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت 2004. ص. 571.

العُلُّو والبُروز، فإن دُخولها في علاقة تركيبية بأسماء مكان نكرة أو حيوان أو إنسان يفضي إلى إضافة مَعْنم سِياقي جديد يدلّ على المعرفة. وعليه، فإن علاقة التضايفِ القائمة بين مُفردة الرأس من جهة والمفردات بيت، عين، الأكحل، الحمار تكرِّس وَضْعا لُغويا قيدهُ تداولُ أسماء العَلَم. وما يلفت انتباه قارئ هذه الشروحات المنسجمة دلاليا هو تحلُّلها لِاُستعمال الرأس في عبارة تنزاح تماما عن نواته المعنمية والمَعْنم السِّياقي المحدَّد سلفا، فتخترق بفعل هذا الاستعمال الجديد وحدة الحقلِ لتدُلَّ على التقييم السِّلبي: **سَاءَ رأيكَ في**. ثم لم يلبث الشَّارحُ أن يعود من جديد إلى الوضع الأولِ، ولكن هذه المرة باستعمال الرأس في المفرد، ثم في المثنى في علاقة تضايف بِـ ذُو الملازمةِ للإضافةِ إلى أسماء العَلَمِ الظاهرةِ :

ذُو الرأس: جَرير بنِ عَطية. وذو الرأسيْن: خُشين بن لأْي، وأمية بن جُشَمَ. ثم يغادر الشارح هذا المستوى للانتقال إلى مستوى آخر يشي بظهور معنم جديد من خلال وضع الرأس في تركيب جديد قيده الاستعمال. **إضافة المال إلى الرأس : رأس المال أيْ أصلُه.**

إنَّ قراءة سريعةً في هذه الشروحات تقودنا إلى الإقرار بوُجودِ تداخلٍ في المستويات، وهو ربما ناتج عن الفترات المتقطعة التي كُتبت فيها الشروحات، وإلى المدونة المفتوحة التي يشتغلُ عليها الشَّارح الذي يرغب في تسجيل أكبر قدر من المُستعملِ من الكلام. وإذا انتقلنا إلى لسان العرب، فإننا نلاحظ إقبال ابن منظور على تدوينِ كلّ ما يحيط بمفردة الرأس، وعلى تسجيل ما لم يُسجل سلفا، واستبعاد بعض الشروحات المُهمة المتعلقة بأسماء العَلَم. وهذا ما نلحظه في أثناء قراءتنا مَدْخل الرأس:

رأسُ كلّ شيءٍ: أعْلاه. قال أبو عبيد: إذا اسودّ رأس الشاة فهي رأساء، فإن ابيض رأسها من بين جسدها فهي رَخْماء ومخمرة. وُلد ولدُها على رأس واحد أي بعضهم في إثر بعض، وكذلك ولدت ثلاثة أولاد رأساً على رأس أيْ واحداً في إثر الآخر. ورأس عين ورأس العين كلاهما موضع. يقال جاء فلان من

رأس عين إذا كانت عيناً من العُيون نكرة، فأما رأسُ عَين هذه التي في الجزيرة فلا يقال فيها إلا رأس العَين. أنت على رئاس أمرك أي أوّله، والعامةُ تقول على رأس أمرك. رمي فلان منهم في الرأس أي أعرض عنه ولم يرفع به رأسا واستثقله؛ تقول: رميت منك في الرأس على ما لم يسم فاعله أي ساء رأيك في حتى لا تقدر أن تنظر إلي. وأعد كلامك علي من رأس ومن الرأس وقال لا تقول من الرأس والعامة تقوله. وبَيْت رأس :اسم قرية بالشام كانت تباع فيها الخمور[18].

وإذا قابلنا هذه المادة بما جاء في معجم القاموس المحيط مع أخذ الفارق الزمني للمعاجم بعين الاعتبار، فإننا نلاحظ وجود إضافات استدعتها ضرورةُ الاستعمالِ والتداولِ. وقد عمل ابن منظور على تَجْليتها منذ البداية:

إذا اسودَّ رأسُ الشاةِ فهي رَأْساء، فإن ابيض رأسُها من بين جسدها فهي رَخْماء ومخمرة.

تحمل هذه الشُّروح فضْلاً عن مَعْنم الفوقية معنماً سياقياً متصلا بمفردة رأساء، وحاملا للسِّمة اللونية التي تُتخذ من باب إطلاق تسمية الجزء على الكل فيقال رأساء ورخماء ومخمرة.

ويأتي مَعْنم التتابع علامةً مميزة قيَّدها السِّياق الاجتماعي في الاستعمال. ويظهر هذا جليا في الشروحاتِ الآتية:

وُلد ولدها على رَأس واحد أي بعضهم في إثر بعض، وكذلك ولدت ثلاثة أولاد رأسا على رأس أي واحداً في إثر الآخر.

ويُنهي ابن منظور شروحات هذا المدخلِ بالتَّحديدِ المكاني لبيت رأس:

وبيت رأس :اسم قرية بالشام كانت تباع فيها الخمور.

بَيْت رأس مُفردة مركبة من كلمتين، ولكنها تُشكل وحدة دلالية واحدة تحيل على اسم عَلم لِفضاء قريةٍ بالشام. ويُمكن أن نفترض، في هذا السياق، بأن

18 – ابن منظور، **لسان العرب المحيط**، دار صادر، بيروت.

مفردة الرأس تشكل علامة مميزة لهذا البيت تستمد وجودها من مَعْنم العُلو الذي يُميز هذه القَرية عَنْ باقي القُرى المتَّسمة بالمعنم السّفلي. إن النواة المعنمية للرأس المتقدمة على التَّسمية تجعلنا نفترضُ أن هذه الفَضاءات تقع في المرتفعات. يقدم هذا التحديدُ الذي يعرضه **لسان العرب** إضافات تُوبُولوجية بالقياس إلى الشروحات التي عرضها القاموس المحيط، والتي لا تحدد بيت الرأس تحديدا واضحاً. ويكفي أن نقدم تحليلا معنميا للشرحين لنتأكد من ذلك:

القاموس المحيط: / الفوقية/ +/ السعة/ +/ الأفقية/ +/ (السوائل الكُحُولية)/

لسان العرب: / علم/ +/ الفوقية/ +/ السعة/ +/ الأفقية/ +/ الاستهلاك (السّوائل الكحولية)/ .

إن المفردة بوصفها إِضْمارا سابقاً في الوجود على التَّلفظ تبدو كمجموعة من المسارات الخطابية الممكنة، والتي في انطلاقها من نواة مُشتركة تُفْضي في كل مرة بفضل لقائها بالمعانم السياقية المختلفة، إلى عدد من التَّحقيقات في شكل معانم مركبة تحيل على الإمكانات اللّغوية التي تستغل في تسمية الأماكن.

خاتمة

تأسيسا على كل ما سبقَ من ملاحظاتٍ، يمكن أن يعملَ صانعُ القاموس على هذه الخلفية المنهجية التي تبنَّتها بعض البحوث لِدَرْك الفروقات المعنمية للمفردة الواحدة، وضبط مَسَاراتها التي يحدِّدها الاستعمال ؛ وتبدو هذه المسألة واضحة مادامت الوحدات المعجمية تخضع لإكراهات السِّياق اللغوي والاستعمال الاجتماعي. ومن ثم،"فإن التركيب هو الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها تصور المعنى والتحكم في الدلالة"[19]. ولا يمكن أن نتحكم فيها إلا من خلال ضبطِ الوحدات الأولية للمَعنى التي تُعد العَتبات الأولى التي تُفضي

19 - A.J.Greimas, Du sensII, Seuil,Paris, 1983, p.22.

إلى ممكناتها الدَّلالية. ولئن كانت هذه الوحدات لا تحددُ لذاتها لهذه الاعتبارات، فإن أغلب صُعوبات التَّحليل المعنمي في اللغة، تأتي من استحالة تشكيل وحصر مدونةٍ مُغلقة يتحدَّد معها موضوع الدراسة. ومع كل ذلك، يمكن تجاوز هذه الصعوبات بالتّعامل مع التركيبات المعجمية كما لو أنها مغلقة؛ إن الذي يهم من كل هذا هو أن التحليل المعنمي كشفَ عن إمكانات منهجية كبيرة، وأحدثَ طريقةً جديدة في التعاملِ مع إعداد المعاجم. وستعمل نتائجها بكل تأكيد على بَلْورة رُؤية منهجيةٍ سيكون لها مردودٌ إيجابي في صياغةِ المعاجمِ.

b. *ḥrazm* est composé, en réalité, de *i* (apocopé) + *ḥra* (domestiquer) + *izm* (lion, i apocopé pour des raisons non élucidées15). Ce nom signifierait 'il a domestiqué le lion'. Il est fait allusion, ici, à un charisme stéréotypé des saints d'Afrique du Nord. D'ailleurs, ces charismes portent le nom izmawn en berbère.

Conclusion

Cette intervention avait pour objectif la présentation générale, certes, du projet du dictionnaire des noms propres berbères au Moyen Age. Néanmoins, on a tenu à y décrire la méthodologie, mais à montrer quelques conséquences que l'on peut tirer de ce travail.

C'est ainsi que la troisième partie se justifie. Elle permet non seulement de catégoriser grammaticalement les noms propres, mais elle ouvre sur d'autres chantiers signalés dans la première partie. Il en est ainsi des champs sémantiques, des traditions culturelles, etc.

15 - On s'attendrait à avoir une forme Iḥrayzm où i se transforme en y en raison de l'hiatus. On pourrait postuler que cette forme fut première et que l'évolution de l'usage a conduit à la disparition de l'indice de personne et de la voyelle initiale du substantif.

la 3ème personne du pluriel *tn* et signifie ‘il les a rendu beaux/il leur a rendu justice’. En d’autres termes, ‘source de beauté/source de justice’.

b. *Iẓlasn* est composé de *i* + *ẓla* (sens du verbe précédent) + *asn* et signifie ‘il est beau/juste à eux’, c’est-à-dire ‘leur belhomme/leur justicier’.

c. *Iḥyatn* est composé de *i* + *ḥya* (emprunt à l’arabe qui signifie ‘rendre vivant’) + *tn* et signifie ‘il les a rendu vivants’, c’est-à-dire ‘le vivifiant’.

d. *Iddrasn* est composé de *i* + *ddr* (être vivant) + *asn* et signifie ‘il leur est resté vivant’, c’est-à-dire que la mortalité infantile l’a épargné. D’ailleurs, le prénom *Ixlf* (il a remplacé/compensé) est souvent porté par un enfant qui vient après un autre emporté par la mort.

3.2. *Le nom propre est composé de Préposition + i + verbe :*

L’exemple qui va illustrer ce cas est intéressant car il peut être analysé de deux manières différentes. En effet, *Mayksuḍ* est composé de *ma + i (y) + ksuḍ* (avoir peur, être effrayé).

La première analyse postule que ma est une particule (un interrogatif) berbère. Le nom signifierait ‘qu’est-ce qu’il craint ?’ Cette interrogation peut être rhétorique et signifierait ‘Qu’a-t-il à craindre ?’, rien et, par conséquent ‘il ne craint rien’, il est sans crainte.

La seconde analyse se fonde sur l’hypothèse que ma est une particule (négation) empruntée à l’arabe. Dans ce cas le prénom signifierait ‘il n’a pas peur’, c’est-à-dire ‘sans peur’. A. Toufiq penche vers cette interprétation. Mais, comme ni l’une ni l’autre n’est productive, du moins dans le corpus, et que les deux convergent du point de vue du sens on ne prendra pas parti pour le moment.

3.3 *Le nom propre est composé de i + verbe + nom*

Cette catégorie est un vrai énoncé, une phrase complète. Elle a la structure syntaxique suivante : SV (i + V) + N (complément d’objet direct).

a. *Ilarzg* est composé de *i* + la (verbe *ili* auxiliaire équivalent du verbe être en français) + *arzg* (bénédiction, le *a* disparaît dans un contexte d’hiatus) et signifierait ‘il a la bénédiction’, ‘il est béni’ ou le béni.

2.1. *Le nom propre est un verbe à la forme passive :*

Le passif berbère sert à exprimer plusieurs nuances dont les plus importantes que l'on rencontre dans les noms propres sont l'état et le statut de la personne. L'état réfère souvent aux qualités ou à une qualité ; le statut réfère au rang ou aux fonctions de la personne dans la communauté. Il est évident que qualité et statut sont souhaités et expriment le désir des parents quand il s'agit de prénoms. Voici deux exemples qui illustrent cette remarque :

a. *Iglldn* est composé de l'indice de personne *i* suivi du verbe *glld* (diriger, régner) et de la marque de la forme passive de ce verbe, *n*. Il signifie alors 'celui qui a le statut de roi', 'il est roi', le roi.

b. *Iḥlan* est lui aussi composé de *i* + *ḥla* (être doux/bon/beau) + *n* et signifie 'celui dont la qualité est d'être doux/bon/beau).

3. Le nom est un énoncé verbal

3.0. *Le nom propre est composé d'un verbe suivi d'un pronom :*

En effet, de nombreux noms propres ont cette forme. Le verbe est dans sa forme nue, celle de la 2ème personne de l'impératif singulier, suivi d'un pronom personnel, souvent celui de la 3ème personne du pluriel. Voici quelques exemples :

a. *Glldasn* est composé du verbe *glld* (régner, diriger) suivi du pronom de la 3ème personne du pluriel *asn* et signifie 'sois leur roi', 'règne sur eux'.

b. *Xlfhum* est composé du verbe *xlf* (remplacer) + *hum* (eux) et signifie 'Remplace-les', 'Sois leur héritier'.

On notera d'abord que ce nom propre est composé de deux emprunts à l'arabe ; on notera surtout l'emprunt du morphème grammatical arabe hum qui se substitue à *tn*. L'étape précédant celle de ce double emprunt serait *xlftn*.

3.1. *Le nom propre est composé de i + verbe + pronom :*

a. Iẓlitn est composé de l'indice de la 3ème personne du singulier suivi du verbe *ẓli* (être beau/juste), lui-même suivi du pronom personnel de

a. *Buwaɣan* est composé de *bu* + *aɣan*. La semi-voyelle w est là pour résorber le hiatus. Ce nom signifie ‘celui qui possède un champ’, l’homme au champ.

b. *Warzig* est composé de *u* + *arzig* et signifie ‘celui qui a de la chance’, le chanceux. On rencontre aussi la forme plurielle : *Wigldan* composé de *u* (transformation en *w* en contexte d’hiatus) + *igldan* (pl. d’*agllid*), c’est-à-dire ‘celui qui est descendant de rois, de chefs’, le prince ou le noble.

c. *Warlada* est composé de *war* + *lada* et signifie ‘sans mal’, c’est-à-dire ‘celui d’où ne peut venir aucun mal’, le bon. On notera l’emprunt du mot arabe *lada*.

d. *Winlxir* est composé de *win* + *lxir* et signifie ‘celui qui mérite/qui est la source du bien’. Il est l’équivalent de *Belxir* dont l’usage est encore attesté de nos jours.

On terminera ce paragraphe en insistant sur la productivité importante de la composition Préposition + Nom, particulièrement *bu* et *u*.

2. Le nom est un syntagme verbal

Deux types sont à envisager :

2.0. *Le nom propre est un verbe à forme nue ou précédé/suivi d’un indice de personne*.

Voici les exemples qui illustrent ces cas :

a. *Mllul* est la forme nue du verbe ; elle correspond à la 2ème personne du singulier de l’impératif et signifie, ici, ‘sois blanc’, une injonction à la blancheur et, par métaphore, une injonction à la pureté.

b. *Iddr* est un nom propre composé de *i* (indice de personne équivalent de il français et de ya arabe) + *ddr* (forme nue du verbe qui signifie ‘vivre’). Sois ‘il vit’, le vivant.

c. *Sdrat* est un nom propre composé de *sdr* (verbe dont le sens nous est encore obscur même s’il est attesté aujourd’hui comme ethnonyme) et *at* (indice de personne correspondant la 2ème personne du pluriel à l’impératif).

	Masculin	**Féminin**
Singulier	Amɣar Iggig Namir	Tadrart Tizmt Tifawt
Pluriel	Irzign Isulal Izammarn	Tafragin

Ce tableau appelle deux remarques. La première concerne le pluriel masculin et féminin dont la fonction est d'instiller de l'intensité : *Irzign* est celui qui est intensément chanceux (il a beaucoup de chance). Tafragin (clôtures) désignerait celle qui protège intensément (elle est très protectrice).

La seconde remarque concerne l'ambivalence de certains noms quant au genre. C'est le cas, ici, de *Tifawt* (lumière). Il peut être le prénom d'une femme ou d'un homme. Néanmoins, on le rencontre comme surnom pour l'homme.

1.1. Le nom propre est un syntagme nominal :

On distingue deux types : le nom propre composé d'une préposition et d'un substantif et celui qui est composé d'un nom d'action verbal et d'un substantif.

Le premier cas est un composé du nom d'action verbal et d'un substantif. Il est moins fréquent dans le corpus dépouillé à ce jour. L'exemple le plus probant est celui-ci :

Mnɣfad est composé de *mnɣ (m+nɣ) + fad* et signifie 'tueur de soif', c'est-à-dire le puisatier.

Dans le second cas, quatre prépositions s'affirment prépondérantes : *bu* (celui qui a, propriétaire de), *u* (équivalent berbère de *bu*), *war* (sans, privé de) et *win* (source de, celui qui mérite/source de). Ainsi rencontrons-nous les exemples suivants :

d'Imini au nord d'Ouarzazate en direction de Marrakech où se trouve une mine d'antimoine est dénommée *Bu-taẓult* (celui à l'antimoine = celui où se trouve/le propriétaire de l'antimoine). **4.** A venir **5**. A venir.

2. Walguṭ : **1**. n. masc. sing. composé de la préposition *u* (celui à, le père de) et du substantif *alguṭ* ; √*lgṭ*. **2**. Qui n'est pas droit et par métaphore celui qui est hétérodoxe. *Abu Walguṭ/Wanulguṭ* signifie 'celui qui mange des plantes que mangent les pauvres en temps de famine' ; **3.** A.T. note que le nom *Berɣwaṭa* dérive de cette racine. Il écrit à ce propos : 'Berɣwaṭa sont des tribus qui vivaient dans le Tamesna, c'est-à-dire les plaines côtières qui s'étendent de l'Ouesd Bouregreg au nord à l'Oued Oum Rbiɛ au sud […] Quant à l'origine exacte de cette dénomination c'est *ileɣwaṭn* […] et le sens d'*ileɣwaṭn* est 'hétérodoxes'.' Comment se fait la dérivation? Le *r* peut se transformer en *l* (*belɣwaṭa* est possible), certes, mais on ne voit pas d'où vient le *b* sauf si on postule qu'il s'agit de *bu + ileɣwaṭn* qui signifieraient 'celui qui tient des propos anormaux, hétérodoxes'. Cette expression est présente dans le parler des Igliwa et y désigne celui qui parle fort pour ne rien dire, qui tient un discours incohérent ; **4**. Commentaire: Dans la référence en 5 *Abu Walguṭ/Wanulguṭ* signifie, d'après A.T., 'celui qui mange des plantes que mangent les pauvres en temps de famine.' Il avance avec prudence que 'anlguṭ est une sorte de mauvaise herbe qui est le repas de certains ascètes.' Néanmoins, on ne voit pas comment articuler ce sens à celui en 2 à moins d'établir que ce dernier est une métaphore de la mauvaise herbe. **5.** *T*. (24/132 et p. 52 (n.37) ; 47/164 ; 77/217-219).

Catégorisation du nom propre du point de vue grammatical

Du point de vue grammatical on rencontre trois grandes catégories : le nom propre peut être un syntagme nominal, un syntagme verbal ou un vrai énoncé.

1. Le nom propre est un syntagme nominal

1.0. Le nom propre est un substantif nu :

Dans ce cas on distingue quatre types selon le genre et le nombre que visualise le tableau suivant :

La seconde rubrique est linguistique elle aussi ; il apporte des informations philologiques et se concentre sur l'étymologie et la reconstruction.

La troisième rubrique est réservée au sens du nom à l'extension de ce sens. Cela signifie qu'on y examinera le rapport du sens littéral au sens métaphorique, le surnom, le sobriquet, etc.

La quatrième rubrique sera consacrée à enrichir le sens du nom en apportant des informations encyclopédiques capables d'éclairer davantage ce sens.

La dernière rubrique est réservée aux références médiévales où apparait le nom[14].

Il va sans dire que ces cinq rubriques sont provisoires. Le corpus à parcourir peut suggérer d'en rajouter d'autres. Néanmoins, il semble que la quatrième rubrique permettra de ne pas rallonger cette liste. Il suffit de la structurer pour qu'elle soit plus opératoire. Cette structuration est envisagée du point de vue des disciplines scientifiques qu'elles soient dures ou sociales.

Voici, donc, deux exemples d'entrée non encore finalisée. La première est morphologiquement simple et la seconde composée. Nous y reviendrons.

1. Tazuli/Taẓuli : **1**. N. fém. où le féminin exprime un état // nom de métier (voir *ẓlu*) ; √*ẓl*. **2.** Se dit d'une personne mâle ou femelle qui a les yeux noirs et/ou qui est belle ; A.T. ajoute qu'en langue zénète, *taẓuli* signifierait 'sabre ou toute arme en métal' et par métaphore la personne juste, droite c'est-à-dire le justicier **3.** L'antimoine est désigné par le terme *taẓult* laquelle sert de fard pour les yeux des femmes surtout. Le village

14 - Voici le corpus dépouillé à ce jour :

- *ASW : Alf Sana min al-Wafayât*
- *AMIT : Axbâr al-Mahdî Ibn Toumart*
- *BFK : Buyûtât Fâs al-Kubrâ*
- *DYZM : Daεamat al-Yaqîn fî Zaεâmat al-Muttaqîn*
- *KAMA : Kitâb al-Ansâb fî Maεrifat al-Aṣḥâb*
- *KT : Kitâb al-Tibyân (Mudhakkarât al-amîr Abdallah)*
- *T. : Tacawwuf (al-) ilâ Rijâl al-Taṣawwuf*

manières de prononcer ce nom en berbère, l'une zénète et l'autre masmoudienne. Laquelle transcrit la source ? Ici, il faut alors cerner la biographie de l'auteur, sa langue, sa source écrite et orale, etc. Il y a là une immense enquête nécessaire et rarement menée pour ne pas dire inexistante.

3. La conclusion

Elle sera consacrée à une réflexion sur l'acculturation berbère au Moyen Age à travers le nom propre.

Trois éclairages seront mobilisés. La forme linguistique (morphologie, syntaxe et sémantique) sera l'éclairage de base. La dialectologie montrera le frayage de la traduction et de la substitution. L'éclairage historique et socioculturel aidera à comprendre la disparition presque achevée de la patronymie berbère.

4. Les annexes

Trois types d'annexes seront adjoints au dictionnaire.

Tout d'abord la chronologie couverte ($10^{ème}$ – $14^{ème}$ siècles). Cette chronologie sera fondée sur les sources consultées. Plus précisément sur la date de leur composition si elle est accessible sinon sur la date de mort de l'auteur.

Le second type d'annexe est une carte de diffusion des noms propres, une sorte de géographie des noms propres.

Enfin, le dernier type est une ou plusieurs cartes des variétés dialectales de l'époque. Théoriquement ces cartes doivent recouvrir la précédente. Mais rien n'est moins sûr.

Structure de l'entrée:

A ce stade de l'élaboration du dictionnaire, il est prévu cinq rubriques pour chaque entrée. Cette dernière est suivie immédiatement de la première rubrique comportant des informations grammaticales minimales pour caractériser linguistiquement le nom : variantes phonétiques, catégorie grammaticale, genre (les deux genres sont-ils des noms propres ?), nombre, morphologie verbale, racine.

Structure de l'ouvrage

La forme choisie pour ce dictionnaire est très minimaliste car il a pour objectif de fournir des arguments pour décrire comment s'est opérée l'arabisation des noms propres berbères et/ou la substitution des noms arabes aux noms berbères. Cette description argumentée pourra servir de matrice à une description du processus d'arabisation de l'Afrique du Nord.

C'est pourquoi il est centré sur la langue et ne fait référence à l'encyclopédie que lorsque celle-ci éclaire la langue.

L'ouvrage comportera une longue introduction, le dictionnaire proprement dit, une conclusion et des annexes.

1. L'introduction

Elle se compose de deux parties, la première présente l'ouvrage dans sa composition, ses objectifs et sa méthodologie ; la seconde présentera les résultats d'études ponctuelles sur le nom propre berbère. On y cernera les caractéristiques linguistiques du nom propre (voir ici même la 3ème partie de ce texte), les champs sémantiques couverts par ces noms ainsi que des problèmes de dialectologie distinguant, s'il y a lieu, les noms propres selon les variantes dialectales de l'époque et selon des critères géolinguistiques.

2. Le dictionnaire proprement dit

Pour s'en faire une idée on se reportera aux exemples de la partie intitulée 'Structure de l'entrée'. Toutefois, on insistera, ici, sur un point qui a des conséquences très importantes.

On a relevé les noms propres dans des textes écrits en arabe et en caractères arabes. Cela pose des problèmes phonétiques très importants car les scribes n'avaient pas à leur disposition une langue et une graphie standardisée. Un seul exemple suffit pour illustrer cela. Comment prononcer le nom suivant : يعلا

Deux possibilités sont offertes : Yaɛla ou Iɛla. Ce dernier pouvait être écrit comme suit : إ ع لا

Or, ces deux formes ne sont pas uniquement des effets de la transcription arabe non standardisée, mais elles correspondent à deux

La seconde maladresse est l'oubli ou la méconnaissance du savoir érudit. Partons de l'*Encyclopédie du Maroc*[11]. On note qu'il y a plusieurs Benzekri : la plupart sont dits andalous, mais il y en a un, le plus ancien (16ème siècle), qui ne l'est pas ou, du moins, n'est référé ni à l'Andalousie ni à Fès.

En second lieu, ces deux noms propres évoquent une tribu dont l'histoire est très mouvementée sur le plan religieux. Elle vit dans le Jbel Zkara près d'Oujda. Ils furent naguère célébrés par Auguste Mouliéras comme des chrétiens[12]. L'entrée qui leur est consacrée dans l'Encyclopédie du Maroc fait le point sur cette histoire.

Il est dommage que l'ouvrage de M. Hachim ne teste pas l'hypothèse selon laquelle Benzakour et Benzekri seraient affiliés à cette tribu. Une telle hypothèse, ne serait-elle pas infamante aujourd'hui ?

Le second ouvrage est, donc, consacré à la Kabylie. C'est un ouvrage collectif avec un comité scientifique qui s'adresse au spécialiste de tel ou tel personnage[13]. Ce qui le différencie amplement du précédent.

Son objet est clairement défini : il s'agit d'y intégrer hommes et femmes qui, d'une manière ou d'une autre, auraient contribué à faire émerger la personnalité de cette région. C'est, donc, cela qui va primer. Par conséquent on ne prêtera aucune attention à la signification du nom. Seule compte l'aspect de la biographie qui met en valeur la Kabylie. C'est ainsi que M. Mammeri est présenté en tant que berbérisant et en tant que directeur du CRAPE, centre de recherche en préhistoire, histoire et anthropologie de l'Algérie. Quant à M. Mammeri écrivain et littérateur de langue française on ne le présente pas. Il l'est ailleurs.

---

11 - Vol. 14, 4683 (Maṭâbiɛ Salâ, salé, 2001).

12 - *Une tribu zénète anti-musulmane au Maroc (Les Zkara)*, Augustin Challamel Editeur, Paris, 1905, 264 p.

13 - M. Hachim se définit elle-même comme 'titulaire d'un DEA en littérature comparée, passionnée d'histoire, rompue aux métiers de la presse écrite et de la communication.' En d'autres termes, elle n'est pas une prfessionnelle ni en dictionnairique ni en histoire. C'est une intellectuelle éclairée qui a une grande utilité dans la société.

Pour prendre un exemple en berbère, on dira que *aɣbalu* (source) est neutre parce que c'est le nom normal de la chose désignée et *taɣbalut* (petite source) est un diminutif : la forme neutre est identique à celle du nom masculin et la forme du diminutif est identique à celle du nom féminin. De même, on dira *tamart* (barbe) et *amar* (grande barbe) : la forme du nom neutre est celle du nom féminin et la forme de l'augmentatif est celle du nom masculin.

On rencontre le même phénomène en arabe marocain et en arabe classique : *kbir*, terme neutre signifie grand par opposition à *k°biyyr* signifiant 'petit grand' ; *ʕumar* (Omar) / *ʕmmur* (grand Omar) : le schème du diminutif reprend celui du nom neutre et introduit yy entre la voyelle et la dernière consonne alors que dans l'augmentatif on supprime la première voyelle et on double la seconde consonne.

Il en est de même en arabe classique : *ṣaɣîr* (petit) / *ṣuɣayyir* (très petit), *ṣâbir* (patient) / *ṣabbâr* (grand patient).

Après ce rappel grammatical considérons maintenant les exemples de Mouna Hachim. Tous deux commencent par Ben. On sait qu'il s'agit d'un nominal qui entre en composition avec d'autre noms comme Bu. On en conclura que les deux patronymes ont en commun le formant Ben (fils de) et un nom : dans le premier cas il s'agit de zakur et dans l'autre zekri. M. Hachim affirme que les deux sont les diminutifs du même nom, Zakaria ou Zakariya. Est-il possible qu'un même nom ayant tel schème (CVCVCVCV) ait des diminutifs de schème CVCVC et de schème CVCCV. A cela il faut ajouter que ces pseudo-diminutifs sont en arabe marocain alors que le terme neutre est en arabe classique ou, plus précisément, en arabe coranique. En conclusion, la thèse du diminutif ne peut pas être défendue. Elle relèverait de ces étymologies que les grammairiens appellent l'étymologie populaire très en vogue au Maroc. Elle a une fonction bien identifiée : c'est toujours une opération de glorification ou, son contraire, la péjoration. Ici, c'est la glorification qui est visée. Ailleurs, comme le nom de Marrakech, on vise la péjoration dans la mesure où ce nom serait composé de *marra* (passer) + *kacca* (voler), deux verbes arabes, pour stigmatiser que le lieu était un repaire de bandits de grands chemins.

Si nous revenons à ce qui nous intéresse ici, on notera que les auteurs racontent, dans les deux parties, la biographie des divinités et, souvent, le sens de leurs noms. Voici un exemple : 'Neith donna non seulement naissance à Rê, *le soleil*, mais aussi, par vomissement et nausées, au serpent Apophis..[7]' (C'est moi qui souligne).

Je terminerai par deux autres ouvrages relatifs au Maghreb cette fois-ci.

Le premier est consacré aux patronymes du Maroc et, par conséquent, aux familles. Plus précisément aux 'grandes familles' comme on dit là-bas.[8] Le second s'intéresse aux personnalités qui ont marqué la Kabylie à travers l'histoire et, comme son titre l'indique, il est biographique ; il relate la biographie de chaque individu qui a contribué d'une manière ou d'une autre à l'émergence culturelle, linguistique, politique, etc. de la Kabylie[9]. On peut, donc, dire que ce sont deux authentiques dictionnaires, mais avec des différences très importantes.

Mouna Hachim a conçu son ouvrage et l'a réalisé seule. L'utilité de ce travail est incontestable, mais il manque d'assise scientifique. Je me contente de relever, au hasard, quelques maladresses. Je me contenterai d'en relever deux.

La première est relative à l'utilisation de certains concepts. Le plus simple est le concept grammatical de 'diminutif'. Elle explique que, par exemple, Benzakour est 'un diminutif affectueux de Zakaria, prénom courant initié par le prophète du même nom' et que Benzekri est aussi 'un diminutif du prénom Zakariya initié par le prophète biblique du nom. L'origine du nom signifierait : Dieu s'est souvenu (De Yah Zkhar)[10]'. Pour un linguiste le terme 'diminutif' a un sens précis ; il est pris dans une double opposition : diminutif / augmentatif, puis diminutif / forme neutre.

---

7 - *Idem*, p. 49.

8 - Mouna Hachim, *Dictionnaire des noms de famille du Maroc. Histoires et légendes*, Imprimerie Najâh El Jadîda, Casablanca, 2006, 500 p.

9 - Salem Chaker (Dir.), *Dictionnaire biographique de la Kabylie. Hommes et femmes de Kabylie*, Tome 1, Ina-Yas/Edisud, Aix-en-Provence, 2001, 208 p.

10 - *Op., cit*., pp. 84-85.

relève de cette catégorie dans la mesure où les populations qui en étaient les adeptes les considéraient comme des divinités à l'instar des dieux de l'Egypte et de la Grèce antique. En un mot, il y a là une pratique religieuse au sens anthropologique du terme.

En effet, nous connaissons un grand nombre de dictionnaires de la mythologie grecque. Regardons un des plus disponibles dans le commerce[4] pour constater qu'il est fondé sur des entrées qui sont les noms des diverses divinités classées par ordre alphabétique. Chaque commentaire raconte la 'biographie' de la divinité en question, ses faits et gestes, ses alliances et ses adversaires, etc. La signification du nom est souvent donnée mais très rapidement. Ainsi, il est dit de Némésis ceci : 'Déesse, fille de Nyx (la Nuit).' On voit que les auteurs donnent le sens du nom de la mère mais pas celui de la déesse concernée[5].

Voici un autre cas d'école. C'est un ouvrage consacré à la mythologie égyptienne. Il est l'un des plus disponibles dans le commerce et s'adresse, lui aussi, au grand public.[6] C'est un cas construit comme un ouvrage avec une introduction, deux parties et des annexes. Chaque partie est composée de plusieurs chapitres. Dans la première, les titres sont presque tous des noms des divinités importantes (Rê, Chou et Geb, Osiris, Horus et Seth). Dans la seconde, il y a un mélange de chapitres d'inspiration anthropologique (Expliquer la création, l'univers des dieux, les lieux de la mythologie, la vie et la mort, etc.) et d'autres d'allure anthropologique mais avec un classement thématique des divinités (les végétaux, les minéraux, les parfums et aromates, les animaux, les animaux mythiques). A l'intérieur de chaque thème il est procédé à un classement alphabétique. On a l'impression que les auteurs combinent deux genres : l'étude ou l'aspect encyclopédique avec l'aspect dictionnairique.

---

4 - Michael Grant & John Hazel, *Dictionnaire de la Mythologie*, Seghers, Paris, 1975, 384 p. On notera que le titre ne qualifie pas la mythologie dont il est question. C'est qu'il n'y en a qu'une classiquement, la mythologie gréco-latine. Même les travaux de Levi-Strauss n'ont pu changer ces habitudes d'un autre âge.

5 - *Idem*, p. 255.

6 - Nadine Guilhou et Janice Peyré (Marabout-Hachette, Paris, 2005, 464 p.

Pour un dictionnaire des noms propres et des patronymes berbères au Moyen Age

Abdellah Bounfour
Lacnad/Inalco, Paris.

Introduction

Nous savons ce qu'est un dictionnaire classique des noms propres. Nous pouvons en donner des milliers d'exemples. Contentons-nous de présenter rapidement cinq relatifs à l'aire culturelle qui nous intéresse ici.

Le premier[1] auquel on peut penser est l'ouvrage d'Ibn al-Kalbî[2]. L'auteur y trace la 'biographie' de chaque idole, mais une biographie bien particulière. En effet, elle se réduit à deux grandes séquences : le lieu et les adeptes de telle ou telle idole, puis les péripéties de sa destruction par tel ou tel compagnon du prophète de l'islam. Il arrive souvent qu'il se contente de dire où se trouve l'idole et sa destruction sans aucune contextualisation. Un fait intéresse notre propos dans ce qui va suivre : il est très rare que l'auteur présente le sens linguistique du nom propre sauf dans de rares cas[3].

Si l'on pense à Ibn al-Kalbî c'est parce qu'on peut y associer tous les dictionnaires des mythologies du monde. Sans hésiter, Le livre des idoles

---

1 - Le système de transcription adopté ici est à cheval sur la phonétique et la phonologie. Je ne signale que les sons qui ne correspondent pas à ce qu'ils ne sont pas en français. L'emphase est marquée par un point souscrit et la tension consonantique par le redoublement de la consonne simple. Voici donc le système : a, b, c (ch, ش), d, ḍ ض, f, g, h, ḥ ح, i, j, k, l, m, n, q ق, r, s, ṣ ص, t, ṭ ط, u, w و, x خ, y ي, z, ẓ ظ, ɣ غ, ɛ ع.

2 - *Kitâb al-Aṣnâm*, Edition critique d'Ahmed Zéki Pacha, Imprimerie Bibliothèque égyptienne, Le Caire, 2ème édition, 1924. On y trouvera un résumé de sa vie et l'essentiel des sources utilisées par l'auteur.

3 - Voici un exemple (p ; 20, n. 2) à propos d'une idole dénommée *al-ɣabɣab* : 'Voici ce qu'on peut lire «écrit par le vizir Abû al-Qâsim : *al-ɣabɣab*, d'après les lexicographes, c'est l'idole (*ṣanam*). On dit aussi *al-ɛabɛab*. C'est Ibn Durayd qui l'affirme».

التَّرجمة واللِّسانيات

دراسةٌ في العلائِق والآفاق المُشتركة

د.حسن بحراوي
أستاذ التعليم العالي
جامعة محمد الخامس.الرباط

تقديم:

في أواسط القرنِ العشرين سَتستضيفُ نظريةُ الترجمة قادماً جديدا وقويا هو اللّسانيات الحديثة. فبعدَ شُيوع هذا العلم ابتداء من أواخر الخمسينات، ستشرعُ في الظهور طائفةٌ من المقاربات تدرسُ الترجمةَ من منطلقات لغوية صرفة. وسيسود الاعتقاد بأن اللسانيات الوصفية هي وَحْدها القادرة على وَضْع الأساسِ التّجريبي والمنهجي لنظرية الترجمة.

وسوف تتبارى في الميدان ثلاثةُ اتجاهات أخذت على عاتقها تأكيدَ أهْلية اللِّسانيات لاحتضانِ مَبْحث الترجمة ورفع شعار عَلْمنة مجالها، وهي على التَّوالي:

- الاتجاه الأمريكي المنبثق عن الجمعية الأمريكية للكِتَاب المقدس، والذي مثّله عالم اللسانيات أوجين نِيدَا وبحثه على الخصوص في مسائل المُعادل الدِّينامي والمُعادل الشَّكلي.

- الاتجاهُ الكَنَدي الذي قاده الباحثان فيناي ودَارْبلني انطلاقا من وضعيةِ الازدواجِ اللغوي التي تعيشها كَنَدا، والذي أسْفر عن ظهور منهج جديد في مناولة الترجمة هو الأسلوبية المقارنة.

– الاتجاهُ السْلاَفي الذي برز مع السوفياتي فِيدُوروف، واعتبرَ درس الترجمة فرعاً من فروع الفيلولوجيا وعامَلَها من منطلق الأساس اللغوي الذي تقوم عليه.

وقد كانت نتيجةَ احتكارِ اللّسانيات للمجال أن تمَّ شبه تأميم للبحث في الترجمة بدعوى أنها حملت العديد من الحلول لمشكلات الترجمة، وساعدت المترجمين على اكتساب وعي جديد بموضوع ممارسَتهم، ومكّنتُهم بالتالي من التَّخلص من المقاربات التعْميمية التي ظلت تملأ الميدان.وأمام هذا الوضع الجديدِ، لم يتأخر المشتغلون في الترجمة في الاعتراض على "ديكتاتورية" المقاربة اللِّسانية التي رَأوا أنها تتجاهلُ المظهر الأدبي للترجمة، وتزجّ بها في مجاهل التعقيد والمعيارية المفرطة. وقد توقفوا بالخصوص عند بعض نقائصِ وجهة النظر اللسانية وفي مقدمتها القولُ باستحالة الترجمة التي يكذبُها واقع الازدهار الدائم الذي تعيشه هذه الأخيرة. وبالفعل، فقد أثبتت نظريات اللسانيين حول الترجمة أنها تُغلِّب الجانب المعياري واللغوي في الوقت الذي كانت فيه نظريات المترجمين تسير في اتجاهٍ معاكس يقوم على اعتبار الترجمة فنّا لا علماً. وغاب عن الفريقين أن الترجمة هي في المقام الأول "ظاهرة تاريخية"، وأن على قَوَاعدهم أن تتلاءم مع هذا المعطى الأساسي.

وقد حاول الفرنسي جُورج مُونان، منذ الستينات، التَّلطيفَ من جَوِّ التوتُّر الذي سَادَبيْن علم اللسانيات والمترجمين، وعمل على تقريب الشقة بينهما عن طريق تنسيبه لمفاهيم الاستحالة والإمكان التي ظلت موضعَ خلافٍ بين الفريقين، وإبرازهِ الفوائد الكثيرة المنتظر أن تَجْنيها الترجمة من تدخّل المقاربة اللِّسانية. غير أنه لم يفلح في ذلك إلا في حدودٍ جدّ ضيقة. لأن أسباب الخلاف كانت تمتد إلى أبعد من مصاعب استضافة علوم اللسانيات، أو التشكيك في فعاليتها، بل وحمّلتها كذلك مسؤوليةَ التأخُّر الذي ناب تطوّر نظرية الترجمة في محيطها الطبيعي الذي يأخذ بالاعتبار، إلى جانب مظهرها اللغوي، مظاهرها الثقافية والحضارية والجمالية..إلخ.

تبدو علاقة الترجمة بعُلوم اللسانيات من باب تحصيل الحاصل، ولكن ذلك الحاصل المشوبِ بكثير من الشُّكوك والشّبهات التي تحتاج إلى معالجة تحليلية وتمحيصٍ نَقْدي لبيانِ ما تَنْطوي عليه وما تُضْمره. وتأخذ هذه الصَّفحات على عاتقها طرح موضوع هذه العلاقة من زواياها المختلفة في أفق القطع مع الكلام العام الرائج، واستنهاضِ الأسئلة والإشكالات الجديرة بِالتأملِ.

ونبدأ من البداية، أي من واقع وجودِ لفيفٍ من المشتغلين بالموضوع يرى بأن علاقة اللسانيات بالترجمة ونظريتها أمر بديهيٌ و لا يحتاج إلى تأكيد، وهم بالتالي يعتبرونَ أن نظرية الترجمة جزء لا يتجزأ من اللسانيات، بل هي تشكلُ فرعاً من اللسانيات التطبيقية، بما أنها تطبِّق على الترجمة نظرياتٍ لسانية.

وفي مقدمة هؤلاء كثير من علماء اللسانيات الذين جعلوا من نظرية الترجمة قطاعا من اللسانيات لاعتقادهم بأن المشكلات النظرية التي تطرحها الترجمة لا يمكن أن تجد حلّها إلا ضمن النظرية اللسانية. ولذلك فبدلاً من أن يقترحوا علينا نظرية للترجمة بمعنى الكلمة، نجدهم يستغرقُون في طرح تساؤلات بشأن "إمكانية" الترجمة، ويستعرضُون النظريات اللسانية لتبرير تَعْريفهم للترجمة باعتبارها عمليةً لغويةً في المقام الأول.

واستلهاما من هذا الطرح "الاسْتحواذي" الذي يجعل النظرية اللسانية "تبتلعُ" نظرية الترجمة، يحلو لبعض المولعين بالتحقيب أن يوزِّعوا نظريات الترجمة منذ نشأتها إلى الوقت الراهن إلى ثلاث مراحل، يَصِفون الأولى منها بالماقَبْل لسانية لخلوِّها من التأَمل النظري المحض، واعتمادها في الدرجة الأولى على الدِّراية المباشرة المستمدة من الممارسة. ويسمُّون الثانية بالمرحلة اللسانية ويجعلون نقطة انطلاقها شُيوع عِلم اللغة الحديث في حقبة الستينات، وتأثر الباحثين في مجال الترجمة بالمقاربة المنهجية والنّسقية التي روَّجت لها اللسانيات الحديثة. وأما المرحلة الثالثة فيضعُونها في خَانة المابعد لِسانية وينظرون لَهَا كتَسويّة تَوْفيقية، بين الأوائل من أهل الممارسة والأواخر من أهل التنظير، اعتمادا على

اجتراحها عوالم معرفية ومنهجية جديدة كالسّيميائيات، ونظريات الاتصال ومفاهيم الخطاب والنّص إلخ..

ومما يبدُو من ظاهر هذه التَّصنيفات، فإنها تَعْتمد مِعيار الاقتراب أو الابتعاد من هذا العلم الجديد، والذي لم يُعدّ جديدا تماما، الذي هو اللسانيات.

وعموماً، فبالنسبة لبعض الباحثين ليس هناك من داع للتمييز بين النظرية اللسانية ونظرية الترجمة، لأن هذه الأخيرة بالنسبة لَهُم جزء لا يتجزأ من علم اللّسانيات التطبيقية، ولذلك يبدو لهؤلاء من الطبيعي الحديث عن "نظريات لِسانية مُطبقة على الترجمة"، بدل الحديث عن نظرية للترجمة بحَصْر المعنى. (Pergnier:1981.255).

ثم نأتي إلى الطائِفة الثَّانية، وأنصارُها أقلّ عدداً، وعندهم فإن نظرية الترجمة ليست لها علاقة تذكر باللسانيات لاعتقادهم بأن هذه الأخيرة تقدم نفسها كَعِلم، بينما تَقْنع الترجمة بكونها فناً، وهم بالتالي يَرَوْن في اللسانيات والترجمة مجالَيْن للاشتغال مُختلفين كُليا.

وعند هؤلاء، فبالرغم من أن النّص الأدبي موضوع الترجمة يشتغل مبدئياً ووظيفيا باللّغة وعليْها، فإن ذلك لا يبرِّر احتكار عالم اللسانيات للتنظير للترجمة خاصة، وأن كثيرا من اللِّسانيين لا يُبدون على معرفة كافية بخصوصية الاشتغال الأدبي تؤهلهم لإيجاد المفاهيم المناسبة لمقاربة التطبيقات الأدبية للغة، ومنها الترجمة. ويزداد هذا الأمر تعقيدًا عندما يتعلق ببعض تلك المذاهب اللِّسانية التي تفصل بقوة بين الأدب واللغة، ولا ترى فيهما نشاطَيْن مُتَعاضدين، وإنما قطاعين مُسْتقلين، بل ومُتَباعدين.

وإذا كانت المعطيات التَّجريبية تُخبرنا بأن الأدب يقوم على اللغة، بل على اللّغات، فإنها قطعا ليست تلك اللغة الخام التي تعوّد عالم اللسانيات على التعامل بها، وإنما هي لغة نَوْعية وذات خُصوصية مَلحُوظة. ومن هنا فتناول النصوص الأدبية المترجمة بمفاهيم لغوية مَحضة يؤدي رأسا إلى تجاهل هذه الخاصية اللَّصيقة بالإبداع الأدبي.

وقد أَدَّت هذه العلاقة المُلْتبسة، التي وصفنا بعض مظاهرها بين الترجمة واللسانيات، بالمترجمين أنفسهم إلى الوقوع في الخلط والبَلْبلة. فبينما يُلح السوفياتي فيدوروف بكل قوة على أن يكون المترجمُ ذَا تكوينِ متينِ في اللسانيات بحيث يشمل فقه اللغة والأسلوبية والعَروض.. إلخ بما يعني لديه حاجة المترجم المتزايدة إلى المعرفة اللسانية.. نجد إدمون كَاري يعترضُ على أن يكون فنّ الترجمة تابعاً لأي علم بما في ذلك علم اللسانيات. فقد كان يرى أنَّ الترجمة إذا كانت تنصبّ على ملفوظات لُغوية، فإن ذلك لا يجعلُها محض عملية لغوية. .(Mounin:1976.196)

ولكن المفارقة التي يَذْكرها مُونَان هي أن إدمون كاري نفسه، الذي فقدناه مُبكرا في حادثة طائرة وكان عضواً لامعًا في محافل الترجمة ممارسة وتنظيرا، كان قد اشتهر بدوره، من جهة، بحفزه المترجمين على تطوير ثقافتهم اللسانية، ومن جهة أخرى، بإثارته فضول علماء اللِّسانيات إلى مشكلات الترجمة. وهو أمر مُثير للانتباه إذا ما استحضرنا أنَّ كَاري كان من أشد المتحمِّسين للمقاربة الأدبية للترجمة، وأخلصَ الذائدين عليها من تسلّط اللسانيات.(Mounin:1967.65)

وبغضِّ النظر عن حقيقة هذه المواقف المتردِّدة، فإن المعنى المحصل من كل ما سبق هو أن تناول الأعمال الأدبية المترجمة لا يجوز أن يقف عند مظهرها اللساني المُجرد، أيْ باعتبارها واقعة لغوية محضة، لأن المترجم حينئذ يقوم بتجاهل حمولتها الجمالية والتعبيرية التي هي جَوْهر كل عملية أدبية،كما يغمض العينَ عن مَضْمونها الفكري والإنساني، مما يفقد عمله كل الوَّجاهة والمِصْداقية المنتظرة منه.

وأما عُلماء اللِّسانيات من المشتغلين بالترجمة فإن حماسهُم لمجال تخصُّصهم يحملهم على إدارة ظهرهم لهذه المعايير الأدبية، أو في أقل تقدير لا يُعطونها الاعتبار الأول، وهم يَصْطنعون للتَّعبير عن اتجاههم طرائق شتى.

ومن هؤلاء الفرنسي جُورج مونان الذي ينطلقُ من واقع أن الترجمة حالة من الاتصال اللغوي تقوم بين لغتين فأكثر، وتكون نتيجةً لازدواجية لُغوية على

درجة معقولةٍ من الوعي والتنظيم. وهذا هو الذي جعله يتخذ من نظرية الترجمة فرعاً من اللسانيات، لاعتقاده بأن المشكلات النظرية التي تطرحُها الترجمة لا يمكن أن تجد حلّها إلا ضمن النّظرية اللّسانية.

ولذلك فبدلاً من أن يقترح نظرية للترجمة بالمعنى الأدبي للكلمة، نجدُه يستغرق على طريقة اللسانيين في طرح تساؤلات بشأن إمكانية الترجمة، ويستعرضُ النظريات اللسانية لتبرير تعريفٍ للترجمة باعتبارها عملية لغوية في المقام الأول، مستفيداً من معلوماته عن نظريات الدلالة، والنظرية المعجمية و"الوحدات الدَّلالية الصغرى"، والتركيب والإيحاء والتَّواصل الإنساني إلخ..

إن مُونان يركز بحثَهُ حول الترجمة من زاوية لُغوية، ويجعلُ هدفَ الترجمة هو أن تَقُول "نفس" الشيء الذي يَقُوله الأصل.(Mounin:1967.1972.1976)

أما عالمُ اللغةِ الأمريكي جُون كاتفورد فقد قارب الترجمة بدوره باعتبارها جُزءا لا يتجزأ من مجال اللِّسانيات من حيث المفاهيم والمنهجية.وهو يجعل موضوعَهُ البحث في العلاقات القائمة بين اللغات التي تكشف عنها عمليات الترجمة، مع أخذه في الاعتبار أن الأمر يتعلق بمادّة نصية لها سِياقها وبنياتها الخاصّة، ولكنه يَنْساق وراء نمط من التحليل الشكلي، النحوي واللغوي، الذي يقودُه إلى التركيز على مَصاعب الانتقال من لغة إلى أخرى، وينتهي إسوة بغالبية اللسانيين، إلى القول بشبه استحالة الترجمة.

وقد كانت نتيجةُ هذه النزعة اللسانية في مقاربة التَّرجمة أن عزلَتْها عن محيطها الثقافي والأدبي وحوّلتها إلى كائن مخبري يفتقد إلى الدينامية والحيوية، ولذلك لم تكن محلّ ترحيب من طرف المترجمين ومنظري الترجمة الذين رأوا فيها نزعة "أمبريالية مُفرطة".وبالرغم من اعترافهم بالعَوْن الذي يمكن أن تقدمه النظريات اللسانية، خاصة البنيوية منها، في دراسة الترجمة فمُعظمهم ينكرون عليها الاستحواذ على المبحث واعتبار المشكلات النظرية هي المشكلة المركزية. .(Pergnier:1978.9)

أما الحلّ الوَسط فقد ورد على لسان مُوريس بيرنيي، وهو أحد السُّوسْيولسانيين الذي كرَّس أطروحته للموضوع. وعنده فإن الترجمة ليست ملحقا للسانيات ولكنها على العكس تندرج ضمن إطار نظري نَوْعي. وهو يُضيف بأن القول بعدم الخَلط بين نظرية اللسانيات ونظرية الترجمة، وأن الواحدة ليست مجرد تطبيق للثانية، قول لا يُؤدي بصورة بديهية إلى الاعتقاد بأنهما عِلْمان مختلفان، أو أنّ نظرية الترجمة لم تقتبس شيئا عن النظريات اللسانية، ولا أن هذه الأخيرة لم تَغْتنِ بمُعطيات البَحث في الترجمة.

وهو يَسْعى إلى بيان العكس من ذلك، أي أن نظرية الترجمة والنظرية اللسانية هما بالفعل نظريتان متداخلتان تماماً ومُتضامنتان الواحدة مع الأخرى. ذلك أن موضوع اللسانيات هو اللّغة، وأن الترجمة هي إحدى تمظهرات اللغة. كما يجاهد ليبرهن على أنه لا أمل لنظرية الترجمة في التّطور، ضمن إطار النظريات الأوْسع للغة، ما لم تُصبح موضوع بحث نَوْعي ينطلقُ من انشغالاته الخاصة، ولا يكتفي بِتَطْبِيق نماذج جاهزة لم يتم إعدادُها خِصّيصا له.(Pergnier:1981.255)

إن الأخذ بهذا التَّصور الوسَطي ينطوي على جُملة من الفوائد ليس أقلها أنه يضمن التّطور لنظرية الترجمة عن طريق التوفيق بين النماذج النظرية والممارسة، وأنه أيضا يجعلُ اللسانيات العامّة نفسها تفيد من عملها على الترجمة، ذلك أن الترجمة ظاهرة مركزية في اشتغال اللّغة بكل التأكيد اللازم. كل ذلك مع الافتراض المبدئي بأنه لا تُوجد هناك نظرية واحدة للسانيات وأخرى للترجمة، وإنما هُناك بالتأكيد العديد من نظريات اللّسانيات والعديد من نظريات الترجمة.

ومن دون أن نقف هذا الموقف البراغماتي المشبع بالجدل والسِّجال، يمكننا أن نتأمل بكامِل الهُدوء في نوعية العلاقة القائمة بين نظرية الترجمة والنظريات اللسانية، ثم نطرح على أنفسنا بعض تلك الأسئلة التي تبدو جَوْهرية بهذا الصدد من قَبيل :

- هل اللسانيات يمكنها أن تقدم شيئاً لممارسة الترجمة؟
- هل المُترجم بحاجة أمْ لا إلى عَالم اللّسانيات لكي يُنجز عمله؟
- ما الذي أخّر ظهور المقاربة اللغوية للترجمة؟
- وما سرّ التجاهُل الطويل الذي نَابَ قضايا الترجمة رغم حضورها الدائم وديناميتها المشهودة؟

من البديهي أن المُترجم قد تَرْجم دائما دون يطرح مشاكل لسانية مُعقدة رغم أنه يُمارس ما يسمِّيه أنطوان بيرمان نشاطا فوق لِساني غير واعٍ épilinguistique. كما أن المُترجم الجيِّد أو السَّيئ ليس بالضرورة هو الذي درَس أم لَمْ يدرس اللسانيات. بل يجوز لنا أن نعكس هذا الطرح، فنقول بأن نَشاط الترجمة هو الذي يُمكن أن يفيد عالم اللسانيات في عمله ويجعله يأخذ درساً من ظاهرة الترجمة. (Yaguello:1985.47)

وإذا كان قد نُظر دائما إلى الترجمة كمظهر حَيَوي للاتصال بين اللُّغات وكواقعة للازدواج اللغوي، فإنه قد تأخر طويلا البحث في علاقتها باللسانيات. فحتى مُنتصف القرن الماضي لم يكن أحد من عُلماء اللغة قد تأمَّل بصورة مُعمقة في علاقة الترجمة باللسانيات. حتى أنه من الصَّعب مثلا أن نعثُر لدى سوسور وجاسبرسن، كما عند سابير وبْلُومفيلد، على أكثر من إشارات قليلة وخاطفة وعرضية تبدو فيها التَّرجمة في مَوقع هامِشي وغير مقصودة لذاتها. والنتيجة المنظورة لهذا التجاهل أن مُؤلفات اللسانيات لا تتوقف عند ظاهرة الترجمة ولو من زاويتها اللغوية، وبالرغم من وجود تراكم مهم من المؤلفات والمقالات والمقدمات تمتد من شِيشْرون إلى جِيد تناولت فَنّ الترجمة من جميع الوُجوه. فإن اللسانيات ظلّت غائبة عن الميدان، فليسَ هُناك من بين علماء اللسانيات الذين أسَّسوا الاتجاهات الرَّاهنة لهذا العِلْم مَن خصّص حيّزا ولو صغيرا لتحليل هذه العملية ذات الطابع اللِّساني المؤكد، والتي كان يظهر أنه من الصَّعب إخضاعُها للتحليل الدقيق. (Mounin:1967.64).

ومن جهتها، فإن القواميس والمعاجم اللُّغوية ظلت مُتوارية عن الميدان كلما تعلّق الأمر بتحديد ماهية الترجمة، وبيان خُصوصياتها المفهومية والاصطلاحية. فلم يتناول أَنْدري مارتيني التّرجمة سوى بأسْطر قليلة في كتابه "عناصر اللّسانيات العامة. 1970". وقد استمر هذا التجاهل في "القاموس الموسُوعي لعلوم اللغة" لديكرو وتودوروف (1972)، كما في "قاموس علوم اللغة" لجان ديبوا (1973)، و"قاموس اللّسانيات" لجُورج مونان (1974)، ولا في مؤلفاتِه الأخرى من مثل "مفاتيح لعلم اللغة" (1968) أو "مفاتيح لعلم الدلالة" (1972)..(Larose:34).

وفي مجال تَدْريس اللّغات الحية ظلت الترجمة تعتبر دائماً كمادة تطبيقية وذات طبيعة أدبية في الغالب أكثر منها مادة لِسَانية. ولم تطرح الترجمة طرحاً علميا سِوى في حظيرة جَمعيات الكِتَاب المقدس، وخاصة الجمعية الأمريكية الشهيرة حيث جرى اللّقاء الأول بين علم اللسانيات الحديثة والترجمة، خارج العالم الاشتراكي طبعاً. (Mounin:1967.65).

ويلخِّص عالمُ اللغة الفرنسي أندري مارتيني A.Martinet في مادة ترجمة ضمن (الدليل الألفبائي للسانيات. باريس. 1969) هذه المشكلات على النحو التالي: "إنَّ ما يشكل مُفارقة في حالة الترجمة حتى السنوات الأخيرة، هو التجاهل الكامل الذي عُوملت به من طرف اللسانيات، إن ضمن بُحوثها أو برامجها أو مجلاتها. وأما التحوّل الذي طرأ على الموقف فقد حدث خلال الخمسينات لأسباب متعددةٍ بحسب الأحوال.ففي كندا تمّ ذلك بدافع الحاجة إلى عصرنة الإدارة المزدوجة اللغة، وفي أمريكا بفضل التجنيد الصّناعي تقريبا لمترجمي الكِتاب المقدس ضمن الجمعية الأمريكية المشهورة، أما في الاتحاد السوفياتي فقد كان هناك تقليد قديم يُعتبر الترجمة في أعلى درجة في سُلّم الإنتاجات الأدبية".

وهكذا فبغضّ النظر عن إعلان النّوايا المتكرر الذي ظَلّ يؤكد على المصلحة المتبادلة في تعايش اللِّسانيات والترجمة، فقد اعتبرت دائما عمليات

التّرجمة مجرد وسيلة لإيضاح مَسائل اللّسانيات العامة. وفي أحسن الأحوال جرى استعمالُ اللِّسانيات، وبخاصة منها البنيوية والوظيفية، لِنَفْي إمكانية الترجمة أو الطّعن باسم الترجمة في شرعية بعض النظريات اللسانية، وكّلها مواقف لم تكن لتسهّل قيام علاقة صحية وسليمة بين الترجمة واللسانيات. (مونان:56).

وبينما كان المترجمون ينعون على عُلماء اللسانيات تغييب مبحث الترجمة في مؤلَّفاتهم، استمر هؤلاء في الادعاء بأن اللسانيات بوُسْعها أن تعلّم المترجمين أنفسهم الكثير من أسرار ومستغلقات مهنتهم.

وفي هذا الصدد كان مُونان قد صرّح بأن "وُجود التَّرجمة يشكِّل فضيحة اللسانيات المعاصرة، وحتى الآن ظل فَحْص هذه الفضيحة في أقل الأحوال مأسُوفاً عليه".

وقد وُجد من بين الباحثين مَن حاول أن يخفّف من عمق الخلاف القائم بين الطرفين ويمدّ الجسور الضرورية لإتاحة تساكن ودّي بين اللسانيات والترجمة، وذلك من خلال قَوْلهم بأن كلَّ خطاب حَوْل الترجمة يفترض نظرية للغة، وأنه باستعمال المقاربة اللغوية وحدها يمكن أن تجد مشاكل الترجمة حلولها بفضل الفحص والمقارنة. وكذلك بالتأكيد على أن عَالم اللِّسانيات لابُدَّ بالمقابل أن يستفيد في أطروحاته مِمَّا تقدمه له الترجمة باعتبارها مجالاً للبحث والتجربة. .(Perret:1975.9)

وقد انتصر أخيراً هذا الاتجاه الذي يَسْعى إلى تفسير الوقائع الترجمية من خلال النظريات اللسانية للترجمة. ومُتَزعِّموه هم علماء اللسانيات الذين انخرطوا في وقت متأخر في الاهتمام بالترجمة كل من زاوية نظره، أو دائرة اشتغاله كالتركيب والدلالة والسوسيولسانيات ونظرية اللغات المتماسّة، بل وحتى اللسانيات التاريخية، وكثير من الأعمال التي تهمّ اللسانيات المطبقة على تعليم اللغات الحية. (Vinay:8.10).

فمع الازدهار السريع للعُلوم الإنسانية، خاصة اللسانيات، سوف تأخذ نظرية الترجمة مظهرها اللساني والبيداغوجي الواضح. حيث أصبحَ من الممكن وصف الترجمات انطلاقا من لغة الانطلاق والوصول، وأمكنَ كذلك تدريسُ الترجمة بوصفها انتقالا من لغة إلى أخرى. (Depré:1999.53.54).

وبالنَّظر للعدَدِ الهامِّ للنظريات التي استلهمت العلوم اللِّسانية في الاقتراب من مجال الترجمة، فإننا سنقتصر على أكثرها حضوراً وتمثيلية. وذلك من خلال توزيعها إلى ثلاث لحظات أساسية هي لحظة الرِّيادة مع الفيلسوف اللغوي الأمريكي مارشال أوبان (1939)، وعالم اللسانيات الرّوسي الأصل رومان جاكوبسون (1959)، ولحظة النّضوج التي مثلتها ثلاث تجارب قُطرية بارزة هي التجربة السوفياتية والتجربة الكندية والتجربة الأمريكية، ثم أخيرا لحظةُ الاستمرار التي بَرز فيها على الخصوص الفرنسي جورج مونان، والأمريكي جون كاتفورد وآخرون سنعرض لهم بإيجاز في سياق الحديث عن تنامي المقاربة اللسانية للترجمة خلال الستينات وَمَا تلاها.

لحظةُ الريادة:

1- مارشال أوبان (1939)

لأمر ما، تجاهلت فلسفاتُ اللغة، ولفترة طويلة، النظر إلى الترجمة من خلال العلاقة بين اللغة والفكر، إلى أن جاء الفيلسوف واللغوي الأمريكي مارشال أوربان Wilbur Marshall Urban الذي يعتبر كتابه الموسوم (اللغة والفكر، Language and Thought 1939) أول عمل يتناول الترجمة كقضية لغوية وفلسفية بكامل أبعادها، وذلك في بضع صفحات اعتماداً على اقتراحات وتصوّرات صاغها العالم الأنتروبولوجي مَالينوفسكي سنة 1923 حول قضايا الفكر في اللغات البدائية. وعليه، يكون أوبان رائداً في جَعْل الترجمة تنال مرتبة الإشكالية الفلسفية عندما اتخذها موضوعا للتأملِ النّوعي، مُستفيدا من تصورات علماء اللسانيات والإثنولوجيا من أمثال سابير ومالينوفسكي وآخرين..

وبذلك، تكون بداية التأمل الحديث في الترجمة خُطوة أمريكية تمت عند نهاية الحرب العالمية الأولى، وتمحورت حول قضايا من قبيل مَقْبولية أو استحالة الترجمة جزئيا أو كليا، والبحث في خلفيات ذلك التي قد تكون عائدة إما إلى أسباب بنيوية تخص اللغات (العائق اللغوي)، أو ترجع إلى تنوّع المرجعيات النفسية والسوسيولوجية والإثنوغرافية (العائق الثقافي). وقد كان الحاجز الأخير قائما على الدوام في وجه الترجمة طوال تاريخ الترجمة، ومن ذلك أن صعوبة ترجمة هُوميروس لم تكن عائدة إلى اختلاف اللغتين اليونانية والفرنسية، بل إلى الاختلافات الثقافية التي استَعْصى تخطّيها على مترجمي القرن الثامن عشر.

وهكذا، وانطلاقا من تحليل الفروقات بين اللغات التي تعود إلى أسطورة بابل، استطاع علماء وفلاسفة اللغة من أمثال همبولت وسابير وبنيامين وورف أن يتوصَّلوا إلى أن الترجمة عملية مُستحيلة نظريا. (Mounin:1972.97.98)، وذلك استنادا إلى أن كل لغة ليست فقط ذخيرة لفظية، وإنما تتوفر على رؤيتها الخاصة للعَالَم، وأن التقابل بين ألفاظ لُغَتين لا يتناسب أبدا مع القصد الذي تحمّله لها كل لغة على حدة. (Depré:1999.53.54.).

2- رُومان جاكوبسون: (1959)

يُعِّرف جاكوبسون الترجمة بكونها عملية نقل رموز ورسائل كلامية من لغة إلى لغة أخرى، ومن هنا ارتباطها الطبيعي عندَهُ بالدراسات اللغوية.

وهذه الرموز، سواء أكانت لفظية أو غير لفظية، أيْ سواء أكانت قائمة على اللّغات أو الإشارات والحركات مثلا، فإنه يكونُ لكلِّ رمز من تلك الرموز معنًى ودلالة، والترجمة هي عملية نقلِ ذلك المعنى من سِجله الأصلي، إلى سِجلّ آخر يستقبلُه.

ومعلومٌ أن جَاكوبسون يوزع أنواع الترجمة إلى ثلاثة:

- التَّرجمة ضمن اللغة الواحدة، وهي أقرب إلى التأويل، لأنها تسمي ملفوظات من لغة ما بواسطة ألفاظ تنتمي إلى اللغة ذاتها.

– الترجمة اللغوية، وهي الترجمة كما نعرفها وتعمل على نقل رموز كلامية، أي ألفاظ وجمل من لغة إلى أخرى.

– الترجمة الدلالية، وهي تأويل رموز لفظية بواسطة رموز غير لفظية (علامة ممنوع الدُّخول مثلا).

ولتجنُّب المشاكل الناجمة في الترجمة عن عدم وجود تطابق بين ألفاظ ورموز وإيحاءات هذه اللغة أو تلك، يجعل جاكوبسون وحدة الترجمة هي الرسالة الكلامية التي يبثها المرسل ويقوم المترجم بفَكِّ سَنَنها، وفهمها وتمثلِ أبعادها المباشرة وغير المباشرة، ثم صياغتها في سُنَن لغة المتلقي الجديد.

وعلى هذا النّحو، يتأكد الطابع اللّغوي لعملية الترجمة الذي يعني هنا تَجْسير المسافة بين لغتين عن طريق إيجاد الوحدة الكلامية الملائمة، ولمَ لا المطابقة وإحلالها مكان الأصل.

لحظةُ النُّضوج: تجارب قطرية

1– التَّجربة الكندية

فيناي وداربلني (1958)

وفي أواخر الخمسينات ستظهر أولُ مقاربة منهجية للترجمة تقوم على التَّحليل العلمي، والتطبيق المنطقي للسانيات المعاصرة من خلال كتاب (الأسلوبية المقارنة بين الفرنسية والإنجليزية. Stylistique comparée du français et de l'anglais) الذي ألفه فيناي وداربلني J.Darbelnet. P .Vinnay et J.

وقد جاء هذا الكتاب ليلبّي حاجة كَندا، بسبب وضعها اللغوي المزدوج منذ 1867، إلى نشر النصوص الإدارية والقانونية والحكومية ذات الطابع الرسمي بلغتين مُتساويتين دستورياً هما الفرنسية والإنجليزية، مما كان حافزا على إنشاء (مكتب المترجمين)، وهو عبارة عن هيئة فدرالية يتجنَّد فيها حوالي ألف من

المترجمين ذوي المستوي العالي، ودافعا لإقدام هذين المؤلفين المتشبعين بالثقافة اللسانية الحديثة على الكشف عن القواعد التي يجب اتباعها لتقديم ترجمةٍ جيدة. وذلك في الوقت الذي كانت فيه معظم التأملات حول الترجمة عبارة عن مجموعة من الأمثلة والوصفات.

إن أهم ما يميز هذه النظرية الكندية هو قطعُها مع مفهوم الترجمة كلمة كلمة، والتزام المفهوم المنهجي الذي يقول بوحدة الترجمة، أي الاشتغال على مجموعات أو مركبات تتم ترجمتها دفعة واحدة باعتبارها وحدات حقيقية للمَعْنى. (Mounin:1967.64.et:1972.97.98).

وكانت معظم المؤلَّفات التي تتناول الترجمة من منظور النظرية اللسانية تقف عند قضايا المُعادلات الوظيفية القائمة بين لُغتين، أي أنها لا تتساءل عمّا هي الترجمة ولا تسعى إلى تحديدها، بقدر ما تتّجه إلى تسْهيلها من خلال الاهتمام بالنّحو والمعجم، والأسلوب، والبحث الدؤوب عن وصفات تمكّن من إيجاد مُعادلات بين لغتين.

وإذ يقوم مؤلفهما على هذا التصور، فهما يقدِّمان تعريفاً للترجمة باعتبارها "انتقال من لغة (أ) إلى لغة (ب)، للتعبير عن واقعة (س). وهو الانتقال الذي نسمّيه عادة ترجمة، ويعود إلى درسٍ خاص ذي طبيعة مقارنة، يكون الهدف منه تفسير الآليات وتسهيل التحقق من صحة الترجمة عَبْر إبراز القوانين الصالحة للغتين المعنيتين بالترجمة. ومن هنا تنصبّ الترجمة على حالة خاصة، أيْ التطبيق العملي للأسْلُوبية المقارنة. (Vinay-Darbelnet: 20).

وسننطلقُ من استعراض مذهب الأسلوبية المقارنة من هذه الطّرفة التي ترويها السيدة دومينيك دُوري D'Aury في مقدمتها لكتاب مونان (1963) في سياق حديثها عن طبيعة ذلك الصراع المعقد الذي كانت تدور رَحَاهُ بين المترجمين "التقنيين" الذين يغبطون المترجمين "الأدبيين" لأنهم لا يواجهون

مشاكل معجمية، بينما يغبط "الأدبِيُّون" زملاءهم "التقنيين" لأنهم لا تواجههم سوى المشاكل المُعْجمية.

أما دعاة الأسلوبية المقارنة فَلُهم وجهة نظر أخرى في الموضوع. فالمشاكل المعجمية تعتبر عندهم ثانوية، ويمكن التغلب عليها بمراجعة كتب متخصصة يسهل الحصول عليها. بينما النصوص العلمية تمتلك هي كذلك بنية أسلوبية، تماما مثل النّصوص الأدبية، وهو ما يفرض على المترجم أن يلم بها ليتمكَّن من أدائها بكامل الدِّراية.

وعليه، فإن المشكل الذي تطرحه الدراسات القائمة على الأسلوبية المقارنة يتعلق بالأسلوب، تلك الكلمة المفتاح التي يختلف الجميع في تعريفها واستعمالها، بحيث أصبح أمرها مصدراً للالتباس في العقول.

وبالنسبة لمؤلفي كتاب (الأسلوبية المقارنة للغتين الفرنسية والإنجليزية)، وقطاعٍ عريض من المدرسة الكندية، فإنهم يميّزون في هذا الشأن بين "الأسلَوبية" و"الأسلوب" و"الكتابة". وأما الأسلوب فيعتبرونه ظاهرة جماعية، بينما ينظرون إلى الكتابة كحالة فردية، ولذلك يتعيَّن تحليلُهما من طرف المشتغلين بالترجمة باعتبارهما فنّا.

أما الأسلُوبية التي يعنينا أمرها هنا، فهي التي يتوجه لها اهتمام المترجمين في المقام الأول. وهي تشتغلُ على مختلف المستويات والبِنْيات، المورفولوجية والتركيبية والمعجمية والثقافية..إلخ.

وهذه الأُسْلوبية القابلة للتَّطبيق مُباشرة على الترجمة، وإن كانت ليست الوحيدة الممكنة، سيكون من السَّهل استمدادها من مَعْرفتنا اللّغوية التي نكون قد اكتسبناها سواء بالحَدْس أو بالتَّعلم.

فبعمَلِها على سِجّل اللغة الأم وسِجل اللغة الأجنبية، تقوم الأسلوبية المقارنة بتقريب الشقة بين لغة الانطلاق ولغة الوصول.

ومعروف أنَّ فيناي وداربلني يميِّزان بين سَبعة أصْناف من الحلول لمشكلات الترجمة هي على التّوالي:

1- Emprunt أو الاقْتباس

وهو الحلُّ الذي يتم اللّجوء إليه بعد استنفاذ كل الحلول الأخرى، ويقضي بعدم ترجمة كلمة لغة ما عندما تدل على شيء غير موجود في ثقافة اللغة الهدف، والإبقاء عليها في صورتها الأصلية حتى ولو أدَّى ذلك إلى توضيحها في السياق، أو وضع هامش يفسِّرها. وبهذه الطريقة، دخل إلى اللغة الفرنسية حشد من الكلمات الأجنبية مثل "صُونا" و"ميركاز". و"شيش كَباب"..إلخ.

2- Calque أو النّحل

ويقضي بترجمة الشَّكل الأجنبي ترجمةً حرفية باستخدام قواعد اللغة المُستقبلة، كترجمة اللَّفظة الإنجليزية Skyscraper إلى العربية ب "ناطحة سَحاب".

3- Mot à mot أو التَّرجمة كَلِمة كَلِمة

وهي الحالة المثالية القليلة الاستعمال حتّى بالنسبة للغتين متجاورتين (كالإيطالية والفرنسية والإنجليزية)، لأنها تفترض جملة من الشروط صعبة التّحقق، مثل توفر اللغة المستقبلة على معنى يقابل ذلك الذي يوجد في الأصل، وتشابه البنيات النحوية، والأسلوبية..إلخ ولكنها تنجح في العبارات الجارية من قبيل العبارة الإنجليزية: The train arrives at Union Station at ten التي تصبح في الفرنسية Ce train arrive à la gare centrale à 10 heures، أي هذا القطار يصل إلى المحطة المركزية في السّاعة العاشرة.

4- Transposition أو الإِبْدال

وفيها يُستبدل جزء من الخطاب بِجُزء آخر بلا خَسارة أو كَسْب دلالي نحو عبارة (فن الترجمة) التي تصبح في الفرنسية l'art de la traduction، وبالإيطالية l'arte del tradurre، وبالإنجليزية the science of translating.

5- Modulation أوْ القِياس

وهي أن نُتَرجم نَفْس الواقعة غير اللّغوية باتِّخاذ وجهة نظر مختلفة، كأن نترجم do not enter ب sens interdit، مما يعني بالعربية على التَّوالي (ممنوع الدخول- اتجاه ممنوع).

6- Equivalence أو التَّكَافُؤ

وفيها يتم وصف نفس الواقعة غير اللغوية من دون الاستعانة بالمعادلات اللِّسانية، أي بالبحث عما يكافئها في اللغة المستقبلة، كما يحدث عند ترجمة الأمثال والعبارات المسكوكة ونحوها.. فَصَيْحة الألم عند الفرنسي هي ! Aie وهي عند الإنجليزي ! Ouch.

7- Adaptation أو التَّكْييف

وهي توضِّح موقفاً أصلياً مجهولا من اللغة الهدف وذلك بالإحالة على موقف مماثل في اللغة المصدر. ومن ذلك ما يقال عن ذلك الأب الإنجليزي الذي يُقبِّل إبنته من فَمِها عند عودتها من سفر طويل He kissed his daughter on the mouth ، فتجري ترجمة ذلك إلى الفرنسية بدل Il embrasse sa fille sur la bouche بعبارة Il serra tendrement sa fille dans ses bras.

وقد حرص المؤلفان، فيناي وداربلني، وهما يستعرضان هذه الطرق لحلِّ مُشكلات التَّرجمة على تأكيد جانب المرونة والنسبية الذي يجب أن يتخذه المترجم في التعامل معها، ومن ذلك العمل على مُلاَءمتها مع الواقع اللغوي وغير اللغوي، لتجنُّب الالتباس الذي يتهدَّد عملية الترجمة، وإعطاء الاعتبار لكل العناصر المتدخلة والمحيطة بأداء الترجمة كجِنْس النَّص المنقول، ونوعية المتلقي الذي يتوجه إليه، والظروف التي تتم فيها الترجمة..إلخ.

إن هذا التصور النموذجي الذي جَاءَت به المدرسة الأسلوبية المقارنة سنة 1958 وعدّلته سنة 1963 اعتبر جديدا في تلك الحقبة التي شهدت قبل ذلك ظُهور

كتاب مُوريس مالبلان Malblanc عن (الأسلوبية المقارنة للفرنسية والألمانية. 1946). وقد لقي الاهتمامَ الواسعَ من طرف قراء مجلة "ميطا Meta" التي رحّبت بميلادها مرتين، من خلال الزوج ألمانية/ فرنسية ثم الزوج إنجليزية/ فرنسية. ولكن ذلك لم يُعفها من أن تكون موضوعا للعديد من الانتقادات من قبَل دعاة الترجمة الفنية الذين كانوا يرون فيها مسّا خطيرا بمخيّلتهم الشعرية، وكذلك من لَدُن المعنيين بتدريس الترجمة وهو أمر محيّر بعض الشيء. (Vinay :1975.14).

ومن أبرز هذه الانتقادات أن الأسلوبية المقارنة تنكب على دراسة وقائع الخطاب وصيغه التعبيرية من دون أن تهتم باللغة في ذاتها، وبما أن الوقائع الخِطَابية غير محددة العدد، فإن ذلك يجعلُ من المستحيل ضبطُ المجالِ الذي تشتغل فيه، ولذلك فهي لا تنجح حتى في أفضل الأحوال سوى في الكشف عن التراكيب اللغوية في خطوطها العريضة، بينما تظلُّ عاجزة عن الإلمام بنسق اللغة ككلّ. وسبب ذلك أنها لا تهتمُّ بغير استعمال الصّيغِ اللّغوية حصراً، أما تلك الصيغ في حد ذاتها فإنها لا تقول عنها شيئا.

ويرد فِينَاي، نيابة عن زميله داربلني، بأن الأسلوبية المقارنة لم يكن يعنيها تحديداً تعليمُ الصيغ اللغوية. وإذا صادف أن تحدثت عنها في بعض الأحيان، فلأن الأمر كان يتعلقُ بدروس لمتعلّمي الترجمة، أولئك الذين لا نعلمُ إن كانوا على معرفة واعية بوجود هذه الصيغ أم لا. (Ibid : 15).

وعندهُ أنه إذا كان من المؤكد أن وقائع الخطاب غير محدودة العدد، فإنه يمكن ضمّها إلى بعضها بحيث تنتظمُ في أنماط كبرى يَسْهل تناولها نظريا.

لكن أفضل ردّ على ذلك يمكنُ استمدادهُ من روح الأسلوبية المقارنة نفسها، ذلك أن المقارنة بين اللغتين قد سمحت لها بالكشف، في الفرنسية كما في الإنجليزية، عن مظاهر كانت تظلّ خافيةً على عالم اللّسانيات الذي يشتغل على لغة واحدة. ويبدو أن الترجمة لم توجد لنقل معرفة ما أو لتقبّلها، ولكن لتجعلنا نلاحظ كيفية اشتغال لغةٍ مقارنة مع لغة أخرى، أي كطريقة في البحث تهمُّها

إضاءة بعض الظواهر التي ما تزال مجهولة. وبهذا المعنى، فإنه يُمكن اعتبارها مادة مُساعدة للّسانيات.

وعموما، فقد كانت هذه التَّجربة الترجمية المقارنة من طراز فريد لأنها أَغْنت الدّرس النظري للترجمة واغْتنت به في آن واحد، إذ أنها أخذت منه النماذج والحالات وقدَّمت بِاليَدِ الأخرى الحُلول الأكثر مُلاءمة ونجاعة لمباشرة عملية الترجمة والبلوغ بها درجة قريبة من الكمال.

2- التجربة الأمريكية

1- يوجين نيدا (1964)

بعد الحرب العالمية الثانية، ستشهدُ الدراسة العِلمية لمشكلات الترجمة طَفْرة نوعية هامة. فقد دفعت الحاجةُ الناجمةُ عن ترجمة الكِتاب المقدس نحو حوالي ألف وثمان مائة لغة أجنبية إلى إنشاء الجمعية الأمريكية للكتاب المقدس American Bible Society التِّي رأسُ مَصالح التَّرجمة فيها عَالِم لسانيات مبرز هو أوجين نيدا Eugène Nida.

وانطلاقا من سنة 1951، وبفضل عدد وافر من المقالات والكتب، سيصُوغ نِيدَا أُنطولوجيا لا مثيل لها لمشكلات الترجمة من وجهة نظر لسانية تحديداً، ويقوم باقتراح كل الاستعمالات الممكنة للسانيات في ميدان الترجمة والذهاب إلى ما أسماه (نَحْو علم للترجمة).

ويُعتبر كتابه الذي يحمل نفس الاسم (Toward a Science of Translating 1964) أهمَّ عمل في موضوعه على الإطلاق، وخُلاصة لكلِّ نظريته بإجماع الدَّارسين. (Mounin:1967.64/1972.97 et Depré: 55).

ويمكن إدخال مُؤلفاتِ هذا العالم اللِّساني، التي هي ثمرةٌ لتأمّلات منبثقة عن الممارسة حصراً وموجّهة نَحْو ترجمة الكِتاب المقدس تحديداً، في زمرة جهود النظرية الأدبية للترجمة، وذلك بالرغم من أنه يستعين بمفاهيم لسانية أو

مِيتَالِسانية توسّع من دائرة اشتغاله كالأنتربولوجيا وعلم النفس وعلم اللغة الاجتماعي.

ولمّا كانت صادرة في جُزء منها عن التأمل في مَصاعب ترجمة كتاب متميز هو الكِتاب المقدس، فهي تُقدم لنا معرفة ثمينة بالعلاقات بين اللّغات واللّهجات التي تُدوِّل بها هذا الكتاب، وبعض هذه اللغات والثقافات مجهول من لدن القارئ الغربي، كما أنها تصرف وقتا طائلا في مناقشة قضايا جانبية تهمُّ اللّسانيات الأمريكية، أو تبرِّر استعمال كلمة "عِلْم" منسوباً إلى الترجمة.

على أن الميزة الأساسية لِنيدا هي إلحاحُه على العنصر الثقافي في الترجمة. وهو في ذلك يُشايع عالم اللّغة الفرنسي مارتيني في اعتقاده بأن "إنجاز ترجمة جيِّدة لا تكفي فيها المعرفة باللّغة، بل لابُدَّ من أن تُضاف إليها المعرفة بالبلد الذي يتحدث تلك اللغة من حيث معيشه وعوائده وحضارته، ومن الأفضل أن يتم ذلك مُباشرة عن طريق التواجد في عين المكان". (Vinay:12).

يَستعرض نيدا في (1964: 182sqq) أهمَّ معايير الترجمة وتقييم الترجمات وهي برأيه عَلى ثلاثة أقسام أساسية:

1- جَدْوى التَّواصل، وتحددها درجةُ التلقي التي يجب أن تكون نظير أقل مقدار ممكن من الجهد المبذول في فكّ السَّنن.

2- فهم القَصْد الأصلي والذي يقاس بردِّ فعل المتلقي.

3- تعادلُ ردود الفعل لَدى قارئِي الأصْل والترجمة.

يتعلق المعيار الأولُ بالمادة اللغوية التي تنظمها قوانين النظرية العامة للتواصل، بينما ينتمي المعياران الآخران لاستراتيجية التَّواصل.

أما خصائص الترجمة فنجدُه يتطرق لها في كتابه (The Theory and Practice of Translation.1969:14.15) ويحدِّدها في أربع نقاط:

1- الانسجام النَّصي وتكون له الأسبقية على الانسجام اللفظي، وهنا يُنظر إلى الترجمة من زاوية أشكالها اللغوية.

2- المُعادل الدِّينامي يتفوَّق على التَّوافق الشكلي، أي ما معناه أن الامتياز يُعطَى لرد فعل المتلقين في المقام الأول.

3- الشَّكل الشفوي (المسموع) له الأسبقية على الشكل المكتوب، ويتعلق الأمر هنا بالحالة الخاصة بالتَّواصل التراثي الذي يعتمدُ على السَّماع في الأوساط الدينية أكثر من اعتماده على القراءة.

4- الأشكال المستعملة لدى الجمهور المستهدف تكون لها الأسبقية على الأشكال الأخرى التي تحظى بالامتياز تقليدياً.

ويستخلصُ لاَرُوز أن إحدى الأفضال الكبيرة لِنِيدَا هي أنه قلّص من الأهمية المعطاة للمُعادل الشَّكلي العزيز إلى المقارنين، ليلحّ على الدور المتزايد الأهمية الذي يلعبه المتلقي.

وبالنظر إلى الهدف الذي اختطَّه نِيدَا لنفسه، وهو التعريف بالكتابات المُقدسة، فإن طريقته في التَّرجمة تستحق الإعجاب. وإن كان ما يزال ينتظره حسب لاَرُوز التحديد الشكلي لمفهوم المعادل الدينامي ودعمه بوسيلةٍ تمكّنه من التّمييز بين الترجمة في درجة الصِّفر والاقتباس مثلاً.

كما أن افتراض المُعادل الدِّينامي لا يكون مقبولاً ومجدياً إلا عندما يكون هناك تشابهٌ جزئي بين ثقافتين. فكيف نتصور معادلا ديناميا عندما تكون تيمة ما غائبة في الثقافة المستهدفة. (Larose:103.104)

لقد كان لمؤلفات نِيدَا المتعددة، ومنها تلك التي أعدَّها بمعيّة زميله شارل طابير Charles Taber، الدور البارز في تعديل وضعية الترجمة التي ظلت تُعتبر حتى ذلك الحين فنّا.وسيظهر بفضل جُهود مدرسته تأثير اللِّسانيات على مبحث

الترجمة، وترجمة الكِتاب المقدس على وجه الخصوص، وسوف يتجاوز إشعاعها نطاق أمريكا ليصل إلى أوروبا التي سيفيد باحثُوها من الإطار النظري الذي وضعه.

2- جون كاتفورد (1965)

قدّم كاتفورد J .C.Catford محاولةً تركيبية جديرة بالاهتمام ضمن كتابه الصَّغير المعنون ب (نظرية لغوية في الترجمة (1965) A Linguistic Theory of Translation). وهو يشتمل على مجموعة من المحاضرات ألقاها المؤلِّف على طُلاب معهد اللسانيات التطبيقية بجامعة إدمبورغ Edimbourg. ومن هنا العلاقة باللّسانيات العامة التي طَبَعت تأمّلات هذا العالم اللساني حول الترجمة. .(Larose:102)

وفي رأي مُونان فإن هذا الكتاب لا يقدم جديدا من الناحية اللّسانية ولكنه يعرض جَدْولاً منهجيا بالوقائع اللغوية المستخلصة من عملية الترجمة، ومن ذلك قوله بأن التَّعادل النصي لا يتحقق أبدا بواسطة التناسب الشكلي سواء كلمة كلمة أو جملة جملة، وإنما ينصبُّ التعادل على المقاطع التي يطالها التبادل commutation (وهنا نصادف مجددا فكرة وحدات التّرجمة..)، ذلك أن اللغات تختلف في تحديد العلاقة الشَّكلية والدلالية، وفي تقطيعها للبنيات المعجمية والتركيبية (كما يظهر حسب مُونان في الفرق الضئيل في الفرنسية بين مفرد livre وجمعه livres، والفرق المحْسوس بين نفس الكلمة في اللغة العربية حيث المفرد kitab والجمْع kotob والمثنى kitaban.) (Depré:1999.58 /Mounin:1972.101.102)

وينتهي كاتفورد، مثلما فعل قبله آخرون، إلى أنه إذا كانت الوحدات اللغوية في كل من المصدر والهدف نادرا ما تتوفر على نفس الدَّلالات، فإنها يمكن أن تُوظَّف في نفس المواقف.(Catford:49).

وكان كاتفورد قد عرّف الترجمة بأنها إبدال لمادة نصِّية بمادة نصِّية مُرادفة في لغة أخرى. وبارتكازه على نحو هَالِيدايْ أجْرى كاتفورد تمييزاً بين السياق

contexte والنَّص الآخر co-texte، وصنّف التحوّلات التي على الترجمة القيام بها بحسب المستويات والبنيات ورتّب الكلمات والوحدات والأنساق. لكن مقاربته تبقى جد شكلية لأنه يُولي اهتماما كبيراً للمعادلات من زاويتها النحوية واللغوية، مما ينتهي في الأخير إلى خُلاصة متشائمة مَفَادها أن الترجمة شبه مُستحيلة.

وبالنسبة إليه فإن الهدف الرئيسي لنظرية الترجمة هو وصف طبيعة التَّطابقاتِ التّرجُمية وشروط تحقُّقها. وهو يقسِّم الترجمة إلى أنواع من حيث الحجم والمستوى والمرتبة:

فمن حيث الحجم هناك الترجمة الكُلية أو الشَّاملة التي تنقل النص بكامله full translation، وهناك الترجمة الجزئية partial translation التي تتنازل عن ترجمة جزء أو عدة أجزاء من النَّص لأسباب إما عائدة لصُعوبة ترجمته، أو لارتباطه بواقعٍ محلِّي لا تعرُفه لغة الترجمة.

ومن حيث المستوى هناك التَّرجمة الشاملة، أي تلك التي تتناول كل مستويات النص الصوتية والنحوية والصرفية واللفظية والمعنوية. وهناك الترجمة المحْدُودة وهي عملية إحلال لمادة نصّية محلَّ مادة نصية مرادفة لها في لغة الترجمة، كما تقدَّم، وذلك على مستوى واحد من مستويات اللغة، كالمستوى الصوتي لأغراض فنية كالتَّمثيل، أو النَّحوية وتؤدي إلى إحْلال وحدات نَحْوِية مماثلة لِوَحدات النَّص الأصلي.

أما من حيث الرّتبة فَتتمُّ الترجمة تدريجياً بحسب المستويات اللغوية على أساس التطابق الصوتي أو النحوي أو اللفظي.(عطية:65)

وتتطابق هذه التقسيمات التي أوردها جون كاتفورد مع التصنيف التقليدي للترجمة إلى حرّة، وترجمة كلمة كلمة، وترجمة حَرْفية.

ويرى لاروز بأن كاتفورد، بتأكيده على ضرورة تأسيس كل نظرية للترجمة على نظرية لغوية، كان متأثرا بأفكار مواطنَيْه هاليداي M.A.Halliday وفورت

J.R.Firth، ومن هنا الإطار الوصفي الدقيق والمعقد الذي يميز تحليله لظاهرة الترجمة.

ويُجمع منظِّرو التَّرجمة على أن النَّوع الأول، أي الترجمة الشاملة لا وجود له طالما أن اللغة ليست سِوى مظهر من التواصل العام، إذ لا وُجُود في الترجمة لكمال مطلق أو أمانة كاملة، وذلك لأن هذا الأمر يفترض ليس فقط التطابق الكامل بين وَعْي المترجم ووَعْي المتلقي، ولكن أيضا تطابقاً بين نسقيْن لُغويين.

وعندما يتحدث كاتفورد عن مُسْتويات الترجمة، فإنه يعيّن طبقات مُتراكمة من الترجمات (صوتية – كلمة كلمة – حرفية – حرة..) وهي مُسْتلهمة حسب لاروز مِنْ فورت الذي يُميِّز بين الترجمة الصوتية والمعجمية والنحوية والسياقية والموقعية. (J.R.Firth:Linguistic Analysis of Translation.1956).

وفي الواقع، فإن هذه العمليات تكونُ متَضامنة ولا يُنظر لأحدها في استقلال عن الآخر. وأما التعارض بين ترجمة كلية وأخرى جزئية فيبقى مرتبطا بمفهوم القصور أو العَجْز، أي بذلك التضييع الذي لا يمكن تلافيه عند الانتقال من لُغة إلى أخرى، وهي الفِكْرة التي تكاد تكون مشتركة بين جميع منظِّري الترجمة. (Larose:105.108)

وعموماً يتعلق الأمْر لدى كاتفورد في هذا الكتاب بالكشف عن "نوعية العلاقاتِ القائمة بين اللّغات"، الشيء الذي يجعل من نظرية التّرجمة لديه "فرعا من اللّسانيات المقارنة". ولأجل ذلك فهو يُكْثر من التعريفات والتحديدات ليتمكَّن من تطويق موضوع الترجمة وتشخيص الصّعوبات المرتبطة به. بل يتطرق من وجهة عالم اللسانيات لقضايا لا تواجِهُ الباحث إلا نادراً، من قبيل الترجمة الصوتية والترجمة الخطية..إلخ. وبسبب هذا الإفراط في التخصص، فإن المترجم الذي لا يتوفر على معرفة كافية باللسانيات لا يكون بوسعه أن يتتبع تحليلات كاتفورد لأنه لن يعرفَ بوُضوح ما هو ارتباط ذلك بعمَلِه اليوْمي. (Vinay:11)

3- مايكل هَاليداي (1966)

وبالنسبة لمياكل هَاليداي، الذي شكلت الترجمة إحدى مجالات اهتمامه من زاوية لسانية، فالتَّرجمة تنقسمُ إلى ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى، وهي التي يجدُ فيها المترجمُ المقابلَ الأكثر احتمالاً في لغة الترجمة لكل وحدة من وحدات اللغة الأصل، أيْ لكلِّ لفظ ولكل عبارة إلخ.

- المرحلة الثانية، وهي التي يعيد فيها المترجم النظرَ في اختيار المقابلِ على ضوء الوسط اللغوي الذي سينقلُ إليه النص.

- المرحلة الثالثة، ويَهتمّ فيها المترجم بالخصائصِ النّحوية واللفظية للغة التي ينقلُ إليها، مثل التبعية النحوية في الجِنس والعَدَد..إلخ.

وهذه المراحل الثلاث حسب هاليداي هي ما ينتج لنا الترجمة ويشكِّل جَوْهرها. ولكن سرد هذه المراحل لا يشكل نظرية في حدّ ذاته، ويقتصر على وصف عملية اختيار المقابل والمؤثرات التي تلعبُ دوراً في اختياره أثناء الترجمة.

إنَّ هاليداي يجعل المترجم في المرحلتين الأولى والثانية مرتبطا باللغة المصدر، حيث يكون عليه أن يُجري بحْثَه التَّمهيدي ضمن اللغة الأجنبية التي ينقل عنها، فيختارَ من الاحتمالاتِ العديدةِ المطروحة أمامه الاحتمال الأقرب بنيويا وسياقيا لتسهيلِ عملية التّرجمة.

أما المرحلة الثالثة فيكونُ فيها مشدوداً إلى اللّغة الهدف، أي لغة الترجمة تحديداً. ويكون هاجسه حينئذ هو ملاءمةُ احتمالاتِهِ مع الخصائصِ التَّركيبية والدَّلالية للغة الاستقبالِ. وهنا لابدَّ أن يستحضرَ المترجِمُ، إلى جانب عناصر الاستعمال الوظيفي للغة، مجملَ الخصائص الأسلوبية والأجْناسية المرتبطة بالنَّص مَوْضوع الترجمة. (عطية:83.82)

4- وورف وسابير

عُرف عن وورف B.L.Whorf أنّه مُهندس كِيميائي كان يعملُ في الأصل مُسَاعِداً لِعَالم اللّغة الأمريكي سابير Sapir في جامعة يَالْ. وتقوم فرضيتهما على فكرة بالغة البَساطة والتَّعقيد في نفس الوقت، وهي تتأسَّسُ على الاعتقاد التالي: إن شخصيْن يتحدَّثان لغتين مختلفتين يُقيمان في عالمينِ مختلفينِ وليس في عالم واحدٍ يتحدثُ لُغتين.

وقد اشتهرت فرضية وُورفْ-سَابير هاته، التي أطلق عليها البعض اسم "نظرية النِّسْبية اللِّسانية" بأنها تتبنَّى الفكرة القائلة بأن المتحدثين الذين يملكون تمييزات معجمية محددة، مثلا الأصول المختلفة للخيول عند متحدثي اللغة العربية، يكون بوُسْعهم التَّحدث بسُهولة أكبر عن هذا الموضوع من متحدثي بعض اللغات التي لا تعتمد نفس هذه التمييزات.

ومن الواضح، إذا أخذنا بهذا الافتراض، أن حضارة شعب ما تنعكِسُ على بنية لغتِه الخاصة، وأن طابع الضّرورة هو الذي يتحكم في استعمال كلمة ما، ويكون مَسْؤولا على تحديد سَعَة أو ضَيْق حقلها المُعجمي، من قبيل الألفاظ الدَّالة على الثَّلج لدى شعب الإسْكيمو مثلا، ذلك أن كل لغة تشكل في ذاتها الوَسيلة الأكثر ملاءمة للتعبير عن حاجات المجتمع الذي يستعملها. فالفنان أو الرسام يملِكُ مُعْجما للألوان أوسع وأغنى من ذلك الذي يملكه المتحدث العادي، ويكون ذلك ناجما عن الحاجة القائمة لديه لتحصيل تلك المعرفة، ثمَّ عن الفائدة التي يجنيها من تحصيلها.

ويعلق لاَرُوز على ذلك بقوله إن غياب مثل هذه التمييزات المُعْجمية في لغةٍ مَا لا يُعتبر إكراها لغويا ينتج عنه سلوك غير لغوي محدّد يرتبط به، بل هو على الأرجح انعكاسٌ للخلفية السّوسيوثقافية للمُتحدث. (Larose:46)

وباختصار، فإن فرضية وورف-سابير تقول بأن ما يُملي علينا رؤيتنا للعَالَمِ هو لُغتنا التي تعيّن لنا طريقة النّظر إلى الأشياء، وتجعل التقارب ممكنا بين بنيات التجربة الموضوعية، والبنيات اللسانية المعبرة عنها.(Larose:47)

3- تجربةُ المُعَسكر الاشتراكي

1- أندري فيدوروف (1953)

وفي العَالَمَ السّلافي، حيث التَّرجمة الأدبية والعلمية والتقنية تتمتَّعُ بقيمة ثقافية وأخلاقية أعلى ممّا هي عليه في الغرب، وحيث كانت تُدرس كل المشاكل المطروحة على دولة مُتعدِّدة اللغات، كان قد أتيح لفقيه اللغة وعالم اللسانيات فيدوروف Andrei Federov أن يكون صاحب أول دراسة تناولت الترجمة بوصفها مجموعة القضايا الخاضعة للتَّحْليل العِلْمي الذي تقدِّمه اللسانيات. (Mounin:1967.64)

وقد أثار فيدوروف عندما أصدر كتابَهُ (مقدمة في نظرية الترجمة، موسكو. Introduction à la théorie de la traduction 1953) جدلاً كبيراً في أوساط المهتمين لأن صاحبه اشتهر كَوَاحِدٍ من دُعاة المقاربة الأدبية والجمالية للترجمة، ولم يكن من القائلين بدراستها على أسُسٍ لغوية. قد استبدل موقفه هذا على نحو انقلابي عندما نَظَر إلى الترجمة كنشاط لُغوي صِرف، وجعل هدفه هو المطابقة بين لُغتين على المستويات اللفظية والتعبيرية والدلالية، ومن هنا فإن مجالها الطبيعي هو العلوم اللّغوية والفِيلُولوجية تحديداً.

وقد انتهى فيدوروف إلى خُلاصة مفادها أن نظرية الترجمة، كفرع قائم بذاته من فروع الفيلولوجيا، تُعتبر عِلْما لُغويا أوَّلا وقبلَ كل شيء. ورغم أنه لم يُمانع في أن تُدرس الترجمة من منطلقات أخرى غير الأسس اللغوية، فإنه كان يَميل إلى استخدامِ المنهج اللّغوي لاعتقادِه بأن اللغة هي الأداة الرئيسية في إخراج الترجمة، وإذن فهي المجالُ الوحيد الذي يتجلَّى فيه إبداع الترجمة عبر نقله لِفِكر الكاتب والتّعبير عنه. ومن هنا، فمن الضّروري معرفة الأساس اللغوي العميق للتَّرجمة ليس لتسهيل عملية الترجمة فحسب، بَلْ وأيضا لتأسيس نظرية لهَا. (Ibid)

وإلى هذا اللّغوي والمترجم السّوفياتي يعود الفضلُ في إعداد أول نظرية علمية للترجمة مؤسسة على اللسانيات في العالم الاشتراكي، فقد نشر سنة 1953 كتابه المذكور، وأعاد صياغته ونشره سنة 1958 في تسعة فصول هي: 1- قضايا عامة في الترجمة. 2- تاريخ الترجمة قبل مجيء الماركسية. 3- مُلخص أراء ماركس وإنجلز ولينين حول الترجمة. 4- جَردٌ بالبحوث حول الترجمة بين 1917 و1958. 5- التّرجمة والمعجم. 6- التّرجمة والنحو. 7- الترجمة بحسب أنواع النصوص الصّحفية والسياسية والعلمية. 8- قضايا خاصّة: ألوان محلية، مجاز، لعب بالكلمات، إيقاع الشعر. 9- ببلوغرافيا.

اعتبر فيدوروف المناولة اللّغوية لقضايا الترجمة بمثابة المدخل الصحيح والأكثر حظا للوصول بنا إلى فهمٍ أفضل لظاهرة معقدة ومتشابكة مثل الترجمة، وبالتالي فهي الكفيلةُ بإلقاء الضوء على طبيعة هذا النشاط الإنساني.

والشّاهدُ عنده على ذلك أن الترجمة، وهي تعمل على اللّغة وبِاللّغة، تضع نفسها على نحو تلقائي في خدمة العُلوم اللغوية، فيما تفيد من هذه الأخيرة في مقاربة قضاياها، ومعالجة مشكلاتها.

2- أوطو كاد (1968)

ولد أُوطو كَاد Otto Kade سنة 1927 بمدينة فريدلاند التي كانت تابعة لتشيكوسلوفاكيا. وقد أراد له القَدَر أن يتعلم منذ طفولته لغتين هما الألمانية والتشيكية. وفي سنة 1945 كان قد بلغ الثامنة عشرة سنة، ولكن ظروف الاحتلال السوفياتي لم تتح له الالتحاق بالجامعة بشكل نظامي، ولذلك اتجه إلى الانخراط في المعترك السياسي لبناء "جمهورية العمال والفلاحين". وقد ساعدته معرفته بالتشيكية على تعلّم اللغة الروسية للقرابة بينهما.وقد اشتغل كَادْ في بداية حياته مُترجما فَوْريا في المؤتمرات لإتقانه اللغتين الألمانية والروسية، واكتسب مع

مرور الوقت خبرة كبيرة أهّلته للحصول على الاعتراف الرَّسمي الذي مكَّنه من ولوج الجامعة لاستكمال تعليمه الذي سيتوّجه بالحصول على الدكتوراة سنة 1964. وفي وقت متأخر من السبعينات، قبيل وفاته بقليل، سيحصل على دكتوراة الدولة في مَوْضوع الترجمة. وعبر هاتين الأطروحتين سيُسْهم كَادْ في التعريف بنظرية الترجمة واتجاهاتها في أوروبا الشرقية، وخاصة بما سيعرف بمدرسة لايبزغ Leipzig. (Laplace :15).

إن كَادْ يميّز بدقة بين نظرية الترجمة وعلم الترجمة. فنظرية الترجمة عنده هي مجموع المبادئ العامة التي يكون البحث العلمي في الترجمة قد أثبت صِحّتها. إنها إذن ليسَتِ سوى جُزء من علم الترجمة وعلاقتها بهذا الأخير مزدوجة لأنها ستشكِّل منطلقه وغايتَهُ. فهذا البحث ينطلق دائما من المبادئ النظرية التي سبق إعدادها وتأتي النتائج الجديدة لتضاف إلى سابقاتها. وحسب كَادْ سيصبح ممكنا الحديث عن نظرية بالفعل إذا ما جرى تحديد الدّور الضروري أو المحتمل لكل عنصر من العناصر المتدخلة في عملية الترجمة. إن مُهمة عِلْم الترجمة هي إذن أن يقوم بدراساتٍ مُتضافرة لتحليل الظَّاهرة تحت جميع الوُجوه : التواصلية، واللِّسانية والجمالية والبراغماتية، وتلكَ المتعلقة بفزيولوجية الجِهاز العَصَبي..إلخ

لقد اختار كَادْ أن يحصر مجال أبحاثه في المظهر اللِّساني والتواصلي للترجمة، وأن يقدم بذلك مُساهمة جُزئية في نظرية الترجمة. ويبدو أن الذي دفعه لهذا الاختيار هو اعتقاده بأنه يعالج المظهر الأكثر أهمية في المسألة. ومع ذلك، فهو يرى بأن على النظرية العامة للترجمة أن تأخذ بعين الاعتبار جميع مظاهر الترجمة. إلا أنه يذهب، دون مُبَرِّر حقيقي، إلى أن تحليل مظهرٍ معزول، كما فعل في عمله مع المظهرين اللساني والتواصلي، بِوُسعه أن يُكسب مقاربته الوجاهة والشَّرعية.

والحال أن هذا الطرح الذي يظهر مقنعا في الظاهر يوجد مَوضع نزاع. فليس بالتحليل اللِّساني وحده يمكن لِعَالم الترجمة أن يَفْهم عملية الترجمة. وخصائص الترجمة لا تقتصر على الجوانب اللِّسانية والسِّيكولوجية

والسُّوسيولوجية التي تنطوي عليها. كما أن الخُطَّة التي تسعى، بالتفكيك والتحليل الذَّري لعملية الترجمة، إلى العثور على المجموع في كل جزء تسير في طريق خاطئ بالضَّرورة. ذلك أن المنطق السَّليم يَفْترض، لِلْوقوف على جوهر الترجمة، أن نَنْطلق من عملية الترجمة نفسها وليس من تعالّقاتها الخارجية. (Laplace:1994.69).

4- التّجربة الفرنسية

1- جُورْج مُونان (1963)

يشكل كتاب جورج مونان Georges Mounin (القضايا النّظرية للترجمة، Les problèmes théoriques de la traduction:1963) أفقا متّسعاً لتأمل مختلف المجالات التي تلتقي فيها الترجمة بعُلوم اللغة والاتصال، فنحن نجد لديه حديثاً عن الترجمة في علاقتها مع جُملة من القضايا كاللسانيات والمعجم والتركيب ورؤية العالم والحضارة..إلخ كما نعثر لَديه على تحليلٍ لأنواع المصاعب التي تُواجهها الترجمة، وهو يقدِّم باليد الأخرى باقة من الاقتراحات والإرشادات والحُلول التي تُنير الانشغالات اليومية للترجمة والمترجمين.(Vinay:12)

وقد كرّس جورج مُونان كتابَه هذا لإثبات حقّ الترجمة في أن تأخذ مكانها في مبحث لِسَاني عامّ، والتأكيد عبر ذلك على أن الترجمة مسألة من اختصاص اللِّسانيات على خلاف ما يراه كَارِي ومُشَايِعُوه. ولكنه لا يمضي بعيدا في هذا الزَّعم الذي يجعل الترجمة مقتصرة على مسائل التَّحْويل الشكلي من صيغ لغوية إلى أخرى، صرفياً ونحوياً، بل نجده يطرح قضايا الدَّلالة والقِيَم الحِسِّية المرتبطة بعالَم التّجربة غَيْر اللغوية..إلخ (مونان: 263).

إن مُونان ينطلق من اعتبار التَّرجمة نتيجة لممارسة نوع من الازدواج اللّغوي الوَاعي الذي يكون هَدَفُه تحقيق التَّواصل بين لُغتين أو أكثر، وهذا هو مَدْخله إلى ربط نظرية التَّرجمة بِعِلْم اللِّسانيات ومبّرر مَيْله إلى تفضيل معالجة مشكلات التَّرجمة بأدواتٍ لِسَانية في المقام الأوّل.

ولأنه يرى في التّباعد الثّقافي والحضاري بين مُتحدثي اللّغات المختلفة حاجزاً أمام تحقيق التّقارب اللّغوي الذي تَسْعى إليه الترجمة بمختلف أشكالها، فإنه ينصرف بِفِكْره إلى التَّأمل في اخْتِلاف رُؤيات العالم، وتباينِ التَّصورات والمفاهيم التي يجعلها مسؤولة عن المصاعب التي يواجهها المترجمون في تقريب الشقة بين اللغات والثقافات المتباعدة.

أما المقاربة اللسانية العائدة لجاكلين كيلمان–فليشر Jacqueline Guillemin-Flescher فتقع بالضرورة ضمن دائرة النظرية اللغوية وتعتمدُ ليس فقط على النصوص المترجمة، بل كذلك على النّصوص الأصلية. وهي تؤسس نظريتها على الوصف، ولكنها لا تهدفُ إلى الوصف في حد ذاته، بل إلى النظرية المنبثقة منه. ومثل هذه الخطة لا تستطيع أن تأخذ بالاعتبار كل الظواهر المتدخلة في ممارسة الترجمة، ذلك أن النصوص، بما هي إنتاج إبداعي فردي، والاختيارات الذاتية للمترجم، كلُّ ذلك يَصْعب إخضاعُه للتَّعميم. (Universalis)

ويظهر من هذا الجرد السَّريع لأراء أهم عُلماء اللِّسانيات الذين انخرطوا في بحث الترجمة من زاوية لغوية، أن ما ميّز المرحلة الحديثة هو إسهامُهم الملموس في الجهود النظرية للترجمة وذلك بالرغم من أن بعضهم لم تكن لديه أية تجربة عَمَلية معها. ولكنه كان لهم الفضل في اختطاط اتجاه جديد لذلك العلم الذي ما يزال في خطواته الأولى: التّرجميات Traductologie. (Rédouane.1985.25)

وإذا كنا نقرّ بأن العلاقة بين الترجمة واللسانيات حديثة العهد، وأن التفكير في الترجمة بمصطلحات لسانية قد تأخر بأحقاب طويلة عن ظهور الترجمة كممارسة فعلية قائمة، فإننا قد شهدنا تغيّر هذا الوضع في السنوات التي أصبحت فيها اللّسانيات علما رائداً واستجدّت حاجات دقيقة إلى قيام تحليل يتجاوز مستوى التفكير التجريبي حول صنعة وفن الترجمة الذي ساد في الزمن الماضي.

ويمكن القول اليوم بأن اللّقاء بين اللسانيات والترجمة الذي تحقَّق كُليا قد أسفر عن تغير المواقف في هذا الطرف أو ذاك من المُعادلة. فمن جهة أولى انتهى علماء اللسانيات إلى أن المشكلات المطروحة على الترجمة هي من صميم اختصاصهم، وأنهم بالوسائل التي يضعها هذا العلم تحت تصرّفهم يمكنهم أن يقدموا عَوْنا لا يُنازع في نجاعَته للمشتغلين بالترجمة من ممارسين ومدرِّسين ومتعلمين..إلخ

ومن جهة أخرى فَطِن المُترجمون أنفسهم شيئا فشيئا إلى أنه سيكون أمرا طوباويا استمرار التفكير في حَلِّ مشاكل الترجمة دون الاستعانة باللسانيات بمختلف فروعها ومناهجها وتطبيقاتها. فقد أصبح من الممكن بفضل تدخل اللِّسانيات أن يجد المترجمون حُلولا عِلْمية للعديد من المشكلات المستعصية للترجمة، خاصة مشكلات الدّلالة التي تعني الترجمة في المقام الأول باعتبارها عملية انتقال معنَى نصٍ ما من لغة إلى لغة أخرى. كما أصبحَ بوُسْعها أن تجيبهم على العديد من الأسئلة الأخرى التي ظلت مُعلّقة من قبيل: لماذا لا يمكننا القيام بالترجمة كلمة كلمة؟ ثم ما هي الكَلمة؟ وكيف أن معَاني كلمة في لغة ما لا تتفِق نهائيا مع مَعَانيها في لُغة أخرى؟ وما السِّر في أن واقعة غير لغوية يمكن التعبير عنها بكلمة في لغُة ما، بينما تحتاج إلى مجموعة من الكلمات في لغة أخرى؟ وهل توجد كلمات أو عبارات غير قابلة للترجمة فعلاً؟..إلخ

إن التَّجربة التي خاضها المترجمون منذ أقدم العُصور كانت تجيب على مثل هذه الأسئلة سواء بسِلْسلة من الأمثلة المدرسية بهذا القدر أو ذاك، أو بواسطة الإحالة على عَبْقرية اللّغات وغِناها وقُدراتها التعبيرية المتفاوتة..وغير ذلك من التَّعليلات التي تظل غامضة، ولا تقدم للمُترجم سِوى إشارات غير واضحة لا تفيدُه في التعامل بطريقة منهجية مع مشاكله الخاصّة.

وقد تأكّد للجميع اليوم، رغم اختلافهم في تقدير الفائدة التي تقدمها لهم اللسانيات، بأن التأثير النظري الذي مارسته في الميدان يعتبر جذريا، وبأن تحليل

الوقائع التّرجمية من طرف اللسانيات الوصْفية الحديثة قد ساعد على الكشف عن هذه القضايا والإجابة على تلك الأسئلة وإن جزئيا. وإذا لم تكن اللسانيات قد نجحت في ذلك تماما، فيكفيها أنها قد رسمت الطريق الذي يمكن للمترجمين سلوكه للعثور على تلك الأجوبة.(Mounin:1967.66).

والنتيجة أنه يوجد اليوم عدد مُتزايد من منظِّري الترجمة، حتى من غير علماء اللسانيات، الذين يؤكدون على ضرورة الربط بين نظرية الترجمة ونظرية اللغة. أمثال جورج ستاينر في كتابه (After Babel)، وهنري ميشونيك في كتابه (Pour la Poétique II)، ولويس كيلي في مؤلفه (The true Interpreter)، ولدى بيتر نيومن في (Aspects of Translation)، أو أنطوان بيرمان في كتابيه (L'épreuve de l'étranger) و(Pour une critique des traductions).. وغير هؤلاء ممّن يُبرِزُون في تحليلاتهم أهمية المظهر اللغوي للترجمة في بُعديْه الثقافي والخِطَابي..(Universalis).

وعلى المستوى المؤسّسي سنشهد بين الخمسينات والستينات كيف جنت الترجمة ثِمار عَلاقتها مع اللسانيات بظهور العديد من مراكز البحث في أمريكا وإنجلترا والاتحاد السوفياتي وفرنسا..وقد تطورت البحوث حول الترجمة في هذه المعاهد من خلال اتجاهين: الأول يتجهُ إلى صياغة القواعد التي تفيد في الممارسة العملية للترجمة وتَطوير التقنيات التعليمية الخاصة بهذا الفن، والثانية انصبَّت على الكشف عن آليات فعل الترجمة واقتراح مناهج لمقاربةِ مَنْتوجها من النَّواحي التركيبية والدلالية والمعجمية..إلخ.

وإذا كان هذا الاتصال القريب العهد بين اللسانيات والترجمة قد أسْفر على كل هذه النتائج المهمة التي ذكرناها، ومنها ما فرضته اللسانيات من إعادة الاعتبار للجوانب اللغوية الداخلة في اشتغال الترجمة، وهو الشيء الذي لم يكن المسار الطبيعي لنظريات الترجمة أن يؤدي إليه بنفس السّرعة ونفس الشمول والدّقة، فإنه قد وُجد من بين علماء اللّسانيات أنفسهم مَن انبرى إلى بَيَان مظاهر هذه العلاقة الصَّعبة بين اللسانيات والترجمة، وقدّموا بصددها العديد من

الأفكار والتحليلات التي تَسير في اتجاه الكشف عن جوانب القصور في المقاربة اللسانية الناشئة لإشكالات الترجمة وقضاياها الأكثر تعقيدا دائما.

وهكذا يتاح لهم، عبر النظر إلى المقاربات اللسانية للترجمة، بنوعيها البنيوي والتّداولي، الخروج بخلاصة عامة مفادها أن الترجمة كانت مأخوذة كمعطى ثابت ويجري التعامل معها وِفْق طريقة شمولية لا تروم تمييزها وتخصيصها.

وربما كان هذا العَجْز، لدى النظريات اللسانية، في التعاطي مع موضوع الترجمة يعود في الدرجة الأولى إلى عدم كفاية الأدوات المنهجية المتوسل بها، والتي لم تكن قادرة على الكشف عن القضايا الجوهرية التي تطرحها الترجمة، بل إنها لم تتوفّق في تقديم تعريف مُحدد لها بعيدا عن الكليشيات المتداولة.

وعلى الرغم من أن المفاهيم اللّسانية تتصف في الغالب بالدقة والتمحيص، فإن تطبيقها على الترجمة لم يكن يُلبّي الحاجة إلى ملامسة الوقائع الترجمية في تجلياتها وتمثلاتها المختلفة، بل إنها كانت تقف أحيانا عائقا أمام الْتماس تحديد موضوعي للترجمة كممارسة لغوية مُحايثة.

وإذا كانت النظرية العامة للأنساق اللغوية تحرص على عدم التعامل مع الترجمة كمجرد تغيّر في الدال (الصوتي أو الخطّي)، وإنما باعتبارها عملية تتمّ على مجموع المستويات التي تُصاغ فيها الإرسالية، فإنها لم تأخذ على نفسها إخبارنا عن الكيفية التي يجري بها هذا التّحوّل في الصياغة، ولا عن الطريقة التي تجعل "نفس الشيء" عند ترجمته يتخذ شكلاً مختلفاً.

وعليه، فالنظر إلى ظاهرة الترجمة على ضوء النّظرية البنيوية للغة تترك دائما "فضلة" بدون تفسير، وسواء أتعلّقَ الأمر بتوازن الترجمة أو بإمكانية التعبير عن نفس المعنى بمدلولات مختلفة، أو بتقطيع وحدات الترجمة، أو تحديد الرسالة أو المعنى أو حتى تحديد اللغة نفسها، فإننا نُواجه على الدوام بمَحْدودية التّفسير.

ولعلَّ من أبرز مظاهر محدودية النظرية اللغوية للترجمة أنها كانت تنتهي إلى القول باستحالة التعبير عن نفس المعنى بمدلولات مُختلفة، وتضعنا بالتالي في عمق ذلك السّجال القديم (هل الترجمة ممكنة أمْ غير ممكنة؟)، في حين أن المطلوب هو التّعرف على كيفية عَمَلها ورَصد حُدودها والكشف عن المظاهر التي تتخذُها. (Pergnier:1978:287.288).

وإذا كانت النّظرية تقولُ بأن التّرجمة مُستحيلة، والممارسة تقول بأنها ممكنة بما أنها تتحقَّق، فإنه من البديهي أن البراغماتية العِلْمية ستُحثنا على وضع النظرية، وليس الممارسة، موضع تساؤل، أو على الأرجح تحملنا على الاسْتخلاص بأننا لم نطرق البابَ المُناسب من أبواب النَّظرية، وأنّنا بالتالي لم نُوفّق في حَصْر موضوعنا. وهذا ما يبدو أنه قد حصل في حَالة التّرجمة. (Ibid)

ومن ذلك أيضا أن الصعوبة التي واجهها اللِّسانيون في النظر إلى علاقة اللفظ بالمعنى ضمن النّص المترجم، وخاصة في بعض أشكال التعبير النوعية كالشعر مثلا، قد أدت بهم إلى القول باستحالة الترجمة على وجه العموم. يستوي في ذلك السّلوكيون التّجريبيون من أمثال بلومفيلد وهاريس، والبنيويون الوظيفيون كَهِلْمْسلف ومارتيني، وسواهم، ممن ظلت بعض ظواهر الترجمة تَسْتعصي على الوصف اللّغوي والمنهجي الذي يقومون به، وذلك بسبب تداخل عناصرها واختلاف ردود الفعل التي تثيرها لدى المتلقين تبعاً لتجربتهم الخاصة مع اللغة وأشكال التعبير.

التَّرجمة من زاوية السُّوسْيولسانيات

لقد سار في هذا الاتجاه الباحث اللّغوي الفرنسي موريس بيرنيي Maurice Pergnier عندما استلهم في بحثه مُعطيات السّوسيولسانيات لمقاربة قضايا وإشكالات الترجمة، وكان مدخله في هذا التناول هو طرح أسئلة محددة على النظرية اللسانية في بعدها السّوسيولوجي، ومحاولة الاقتراب من الترجمة كممارسة لغوية واجتماعية في المقام الأول من قبيل:

– ما هي طبيعةُ العلاقة التي تربط بين الدَّليل اللغوي، الاعتباطي والمُحايث، والمُضمون الذي يدّل عليه في عملية التواصل؟ وبعبارة أخرى ما هي العلاقة بين الإرسالية والسَّنن الذي تنتقل بواسطته؟

– ما هو الوضْع الاعتباري الذي يكون لِلّغة بوصفها "مؤسسة اجتماعية"؟ وهل اللغة تعتبر فعلا كذلك؟

– وإذا صحَّ هذا الزَّعْم الأخير، فهل يكون الطَّابع الاجتماعي للغة مانعا لها من الاتصال بلغات أخرى؟ بحيث يُقصي كل إمكانية للترجمة ويحجب عن اللغة شُمولها وكونيتها؟

– بما أن كلَّ فعلٍ لغوي، وكل إرسالية، هي في جَوْهرها حدثٌ فردي، سواء بمضمونه الإخباري أو بقُدرته المنتجة، ألا يستدعي ذلك تحديد طرائق وَصْف الحدث اللّغوي الملموس في امتداداته الاجتماعية والفردية في آن واحد؟. (Ibid:294.295)

ولكن ينبغي التَّساؤل، قبل كل ذلك، على أيّ مستوى من مستويات اللغة تَعْمل الترجمة؟ وما هو مَوْضوعها؟ وما الهدف الذي تَسْعى إليه؟

وبالنسبة لبيرنيي فإن هناك عدة أسباب تجعل نظرية الترجمة تبدو من الواجب إعدادها بكيفية مستقلة عن مجموع النظريات اللسانية. وهذه الأسباب من ثلاثة مستويات مختلفة ولكنها متكاملة:

1– السَّبب الأول هو أن الترجمة ليست فِعْلا إحْصائيا ولا بِنَائيا، ولكنها على العكس من ذلك فعلٌ دينامي. فهي سيرورة دينامية من البحث عن مُعادلات للرسائل التي تقوم بنقلها. أي أن الترجمة لا تُدخل في اعتبارها فقط الأنظمة اللغوية ولكن أيضا سيرورات حشدٍ من المعارف الخارج لسانية من النوع الذي أجادت سيليسكوفيتش ودُوليل وَصْفها..ومعظمها يندرج ضمن علم النفس وعلم النّفس اللغوي أكثر مما يدخل في علم اللسانيات. كما أنها

تكون لصيقة بالظواهر الثقافية والحضارية، مما يَجعلها تندرجُ في باب السُوسيولسانيات وفي حقل السُوسيولوجيا بالمعنى الواسع.

2- إن التنظير للترجمة، مثل التنظير لكُلِّ ممارسة، يكون من مصلحته أن يعتمد على تجربة تطبيقية أو على الأقل أن ينطلق من الملاحظة المباشرة. بيد أن عُلماء اللسانيات في معظمهم ليسُوا بمُترجمين، وليسُوا بالضرورة على وعي بالمميزات النوعية لهذه الممارسة. وبالتالي، فإن مُمارسي الترجمة هم الأقدر على حلّ، أو على الأقل طرح المشاكل والقضايا النظرية بطريقة صحيحة وصياغتها في عبارات تَسهل الإجابة عليها. ومن هذه الزاوية، فإن الهاجس الحديث العهد الذي يشغل المترجمين المحترفين هو أن يضعوا هم أنفسهم نظرية لفنّهم، وفي ذلك فائدة كبيرة الأهمية.

وبالفعل، فحتَّى وقت قريب كان التنظير للترجمة متروكاً لعلماء اللسانيات وعلماء النفس بما يعنيه ذلك في غالب الأحيان من ضياع للترجمة وسط كُثْبان من المشاكل المغلوطة وسيِّئة الطرح. ولنفكّر مثلا في تلك النقاشات الفلسفية الغامضة التي نشأت عنها نظريات كل من سابير ووورف حول "رؤيات العالم" والتي كانت خُلاصتها المنطقية هي حَتْماً استحالة الترجمة.

فَبدلاً من التساؤل عن مَعْرفة ما هي المجالات التي ترتادها الترجمة وطريقتها المتبعة في ذلك الارتياد، فإنهم يُعلنون على الملأ استحالتها أو خيانتها. هذا مع العلم أن هؤلاء وأولئك لم يكونوا أبدا علماء لسانيات سيئين قطعا. ولكن سبب ذلك كان هو انحيازهم في التحليل إلى ميدان لساني على حساب الآخر، كتغْليب الأنظمة اللّسانية على المعنى، أو الاهتمام بالأنساق اللغوية بدل العملية الترجمية في ذاتها.

3- السَّبب الثالث يعود إلى الشروط نفسها التي نشأت فيها اللسانيات والكيفية التي صاغت بها إشكالاتها الخاصة. إن المأخذ الذي يوجّهه المترجمون لِعُلماء اللسانيات عندما لا يعثُرون لديهم على أجوبة للأسئلة المتصلة بمجال

نشاطهم، هو أَنَّ اللِّسانيات تهتم فقط ببنية اللّغة وطرائق اشتغالها، وتُدير ظهرها للكلام الواقعي وآلياته..

وبالفعل فإن إحْدى النَّقائص الكُبرى التي شابت تطوُّر اللسانيات في القرن العشرين سواء كانت تستلهم السُّوسُورِية في أوروبا، أو البْلُومفلدية في أمريكا الشمالية، هو مَيْلها أكثر للاهتمام ببنيات اللّغات أكثر من اهتمامها بآليات الكلام، بل محاولتها الفصل بين اللغة والكلام، أي بين اللغة وواقعها الحي. وهذه النقيصة تبلغُ حدّها الأقصى وبطريق شبه كاريكاتورية مع لسانيات شومسكي. ولكنها تصدقُ كذلك، بهذا القدر أو ذاك، على كل المدارس اللسانية حتى مطلع السبعينات.. وذلك بالرغم من وُجود العديد من التَّبريرات الإبسيتمولوجية التي يستند إليها هؤلاء في إعطاء الأولوية في الدراسة للبنيات اللِّسانية على حساب دراسة الكلام. (Pergnier: 1981.256)

في ضرورةِ النَّظرية

نستخلص من كل ما تقدَّم أنه، بغض النظر عن الأهمية النظرية المفترضة لتلك الأفكار والتأملات وأشكال المقاربات ذات المنشأ اللساني البارز بهذا القدر أو ذاك، فإنها كانت إجمالا محدودة التأثير والجدوى من الناحية العَمَلية الشيء الذي قلّص من مردوديتها، وحال دون وُصُولها إلى ترسيخ مبادئ عامة للترجمة. وذلك على الرغم من شعور الجميع بحتْمية قيام نظرية للترجمة مُقْنعة تحدد المقاييس، وترسُم الحدود وتكون مرجعاً للباحثين والمتعلمين ممن يُقبلون على الترجمة.. (نيومارك: 17.18) ويمكن أن نعزُوَ بعض أسباب هذا الوضع إلى أمرين اثنين أسهما في الوتيرة البطيئة التي سار عليها نموُّ نظرية الترجمة. وهما سيادة تلك الفكرة النفعية التي ظلت تعتبر أن النظرية الجيدة ينبغي أن تقاس بفائدتها المباشرة، ثم ذلك الإحساس القديم بنوع من التوجّس الفطري من كل ما هو نظرية على وجه الإطلاق.

وربما كانت هذه الاعتبارات هي التي تفسر الفُتُور الذي استُقْبلت به أهم المؤلَّفات التي نظّرت للترجمة، خاصة كتاب الأمريكي كاتفورد، والتأخر في قبول أفكار مونان، والتَّجاهل الذي ناب أفكار نيدَا التي ظلت غير معروفة خارج نطاق قلّة من الأكاديميين.(Vinay: 20.21) وفي هذا الصدد، يرى ميشونيك أن الترجمة تُظهر وتُخفي في نفس الوقت، عن طريق انكتابها نفسه، ذلك التفاعل القائم بين نظرية اللغة ونظرية الأدب داخل خِطاب المُترجم. وسواء أراد هذا الأخير ذلك أم لم يُرده، فإن وجود نظرية للترجمة أمرٌ حَتْميّ. وكلّما زاد رفض المترجم لقيام هذه النظرية تقوَّت، بهذا الرفض ذاته، ضرورة فحص الدواعي التي تحمله على اتخاذ مثل هذا الموقف، وزادت بالتالي الحاجة إلى التساؤل حول تاريخية الترجمة، وذلك لأن رَفْض النظرية يعتبر في حدّ ذاته نظرية .(Meschonnic.1984)

لقد نُظر دائما إلى الترجمة، حتى الوقت الحاضر، بمثابة نشاط مسلّم به، ويدخل مدخل الشيء البديهي الذي لا يفترض تحليله أو التساؤل بشأنه إسوة بباقي النشاطات البشرية موضع أخذ وردّ.. (Depré: 47). ولذلك، نجدها قد مُورست دائما بطريقة فيها كثير من التَّحرر، ولكن أيضا شيء غير قليل من التشوش. وكان المترجمون يبرِّرون ذلك باسم الجدوى والإبداعية. وعلى هذا يمكن القول، بأن الترجمة خلال تاريخها الطويل لم تكن تنطوي على تأمل نظري مُعدّ بعناية، ويتوفر على الانسجام والوضوح الضروريين، وأن غاية ما كان رائجا هو نتيجة حاجة المترجمين القائمة إلى تأمين وتبرير ممارستهم حيال أنفسهم وتجاه قُرَّائهم.

على أنه يجب الاعتراف بأن غياب التَّنظير الواعي والمنظم كانت توازيه ممارسة قوية وفعالة بكل تعارضاتها واختياراتها، مما يؤهلها لتكون مادة للتنظير. وهناك من جهة أخرى العديد من الكتابات الفلسفية والفيلولوجية والشهادات حول الترجمة من شأنها أن تُشكّل عناصر للتأمل لم تصبح موضوع اهتمام إلا في العُصور اللاحقة (Ballard:55)

ومن الواضح اليوم، أن العصر الحديث قد حمل وعيا جديدا ولا مناص منه بصدد تعقيد عملية الترجمة بمقدماتها وآثارها وأهدافها.. وكذلك بصدد ضرورة التفكير الذي يفرضه هذا النوع من الممارسة. ومن هنا، كانت ضرورة التأمل وسيلةً للمعرفة والتحليل، وسبيلا لولوج ممارسة ضرورية كالترجمة؛ خاصة أنها ومنذ نشأتها ظلت دائما بشكل جوهري ممارسة حَدْسية وتجريبية .(Depré: 1985:71)

وفي المقدمة التي وضعها ميشال سِرْيتا Michel Cresta لمقال بنيامين "مهمة المترجم" لا يتردد في التأكيد على أن الترجمة قائمة قبل أن تكون هناك نظرية للترجمة، وأن كُلّ نص مُترجم يكون مسبوقا بنموذج نظري. (in Littoral n13 p53) وهذا الموقف هو الذي يبرزه أنطوان بيرمان دون أن ينفيه تماما حين يقرّ بأن الترجمة يمكنها أن تستغني عن النظرية ولكنها لا تستغني أبدا عن الفِكْر. (Berman:1985.39).. وهذا الأمر الأخير هو الذي تُعلِّق دوبري عليه قائلةً بأن هذا الإثبات يعني لديها شيئين:(Depré:1985.72).

1- أنه أصبح من الصعب أكثر فأكثر أن نترجم دون أن نفكر في الترجمة.

2- أنه من المستحيل أن نترجم دون أن تكون لدينا فكرة عن الترجمة. وبعبارة أخرى فإن كل ترجمة، سواء شئنا أم أبينا، هي قبل كل شيء"تفكير"، واع أو غير واع، في الترجمة ويندرج ضمن تصور قائم، أو يدشّن تصوّرا جديدا.

وكما يشير بيرمان، فإنه حتى عندما لا نكون داخل علم أو فلسفة مهمتها تحديد الصياغات والمقولات لتدقيق موضوعنا،فإنه بإمكاننا أن نفكِّر في ممارستنا على نحو تجريبي، أي أننا نقوم بنوع من التفكير في الممارسة.(Berman:1985.39).

ويعني هذا القول أنَّ البحث عن نظرية للترجمة لابد له أن يمرّ عبر فعل الترجمة نفسها، أي عبر الممارسة التي ستقود إلى النظرية. ولمّا كان هذا الفعل يتم على صعيدين، هما لغة الانطلاق ولغة الوصول اللذان يتميّزان بالاستقلال

الكامل عن بعضهما البعض، فإنه يُصْبح من المفترض في الباحث التوفر على معرفة نظرية كافية في اللغتين، كل واحدة على حدة.وتنبثق عن كل هذه الملاحظات نتيجتان هامَّتان هما:

1- إقصاء العديد من المنظّرين الذين يعملون على اللغة المفردة من اهتمامنا، لأننا لا نجد عندهم ما هو أساسي وهو مصدران لغويان اثنان.

2- النتيجة الثانية تتفرع عن الأولى وتؤكد على ضرورة توفرنا على معرفة نظرية باللغتين (Vinay: 20.21).

إن هذه المآخذ وغيرها هي المسؤولة عن النَّقص الفادح في الدراسات النظرية المعمقة حول الترجمة، وإليها تعود عدم كفاية تلك الطائفة الأخرى من البُحوث والمقالات والملاحظات قليلة الأهمية، بسبب افتقارها إلى المنهجية. وهو الأمر الذي لايعكس فحسب مصاعب هذه الممارسة، بل يفضح أيضا طابعها التجريبي وغير المنظم أحيانا.على أنه مع المنظرين الحداثيين سوف تسير نظرية الترجمة في توجّه جديد يدفع بها بعيدا عن الرَّخاوة الإبستيمولوجية، ويخلّصها من الجفاف المنهجي معاً. فقد أعادوا تحديد دور الترجمة في المجتمع والثقافة، وقلَّصوا الفروق تدريجيا بينها وبين الكتابة عن طريق إبراز جوانبها الإبداعية التي ظلت مُتَوارية وغير معترف بها.

وستظهر على أيديهم كذلك أهمية البحث الذي ينبغي أن يقام حول الترجمة باعتبارها نشاطاً لغوياً غايته تحقيق التواصل بين مختلف الألسنة والثقافات. وهم أخيرا، وليس آخرا قَدْ حاولوا إعادة الربط بين نظرية الترجمة وممارستها، وتحديد الظّروف والوضْعيات التي تعمل في نطاقها.

ونحن بفضل هذه الجهود الحثيثة لإعادة الاعتبار لنشاط الترجمة نوجد في لحظة انعطاف أساسية ترعَى الممارسة وتقدّر عطاءها، فيما تراكمُ لبنات جديدة لتأمُّل نظري يتَّصف بالمنهجية والعُمق. وتلك، دون شك، هي بداية الطريق الطويل إلى بلوغ ما نَنْشده من إنصافٍ للترجمة ومصالحةٍ معها.

- مونان.جورج: المسائل النظرية للترجمة، ترجمة لطيف الزيتوني.دار المنتخب العربي، بيروت، 1994.

- نيومارك.بيتر: اتجاهات الترجمة، جوانب من نظرية الترجمة.ترجمة إسماعيل صيني، دار المريخ، 1986.

- عطية فوزي، محمد: علم الترجمة، مدخل لغوي، دار الثقافة الجديدة. القاهرة، 1986.

- Catford. John :A Linguistic Theory of Translation, London, Oxford University Press, 1965.

- Dépré. Inès. Oseki: Théories et pratiques de la traduction littéraire. Armand Colin. Paris 1999.

- Federov Andrei: Introduction à la théorie de la traduction, traduction française de R.Deresteau et S.Sergeant, Bruxelles, 1968.

- Halliday. M.A.K.The comparison of languages .in: A. Mcintoch, M.A.K. Halliday: Patterns of Languages. London, 1966.

- Jakobson.Roman:

* On Linguistics Aspects of Translation.In R.A.Brower ed. On Traslation. Cambridge. Mass.: Harvard University Press, 1959.

* Essais de Linguistique générale, trad. Nicoles Ruwet, Minuit, Paris, tome1, 1963, tome2, 1973.

- Laplace. Colette: Théorie du langage et théorie de la traduction. Dedier Erudition. Paris. 1994.

- Larose. Robert: Théories contemporaines de la traduction. Presses de l'université du Quebec. 1989.

- Martinet. André: Eléments de linguistique générale, Armand Colin, Paris, 1967.

Mounin.Georges :

- Les problèmes théoriques de la traduction, Gallimard, Paris, 1967.

- Linguistique et Traduction. Dessart et Mardaga éditeurs, Bruxelles, 1972.

- Grand Larousse de la langue française.1976

- Nida.Eugene : Toward a Science of Translation. Leyde, E-J.Brill, 1964.

- Nida. Eugene and Charles Taber, Teory and practice of Translation ,London: United Bible Societies, Leiden, E.J.Brill, 1969.

- Nida.Eugene (et Charles): La traduction: théorie et méthode. Alliance biblique universelle. Londres. 1971.

- Pergnier.Maurice: Les fondements sociolinguistiques de la traduction, université de Lille III,Lille 1978.

- Pergnier.Maurice: revue Méta.1981.

- Perret.Jacques: Traduction et parole. in Problèmes litteraires de la traduction; Louvain. 1975.

Redouane.Joèlle:

- Encyclopédie de la traduction, Alger, 1980.

- La traduction: science et philosophie de la traduction. O.P.U. Alger. 1985.

Universalis.Encyclopédie.

- Vinay.J.P et Darbelnet.J: Stylistique comparée du français et de l'anglais, Didier, Paris, 1968.

- Vinay.J.P :Regards sur l'évolution des théories de la traduction depuis 20 ans. Meta xx.1. 1975.

Yaguello.Marina: Actes des Deuxièmes assises de la traduction littéraire. Arles1985. Acte Sud. 1986.

ترجمة النّص مُسترسلا من مُتَواليات الأفعال اللّغويّة[1]

الصّحبي هدوي
أستاذ باحث، تونس

مقدّمة:

نسعى إلى توطين مُداخلتنا ضمن الحديث عن اللسانيات والتّرجمة في تقاطع -وإن جزئيّا- مع مسألة التّرجمة والتّواصل، لنبحثَ في ترجمة النّص باعتباره مسترسلا من الأفعال اللّغويّة تشكّله متواليات من هذه الأعمال يحكمها اتّساق وانسجام. وننطلق من تصوّرات متفاعلة حدّ التّداخل أحيانا ينطلق بعضها من نظريّات التّرجمة ليحدث تفاعلا مّا بينها وبين نظريّات وُسِمت بـ"النّصيّة" أو "النّصانيّة" Textualité شأن الّذي تتبنّاه جوليان هاوس Julian House (1977) حيث جوهر الترجمة في "ضرورة المحافظة على العلاقة بين مستويات ثلاثة للمعنى في لغتين مختلفتين: دلالي وتداولي ونصّاني"، وحيث السّياق عنصر فعّال في تحديد فاعليّة الخطاب. وهو ما يحتّم علينا أن نركّز في عمليّة التّرجمة على الخطاب بأسره، فيؤخذ النّص على أنّه كلٌّ. ونحتاج حينئذ إلى استدعاء مفاهيم مثل المتوالية والشموليّة والكلّي والمسترسل دون أن نُغفِل أنّ النّص نظام، وأنّ النّظام يتطلّب إلى جانب استرسال مكوّناته خلافيّتها...

ولذا سنبني مقاربتنا على فرضيّة تضع التّرجمة في موضع "العمليّة النّصانيّة" الّتي يظهر النّص خلالها "امتدادا لغويّا تترابط في إطاره العناصر

1 – المقال في الأصل مداخلة ألقيتها خلال الندوة الدولية حول "النّص والترجمة" الّتي نظّمها قسم العربيّة بالمعهد العالي للغات بقابس، جامعة قابس، تونس يومي 14-15 أفريل 2015.

المفردة لتكوين كلٍّ شاملٍ"، على أن نعدل بتلك العناصر المفردة المكوّنة للنّص عن المفردات والجمل إلى الأعمال اللّغويّة الّتي تستوجب مقاربتها، وأخذ النّص على أنّه متواليات منها تحديدَ السّياق بما يتطلّبه من معرفة بكيفيّة إنتاج النّص، من حيث هو علاقة تفاعليّة تعاونيّة محقّقة لعمليّة الخطاب، ثمّ من حيث هو محقّق للجانب التداولي باعتباره عملا منجزا في الواقع. ومن ثمّ نسعى في توضيح الآليّة الّتي يقوم عليها النّص وفقا لهذا التصوّر التداولي باعتبار ذلك سببا في إنجاح عمليّة التّرجمة كما يؤكّد عدّة باحثين شأن باسل حاتم مدرّس التّرجمة والمشرف على برامجها بجامعة هاريوت وات البريطانيّة.

وعليه، فنحن سنستدعي مقولات نظريّة الأفعال اللّغويّة لنأخذ النّص الأصلي على أنّه مسترسل من الأفعال المنجَزَة المنجِزة في ذات الوقت لفعل كلّي (acte global) كما جاء عن ف. نوف Frédéric Nef، ونأخذ عمليّة إنتاج نصّ التّرجمة بمنطق إنجاز الفعل ليستوي عندنا الجمع بين هذا وذاك فِعلاً مشتركا متداخل الإنجاز كما يوضّح فان دياك Van Dijk (1977)، ونركّز حينئذ على مساحة المشترك بين النّصين بنية ودلالة، مستفيدين في ذلك ممّا جاءت به اللّسانيات العامّة من حديث عن أنماط الكلّيات لخّصها روبير مارتن R. Martin (2002) في الكليّات الوظيفيّة والكليّات المتصوّرية وكليّات التّجربة.

وحتّى تكون مقاربتنا إجرائيّة عمليّة سندعِّمها بمستوى تطبيقي نعتمد فيه على مدوّنة تجمع النّص الهدف إلى النّص الأصلي حصرناها في نماذج من كتاب اليعلاوي "مائة نص عربي مائة نص فرنسي" دفعَنا إلى تمييزها من غيرها اعتبارُنا الكتاب ذا شحنة تعليميّة مرتفعة نقدّر أنّها تساعد على المصالحة مع القراءة أوّلا، والترجمة ثانيا.

1. في التّرجمة أوّلا: تعريفها ودواعي طرحها للدّرس:

1.1. في دوافع طرح مسألة التّرجمة للدّرس:

1.1.1. أسباب موضوعيّة عامّة :

بدأ في العقود الأخيرة اهتمامٌ كبير بقضية الترجمة واشتدّت الدعوة إلى تنشيطها حتّى تبلغ ما بلغته مع الأسلاف من نهضة وازدهار، وذلك لمّا وعى أهل العلم والأدب والثقافة بأزمة هذا الرافد الحيوي من روافد المعرفة الإنسانية الذي طالما أدّى دورًا بارزًا في نشر نور العلم وإعلاء منارات المعرفة بما يتيحه من اتصال بمختلف الثّقافات والتّفاعل معها، وبوصفه إطلالة حضارية منيرة على آفاق رحبة من الفكر الإنساني الذي يخطو خطى عملاقة في سبيل التقدم والرّقي.

ثمّ إنّ "اللغة العربية تزداد غَناءً وثراء بالترجمة وتتسع آفاقها بالحصيلة الجديدة التي تضاف إلى ذخيرة تراثها وتصبح أقدر على تأدية رسالتها في عصر العلم والتقدّم العلمي والتكنولوجي بفضل عملية التلاحم التي تضطلع بها الترجمة"[2].

وتعتبر الترجمة اليوم من أهم روافد الثّقافة، وقد أحرزت انتشاراً واسعاً وأوجبت الضرورات القيام بها ومتابعتها، مما أفقدنا القدرة على التمييز بين مصادر الصور الغنيّة التي تضمنتها من صور فكرية وأدبية وفنية وعلمية قد اتسعت لها أذهاننا.

2.1.1. أسباب مباشرة خاصّة :

إنّنا نعي جيّدا قيمة أن يُدرك طالب اللّغة دور اللّغة العربية في إثراء ثقافة الآخر تاريخيّا ولا سيما لمّا أخذت أوروبّا تبني حضارتها الحديثة؛ يوم لم تجد بُدّا

2 – يراجع حافظ (محمود)، 2006، "كلماتي مع الخالدين"، الدّرس 13، الجزء 1، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة القاهرة.

من الاستعانة بما ترجمه العرب المسلمون وما طوّروه من علوم أسلافهم حين أشكلت عليهم، حتّى يدرك هذا الطّالب حاجته إليها رافدا أساسيّا لقراءة الآخر، وإن بلسانه، و لكي يعي الرّوابط الوُثْقى الّتي تجمع لغات العالم، فهي في مسترسل العربيّة إحدى حلقاته .

ونسعى عبر دراسة التّرجمة والإبانة عن بعض ضوابطها إلى دفع طلبتنا نحو الاهتمام باللّغة العربيّة اللغة الأم من خلال لَفْت انتباههم إلى نصوص فرنسيّة عرّبت فيقدم على قراءتها باللّغة العربيّة ، ليتيح لنفسه فرصة المقارنة، وربّما تكون دراسته للمسألة سبيلا إلى ممارسة التّرجمة لاحقا إنْ نقلاً أو تعْريبا.

2.1. في تعريف التّرجمة: ما التّرجمة أو ما العمليّة التّرجميّة؟

1.2.1. التّعرف اللّغوي :

ورد في لسان العرب لابن منظور: (ترجم) التُّرْجُمانُ والتَّرْجَمان المفسِّر للسان وفي حديث هِرَقْلَ قال لتُرْجُمانه الترجمان بالضم والفتح هو الذي يُتَرْجِم الكلام أَي ينقله من لغة إلى لغة أُخرى والجمع التَّراجِم والتاء والنون زائدتان وقد تَرْجَمه وتَرْجَم عنه ...(لسان العرب، مادّة "ترجم").

وجاء في الصّحاح في اللّغة: يقال: قد تَرْجَمَ كلامه، إذا فسَّره بلسان آخر. ومنه التَرجَمان، والجمع تراجم. ويقال تَرجُمانٌ. ولك أن تضم التاء لضمَّة الجيم فتقول تُرْجُمانٌ.

فقد كان لكلمة ترجم معنى واسع هو فسّر وأوضح وأبان. و بهذا المعنى استخدمها كثير من وضّاع المعاجم واللغويين، فكأنّ التّفسير والتّرجمة واحد حينئذ، غير أنّها نزعت إلى التّخصّص شيئا فشيئا حتّى أصبحت في النّهاية تعني: نقل الكلام من لغة إلى لغة أخرى[3].

3 – ينظر مثلا: نعماني (أبو جمال قطب الإسلام)، الترجمة :ضرورة حضارية، الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ، المجلد الثالث، ديسمبر 2006، ص 185.

2.2.1. التّعريف الاصطلاحي المَضْموني: ما التّرجمة من حيث المضمون؟

يراها البعض بنت الحضارة ورفيقتها الدائمة عبر الزمان والمكان، والنافذة التي تفتحها الشعوب لتستنير بنور غيرها، ولقد عرفها العرب منذ القديم، كغيرهم من الشعوب... فهي حينئذ تزدهر لتهيّئ ظروف البحث العلمي البنّاء إذا ما ازدهرت الحضارة ومال النّاس إلى حبّ الاطّلاع وَزَكَا في نفوسهم الفضول المعرفي...

فإذا أردنا أن نستخلص تعريف التّرجمة بإيجاز قُلْنا: هي شرح ما يقوله الآخر ويكتبه، أو تفسيره أو نقله من لغةٍ أصلٍ إلى لغة المتلقي أو المستمع. فهي بالنّسبة إلى المترجم تفسير فكرة صاغها غيرُه بلغة أخرى غير لغته. وليس عليه أن يفتش عن هذه الفكرة في أي مكان، بل كل ما ينبغي هو أن ينقلها من لغتها الأصليّة إلى لغته. وبعبارة أخرى، فالفكرة لا تعود إلى المترجم بل إلى منشئ النصّ. وبهذا يمكن القول إنّ الكلام في التّرجمة يعود في نفس الوقت إلى المؤلف وإلى المترجم.

3.1. مسائل يطرحها مفهوم التّرجمة:

ربّما يصبح من المفارقات أنْ يطرح هذا المفهوم فضلا عن فائدته بعض المسائل هي كما يعرض بعض الدّارسين: ضرورة بيان المقصود بلفظة الترجمة مفردة ومضافة، ووجوب توضيح العلاقة بين التفسير والتّرجمة لأنّها علاقة مُتواترة في التّعريفات اللغويّة، ومدى التزام التعبير المعاصر عن التّرجمات بحقيقة التّرجمة كما نشأت.

وعليه، فإنّ النظر في كتب اللّغة يقودنا إلى أنّ لفظة التّرجمة مفردة جاءت بمعنى: التّبيين، والتّوضيح، والتّفسير، وذلك باللّغة نفسها أو بلغة أخرى. وترجم لفلان أو عنه: بيّن تاريخه وسيرته. وترجم الكتاب أو الباب أي عرّفه أو عرّف به. وترجمة القرآن: أي تفسيره وبيان معانيه. وترجمان القرآن: أي تفسيره، وقد سمى به السيوطي تفسيرا مطولاً اختصره في الدرّ المنثور.

ويلاحظ الناظر في بعض الكتب والدراسات حديثا عن مفهوم الترجمة باعتبار أقسامها؛ حيث يشتهر تقسيمها إلى قسمين :

أوّلا: الترجمة الحرفية، ويقصد بها محاكاة الأصل في نظمه وترتيبه أو ترجمة اللفظ نفسه.

ثانيا: الترجمة التّفسيرية، ويعنى بها ترجمة معاني الكلام.

ونعتقد أنّ ذلك يحتاج إلى تأمل وإعادة نظر؛ فتقسيم التّرجمة إلى حَرْفية وتفسيرية والحديث عن القسم الأول بأنّه لا يجوز، وعن الثاني بأنه جائز يبقى تقسيما افتراضيّا اعتباريّا، لأنّ ما يسمّى بالترجمة الحرفية أقرب إلى الاستحالة من التّحقّق. فالتّرجمة تستهدف الدّلالة في سياقها ولا تستهدف المعنى الحرفي، أي أنّها تقع من المعنى على المطّرد occurrent، لا النّمط type (بلانشيه، 2007، 42)[4]، وقد جاء في تعريف التّرجمة أنّها الفهم، ويعني ذلك أنّ أوّل ما نتعلّمه في التّرجمة كوْنها على مستوى الفكرة بالدّرجة الأولى وليس فقط على مستوى الكلمة. والفهم هو الّذي يؤدّي بنا إلى المعنى. والترجمة ليست مجرّد عمليّة نقل كلمات نصّ مكتوب في لغة معطاة إلى كلمات بلغة أجنبيّة، بل نقل كلّ ما يتضمّنه النّص من أبعاد معقّدة: أسلوبيّة، جماليّة، ثقافيّة، اجتماعيّة، وحتّى نفسيّة. فهي ليست مجرّد عمليّة آليّة بسيطة بل هي ممارسة علميّة ونظريّات دقيقة" (بيّوض، 2003، 40).

ويعرّف ويلس (Wilss) التّرجمة بأنّها "أسلوب يؤدّي انطلاقا من نصّ المتن المكتوب، إلى نصّ في اللّغة المستهدفة على أكبر قدر من التّكافؤ، وهو يتطلّب من المترجم الاستيعاب التّام للنّواحي التركيبيّة والدّلاليّة والأسلوبيّة والبراغماتيّة النصيّة للنّص الأصلي"[5].

---

4 – الاطّراد (occurrence): هو إمكانيّة ظهور الوحدة اللسانيّة في السلسلة (أُنظر: تعريف روبير ستريك لهذا المصطلح اللّساني، في الموسوعة الكونيّة: R.Sctrick, occurrence linguistique, in Encyclopaedia Universalis.) (ن. بلانشيه، 2007، الهامش، ص 42 [المترجم]).

5 – يراجع: بيّوض، إنعام، 2003، التّرجمة الأدبيّة؛ مشاكل وحلول، نشر دار الفارابي، لبنان. 32/ أو Wilss.W. The science of translation ; problems and methods : 112

إلاّ أنّ التّرجمة لا يمكن حصرها في هذا التّعريف أو ذاك، فللترجمة علاقات شائكة بما يتضمّنه النّص من أبعاد معقّدة منها كما جاء في التّعريف الأوّل: الأسلوبيّ والجمالي والثّقافي والنّفسي، ومنها غير ذلك. ولهذا السّبب يتحدّث الدّارسون عن علاقة التّرجمة باللّغة واللّسانيات، فقد أورد عبد الفتّاح ابراهم هذا التمثيل الّذي يضع التّرجمة من اللسانيات موضعا، ويقرّ أنّها مبحث من مباحث اللّسانيات التّطبيقيّة مثلها مثل مبحث تعليميّة اللّغات الأجنبيّة:

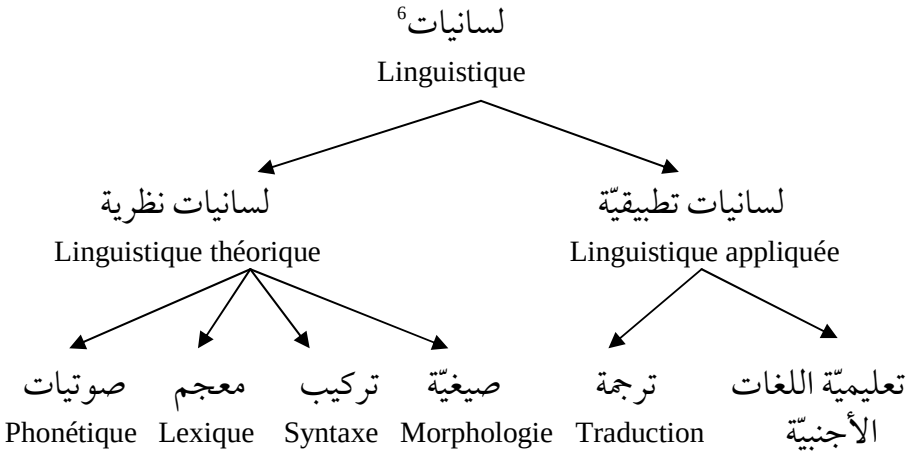

ومن المسائل الّتي تطرحها التّرجمة الفوارق الممكنة بين الممارسة والدّراسة، إذ لا شكّ أنّ ممارسة التّرجمة في المكتوب والشّفوي قديمة قِدَم الحضارة الإنسانيّة، ولكنّ التّنظير لها ودراسة أساليبها وأنواعها والاهتمام بنشاط المترجم ومختلف ما يقوم به من عمليّات وآليّات (mécanismes) لم يحظ بعناية الدّارسين إلاّ حديثا ومنذ أمد غير بعيد، ولم يتأكّد هذا الجهد بدراسات نظريّة منهجيّة إلاّ في النّصف الثّاني من القرن العشرين. أمّا عن أنواع الممارسة الترجميّة، فتندرج الأساليب التّرجميّة المستعملة عادة ضمن تصنيف ثنائي كبير، يفرّع التّرجمات إلى ترجمة مباشرة وترجمة غير مباشرة، وذلك بناء على ثقافة المترجم ومعرفته باللّغتين

6 - Brahame (Abdelfateh), cours magistrals donnés à l'école doctorale de traduction, université Mentouri, Constantine. Algérie. Mars 2009.

المنقول منها والمنقول إليها وبحضارة كليهما وحسب "قراءته" للنّص في ظروف معيّنة. وقد قسم فيناي ودبلنيت أساليب التّرجمة كما يلي (VINAY & DABLNET, 1977, 47-55)، على أنّنا قد أدمجنا الأقسام الّتي اقترحا ضمن قسميْن كبيريْن هما قسم التّرجمة المباشرة وقسم التّرجمة غير المباشرة، من أجل أن يكون التّفريع أوضح وإجرائيّا أكثر من حيث التّمهيد إلى أنسب الطرائق التّرجميّة الّتي تتوافق والنّصانيّة في أخذ النّص على جهة الكلّ الجامع لا على جهة الأجزاء المتفاصلة، على أنّ هذا التّقسيم الثّنائي لم يغب عن أسلافنا فورثْنا عنهما للترجمة طريقان ربّما يكون التقسيم المحدث منهما[7]:

ولعلّ أنواع التّرجمات لا تعدو أن تكون أمثلة عن العقبات الّتي يواجهها المترجم ويحاول التّغلّب عليها، وتقوم برهانا على أنّ التّرجمة هي عمليّة نسبيّة. فالمترجم النّاقل "مضطرّ إلى تتبّع كاتبه أنّى سعى ومُجاراته بمُرونة فائقة في سائر ما يحدثه من تنويع" (Hechaïmé, 1986, 162). وعلى أيّة حال، فلا بدّ للمترجم من أن يتبنّى تصوّرا مّا للنّص والوظيفة الّتي تكسبه قيمته سواء كانت صادرة

7 – جاء عن الصّلاح الصّفدي قوله: "وللتّراجمة في النّقل طريقان: أحدهما طريق يوحنّا بن البطريق وابن النّاعمة الحمصي وغيرهما، وهو أن ينظر إلى كلّ كلمة مفردة من الكلمات اليونانيّة، وما تدلّ عليه من المعاني، فيأتي بلفظة مفردة من الكلمات العربيّة ترادفها في الدّلالة على ذلك المعنى فيثبته وينتقل إلى الأخرى كذلك حتّى يأتي على جملة ما يريد تعريبه، وهذه الطّريقة رديئة بوجهيْن: أحدهما أنّه لا يوجد في الكلمات العربيّة كلمات تقابل جميع الكلمات اليونانيّة ، ولهذا وقع في خلال هذا التّعريب كثير من الألفاظ اليونانيّة على حالها. الثّاني أنّ خواصّ التّركيب والنّسب الإسناديّة لا تطابق نظيرها من لغة أخرى دائما، وأيضا يقع الخلل من جهة استعمال المجازات وهي كثيرة في جميع اللّغات. الطريق الثّاني في التّعريب طريق حنيْن بن إسحق والجوهري وغيرهما، وهو أن يأتي الجملة فيحصل معناها في ذهنه ويعبّر عنها من اللّغة الأخرى بجملة تطابقها، سواء ساوت ألفاظها أم خالفتها، وهذا الطّريق أجود ولهذا لم تحتج كتب حنين بن إسحق إلى تهذيب إلاّ في العلوم الرّياضيّة لأنّه لم يكن فيما بها، بخلاف كتب الطّب والمنطق والطّبيعي والإلهي فإنّ الّذي عرّبه منها لم يحتج إلى الإصلاح، فأمّا إقليدس فقد هذّبه ثابت بن قرّة الحرّاني وكذلك = المجسطي والمتوسّطات بينهما" (البهاء العاملي، الكشكول). وهذا التّصنيف الّذي لم يسلم من النّقد يستشهد به كثير من المحدثين على سبق العرب إلى التمييز بين الترجمة الحرفيّة والترجمة الوظيفيّة (مزيد، 2010، 11).

عن ظواهره الصوتيّة أو الصّيغيّة أو المعجميّة أو التركيبيّة، أو مُتأتية من عوامل السّياق باعتباره كما ترى جوليان هاوس مثلا: "العنصر الفعّال في تحديد فعاليّة الخِطاب. وذلك ما يحتّم من وجهة نظرها أن تتّجه أنظارنا في التّرجمة إلى الخطاب بأسره، وليس إلى الجمل المكوّنة له بكونها وحدات منعزلة" (عوض، 1989، 102). ومثل هذا التصوّر يُمْلي علينا أن نهتمّ ثانيا بالنّص ونأخذه على أنّه واسم لكلّ جامع كما نأخذ التّرجمة على أنّها "إعادة صياغة [تداوليّة] براجماتيّة لنصّ المصدر في لغة الهدف" لتكون في مجملها "عمليّة نصّانيّة" (نفسه، 103).

1. في النّص ثانيا، وأخذه على أنّه وَاسِمٌ لكلٍّ جامع:

"... نستطيعُ أن نقول إنّ أيّ استخدام للّغة هو نصّ، وهو تعريف يظلّ على سعته محدودا، لأنّ نصوصاً كالبرامج التليفزيونيّة تتشكّل إضافة إلى اللغة التقليديّة من مؤثّرات صوتيّة وبصريّة، ... أمّا مُصطلح الخِطاب فيشير إلى اللّغة قيد الاستعمال في الواقع بوصفها جزءا من الحياة الاجتماعيّة يرتبط بغيره من عناصرها ومكوّناتها" (فيركلف، 2003، 3). ولذلك نعوّل لمقاربة النّص في علاقته بالترجمة باعتباره موضوعها الأساسي، سواء أكان أصلاً أو هدفاً على مصطلح الخِطاب وما ارتبط بتحليل الخِطاب من مفاهيم، وسنسعى في هذا القسم الثّاني من العمل إلى "إبراز مرحلة التّحليل ودورها الحاسم والخطير في النّفاذ إلى روح النّص أو الأثر المرشّح للتّرجمة، واقتراح طرائق عمليّة يكفل استخدامها مساءلة النّص مساءلة شاملة هي قِوَامُ التّرجمة الجيّدة الأمينة" (المنصوري، 2003، 7)... إنّ مساءلة النّص أو الأثر المرشّح للترجمة مساءلة شاملة ومتأنية كفيلة بأن تعصم نصّنا المترجم عن "الكذب" وتبقيه كما يبقى الأصل الجيّد أثرا خالدا" (نفسه، 33). فأخذ النّص باعتباره كلاّ جامعا يحصّن الترجمة من الانفلات عن القدر المطلوب من الأمانة الّذي بفقده نفقد روح النّص أصلا. يقول نيومارك Newmark في كتابه مقاربات للتّرجمة (Newmark, 1988, 163): إنّ "الألفاظ المترجمة تكذب دائما، أمّا النّصوص

المترجمة فلا تكذب إلاّ إذا ترجمت على نَحْو رديء". وبناء على ذلك كلّه، نسعى في مقاربة بعض النّصوص في ضوء بعض آليات نَحْو النّص وتحليل الخطاب من قبيل:

1.1. الاتّساق والانسجام[8] بين متواليات الأعمال القوليّة:

يشكّل الاتّساق والانسجام ثنائيّة مفهوميّة من أساسيّات نَحْو النّص، وبينما يُعنى في دراسة الاتّساق بـ"التّماسك الشّكلي"، فتكون دراسة المنجز القولي في مستوى التّركيب أوّلا، يُهتَمّ في دراسة الانسجام بـ"التّماسك الدّلالي"، فتكون دراسة ذاك المنجز في مستوى الدّلالة.

أمّا عن التّماسك الّذي يحكمه فضربان:

1.1.1. الاتّساق/ أو التّماسك الشّكلي: ويعني إجمالا "ترابط الجمل في النّص مع بعضها بعضا بوسائل لغويّة معيّنة"[9]، ويهتمّ في دراسته بالرّوابط الّتي يجري استعمالها في سطح النّص، أمّا اهتمامه بالدّلالة، فإن تمّ فعرَضا وانطلاقا من الشّكل بما أنّ الرّوابط الّتي تحكم سطح النّص لا تخلو من دلالة مّا[10].

"ودراسة الاتّساق هي بالأساس دراسة علامات تحقّق الانسجام وقرائنه المتحقّقة باللّفظ، ويمكن ألاّ يعتمد الانسجام إلاّ على عدد قليل من القرائن اللّفظيّة بل إنّه قد يتحقّق دون توفّر أيّ قرينة من [تلك] القرائن" (الشّاوش، 2001، I، 109)، أمّا عن مظاهره فقد ذكر منها Kukharenko أدوات الرّبط

8 – الاتّساق والانسجام: وافقنا في ترجمتها الشّاوش في مؤلّفه "أصول تحليل الخطاب"، فيما نجد ترجمات أخرى مختلفة منها أنّ محمد لطفي الزليطني ومنير التريكي في ترجمتهما كتاب تحليل الخطاب لـ:ج. ب. براون وج. يول، جامعة الملك سعود، الرّياض، 1418هـ/1998م، ص 340، قد استعملا التماسك الشكلي: cohésion/ التّماسك الدّلالي أو المعنوي: cohérence. ووافقهما فيه صبحي إبراهيم الفقي في مؤلّفه علم اللّغة النصّي بين النّظرية والتّطبيق، ج1، دار قباء، القاهرة، 1421هـ / 2000م، ص 96.

9 – شحدة فارع وآخرون، مقدّمة في اللغويات المعاصرة، دار وائل للنّشر، عمّان، ط1، 2000، ص 201.

10 – ينظر: جمعان عبد الكريم، مفهوم التّماسك وأهميّته في الدّراسات النصيّة، علامات، ج61، مج16، جمادي الأولى 1428 هـ/مايو 2007.

والتّنغيم الذي يتحوّل بفعل الكتابة إلى علامات تَنْقيط، أضف إليهما الصيغة والزّمان والعدد والضمير والتكريرين الإحالي والمعجمي، ثمّ تناظر البناء بين الجمل، وجميعها أدلّة على ما فوق الجملة من وحدات[11].

ويعدّ الاتّساق مفهوما مفيدا في التّرجمة أبانت عن أهميّته أبحاث مثل الّتي قال بها باسل حاتم الّذي يريد من المترجم أن ينظر إلى النّص من حيث هو بنية متكاملة structure تترابط بواسطة النّظم texture، وهو هدف أساسيّ في العمليّة الترجميّة وخطوة أولى أساسيّة قبل أن يحدّد المترجم الكيفيّة التّي بها يحقّق أغراضه في اللّغة الهدف، رغم أنّه هدف قاصر عن حلّ المشكلات وحده (عوض، نفسه، 104). ولإبراز قيمة النّظر إلى النّص باعتباره بنية متكاملة جامعة يحضرنا خطاب نُصْح (discours de conseil) يشكّل رسم حياة عرّبه اليعلاوي عن أ. ديماس فيس A. Dumas Fils ، وهو من صنف النّصوص الأمريّة الإلزاميّة textes prescriptifs منه قوله (Yalaoui, 1984,90):

75 رَسْـــمُ حَيَاةٍ ***75 Un plan de vie***

اِمْشِ عَلَى قَدَمَيْكَ سَاعَتَيْنِ كُلَّ يَوْمٍ، وَنَمْ سَبْعَ سَاعَاتٍ كُلَّ لَيْلَةٍ. وَارْجَعْ إِلَى فِرَاشِكَ حَالَمَا تُحِسُّ بِالْحَاجَةِ إِلَى النَّوْمِ، وَغَادِرْهُ حَالَمَا تَسْتَيْقِظُ. وَلاَ تَأْكُلْ إِلاَّ عَلَى جُوعٍ، وَلاَ تَشْرَبْ إِلاَّ عَلَى عَطَشٍ، وَلِيَكُنْ أَكْلُكَ وَشُرْبُكَ دَائِمًا عَلَى مَهْلٍ...

« Marche deux heures tous les jours ; dors sept heures toutes les nuits ; couche-toi dès que tu as envie de dormir; lève-toi dès que tu réveillé. Ne mange qu'à ta faim, ni bois qu'à ta soif, et toujours lentement ...»

فإذا تأمّلنا **الأوامر**: امش، ونَمْ، وارجع، وليكن، وغَادر/ Les ordres: Marche, dors, couche ,lève

11 – ينظر: Kukharenko (Valeria) ; 1979, Some consideration about the properties of text in Petöfi ed. 1979 pp. 235-257 أو ضمن الشاوش 2001، I، ص 109.

والنّواهي: لا تأكل، ولا تشرب / Les interdictions: ne mange, ni bois

في ترتيبها النّسقي وجدنا كلّ عمل متعلّق بما سبقه وبما لحقه من أعمال، وذاك التّعالق هو السّبب في انبناء هذا الخطاب الطّلبي على شرطيْ التّنظيم من جهة والاتّساق والتّماسك (cohérence & cohésion) من جهة أخرى بحيث يؤثّر كلّ ملفوظ من الملفوظات المكوّنة للخطاب في ما يأتي بعده ويتأثّر بما يسبقه إن بشكل أو بآخر.

فالأمر بالنوم لسبع ساعات ليلا مرتهن في مستوى القيمة الصحيّة بالمشي لساعتين حتّى يحصل التّكامل بين أعمال النّهار وأعمال الليل عبر التكامل بين المشي والنّوم أو بين الحركة والسّكون، وكذا بالنّسبة إلى الثنائيّة الطّلبية المتعلّقة بفعليْ الأكل والشّرب فكلاهما مكمّل للآخر، وهما في تفاعل فيزيائي مؤكّد خلال الجسم، ثمّ هما متعلّقان بذات الشّرط وهو شرط الحاجة، أضف إلى ذلك أنّ المتكلّم قد علّقهما بشروط التّزمين (ساعتيْن/ سبع ساعات) والاستمراريّة (كلّ يوم/ كلّ ليلة) والحالة الواحدة في الامتثال إليهما (أي التمهّل):

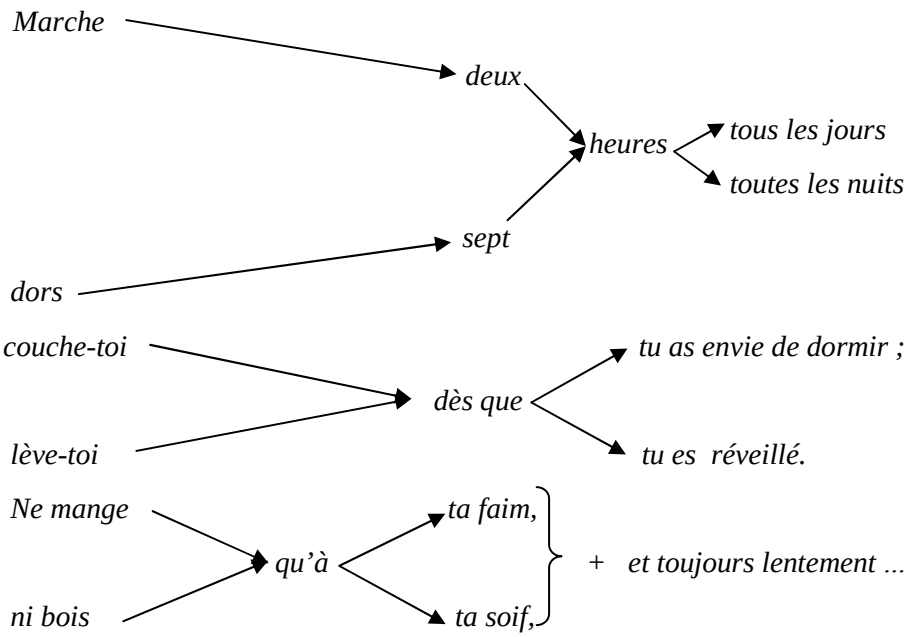

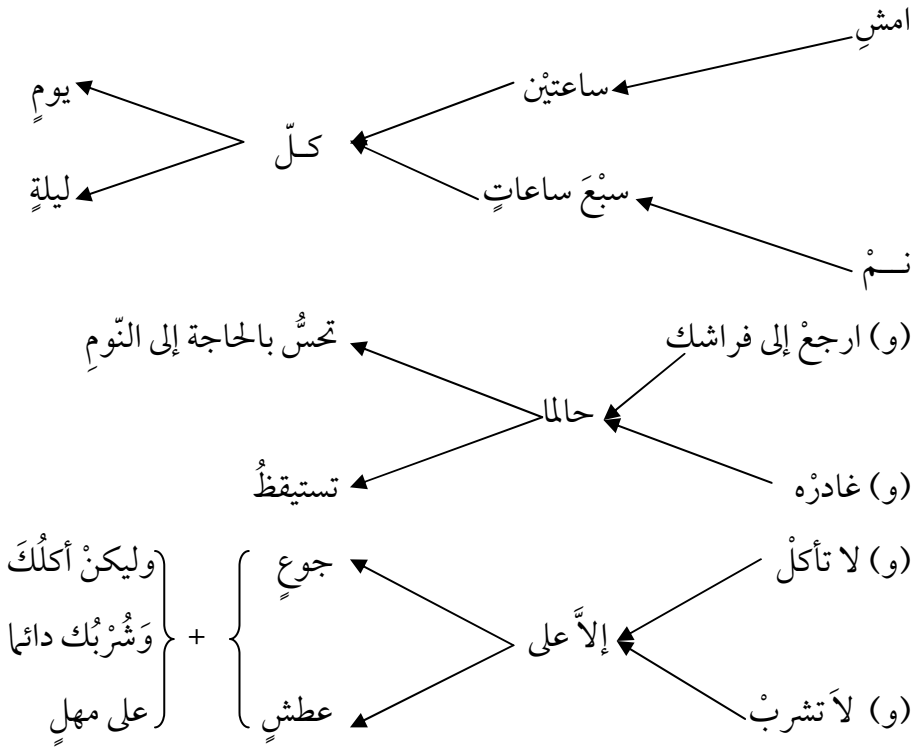

يبيّن هذا التّمثيل للترابط النّسقي لملفوظات الأمر:

- امش، ونم/ marche, dors

- ارجعْ إلى فراشك، وغادره/ couche-toi, lève-toi

وللملفوظيْ النّهي:

- لا تأكلْ، ولا تشربْ/ ne mange, ni bois

أنّ هذا التّرابط يتشكّل في النّسيج اللّفظي للخِطاب تدريجيّا عبر:

- التّوافق الأسلوبي (أمر/ أمر) على التقابل الدّلالي بين الفعلين (امشِ) و(نَمْ).

- التّزمين الخاص: (ساعتين/ سبع ساعات) / deux heures, sept heures

- التزمين المشترك في صيغة الإطلاق الدّال على الاستمراريّة: (كلّ)/ tous(tes)

- // // // // // // // التّزامن مع التحوّل: حالمَا/ dès que

- التّوافق بين الفعليْن المنهي عنهما في الحصر (إلاّ على)

- التوافق الكلّي في الحال المطلقة (**دائما على مهل**)/

وهو ما يجعل الملفوظات تنتمي بُيْسر إلى نسيج نصّي واحد، وتتأكّد وحدة الخطاب الّذي يشتمل عليها بوحدة السّياق: سياق النّصيحة/ contexte de conseil، بحيث تتضافر عوامل نحويّة وأخرى مقاميّة في تشكيل نسيج النّص الأصل لتيسّر عمليّة تحليله ثمّ تعريبه باعتباره منجزا مُرْتهنا للتّنظيم والاتّساق والتّماسك، وهي نفس الضّوابط الّتي ينبغي أن يرتهن لها النّص الهدف، فتسهل مراجعته، ويتيسّر تحقيقه.

ومن هذه الرّوابط المشكّلة للتماسك الشكلي في الخطاب المترجم موضوع تحليلنا كما يوضّح الرسم التّمثيلي أعلاه:

- الرّابط الاستئنافي: الواو: (و) نم، (و) ارجع، (و) لا تأكل، (و) لا تشرب، (و) ليكن...

- اللّفظ (كلّ)

- اللفظ (دائما)

- التّوافق الصيغي في صيغة الأمر (افعلْ)

- التّوافق الأسلوبي (إنشاء طلبي)...

وجميعها لها ما يقابلها في النّص الأصلي بما يرفع من درجة التكافؤ بين النّصين الأصل والهدف كما تنظّر له مناويل عدّة في علم التّرجمة. إذ هي ترجمة للفواصل، ولعبارات من قبيل tous/toutes، ولصيغة الأمر في الفرنسيّة mode de l'impératif، ثمّ لجهة الطّلب: modalité de demande... وهي عوامل اتّساق تضمن ترابط وحدات النّص ليتشكّل وحدة تركيبيّة تضمن مبدئيّا وحدته الدّلاليّة، إن لم نقل إنّ تلك الوحدة الدّلاليّة هي الّتي أفضت إلى وحدة البناء الخارجي للنصّ.

1.1.2. الانسجام/ أو التّماسك الدّلالي: اعتبر قَيْداً من قُيود النّص بما هو "متتالية منسجمة من النّصوص"[12] يهتمّ بالمضمون الّدلالي في الخطاب وطرق التّرابط الدّلالية بين أفكاره من جهة، وبينها وبين معرفة العالم من جهة أخرى، ولهذه الجهة الأخيرة أهميّة قصوى إلى الدّرجة الّتي تجعل بعض اللّغويين يحدّدون التّماسك الدّلالي بأنّه "شيء موجود في النّاس لا في اللّغة، فالنّاس هم الّذين يحدّدون معنى ما يقرؤون وما يسمعون"[13]، والأهمّ في هذا التّماسك هو الوحدة الموضوعيّة، أو ما يطلق عليه "فان دياك" البنية النصيّة الدّلاليّة الكبرى وما يتعلّق بها من بنى دلاليّة صغرى في النّص.

وقد اخترنا لبحث الانسجام (cohérence) نصّا أخر من منتخبات اليعلاوي هو نصّ "la patrie"/ "الوطن" (Yalaoui,1984,53):

12 - Isenberg,H , Der Bergriff « text » in der Sprachtheorie texttheorie in Genot, Gérard ; 1984, Grammaire et récit, essai de linguistique textuelle, Nanterre, p 88.

13 – جورج يول، معرفة اللّغة، ترجمة أ.د. محمود فراج عبد الحافظ، دار الوفاء لدنيا الطّباعة والنّشر، الإسكندريّة، ط1، 2000، ص 146.

39 La patrie

Tu n'as peut-être jamais pensé à ce qu'est la patrie ?

C'est tout ce qui t'entoure.
tout ce qui t'a élevé et nourri. –I-
tout ce que tu as aimé.

-II- *Cette campagne que tu vois,*
Ces maisons,
Ces arbres,
Ces jeunes filles qui passent là en riant, *c'est la patrie !*

-III- *Les lois qui te protèges,*
le pain qui paye ton travail,
les paroles que tu échanges,
la joie et la tristesse qui te viennent des hommes et des choses parmi lesquelles tu vis, *c'est la patrie !*

-IV- *La petite chambre, où tu as vu autrefois ta mère,*
les souvenirs qu'elle t'a laissés,
la terre où elle repose, *c'est la patrie !*

Tu la voie, tu la respires partout !

39 الوطن

لعلّك لم تتساءلْ قطُّ: مَا الْوَطَنُ؟

هو كُلُّ مَــا يُحِيطُ بِكَ،
(وَ) كُلُّ مَا رَبّاكَ وَ غَذّاكَ، -I-
(وَ) كُلُّ مَا أَحْبَبْتَهُ.

-II- هَذِهِ الحُقُولُ الَّتِي تُشَاهِدُهَا،
/
(وَ)هَذِهِ الأَشْجَارُ،
(وَ) أُلائِكَ الْفتيَاتُ اللاَّئِي
يَعْبُرْنَ هُنَاكَ ضَاحِكَاتٍ، هِيَ الْوَطَنُ!

-III- (وَ) الْقَوَانِينُ الَّتِي تَحْمِيكَ،
(وَ) الْخُبْزُ الّذِي يُكَافِئُ عَمَلَكَ،
(وَ) الْكَلِمَاتُ الَّتِي تُبَادِلُهَا
(وَ) الأَفْرَاحُ وَالأَتْرَاحَ الَّتِي
تَأْتِيكَ مِنَ النَّاسِ وَمِنَ الأَشْيَاءِ
الَّتِي تَعِيشُ بينَهَا هِيَ الْوَطَنُ!

-IV- (وَ) الْغُرْفَةُ الصَّغِيرَةُ الَّتِي رَأَيْتَ
فِيهَا أُمَّكَ قِدَمًا،
(وَ) الذِّكْرَيَاتُ الَّتِي تَرَكَتْهَا لَكَ،
(وَ) الأَتُّرْبَةُ الَّتِي تَجْثُو فِيهَا هِيَ الْوَطَنُ!

إِنَّكَ تَرَاهُ، إِنَّكَ تَتَنَشَّقُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ

رسمنا هذه الخطاطة لإظهار الانسجام أو التّماسك الدّلالي في النّصين الأصلي (La patrie) كما ورد عن SOUVESTRE والهدف كما جاء عن اليعلاوي، وهو يمثّل البنية الدلاليّة الكبرى بحسب اصطلاح دايك، فتبيّنا أنّ هذه البنية تكوّنها ستّ بنيات صغرى باعتبار ما جاء قبل الترقيم وبعده. ووعي المترجم بهذه البنية الدلالية الكبرى ثمّ بانقسامها إلى بنيات صغرى يمثّل حسب رأينا ضمانا له من الانسلاخ عن روح النّص الأصلي، أو العدول عن مقاصد صاحبه.

أمّا الأفعال اللّغوية الّتي أنشأت مجتمعة خطاب وصف الوطن فهي بُنى دلاليّة صغرى، أو هي أفعال لغويّة دُنيا micro-actes de langage تتعاقب بانتظام مكوّنة سلسلة من الأفعال الإثباتيّة الوصفيّة بالشّكل الّذي يجعل أيّ ارتباك في التّرتيب عقبة أمام تحليل دقيق ووجيه[14]، ومن ثمّة مانعا من ترجمة محقّقة لمقاصد النّص الأصلي في سياق نصّي جديد.

وهذه الأفعال تقتضي تماسكا دلاليّا فيما بينها حتّى تؤسّس لفهم وحدة الخطاب في النّص الأصلي خطوة نحو وحدته في النّص الهدف، ويعدّ الباحثون مقاربة هذا التّماسك الخطوة الأهمّ في تحليل النّص أو الخطاب متعلّلين بأنّ التّماسك الشّكلي لا يمكن أن يحدّد وحده وحدة الخطاب، إذ يمكن أن يقال مثلا: "اركب سيّارتك وتناول فطورك، لا تستعمل الهاتف الجوّال بل خفّض السّرعة وتأمّل في الأفق أمامك"، ولكن يبقى المقول مفتقرا إلى التّماسك بالرّغم من توفّره على بعض الرّوابط وأدوات التّماسك الشّكلي، فلا يعدّ وقتئذ خطابا...[15]، فإذا كان كذلك لم يتيسّر فهم مقاصده وتعسّر نقله من لغته بأيّ شكل من الأشكال. وقياسا على ذلك، فمن أوائل ما يحقّق فيه المترجم مدى استجابة نصّه لوحدة الخطاب الّتي يفترض أن تكون متحقّقة في النّص الأصلي حتّى لا تتحوّل عمليّة الترجمة برمّتها إلى ضرب من العبث.

14 - Burger (Marcel), Lurgin (Gilles), Micheli (Raphaël), Pahud (Stéphanie); Marques linguistiques et manipulation. Le cas d'une campagne de l'extrême droite suisse. Les langues de politique; Suisse Laboratoire politique européen. 81/ 2006. p 9.

15 – ينظر؛ جمعان عبد الكريم، مفهوم التّماسك وأهميّته في الدراسات النصيّة، مجلّة علامات، ج. 61، مج. 16، جمادي الأولى 1428هـ– مايو 2007، ص 211).

ولا يعني القول بضرورة تجاوز التّماسك الشكلي إلى نظيره الدّلالي افتقار الأوّل إلى القيمة التحليليّة ومنها إلى أيّ قيمة في العمليّة الترجميّة، لأنّ العلاقة بين الضربين هي علاقة تداخل وتواشج إلى حدّ قد نصل فيه إلى عدم الفصل بينهما أو حتّى الخلط بينهما عند بعض الدّارسين. ويعدّ هذا عندنا دليلا بيّنا على ضرورة الوعي بالتّكامل المنهجي بين الشكل والمضمون أو بين البنية والدّلالة لتحليل أيّ خطاب تحليلا نرومه في سياق الترجمة سبيلا إلى فهم النّص الأصلي فهما يقي من إمكانيّة التعسّف عليه، وإنجاز أفعال لغويّة لم يقصد صاحبه إلى إنجازها، أو قصد إلى إنجازها في سياق عدم المباشرة مثلا.

وهذا التكامل يقتضي تكاملا آخر بين حقيقة الخطاب في ذاته من جهة وما يحفّ بإرساله وتقبّله من عوامل مؤثّرة تجعل صيغة مثل صيغة التّرجيح (peut-être)/ (لعلّ) تحتمل معاني مثل الإنكار والتّوبيخ أو السّخرية والتهكّم...

2-2- في أخذ النصّ على أنّه خطاب كليّ تكوّنه متواليات من الأفعال اللّغويّة:

لّما كان الانتظام النّصي يعني في أحد وجوهه أنّ النّص بنية كليّة متكاملة تحكمها علاقات التكامل والاقتضاء... فلا بدّ من المحافظة على مقولة أساسيّة في هذا الانتظام، وإذا غابت هذه المقولة سقط النّص، وهذه المقولة هي مقولة التّماسك الّتي تقوم على التّماسك النّسقي؛ أي تماسك أجزاء النّص بعضها ببعض، والتّماسك المقامي؛ أي تماسك النصّ بارتباطه بمقام معيّن...[16]. و"من الضّروريّ كذلك أن نعتمد بنى براغماتيّة كبرى لنتمكّن من الكلام على الوظيفة الإجماليّة لنصّ معيّن... وحينما ننطق بنصّ مأخوذ بكليّته، إنّما نقوم أيضا بفعل كلاميّ إجماليّ أو حتّى بفعل كلاميّ كبير (macro-acte) أحيانا لا تكون رسالة طويلة سوى طلب واحد... وهي الأفعال الكبيرة مشتقّة من متتاليات أفعال بواسطة قواعد كبيرة (macro-règles)" (فان دياك، 1989، 70).

16 - Halliday (M.A.K) & Hasan (R.), 1979, Longman, p 27-28.

وفي سبيل إبراز القاعدة التّداوليّة النّصانيّة لترجمة النّصوص، وعلى أساس الشّروط المتولّدة عنها اقتطعنا من ترجمات اليعلاوي النّص الّذي ورد تحت عنوان: "الظّبي الّذي جرحتُه" (Yalaoui, Le chevreuil que j'ai blessé 1984, 23):

Actes locutoires	**Actes de langage**	**الأفعال اللّغوية**	**الأفعال القوليّة**
Ce regard me disait clairement avec un déchirant reproche :(…)	= Assertion figurative	= إثبات مجازي	كَانَتْ تِلْكَ النَّظْرَةُ تَقُولُ لِي بِصِفَةٍ وَاضِحَةٍ فِي لَوْمٍ يُمَزِّقُ الْفُؤَادَ: (…)
Qui es-tu ?	=Question **1**	= سؤال **1**	من أنت؟
Je ne t'ai jamais offensé.	= négation	= نفي مؤكّد	إنّي لم أظلمْكَ قطُّ.
Je t'aurais aimé peut-être ;	=probabilité		
Pourquoi m'as-tu ravi ma part de ciel,	=Question **2**	= ترجيح	(و) رُبَّمَا كُنْتُ أُحِبُّكَ.
	=Question **3**	= سؤال **2**	(فَـ)ـلِمَاذَا ضَرَبْتَنِي بِالضَّرْبَةِ الْقَاضِيَةِ؟
de lumière, d'air, de jeunesse, de joie, de vie ?	=Question **4**	= سؤال **3**	لِمَاذَا سَلَبْتَنِي نَصِيبِي مِنَ الأُفُقِ وَالنُّورِ، وَمِنَ الْهَوَاءِ وَالشَّبَابِ، وَ مِنَ الْفَرَحِ وَالْحَيَاةِ؟
Que vont devenir ma mère, mes frères, ma compagne, mes petits ?		= سؤال **4**	(وَ) مَاذَا سَيَكُونُ مَصِيرُ أُمِّي وإِخْوَتِي، وَصاحِبَتِي وَصِغَارِي؟
le texte comme unité sémantique ou acte de langage global	**Acte de reproche**	**فعل اللّوم أو العتاب**	**النصّ وحدة دلاليّة كبرى أو فعلا لغويّا كلّيـــــا**

وعليه، فاعتبار النصّ المترجم الهدف كما الأصل خطابا كليّا مركّبا، يقرّ عندنا التّقسيم الثّنائي لهذا الخطاب بناء على ما ينجزه من أفعال، إذ ينجز فعلاً

كبيرا (macro-acte) هو اللّوم أو العتاب يكوّنه مسترسل من الأفعال الجزئيّة الصّغرى (micro-actes) هي: الإثبات المجازي، والسـؤال متكرّرا (× 4)، والنفي مؤكّدا، والترجيح...

وهذا التصنيف الّذي استوحيناه ممّا جاء عن Frédéric Nef في مقاله حول "الأفعال الكبرى غير المباشرة والاشتقاق الرَّجعي" (Macro-actes indirects et dérivation rétroactive) ييسّر –حسب رأينا– تحليل النّص المترجَم بما يتيح ترجمة سلسة من الأفعال الّتي ينجز على اعتبار أنّه كلّ قابل للتّجزئة بما يتيح الكشف عن دقائق العلائق التركيبيّة والدّلاليّة الّتي تتحكّم في النّسيج النّصي. ولذلك يفترض ف. نوف وجود مفهوم موصول بالإدراك الكلّي لهذا الضّرب من الخطابات، إذ من الواضح عنده مثلا أنّ المخاطب الّذي يستمع إلى خطاب رئيس الدّولة ذي التوجّه اليميني في حملته الانتخابيّة، سيقول إذا سئل عمّا استمع إليه بأنّ الرّئيس قد طلب التّصويت لليمين، أي أنّه قد أنجز طلبا، ويرى نوف أنّ هذا المخاطب، وبمجرّد نطقه بالإجابة، سيلخّص الخطاب بواسطة اشتقاق الفعل الكلّي (acte globale) فعلا توجيهيّا، ولا بدّ حينئذ، حسب رأيه، أن نقتدر على مراجعة هذا الحدس لدى المخاطب، وذلك بإعادة تشكيل الآليات والقواعد الّتي مكّنته من إنجاز الخلاصة (على قاعدة الاشتقاق الكلّي) (Nef ,p 187).

وقد بنى نوف (Nef) استدلاله على ما جاء في فان دياك (1977) حيث يُسمَّى فعلا كلّيا (maco-acte) كلّ فعل يشتمل على سلسلة متّصلة من الأفعال الجزئيّة (micro-actes) تابعة له متعلّقة به، "فإن كان الفعل الكلّي هو عمل السّفر مثلا كانت الأفعال الجزئيّة هي: التحوّل إلى المحطّة، واقتناء التّذكرة، ثمّ ركوب القطار (ص ص 234-235)، وهنا يفترض نوف أنّه إذا وافقنا فان دياك اعتبار نظريّة الأفعال اللّغويّة جزء من نظريّة الفعل العامّة، وهو ما يعني أنّ الأفعال اللّغويّة صنف من الأفعال تخضع للمبادئ المتحكّمة في تلك الأفعال عموما،

فإنّنا، حينئذ، نستطيع أن نسلّم بوجود أفعال لغويّة كليّة تستوعب أفعالاً لغويّة جزئيّة".

وبناء عليه نعتقد أنّ اعتبار اللّوم الّذي أنجزه النّص الأخير فعلا لغويّا كليّا يفضي إلى القول بأنّه يستوعب أفعالا لغويّة جزئيّة هي على جهة الظّاهر سلسلة من الأسئلة مشدودة إلى ترجيح وإثبات، شادّ بعضها برقاب بعض، ولكن المشكل هنا يطرح على أكثر من وجه: منه ما يمسّ طبيعة الأسئلة الّتي نعتبرها رابطا دلاليّا هل هي أسئلة وحسب أم أنّها أفعال إثباتيّة تؤكّد الأجوبة على جهة الإنكار وتزيد في تأكيد الترجيح والإثبات اللّذان سبقاها، وعليه نعتقد أنّ قراءة السّياق العام للخطاب، وهي تستوجب حيّزا أوسع، كفيلة بأن تكشف عن كثير من خفاياه ودقائق اشتغاله، وهو ما يتيح مراجعة الترجمة بعمق يختبر التكافؤ بين النّص الهدف والنّص الأصل، فقد ذهب توري في حجاجه إلى "أنّ التكافؤ في التّرجمة ليس نموذجا مثاليّا افتراضيّا، ولكنّه مسألة اختباريّة (إمبيريقيّة). إنّ العلاقة بين النّص المصدر والنّص المستهدف ربّما تعكس أو لا تعكس العلاقة المجرّدة المفترضة بينهما، إلاّ أنّ النّص المترجم موجود بما هو منتَج اصطناعي لكي يُحلّ محلّ النّص المصدر صيغة مقبولة في الثقافة المستقبِلة" (غينتسلر، 2007، 302). ولمّا كنّا نحسب أنّ بين النصين الأصل والهدف استرسال، لم نجد حرجا في أن قدّمنا في اختبار مدوّنتنا المراجعة على مساءلة النّص الأصلي.

خاتمة:

لقد رمْنا أن نقول بعض ما يمكن قوله في مسألة "النّص والتّرجمة" على أن يكون قولنا مؤطّرا بإطار تداولي نصّاني يجعل فكرة النّص أو مادّة التّرجمة مرتبطة بمفهوم العمل اللّغويّ، وما يتفرّع عنه من مفاهيم ذات صلة كالفعل القولي acte locutoire، والفعل المتضمّن في القول acte illocutoire، والفعل

التّأثيري بالقول acte perlocutoire، والقوّة القوليّة أو المتضمّنة في القول force illocutoire، ومفاهيم مرتبطة بمفهوم النّص كالاتّساق والانسجام، والرّبط، والعمل الكلّي، والخطاب... وغيرها ممّا تقدّم ذكره. إلاّ أنّ تنزيل مادّة البحث أبان لنا عن عسر الإحاطة بالمسألة بمجرّد أن ورّطنا أنفسنا في بعض المقدّمات الموصولة بالتّرجمة مفهومها ودوافع طرحها للدّرس والمساءلة وضروبها، وهي مقدّمات لم نجد منها بدّا لأنّها في الغالب الأعمّ تقعيد لمساءلة النّص، أو مادّة الترجمة الّتي اخترنا أن تكون في ورقتنا هذه جوهر الموضوع.

ولمّا كان من العسير المستعصي أن نحيط بكلّ تلك المباحث من أجل الكشف أكثر فأكثر عمّا اعتبرناه علاقة موضوعيّة بين النّص باعتباره كلاّ جامعا والعمليّة التّرجمية التي تستهدفه، اخترنا أن نقف عند مساءلات عامّة لثلاثة نصوص من كتاب اليعلاوي 100 textes français، اختبرنا في المساءلة الأولى مفهوم الاتّساق cohésion، وفي الثّانية مفهوم الانسجام cohérence، وفي الثّالثة مفهوم الفعل اللّغوي الكلّي acte de langage global، أو الفعل الكبير macro-acte الّذي تكوّنه سلسلة من الأفعال الصغرى micro-actes، ليستحيل النّص وهو مادّة العمليّة الترجميّة كلاّ جامعا يؤخذ عند مساءلته بقصد التّرجمة بالنّسبة إلى النّص الأصل أو بقصد تقييم التّرجمة بالنّسبة إلى النّص الهدف، فـ"إذا افترضنا أنّ الترجمة «هي عمليّة تحويل النّص في اللغة المترجمة منها إلى نصّ في اللّغة المترجمة إليها، أو هي نتاج ذلك التّحويل» (لاروز 1989)، فإنّ النّص هو موضع التقييم، كنموذج، لا العمليّة الترجميّة نفسها" (الدّيداوي، 2005، 35). ولذلك حاولنا التّركيز على مساءلة النّصوص وتحليلها، فيما قصرنا القول في عمليّة الترجمة على الحدّ والتعريف. وهي مساءلة تضعنا أمام المرحلة الثانية من التّرجمة أي مرحلة المراجعة، "أو إن شئت هي ترجمة في التّرجمة" (نفسه، 43).

قائمة المصادر والمراجع:

– الخوري، شحادة، 1988، التّرجمة قديما وحديثاً، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة– تونس.

– بنعبد العالي، عبد السّلام، 2006، في التّرجمة: De la traduction، ترجمة كمال التّومي قدّم له وراجع التّرجمة عبد الفتّاح كيليطو، دار توبقال للنّشر، الدّار البيضاء، المغرب.

– بيّوض، إنعام، 2003، التّرجمة الأدبيّة؛ مشاكل وحلول، نشر دار الفارابي، لبنان.

– الدّيداوي، محمد، 2005، منهج المترجم بين الكتابة والاصطلاح والهواية والاحتراف، المركز الثّقافي العربي، الدّار البيضاء، المغرب.

– ديجك، تون أ. ڤان، 1989، النّص: بناه ووظائفه، العرب والفكر العالمي، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان.

– زيتوني، لطيف، 1994، حركة التّرجمة في عصر النّهضة.

– **الشّاوش** (محمّد)،2001، أصول تحليل الخطاب، المؤسّسة العربيّة للتّوزيع و كلّيّة الآداب بمنّوبة.

– المنصوري، محمّد، 2003، التّرجمة من الأنجليزيّة إلى العربيّة؛ مقدّمة نظريّة، كليّة الآداب منّوبة، تونس.

– اليعلاوي، محمّد،1988، 100 نصّ عربي–100 textes français، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان.

– عوض، يوسف نور، 1989، علم النّص ونظريّة التّرجمة، الطبعة الأولى، دار الثّقة للنّشر والتّوزيع، مكّة المكرّمة.

– بلانشيه، فيليب، 2007، التّداوليّة من أوستين إلى غوفمان، ترجمة صابر الحباشة، دار الحوار للنّشر والتّوزيع، سوريا، اللاذقيّة.

– دايك، فان، 2000، النّص والسّياق؛ استقصاء البحث في الخطاب الدّلالي والتّداولي، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشّرق. الدّار البيضاء، المغرب.

– مزيد، بهاء الدّين محمّد، 2010، تبسيط التّداوليّة؛ من أفعال اللّغة إلى بلاغة الخطاب السّياسي، شمس للنّشر والتّوزيع، القاهرة، مصر.

– غينتسلر، إدوين، 2007، في نظريّة التّرجمة: اتّجاهات معاصرة، ترجمة د. سعد عبد العزيز مصلوح، مراجعة محمّد بدوي، المنظّمة العربيّة للتّرجمة، بيروت، لبنان.

- Brahame, Abdelfateh, Mars 2009, cours magistrals donnés à l'école doctorale de traduction, université Mentouri, Constantine. Algérie.

- Hatim, B. & I. Mason. The translator as Communicator. London :

- Hechaïmé, Camille I, La traduction par les textes (التّرجمة بالنّصوص), 1986, Dar El-Machreq, Beyrouth, Liban.

- Newmark, Peter., 1988, Approches to translation. Prentice Hall Inernational Ltd.

- Inay.J.P. and Dablnet.J. (1977). Stylistique comparée du Français et de l'Anglais- Méthode de traduction. Nouvelle édition revue et corrigée. Beuchemin, Monréa: ed Didier.

- Ilss, W., 1996, Knowledge and Skills in Translator Behaviour. Amsterdam and Philadelphia: Benjamins.

مصطلحات التصحيح الزائف
في نصوص العربية الوسيطة

د. منتصر أمين عبد الرحيم
كلية التربية والآداب
جامعة الطائف

مقدمة:

حين يحاول متكلم ما أن يتحدث لغة غير لغته أو لهجة غير لهجته غالبًا ما ينجم عن هذا مجموعة من الصيغ غير الصحيحة، ووراء خطأ هذه الصيغ عدة أسباب من أهمها عدم تمكنه من قواعد هذه اللغة وغلبة السمات اللغوية واللهجية الخاصة به على ما ينتجه من صيغ وتراكيب باللغة الثانية، هذه الظاهرة يطلق عليها التصحيح الزائف Pseudocorrection، فالمتكلم يظن أن هذه الصيغ التي يتحدث بها صحيحة، ولكنها في حقيقة الأمر لا تتفق مع قواعد اللغة الثانية (صوتًا أو بناء أو دلالة) بالإضافة إلى أنه قد تتسرب إليها – دون وعي منه – سمات أو ألفاظ من لهجته أو لغته الخاصة، ولقد ارتبط التصحيح الزائف في الدرس الاستشراقي بنصوص اللغة العربية الوسيطة Middel Arabic وعد صفة من صفاتها ومكونًا من مكوناتها الرئيسة، والعربية الوسيطة ضرب من العربية شاع بعد الفتوحات الإسلامية على ألسنة حديثي العهد بالعربية وانتشر في كلامهم وكتاباتهم فكانوا يخلطون بين الفصيح والعامي وتتسرب إلى كتاباتهم ألفاظ وتراكيب من لغاتهم الأصلية غير العربية؛ لذا أطلق المستشرقون على ما تبقى من نصوص هذه الفترة العربية الوسيطة.

ولقد ظل مصطلح العربية الوسيطة هذا قيد المراجعة والبحث حتى عاد تسمية لجميع النصوص التي يكون فيها التصحيح الزائف سمة غالبة بغض النظر عن العصر الذي ظهرت فيه، وما أريد إيضاحه في هذا المدخل هو أن التصحيح الزائف على تلك الصفة السابقة مفهوم واسع يصدق على عدد كبير من الظواهر، ومن ثم عمد المستشرقون إلى تصنيف هذه الظواهر ووضعوا لها مسمياتها واصطلاحاتها، ولكن الحدود بين هذه الظواهر تحتاج إلى بيان وتوضيح يمكّن من يتصدى لتحليل هذه النصوص من الوصف الصحيح لظواهرها، أضف إلى هذا أن ثمة ظواهر أخرى تنتمي إلى التصحيح الزائف أو تتعالق معها لم يتم درسها على أيدي المستشرقين وتجد تحليلها واردًا في ثنايا الدرس اللساني الاجتماعي والتاريخي وفي نماذج من لغات غير العربية، والحقيقة أن بعض المستشرقين أفاد من هذه الدراسات المعاصرة في وصف ظواهر التصحيح الزائف وتحليلها وإن اقتصر التطبيق لديه – لطبيعة درسه – على نصوص العربية الوسيطة، ومعنى هذا أن التصحيح الزائف لم يعد يقتصر على العربية الوسيطة، وأصبحت العربية الوسيطة مصطلحًا يشتمل على النصوص التي يصاحب لغتها عنصر من عناصر التصحيح الزائف، وامتد التصحيح الزائف ليشكل ظاهرة عامة تصدق على لغات عديدة، بل صار يشمل جميع اللغات، كل هذه التحولات تؤكد على أهمية التعريف بمصطلحات التصحيح الزائف وأقسامه المختلفة وبيان حدودها وإيضاح الفروق بين ما يبدو متفقًا منها وهو مختلف، وهذا ما أحاول بيانه في هذا البحث.

العربية الوسيطة:

تتفق الدراسات الاستشراقية على أن هذا الضرب من العربية نشأ عن حركة الفتوحات الإسلامية وما أدت إليه هذه الحركة من تغير كبير في المجتمع العربي لاسيما لغة هذا المجتمع، ولكن الخلاف بين هذه الدراسات يدور حول طبيعة هذا الضرب وعلاقته بغيره من صور العربية السابقة واللاحقة، فبينما ينظر بعض

المستشرقين إلى العربية الوسيطة وخواصها بوصفها مرحلة تاريخية من مراحل تطور اللغة العربية تشبه ما يسمى الإنجليزية الوسيطة Middle English تجد منهم مَن يعتبرها مجرد ظاهرة تخص تنوعًا محددًا من تنوعات العربية بعيدًا عن ارتباطها بمرحلة تاريخية محددة، بل يمكن لهذه الظاهرة أن تمتد لتصدق كذلك على تنوعات أخرى ماثلة في النصوص العربية القديمة والمعاصرة على السواء.

وعليه أكد "فرستيج" Versteegh أنه «من الخطأ أن نفهم من مصطلح العربية الوسيطة أي مدلول زمني تاريخي ... [فـ] الأخطاء الموجودة في نصوص عربية حديثة تشبه تلك الموجودة في النصوص القديمة أشد الشبه، ومن الممكن أن تظهر أخطاء لغوية في نصوص العربية الفصحى المعاصرة بنفس درجة السهولة التي كانت تظهر بها في النصوص القديمة»[1]، فمصطلح العربية الوسيطة عند "بلاو" Blau – وقد خضع للعديد من المناقشات التي لا مجال لسردها هنا – أصبح ينطبق على تلك «اللغة التي تتضمن جميع الخصائص التركيبية المميزة للهجات العربية الحديثة»[2]، لذا فالعربية الوسيطة «في هذا الإطار الجديد لم تعد ... تشير إلى تنوع مميز من العربية، ولكن إلى صنف من النصوص يتضمن انحرافات عن القواعد النموذجية في أي حقبة وجدت وأيًّا كان سببها»[3]، وأشار "فرستيج" إلى أن نصوص العربية الوسيطة تمتد من البدايات الأولى للغة العربية حتى العصر الحديث؛ لأن الرابط هنا يكمن في قصد المتكلمين إلى محاكاة نموذج قواعدي تام البناء رغم أنهم لا يستطيعون حيازته بصورة كاملة[4].

---

1 – كيس فرستيج 2003: اللغة العربية، تاريخها ومستوياتها وتأثيرها، تر: د محمد الشرقاوي، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، ص 130.

2 - Versteegh, K. 2005: Breaking the Rules without Wanting to: Hypercorrection in Middle Arabic Texts. p.4. in Alaa Elgibali (Ed.) : Investigating Arabic: current parameters in analysis and learning. Brill. pp.3-18.

3 - Versteegh, K. 2005. Op. cit., p.5 .

4 - Versteegh, K. 2005. Op. cit., p.5.

وانظر كذلك كيس فرستيج 2003: اللغة العربية ترجمة الشرقاوي ص 146.

وبغض النظر عن الفترة التي وجد فيها هذا الشكل من العربية وهذا الصنف من النصوص فإن الشيء المهم هنا يتعلق باحتمالين لتفسير مثل هذه الانحرافات في علاقتها بذلك النموذج، فهذه الانحرافات في حد ذاتها – وفقًا لـ"فرستيج" – ليست دليلًا كافيًا على وجود نموذج؛ ذلك أنها ربما ينظر إليها بوصفها سمات عامية Vernacular Features وجدت طريقها إلى اللغة المكتوبة وتمت مراجعتها وتحديدها في جهود نحوية لاحقة، ولكن المهم – من وجهة نظر "فرستيج" – أن يتم النظر إلى هذه التصحيحات كدليل على وجود نموذج أو هدف[5]، إن العربية الوسيطة عند "فرستيج" ليست ضربًا لسانيًا بقدر ما هي مجرد تسمية لصنف من النصوص تكون فيه العربية الفصحى هي اللغة التي يحاول الكاتب الالتزام بها[6]. ويمكن لنا أن نستقي أسباب هذه الأهمية ودليل وجود ذلك النموذج من الافتراض الذي يصدق على كثير من مواقف الاحتكاك اللغوي واللهجي ومؤداه أنه متى وجد احتكاك بين تنوع لغوي يحظى بمكانة اجتماعية ودينية وثقافية أو غيرها من الصفات الأخرى وتنوع آخر لا يحظى بالمكانة ذاتها، فإن متحدثي وكتّاب التنوع الأخير يحاولون استعمال صور لغوية من التنوع الأول حتى وإن كانت هذه الصور غير ضرورية في هذه البيئة اللغوية[7].

نصوص العربية الوسيطة: أقسامها وسماتها

حصر "بلاو" طريقتين لاستعمال مصطلح العربية الوسيطة إذ رأى أن «مِن العلماء مَن يستعمله لتحديد العناصر العامية المنتشرة في نصوص عربية تنتمي إلى القرون الوسطى، والبعض الآخر يستعمله ليشير إلى مزيج من العربية الفصحى والعناصر العامية التي تميز هذه النصوص، وأكثرهم يستعمله بصورة

5 - Versteegh, K. 2005. Op. cit., p.6.

6 - Versteegh, K. 2010: Pidgin Arabic and arabi sa'ab: the influence of the standard language in the history of Arabic. p.62. JSAI= Jerusalem Studies in Arabic and Islam (37): 61-79.

7 - Hary, B. 2007. Hypercorrection.p.275. In Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics. Vol.2. Leiden and Boston: Brill. 2007, 275–79.

لا تختلف عن المعنيين السابقين»[8]، والمقصود بنصوص العربية الوسيطة هنا «مجموعة من النصوص غير الأدبية مكتوبة بطريقة تحيد عن قواعد عربية القرآن كما وضعها النحاة وعرفت بالفصحى بالرغم من أن كتابها كانوا يتطلعون لنموذج الفصحى في الكتابة»[9]، وهذه النصوص تنقسم إلى أقسام ثلاثة هي[10]:

1. النصوص المكتوبة بلغة عربية سليمة وفيها بعض الخلط البسيط بالعاميات.

2. النصوص نصف الفصيحة.

3. النصوص العامية التي تختلط بشيء من الفصحى.

أما عن السمات اللغوية لنصوص العربية الوسيطة فيمكن إيجازها في النقاط التالية[11]:

– النزوع إلى التقرب من أنماط السلوك اللغوي للعربية الفصحى، وتتجلى هذه السمة في استعمال صيغ البناء للمجهول على الصورة الفصيحة، والمحافظة على التنوين رغم النزوع إلى التخلي عن علامات الإعراب، وفي مراعاة قواعد التطابق.

– وجود تشابهات مع اللهجات المحكية تتجلى في فقد الأفعال المتصرفة لأصوات اللين الأخيرة، وغياب علامات الإعراب في أغلب المواقع الإعرابية.

– النزوع إلى تخفيض التصنيفات الصرفية والنحوية.

8 - Blau, J. 1981: The State of Research in the Field of the Linguistic Study of Middle Arabic. P.187f. Arabica, T. 28, Fasc. 2/3, Numéro Spécial Double: Études de Linguistique Arabe (Jun. - Sep., 1981), pp. 187-203.

9 – د. محمد الشرقاوي 2013: الفتوحات اللغوية: انتشار اللغة العربية وولادة اللهجات في القرن الأول الهجري، بيروت– القاهرة– تونس: دار التنوير، الطبعة الأولى، ص117.

10 – انظر د. محمد الشرقاوي 2013: الفتوحات اللغوية، مرجع سابق، ص117.

11 – انظر د. محمد الشرقاوي 2013: الفتوحات اللغوية، مرجع سابق، ص ص127–131 بتصرف.

– هناك سمات تميز نصوص العربية الوسيطة عن الفصحى واللهجات العربية منها: تعريف الصفة للموصوف النكرة، والفصل بين المضاف والمضاف إليه، والنزوع إلى ثبات ترتيب الكلمات.

وما يجب التنبيه عليه هنا أن هذه السمات ليست ثابتة على مستوى النصوص التي تنتمي إلى العربية الوسيطة، فقد تزيد في نص وتنقص في آخر، كما أنها ليست كل السمات الخاصة بهذه النصوص، ولكنها بعض السمات البارزة التي اتفق عليها دارسو نصوص العربية الوسيطة.

مصطلحات التصحيح الزائف:

سأكتفي بما ورد سابقًا من التأكيد على تحوُّل النظر إلى العربية الوسيطة من مرحلة تاريخية في حياة العربية إلى اعتبارها مجرد ظاهرة تصف نصوصًا تمتد من فترات قديمة حتى عصرنا هذا، ولن أقف بطبيعة الحال عند ظروف نشأة العربية الوسيطة أو صحة اعتبارها مرحلة من مراحل تطور العربية ودليل هذا النظر أو الأدلة ذات الصيغة التوافقية أو الخلافية أو غيرها من الموضوعات الأخرى ذات الصلة[12]، إنما أتناول فقط المصطلحات المتعلقة بأشكال الانحراف التي صاحبت نصوص العربية الوسيطة وتنوعاتها كما تناولتها جهود المستشرقين – أمثال "بلاو" و"فرستيج" و"هَري Hary" – قصد توضيحها وبيان مقصودها وعلاقاتها بغيرها من مصطلحات المجال عينه؛ وذلك لأهمية هذه المصطلحات من جهة ولما يصاحبها من تداخل يصل في أحيان كثيرة حد الغموض.

وإذا كانت طريقتنا في التناول تتصل بالمستوى الاصطلاحي وما يصاحبه من ضرورة تحديد المفاهيم ومجالاتها فإن من الواجب أن نربط هذا كله بالأهداف الخاصة بدراسة نصوص العربية الوسيطة، فقد أشار "هَري" إلى أهمية

12 – لعرض مميز حول هذه الموضوعات انظر :

Johannes den Heijer 2012: Middle and Mixed Arabic: A New Trend in Arabic Studies. In Zack, L. & Schippers, A. (Eds.) 2012: Middle Arabic and Mixed Arabic: Diachrony and Synchrony. Leiden: Brill. pp. 1-25.

ظاهرة التصحيح الزائف في دراسة هذه النصوص؛ لأن العربية الوسيطة برأيه خليط من عناصر العربية الفصحى والسمات العامية وصيغ التصحيح الزائف؛ لذا يمكننا استخلاص السمات المميزة للهجات العربية الوسيطة عن طريق عزل العناصر الفصيحة عن صيغ التصحيح الزائف مما يضع أيدينا على السمات اللهجية المميزة لهذه النصوص، كذلك شدد "هَري" على أن الفحص الدقيق لنصوص العربية الوسيطة يؤدي إلى بيان سمات التصحيح الزائف وإمكانية التمييز بين هذه السمات[13].

إن فكرة التصنيف السابقة القائمة على عزل سمات هذه النصوص وعناصرها المختلفة لن تتم بصورة دقيقة إن لم تكن لدينا فكرة عن حدود المصطلحات المرتبطة بالتصحيحات الزائفة ومفاهيمها وعلاقاتها وأوجه الاختلاف بينها، فهناك على حد تعبير "فرستيج" العديد من نصوص العربية الوسيطة التي لم يتم بحثها، وربما تساعدنا المعلومات التي تحتويها هذه النصوص في حل لغز تاريخ العربية، فلا ننظر إلى هذه النصوص على أنها مجرد انعكاس لكلام الكاتب العامي فقط، ولكنها لمحة مهمة لما كان يجري في الكلام المنطوق آنذاك[14]، وأحسب أن الوصول إلى دراسة هذه النصوص للتعرف على علاقتها التاريخية باللغة العربية لن تتم إلا على ضوء تحديد اصطلاحي جيد.

ولقد قسمت هذه المصطلحات إلى مجموعات ثلاث؛ المجموعة الأولى تتعلق بالمصطلحات العامة وما يرتبط بها من مصطلحات تشكل مكونًا أساسيًّا من مكونات تعريفها أو تساعد في بيانه، والثانية تتعلق بمصطلحين رئيسين من مصطلحات التصحيح الزائف في كتابات المستشرقين، وهما على الرغم من ارتباطهما الوثيق إلا أن هناك العديد من الفوارق بينهما يحاول البحث توضيحها، والمجموعة الثالثة تتعلق بمصطلحات صور محددة من تلك الانحرافات قد لا

13 - See Hary, B. 2007: Op. cit., P.279.

14 - Versteegh, K. 2005: Op. cit., p.17-18.

يجدها الباحث في نصوص استشراقية تعالج نصوص العربية الوسيطة، ولكنها تضاف إلى صور المجموعة الثانية وتختلف عنها.

(1) المجموعة الأولى:

تصحيح زائف	1-Pseudocorrection
تصحيح زائد	2-Overcorrection
تفاصح حضري	3-Hyperurbanism
اعتبار	4-Prestige
أصالة	5-Authenticity

سمة موسومة × سمة غير موسومة 6-Marked Feature vs. Unmarked Feature

التصحيح الزائف والتصحيح الزائد والتفاصح الحضري:

الحقيقة أن المصطلح الأول في هذه المجموعة Pseudocorrection أي التصحيح الزائف يمثل داخل الدرس الاستشراقي مصطلحًا عامًا يعبر عن جميع الانحرافات التي قد تجدها في نصوص العربية الوسيطة، ويتفق أغلب المهتمين بدراسة نصوص العربية الوسيطة على أن أخطاء التصحيح الزائف Pseudocorrection تحدث بسبب عدم توافر معرفة كافية لدى أولئك المتحدثين الذين يحاولون تمثل ضرب لغوي ذي مكانة اجتماعية، ومن ثم يلزم عن هذا النقص تصحيح أو تغيير بعض صور هذا الضرب مما لا يحتاج إلى تصحيح لنصل في بعض الحالات إلى صورة لغوية مصححة تصحيحًا زائدًا أو ليست مصححة بصورة كافية في حالات أخرى[15]، وهذا المصطلح يكافئ مصطلح التصحيح الزائد Overcorrection[16].

والحقيقة أنه يمكن لنا أن نضيف إلى المصطلحين السابقين مصطلح التفاصح الحضري Hyperurbanism وهو مصطلح يكافئ هذين المصطلحين،

15 - Hary, B. 2007. Op. cit., p.275.

16 - Hary, B. 2007. Op. cit., p.275.

ونظرًا لأن التصحيح هنا يحدث عند أصحاب المناطق عند محاولتهم محاكاة اللهجة النموذجية فإنه يدعى بهذا الاسم[17]، ولعل هذا المصطلح يرتبط بقضية اللحن فقد بيّن "فرستيج" هذا بقوله: «ففي معظم أمثلة اللحن يكمن الخطأ في أحد التصحيحات الزائدة ... فلم يكن اللحن مجرد استعمال نوع جديد من العربية بكل تغيراتها المهمة في مقابل اللغة الفصحى، فهو أيضًا كلام أولئك الذين يحاولون مضاهاة المتحدثين بالعربية الخالصة، فعندما يروى "الجاحظ" [ت 255-868] كلام خادمه وكلام غيره ممن يميلون إلى استعمال النهايات الإعرابية بشكل غير صحيح، فإن ما ينطقونه يثبت أن هناك مستوى يحاولون محاكاته، أو بتعبير آخر، لابد أنهم سمعوا أثناء اتصالهم بالعرب شكلًا من العربية لا تزال تستخدم فيه النهايات الإعرابية »[18].

وإذا كانت هذه المصطلحات الثلاثة متكافئة بشكل ما فإن اختيار أحدهم لمصطلح دون غيره ربما يتعلق في نهاية الأمر برؤية أو منظور محدد من التحليل، ويمكن القول إن المصطلح الأول أي التصحيحات الزائفة Pseudocorrection هو الأكثر دورانًا في الدراسات الاستشراقية المتعلقة بنصوص العربية الوسيطة.

التصحيح الزائف ومصطلح الاعتبار:

إن تعريف مصطلح التصحيح الزائف ارتبط عند "هَري" بمصطلح الاعتبار Prestige وهو صفة لذلك التنوع الذي يحاول المتكلم استعماله في الحديث أو الكتابة لكونه يمتلك مكانة اجتماعية أو دينية أو سياسية ... إلخ، ولقد نظر "هَري" إلى الاعتبار بوصفه عاملًا مهمًا من العوامل التي تؤدي إلى هذا النوع من التصحيح[19]، والحقيقة أن هذا المصطلح يراد به موقف المتكلم من ضرب لساني محدد سواء أكان هذا الفرد ينتمي إلى جماعة لغوية واحدة أم إلى جماعة ثنائية اللغة أو ذات لغات متعددة.

17 – انظر د. رمزي بعلبكي 1990: معجم المصطلحات اللغوية، ص 232.

18 - Versteegh, K. 1983. Arabic Grammar and the Corruption of Speech. p.156-157. Ramzi Baalbaki (Ed.): Arab Language and Culture, 117-138. (= al-Abḥāth, 31). Beirut: American University of Beirut.

19 - Hary, B. 2007: op. cit., p.276.

وينقسم الاعتبار إلى نوعين: أولهما الاعتبار الإيجابي Positive وهو أن ينظر المتكلم إلى ضرب ما نظرة تقدير تملي عليه استعمال هذا الضرب دون غيره وتفضيله عما سواه، والثاني اعتبار سلبي Negative وهو نظر المتكلم إلى ضرب لغوي ما على أنه أقل منزلة؛ ومن ثمّ عدم استعماله أو تفضيله، كذلك هناك من يقسم الاعتبار إلى نوعين آخرين، هما: الاعتبار الظاهر Overt وهو أن ينظر المتكلم إلى **ضرب لغوي فصيح** نظرة تقدير تملي عليه استعمال هذا الضرب لأنه يعزز من وضعه الاجتماعي، والنوع الثاني هو الاعتبار الخفي Covert وهو نظرة المتكلم إلى **ضرب لغوي غير فصيح** نظرة معينة تملي عليه استعمال هذا الضرب[20].

وعليه يمكن أن نستنتج أن التصحيحات الزائفة بصورة عامة ترتبط بنظرة المتكلم (من أبناء العربية أو غيرهم) إلى ضرب العربية الفصحى نظرة تجمع بين الاعتبار الظاهر Overt Prestige والاعتبار الإيجابي Positive Prestige، وهنا يمكننا الإشارة إلى استنتاج يؤكد رؤية "فرستيج" لهذه التصحيحات باعتبارها دليلًا مهمًا على وجود ضرب لغوي فصيح يمثل النموذج أو الهدف الذي يسعى المتكلم إلى استعماله.

التصحيح الزائف ومفهوم الأصالة:

ويعزز الاستنتاج السابق أن "هَري" أضاف إلى الاعتبار عاملًا آخر من العوامل التي تؤدي برأيه إلى التصحيحات الزائفة، ويتمثل هذا العامل فيما يطلق عليه الأصالة Authenticity[21]. ويراد به أن المتكلم الذي يحاول اكتساب لغة ثانية يشترك في مواقف تفاعلية حقيقية مستعملًا هذه اللغة في سياقات اجتماعية وثقافية مهمة للدلالة على تمكنه منها وتأصلها لديه[22]. وهذا معناه أن المتكلم

20 – انظر د. منتصر أمين عبد الرحيم 2013: معجم الفروق في المصطلح اللغوي الحديث، ص 96، وص 99.

21 - Hary, B. 2007: op. cit., p.276.

22 - Swan et al 2004: A Dictionary of Sociolinguistics. P.19. Edinburgh University Press.

الذي ينتسب إلى ضرب أقل مكانة عندما يحاول استعمال ضرب أعلى فإنه يحاول التأكيد على تأصل هذا الضرب فيه، ولما كانت قدرته على استعمال قواعد هذا الضرب غير كافية ومعرفته بها قليلة أدى هذا إلى أخطاء التصحيح الزائف بصوره المختلفة التي سنتعرض لها عند الحديث عن المجموعة الثانية من المصطلحات.

التصحيح الزائف ومصطلح الصيغ الموسومة:

وعلاوة على الاعتبار والأصالة يشير "هَري" إلى مصطلح آخر وهو مصطلح الصيغ الموسومة Marked Form أو السمات المميزة Marked Feature مشيرًا إلى أن انتقال المتكلم من صيغة موسومة في الضرب الأعلى مكانة إلى صيغة غير موسومة Unmarked داخل هذا الضرب يعد عاملًا آخر من العوامل التي ينتج عنها التصحيح الزائف23، وعليه فإن مصطلح الصيغة الموسومة يشير إلى تلك الصيغة التي تنتمي إلى العربية الفصحى وتتماشى مع قواعدها على جميع المستويات؛ المستوى الصوتي، والصرفي، والتركيبي، أما الصيغة غير الموسومة فيشير إلى صيغة تنتمي إلى ضرب عامي ولا تتفق مع قواعد الفصحى، وقد يجرى أن تنتشر هذه الصيغة وتلقى قبولًا مما يؤدي في النهاية إلى تغير اللغة.

(2) المجموعة الثانية:

7- Hypercorrection تصحيح زائد

8- Hypocorrection تصحيح ناقص

على الرغم من أن مصطلح التصحيح الزائف مصطلح عام يتضمن مصطلحي المجموعة الثانية هذه إلا أن مصطلح التصحيح الزائد والتصحيح الناقص هما الأكثر دورانًا في مصنفات المستشرقين الذين يتعاملون مع العربية الوسيطة تنظيرًا وتطبيقًا، وفي محاولة لوضع الفروق التي تميز بين التصحيح

23 - Hary, B. 2007: op. cit., p.276.

الزائد والتصحيح الناقص يقرر "بلاو" أن التصحيح الزائد هو الأشكال الفصيحة التي تطبق بصورة غير صحيحة، بينما يكون التصحيح الناقص نصف تصحيح أو بعبارة أخرى هو الأشكال التي لا تقع في اللهجة أو في اللغة الفصيحة[24]، ويلاحظ "هَري" أنه في الحالات التي يحاول المتكلم فيها استعمال صيغ تنتمي إلى الضرب الأعلى مكانة هناك بعض التغيرات التي تلحق الصيغ المراد استعمالها وهناك تصحيحات تصيبها حتى ولو كانت هذه التصحيحات لا تتماشى والضرب الأعلى مكانة، وربما نصل مع هذه التغيرات والتصحيحات إلى صيغ مبالغ في تصحيحها (التصحيح الزائد) أو ليست مصححة بصورة تامة (التصحيح الناقص)[25].

وفحوى ما سبق أن التصحيح الزائد ينطوي على صيغ لا تتماشى وقواعد الضرب الفصيح بمعنى أنها تستعمل داخل هذا الضرب في بيئات تركيبية مختلفة، ولا ينفي هذا انتماء تلك الصيغ لذاك الضرب، أما التصحيح الناقص فينطوي ليس فقط على صيغ لا تتماشى مع القواعد، بل لا تنتمي هذه الصيغ إلى هذا الضرب ولا إلى الضرب اللهجي الأدنى.

والحقيقة أن هناك العديد من الأمثلة على كلا النوعين موجودة في كثير من البحوث التي تناولت العربية الوسيطة، لكني سأقف هنا عند بعضها مما تجده عند "هَري"، فمن الأمثلة التي ساقها فيما يخص التصحيح الزائد ما يلي:

1- قولهم: (وسلب منهم مبلغ مائة وخمسون ألف)[26]، فالصيغة (خمسون) في هذه العبارة تصحيح زائد في لهجة الكاتب وهي العربية اليهودية المصرية وفي معظم اللهجات العربية إذ يستعمل المتحدثون صيغة صوتية للجمع (ين) في جميع الحالات، ولكن الكاتب هنا استعمل (ون) لأنه يعلم أن العربية الفصحى تستخدم هذه الصيغة، ولكنه فشل في استعمالها في بيئتها التركيبية الصحيحة.

24 - Versteegh, K. 2005: op. cit., p.4.

25 - Hary, B. 2007: op. cit., p.275.

26 - Hary, B. 2007: op. cit., p.276.

2- قولهم: (نحو عن اثنا عشر رجل)[27]، فالعدد (اثنا عشر) وهو صيغة عربية فصيحة مرفوعة هي تصحيح زائد إذ يريد الكاتب استعمال صيغة عربية فصيحة موسومة ليست موجودة في العامية، ولكنه فشل في استعمالها داخل بيئة تركيبية صحيحة.

أما أمثلة التصحيح الناقص فمنها ما يلي:

3- قولهم: (عِيدَ إليه الرسول ثانية)[28]، ومعنى الفعل (عِيدَ): أُرسِل ثانية، وقد أراد الكاتب استعمال صيغة البناء للمجهول الداخلية Internal Passive Form وهي صيغة غير مستخدمة في لهجته وغير صحيحة في الضرب الأعلى مكانة.

4- قولهم: (هم باقيون)، وورد في نص عربي يهودي[29]، وفي هذا المثال نجد أن لاحقة الجمع (ين) تستخدم في اللهجات بصورة أكبر من استعمال اللاحقة (ون)، والكاتب هنا لم يرد استعمال الصيغة (باقين) ذات اللاحقة (ين) الموجودة في لهجته لأنه يعرف أن اللاحقة (ون) لا تستعمل في لهجته، فاستبدلها باللاحقة (ين)، مما نجم عنه نصف تصحيح؛ لأنه الصورة الفصيحة هي (باقون) والصيغة الجديدة التي أتى بها غير مستعملة في لهجته.

الفرق بين التصحيح الزائد والتصحيح الناقص:

يرى "هَري" أنه بالرغم من أن كلا النوعين من التصحيحات يصدر عن رغبة المتكلم في استعمال شكل لغوي من الضرب الفصيح فإن هناك مجموعة من الاختلافات الجوهرية التي تميز كل واحد منهما، من بين هذه الاختلافات[30]:

- أن الصورة التحتية – التي يراد لها أن تتواءم مع الصورة الفصحى- في حالة التصحيح الزائد لا تختلف عن الصورة الفصيحة، بينما في حال التصحيح الناقص تأتي الصورتان مختلفتين.

27 - Ibid., p.277.
28 - Hary, B. 2007: op. cit., p.277.
29 - Ibid., p.277.
30 - Ibid., p.277-8.

ففي المثال الأول كلمة (خمسون) هي الصيغة التحتية التي يراد تغييرها، وهي لا تختلف عن صورتها في الاستعمال الأعلى مكانة لأنها موجودة في هذا الاستعمال وترد في هذه البيئة التركيبية، وكذلك العدد (اثنا عشر) في المثال الثاني لا يختلف عن الصيغة العربية الفصيحة، بينما الصيغة الفعلية التحتية في المثال الثالث (عِيدَ) تختلف عن صيغة المجهول الداخلية في الضرب الأعلى مكانة (أُعِيد)، وكذلك الصيغة التحتية في المثال الرابع (باقيين) تختلف عن الصيغة الفصيحة (باقون).

- أن الصيغة السطحية الناتجة عن التصحيح الزائد لا تتضمن أية عناصر لهجية، في حين أن الصيغة الناشئة عن التصحيح الناقص تتضمن على الأقل سمة عامية واحدة.

فالصيغة الناتجة عن التصحيح الزائد (وخمسون) في المثال الأول لا تحتوي على أية سمة لهجية وكذلك الصيغة (اثنا عشر) في المثال الثاني، بينما الصورة الناتجة في المثال الثالث (عيد) عن التصحيح الناقص تحوي سمة لهجية وكذلك الصيغة (باقيون) في المثال الرابع حيث يمثل الاحتفاظ بالياء في هذه الصيغة سمة لهجية.

- أن صورة الصيغة الناتجة عن التصحيح الزائد صيغة مختلفة وبعيدة عن الصيغة الفصحى، بينما تكون في حالة التصحيح الناقص قريبة من تلك الصيغة.

فالصيغة (وخمسون) في المثال الأول صيغة بعيدة عن الضرب الأعلى مكانة لأن الصيغة التحتية (وخمسين) هي الصيغة التي تلبي قواعد هذا الضرب، وكذلك الصيغة (اثنا عشر) في المثال الثاني لأن (اثني عشر) هي الصحيحة في تلك البيئة التركيبية، بينما صيغة (عيد) في المثال الثالث لا تقترب من الصيغة (أُفعِل = أعيد)، وذلك صيغة (باقيون) في المثال الرابع لاحتفاظها بالياء عوض حذفها.

- الصورة السطحية في حالة التصحيح الزائد ربما توجد في الضرب الفصيح في بيئة تركيبية مختلفة وقد لا توجد على الإطلاق، بينما الصيغة الناجمة عن التصحيح الناقص لا توجد فيما يعتبره المتكلم ضربًا فصيحًا.

فالصيغة (وخمسون) في المثال الأول موجودة في الضرب الأعلى مكانة، ولكنها ضمن هذا الضرب تقع في بيئة تركيبية مختلفة، وكذلك الصيغة (اثنا عشر) في المثال الثاني، ولكن الصيغة (عيد) و(باقيون) في المثالين الثالث والرابع غير موجودة في هذا الضرب ولا تجدها في اللهجة العربية اليهودية.

ويلخص "هَري" هذه الفروق في الجدول التالي:

	التصحيح الزائد	التصحيح الناقص
الصيغة التحتية	لا تختلف عن صيغ الضرب ذي المكانة	تختلف عن هذه الصيغ
الصيغة الناتجة (1)	لا تتضمن أيًّا من عناصر الضرب الأقل مكانة	تتضمن على الأقل عنصرًا واحدًا من عناصر الضرب الأقل مكانة
(2)	تتجاوز صيغ الضرب ذي المكانة وتختلف عنها	لا تصل إلى هذه الصيغ وتقصر عنها
(3)	ربما توجد في الضرب ذي المكانة وربما لا توجد فيه	لا توجد في أي من الضربين

وعلى الرغم من هذه الاختلافات التي أوضحها "هَري" بين التصحيح الزائد والتصحيح الناقص لكنه يعترف بوجود بعض الحالات التي تتداخل فيها الحدود بين المصطلحين بحيث لا يمكن التفريق بينهما، والمثال الذي قد يمثل هذه الحالة من التداخل هو : (**لم بَقِي**)، وهو مثال موجود ببردية تعود إلى سنة

208هـ، وقد رأى "فرستيج" هذا المثال دليلًا على أن أداة النفي (لم) لم تختف بعد من الكلام العامي، ولكنها تعكس في الغالب نوعًا غريبًا من التصحيح الزائد، ولكن "فرستيج" يرى – وفقًا لهذه الرؤية – أن حرف النفي (لم) كان قد اختفى من الكلام المنطوق آنذاك وبقي علامة على العربية الكلاسيكية، وفي هذه الحالة فإن الكاتب استعمل (لم) هنا في محاولة كتابة العربية الكلاسيكية دونما وعي بالبنية الصحيحة للنفي[31].

ويتفق "هَري" مع "فرستيج" في نظرته السابقة إلى الأداة (لم)، ولكن على الرغم من أن "فرستيج" اعتبر المثال السابق ينتمي إلى التصحيح الزائد إلا أن "هَري" ينظر إليه على أنه يشكل نوعًا من أمثلة التصحيح الناقص لأن الكتاب اختار فيه تصحيحًا غير كامل (نصف تصحيح)، فجل ما صنعه هو استبدال (لم) بـ(ما) ولم يجعل تاليها مضارعًا مجزومًا حسبما تتطلبه قواعد العربية الفصحى، زد على هذا أن هذا المثال يلبي بعض المعايير الخاصة بالتصحيح الناقص فنجد أن الصيغة التحتية تختلف عن صورتها في العربية الفصحى (لم) وأن الصورة الناتجة تتضمن سمة لهجية (وهي استعمال الفعل الماضي التام وليس الفعل المضارع المجزوم)، ولأن هذه الصورة غير موجودة في الضرب الفصيح أو في اللهجة[32].

9- Half-correction نصف تصحيح

مصطلح نصف تصحيح من المصطلحات المصاحبة لمصطلح التصحيح الناقص Hypocorrection، وهو يصف لنا الصورة التي يكون عليها هذا النوع من التصحيح، فالمتكلم عادة ما يحاول أن يصل بصيغته إلى صورة تقارب الصيغة الفصيحة التي تنتمي إلى الضرب الأعلى مكانة، ولكنه ينطق بهذه الصيغة أو يوظفها داخل بيئة تركيبية بصورة تجعلها لا تنتمي إلى أي من الضربين، وعليه يمكن تعريف مصطلح (نصف تصحيح) بأنه يشير إلى حالة من حالات

31 - Versteegh, K. 2005: op. cit., p.7.

32 - Hary, B. 2007: op. cit., p.279.

التصحيح الزائف حيث لا تنتمي الصيغة المصححة إلى الضرب ذي المكانة ولا إلى الضرب الخاص بالمتكلم، وهو بهذا المفهوم يصف الطريقة التي ينشأ من خلالها التصحيح الناقص.

(3) المجموعة الثالثة:

10- Hyperforeign غريب زائد

هناك من يساوي بين هذا المصطلح ومصطلح التغريب الزائد Hyperforeignization أو hyperforeignism الغرابة الزائدة، ويشير هذا المصطلح إلى موقف من مواقف الاحتكاك اللغوي بين عدة لغات مختلفة، والمتكلم في هذا الموقف على وعي بغرابة الأشكال اللغوية المراد النطق بها، وقبل التعرض لهذه المصطلحات نود الإشارة إلى أن مصطلح الغرابة foreignism ومصطلح التغريب foreignization يشير إلى عملية من عمليات التطويّع Adaptation يمكن من خلالها أن تمثل صورة اللغة الأولى L_1 لعنصر من عناصر اللغة الثانية L_2 تقريبًا ناجحًا ومعتدلًا لأنماط اللغة الثانية، أما مصطلحا الغرابة الزائدة أو التغريب الزائد فيشيرا إلى نتاج محاولة المتكلم تقريب نمط اللغة الثانية وتعميمه تعميمًا زائدًا، ولكن ما ينتج عن هذه المحاولة هو صورة مولدة غير موجودة في لغته الأولى أو الثانية، ويمكن التعبير عن تلك الصورة المولدة على وجه التبسيط بأنها صورة بدون لغة[33]، فالتغريب الزائد يتمثل في النطق الزائف لعنصر من لغة ثانية مختلفة.

والمسألة المهمة هنا تخص العلاقة بين هذه المصطلحات ومصطلح التصحيح الزائد، وفي سبيل بيان هذه العلاقة أعرض هنا بعض المميزات الخاصة بهذه المصطلحات التي أزعم أنها تبين حدودها وعلاقاتها، أولًا يتفق الباحثون على أن مصطلح التغريب الزائد يمتاز بالسمات الآتية[34]:

33 - Janda, R., Joseph, B. D. & Jacobs, N. 1994: Systematic Hyperforeignisms as Maximally External Evidence for Linguistic Rules. p.71.

34 - Ibid., p.72-73.

1- لا يتضمن أمثلة النطق الهجائي المعتمد على اللغة الأولى والناجم عن سوء فهم الإملاء الخاص باللغة الثانية.

2- لا يتضمن الصور النطقية غير الموجودة في اللغتين الأولى أو الثانية.

3- لا يتضمن الصور التي تنطق باللغة الأولى وليس لها وجود في اللغة الثانية.

وعليه فإن التغريب الزائد تبعًا لهذه السمات يعد نوعًا من الأنواع الفرعية للتصحيح الزائد[35]، والحقيقة أن التصحيح الزائد في أغلب دراسات اللسانيات الاجتماعية واللسانيات التاريخية ينقسم إلى نوعين هما: التصحيح الزائد النوعي Qualitative Hypercorrection والتصحيح الزائد الكمي Quantitative Hypercorrection[36]، وللتفريق بينهما نعود إلى مصطلح التصحيح الزائد فهو يتضمن إنتاج صيغ غير صحيحة داخل ضرب لغوي معين لعنصر مأخوذ من ضرب لغوي مختلف لأنه أعلى قيمة ومنزلة تبعًا لمعايير محددة يراها المتكلم مدعاة إلى تقليده، فالمتكلم يحاول محاكاة الضرب الأعلى منزلة في سياقات رسمية لأنه يشعر بأن هذا الضرب أكثر مناسبة من غيره؛ ومن ثّم يصبح أكثر ميلًا إلى تقليد هذا الضرب وإلى مراقبة الحديث به، فإذا قدّم المتكلم في سياق مناسب نماذج لعناصر هذا الضرب أكثر مما يقدمه أصحابه فهذا هو التصحيح الزائد الكمي Quantitative، أما إذا قدم هذا العنصر في سياق لا ينبغي له أن يظهر فيه فهذا هو التصحيح الزائد النوعي Qualitative. والتغريب الزائد – وفق هذا التحديد – ينتمي إلى التصحيح الزائد النوعي حيث يخطئ متكلم اللغة الأولى في التعرف على التوزيع المميز لأنماط اللغة الثانية ويوسع استعمالها داخل بيئات تركيبية لا تنتمي إلى هذه اللغة[37].

11- Pseudo Loanword الاقتراض الزائف

35 - Ibid., P.73.

36 – لمزيد من التفاصيل حول هذين المصطلحين انظر دراسة Janda, R. & Auger, J. 1992

37 - Janda, R., Joseph, B. D. & Jacobs, N. 1994: Op. cit., p.74.

ولعل مصطلح التغريب الزائد بصفته السابقة يكافئ مصطلح الاقتراض الزائف Pseudo Loanword؛ ذلك أن الكلمة المقترضة داخل اللغة المصدر Source Language لها صورة صوتية معينة، ولكن بدخولها اللغة الهدف Target Language فالحاصل أنه إذا كان نظام التصويت لديها يتشابه مع نظيره في اللغة المصدر فالاقتراض في هذه الحالة اقتراض غير زائف يحافظ على السمات النطقية للكلمة المقترضة، أما إذا كان نظاما التصويت مختلفين فإننا أمام حالة من حالات الاقتراض الزائف؛ لأن الكلمة المقترضة في هذه البيئة ليست هي نفسها الكلمة في لغتها المصدر[38].

12- Hyperarchaism إحياء زائد

إن مصطلح التغريب الزائد يتضمن كذلك ما يطلق عليه الإحياء الزائد Hyperarchaism، وهي حالة فريدة من حالات الاقتراض الداخلي، ولبيان مفهوم هذا المصطلح نقف أولًا عند عنصر من عناصره وهو مصطلح Archaism ويقصد به الكلمة أو الصيغة القديمة المهجورة، كما يطلق أيضًا على إحياء استعمال مثل هذه الصيغ؛ لذا يرتبط الإحياء الزائد بالتغريب الزائد حيث يدل في هذا السياق على استعمال المتكلم كلمة تنتمي إلى مرحلة سابقة من مراحل اللغة في سياق جديد، ومن ثم يختلفان فقط من حيث مصدر هذه الصيغ، ففي حالة التغريب الزائد يستعمل المتكلم صيغة من لغة مختلفة، وفي الإحياء الزائد يستعمل صيغة من لغته الأصلية.

وفيما يخص العربية الوسيطة يرى "هَري" أن متحدثي العامية العربية يميلون إلى التغريب الزائد للكلمات التي اقترضتها لغتهم من لغة أخرى عندما تكون معرفتهم باللغة الثانية غير كافية أو يرغبون في تنميق حديثهم بهذه الكلمات الأجنبية باعتبارها دليلًا على المكانة. أما أمثلة الغريب الزائد التي ساقها "هَري" فتتمثل في نطق أهل بغداد ودمشق الكلمة الإنجليزية Bus على الصورة

38 - after Janda, R., Joseph, B. D. & Jacobs, N. 1994: p.74.

Pas باص، والقاعدة هنا – كما يشير "هَري" – أن صوت الباء الثقيلة P يقع داخل اللهجة حينما يكون هناك اقتراض مباشر من اللغة الأجنبية، لذا فإنهم يميلون إلى تغريب هذه الكلمة المقترضة لاعتقادهم أنه قد جرت لها مماثلة مع النظام الصوتي العربي[39].

13- Hyperadaptation تطويع زائد

إن التطويع الزائد هو عملية ناجمة عن الاحتكاك اللهجي تتضح حينما يحاول متكلم ضرب ما تغيير سمات ضرب آخر، ولكنه يبالغ في هذا التغيير[40]، كذلك يمكن تعريفه بأنه توسيع نمط أو عنصر بنيوي وتعميمه داخل موقف الاحتكاك بعيدًا عما هو ثابت له تاريخيًّا واشتقاقيًّا اعتمادًا على فهم المتكلم للقواعد الخاصة بصيغ أخرى[41]، وعليه أمكن تقسيم التطويع الزائد وفق علاقته بفاعلية المتكلم إلى قسمين هما: التصحيح الزائد والتغريب الزائد[42]، وقد تحدثت عنهما في الأقسام السابقة من هذا البحث، ولكن إذا كانت مناقشة الباحثين للتغريب الزائد قد آلت إلى اعتباره قسمًا من التصحيح الزائد النوعي فإن التطويع الزائد قد يشمل نوعي التصحيح الزائد؛ الكمي والنوعي، زد على هذا أن أمر التطويع الزائد لا يقف عند هذا الحد، بل يتصل كذلك بما يسمى التلهيج الزائد Hyperdialectism والتفاصح الحضري Hyperurbanism حيث يعمل المتكلم ذو الضرب اللهجي الأقل مكانة على تعميم زائد Overgeneralization لأشكال لهجية حضرية[43].

والمثال الذي يضربه "هَري" على التطويع الزائد – رغم أنه يتعلق باللغة الإنجليزية – مثال مهم في تعرّف حدود التطويع الزائد، يقول "هَري": إن زائرًا

39 - Hary, B. 2007: op. cit., p.277.

40 - see Trudgill, B. 2003: A Glossary of Sociolinguistics. P.59. Edinburgh University Press.

41 - see Joseph, B. D. 2009: On Some Hyperadaptations in Greek and in Greece.p.27f.

42 - see Joseph, B. D. 2009: op. cit., p.27f.

43 - Trudgill, B. 2003: op. cit., P.59.

من جوهانسبرج يظن الإنجليزية الأمريكية ضربًا أعلى منزلة ويريد أن يبين أصالتها فيه قد ينطق بجملة مثل:

- I don't guess he's coming tomorrow

(لا أخمن أنه سيأتي غدًا)، بدلًا من القول:

- I don't think he's coming tomorrow

(لا أظن أنه سيأتي غدًا)

وذلك لأن (think) شائعة في لهجته، وهو يعلم أنه يمكن – في الإنجليزية الأمريكية – استعمال كلمة guess مكان think، ومن ثم فهو يستعمل (guess) في بيئة تركيبية غير صحيحة لأن (guess) لا تأتي في جملة منفية[44]، والمتكلم في المثال السابق يحاول تنميق كلامه، ولكنه غيّر سمة من سمات الضرب الأعلى منزلة وبالغ في هذا التغيير.

ويرى "هَري" أن حالات كثيرة من حالات الاحتكاك اللهجي في العربية تنتمي إلى التطويع الزائد، ومن هذه الحالات الحالة التي يمثلها مصطلح التعويض الخاطئ التالي:

14- False Regression = False Restitution تراجع خاطئ = تعويض خاطئ

وعلى الرغم من أن "هَري" نسب هذه الظاهرة بصورة واضحة إلى التطويع الزائد لكنه عاد فجمعها تحت عنوان التصحيح الزائد[45]، ولكن إذا احتكمنا إلى المعايير التي وضعها "هَري" للتصحيح الزائد – التي بيّناها في قسم سابق من هذا البحث – نجد أن هذه الظاهرة لا تنتمي إلى التصحيح الزائد بقدر ما ترتبط بالتطويع الزائد، لأن الغالب على التطويع الزائد هو تجنب المتكلم استعمال سمة موسومة في الضرب اللهجي الذي ينتمي إليه واستعمال سمة غير

44 - see Hary, B. 2007: op. cit., p.276.

45 - see Hary, B. 2007: op. cit., p.276-7.

موسومة – بالنسبة إليه – في الضرب الأعلى مكانة، يقول "هَري": إن النصارى واليهود البغداديين يستعملون في لهجتهم الصوت الطبقي الاحتكاكي [y] بديلًا عن الصوت الفصيح [r]، ولكن المسلمين البغداديين من ناحية أخرى يستعملون الصوتين [g] و[r] طبقا للعربية الفصحى، فعندما يريد النصارى واليهود البغداديون تجنب السمة الموسومة المميزة [y] فإنهم يستعملون مكانها السمة غير الموسومة [r] حتى ولو كان هذا الإبدال لا تتطلبه اللهجة الغالبة أو العربية الفصحى ... وهذه الحالة من التطويع الزائد يمكن أن تسمى الإرجاع الخاطئ أو التعويض الخاطئ[46].

أما المثال الثاني الذي ضربه "هَري" للتعويض الخاطئ وعنونه بوصفه حالة خاصة من حالات التصحيح الزائد فهو خاص بالعربية اليهودية التونسية التي اعتادت أن تحذف الصوت الاحتكاكي المزماري [h] ثم أعاد اليهود التونسيون استعماله في كتاباتهم ولو لم تكن هناك حاجة تدعو إلى هذا[47]. وأحسب أن هذا المثال لا يختلف كثيرًا عما سبقه من أمثله عزاها "هَري" إلى التطويع الزائد، ولعل التطويع الزائد يقوم – من وجهة نظري – على فكرة التبديل بصورة أساسية، فالمثال السابق الخاص بالإنجليزية تم فيه إبدال كلمة بأخرى قريبة المعنى، ولكن في بيئة تركيبية مختلفة، وهنا يتم استبدال سمة فصيحة بأخرى غير فصيحة، ولا تنطبق معايير التصحيح الزائد الأربعة التي ساقها "هَري" على أي من هذه الأمثلة، فهي تنتمي إلى التطويع الزائد الناجم عن المبالغة في بيان السمة واستبدالها.

15- Mixed Forms صيغ مزيج

يرى "هَري" أنه إذا كان من السهل التمييز بين التصحيح الزائد والتصحيح الناقص، وبين التصحيح الزائد والتطويع الزائد إلا أنه من الصعب

46 - Hary, B. 2007: op. cit., p.276.

47 - Hary, B. 2007: op. cit., p.277.

تعيين الصيغ المزيج Mixed Forms أو الأخطاء البسيطة[48]، وعلى أية حال يمكننا تعريف الصيغ المزيج بأنها تلك الصيغ التي تحتوي على عنصر عامي أو لهجي وعنصر آخر من العناصر الأدبية، بمعنى أن تكون لدينا صيغة تجمع بين عنصر يتميز بسمة عامية وآخر أدبي يتبع قواعد الضرب الفصيح، ومثال الصيغ المزيج التي لها علاقة بالتصحيحات الزائفة هنا قولهم: (على كِلٍ) ففيها عنصر عامي وهو الكسرة التي شغلت حرف (الكاف) بديلًا عن الضمة، وعنصر فصيح وهو التنوين[49].

والحقيقة أنه على الرغم من بساطة تعريف الصيغ المزيج إلا أن هناك مجموعة من الأمثلة التي يصعب فيها تحديد إذا ما كانت الصيغة تنتمي إلى التصحيح الناقص أو إلى الصيغ المزيج، ومثال هذا قولهم: (طريء / ʾ/ = طريق / q/) بإبدال القاف همزة، فهذا المثال يمكن النظر إليه على أنه تصحيح ناقص لاحتوائه على سمة لهجية تتمثل في هذا الإبدال الصوتي من القاف إلى الهمزة ولاحتفاظه بالسمة الفصحى في الصيغة وهي حركة الفتح / a/ على الراء، وكذلك يمكن النظر إليه على أنه مجرد صيغة من الصيغ المزيج[50].

أسباب التصحيح الزائف:

هناك اتفاق واسع بين أغلب المشتغلين على نصوص العربية الوسيطة على أن عدم تمكّن كتابها من القواعد النحوية للضرب الأعلى مكانة أو نقص معرفتهم بهذه القواعد هو من أهم الأسباب التي تنتج عنها أمثال هذه التصحيحات والانحرافات، ولكن هناك حشد كبير من هذه النصوص ترك هامشًا كبيرًا لاستنتاج سبب آخر نجده عند "فرستيج" حيث ذكر أن استعمال بعض عناصر العامية لم تكن أكثر من ظاهرة أسلوبية يقصد الكاتب بها مغازلة

48 - Hary, B. 2007: op. cit., p.278.
49 - Hary, B. 2007: op. cit., p.276.
50 - Ibid., p.278.

المتلقي أو القارئ خاصة في بعض القصص المكتوبة التي تصور الخليفة أو الأمير على أنه يستعمل لغة لا تختلف عن لغة الناس العامية[51]، ومثّل "فرستيج" لهذا بالقطعة التالية من إحدى هذه القصص:

«في زمان الخليفة هارون الرشيد كان الخليفة **ذات يوم من الأيام** ضاق صدره **فاستدعى** بالوزير جعفر وقال له يا وزير صدري ضيق وزعلان في هذا اليوم **مرادي** أتبادل أنا وأنت ومنصور سياف النقمة ونسوق في بغداد نتفرج على شوارع بغداد وأسواقها وننظر أحوال الرعية».

ففي هذه الفقرة مازالت العربية الفصحى هي المعيار ويستشهد "فرستيج" على هذا بوجود تعبيرات مثل: (ذات يوم)، واستعمال الرابط (الفاء)، واستبدال الكاتب (مرادي) بالعنصر العامي (بدي)، ومع تطور القصة بدأت شخصياتها في استعمال مستوى كلامي مختلف تمامًا، ويريد "فرستيج" من عرضه هذا المثال تأكيد أن استعمال الكاتب لعناصر من العامية أو اللون المحلي من أجل إمتاع القراء قد يتسبب في التصحيح الزائد، ويشير كذلك إلى أن هناك من الأخطاء ما يتسبب فيها العاملان معًا؛ أي الحلية الأسلوبية، ونقص الكفاءة النحوية، وتعليل هذا أن الكاتب باستعماله عناصر عامية حتى لو كانت مجرد حلية أسلوبية فإنه يكشف عن عدم تمكنه عن طريق استعمال سمات لا تتشابه تمامًا مع الضرب العامي مما ينتج عنه تصحيحات زائدة[52]، ويصل "فرستيج" من جميع هذه الأمثلة إلى نتيجة مؤداها أن العربية الفصحى كانت نموذجًا و هدفًا يحاول الكتّاب محاكاته.

ولكن "شفتيل" A. Shivtiel ينظر إلى هذه التصحيحات من زاوية أخرى فيرى أنه ربما نتفق على أن هذه التصحيحات ناجمة عن جهل الكاتب بالقواعد ورغبته الواضحة في محاكاة ضرب فصيح يتسم بالالتزام بقواعد الفصحى،

51 - Versteegh, K. 2005: op. cit., p.8.
52 - Ibid., p.9-10.

ولكن من ناحية أخرى هناك بعض حالات من هذه التصحيحات تمثل صيغًا لهجية لا تشكل تشويهًا لقواعد العربية الفصيحة، مثل تلك الصيغ الموحدة Unified مثل: أبوك وأخوك، وليس بالضرورة النظر إلى هذه الحالات على أنها تشويه متعمد لقواعد العربية الفصحى، بل على أنها صيغًا موحدة تم قبولها داخل اللهجات بوصفها أشكالًا مباحة[53].

وقريب من رؤية "شفتيل" نجد مَن يشير إلى من أهم الأسباب الأخرى الكامنة وراء هذه الأخطاء هو تعرض أصحاب هذه النصوص لتراكيب وبنيات لم يتم تعلمها بصورة جيدة وأنهم كانوا يصدرون فيها عن لغتهم الأم، يقول د. "محمد الشرقاوي" : «أتصور أن التشابهات بين اللهجات العربية الجديدة ونصوص العربية الوسيطة تبين أن من يملي نصًا كان ينطلق مما يعرف ويملك كلغة أم، ويحاول مع ذلك تجميل النص بسمات يتصور فصاحتها ... لذلك من الطبيعي أن تنتج الجاليات غير العربية في الإمبراطورية الوليدة نصوصًا مكتوبة بحرف غير عربي وتحتوي على أخطاء ... وتحتوي كذلك على سمات عامية أكثر ومفردات مقتبسة من لغات أجنبية»[54].

التصحيح الزائف وتغير اللغة:

لا شك في أن تغير لغة عملية ليست ذاتية داخلية تحدث من تلقاء نفسها، ولكنها مرتبطة بصورة كبيرة بالعوامل الاجتماعية بمعنى أنها تحدث في سياق اجتماعي معين له صفاته وخصائصه وأسبابه التي تستدعي مثل هذا التغير، ولعل أي حالة من حالات الاحتكاك اللغوي أو اللهجي تكفل التعبير عن جانب معين من جوانب هذا التغير، فهناك مَن يرى أن الاحتكاك اللغوي يعضد

53 - Shivtiel, A. 1991. The Maze of Arabic. P.1438. In Kaye, A. S. (Ed.): Semitic Studies. in honor of Wolf Leslau, on The Occasion of his eighty-fifth birthday, Vol.2, pp. 1435-42. Otto Harrassowitz, Wiesbaden.

54 – انظر د محمد الشرقاوي 2013: الفتوحات اللغوية، مرجع سابق، ص 132.

حدوث تغيرات لا ترتبط به هي التغيرات المستقلة، ولكن هذه التغيرات بلا شك تتأثر في مرحلة من المراحل بهذا الاحتكاك[55].

وفي حالة العربية الوسيطة نلحظ أن تلك الأسباب التي تنجم عنها أخطاء التصحيح الزائف تشكل عاملًا مهمًا من عوامل تغير اللغة، بل إن ظاهرة التصحيح الزائف بوجه عام تعتبر آلية من آليات التغير في جميع اللغات[56]، فبعض التصحيحات كما يقرر "هَري" يتم النظر إليها داخل التنوع الأقل مكانة على أنها صيغ قياسية؛ ومن ثمّ تشترك مثل هذه التصحيحات في عملية التغير[57] وبخاصة إذا عمت وانتشرت وتم قبولها[58]، والمثال الذي يشير إليه "هَري" في هذا الصدد هو المثال الخاص بالأداة (لم) المتبوعة بفعل ماض تام، فاستعمال (لم) على هذه الصورة في العربية المصرية اليهودية يعد دليلًا على تصحيح زائف، فالأداة (لم) هنا هي بديل أداة النفي (ما) التي يتلوها فعل ماض، ولكن هذا الاستعمال كان واسع الانتشار ومن ثمّ تم قبوله في هذه اللهجة ليصبح جزءًا منها[59]، كذلك يشير "هَري" إلى تخفيف الهمزة [رأس – راس، كأس – كاس، رديء – ردي] على أنه صورة من التصحيحات الزائفة التي يتم قبولها داخل اللهجة وتقييسها وكانت سببًا في تغير اللغة[60].

خاتمة:

عرضت في الصفحات السابقة تعريفًا متواضعًا بظاهرة التصحيح الزائف وصورها ومصطلحاتها المختلفة، وإذا كانت دواعي هذا التعريف ترتبط بما لهذه المصطلحات من صلة كبيرة بما اتفق على تسميته العربية الوسيطة فإن هذا

55 - see Heine, B. & Kuteva, T. 2005: Language Contact and Grammatical Change. P.5. Cambridge University Press.

56 - Hary, B. 2007: op. cit., p.275.

57 - Ibid., p.275.

58 - Ibid., p.278.

59 - Ibid., p.279.

60 - Ibid., p.279.

الإطار من المعالجة يتغير بتغير مفهوم العربية الوسيطة نفسه ويؤول إلى ما آلت إليه، ومن ثم يفتح آفاقًا جديدة في دراسة نصوص العربية المعاصرة وصورتها النحوية المميزة، لأن مسار تحول مفهوم العربية الوسيطة من (1) الإشارة إلى ضرب لغوي صاحب فترة تاريخية محددة من حياة العربية، ثم إلى (2) ضرب يجمع بين العناصر الفصحى والعامية، فـ (3) عنوان على نصوص تكون فيها اللغة الفصحى هي الهدف، إن هذا المسار وتلك التحولات في تعريف العربية الوسيطة ليؤكد حياة ظاهرة التصحيح الزائف واستمرارها في العربية حتى عصرنا هذا.

المصطلحات الواردة في البحث

مهجور – إحياء	**Archaism**
أصالة	**Authenticity**
اعتبار خفي	**Covert Prestige**
تراجع خاطئ	**False Regression**
تعويض خاطئ	**False Restitution**
تغريب	**foreignism**
نصف تصحيح	**Half-correction**
تطويع زائد	**Hyperadaptation**
إحياء زائد	**Hyperarchaism**
تصحيح زائد	**Hypercorrection**
تلهيج زائد	**Hyperdialectism**
غريب زائد	**Hyperforeign**
غرابة زائدة	**hyperforeignism**
تغريب زائد	**Hyperforeignization**
تفاصح حضري	**Hyperurbanism**
تصحيح ناقص	**Hypocorrection**
سمة موسومة	**Marked Feature**
العربية الوسيطة	**Middle Arabic**
الإنجليزية الوسيطة	**Middle English**
صيغ مزيج	**Mixed Forms**

Negative Prestige	**اعتبار سلبي**
Overcorrection	**تصحيح زائد**
Overgeneralization	**تعميم زائد**
Overt Prestige	**اعتبار ظاهر**
Positive Prestige	**اعتبار إيجابي**
Prestige	**اعتبار**
Pseudocorrection	**تصحيح زائف**
Pseudocorrection Features	**سمات التصحيح الزائف**
Pseudo Loanword	**اقتراض زائف**
Qualitative Hypercorrection	**تصحيح زائد نوعي**
Quantitative Hypercorrection	**تصحيح زائد كمي**
Source Language	**اللغة المصدر (المانحة)**
Target Language	**اللغة الهدف (المستقبلة)**
Unmarked Feature	**سمة غير موسومة**
Vernacular Features	**سمات عامية**

مراجع البحث

رمزي بعلبكي 1990:

معجم المصطلحات اللسانية، لبنان: دار العلم للملايين، الطبعة الأولى.

كيس "فرستيج" 2003:

اللغة العربية: تاريخها ومستوياتها وتأثيرها، تر: د. محمد الشرقاوي، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى.

محمد الشرقاوي 2013:

الفتوحات اللغوية: انتشار اللغة العربية وولادة اللهجات في القرن الأول الهجري، القاهرة – بيروت– تونس: دار التنوير، الطبعة الأولى.

منتصر أمين عبد الرحيم 2013:

معجم الفروق في المصطلح اللغوي الحديث، لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى.

Blau, J. 1981a:

The State of Research in the Field of the Linguistic Study of Middle Arabic. Arabica, T. 28, Fasc. 2/3, Numéro Spécial Double: Études de Linguistique Arabe (Jun. - Sep., 1981), p. 187-203.

---------- 1981b:

The Emergence and Linguistic Background of Judaeo-Arabic: A Study of the Origins of Middle Arabic. Leiden: Brill.

Hary, B. 2007.

Hypercorrection. In Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics. Vol.2. Leiden and Boston: Brill. 2007, p. 275–79.

Heine, B. & Kuteva, T. 2005:

Language Contact and Grammatical Change. Cambridge University Press.

Janda, R., Joseph, B. D. & Jacobs, N. 1994:

Systematic Hyperforeignisms as Maximally External Evidence for Linguistic Rules. In Lima, S. & Corrigan, R. & Iverson, G. (eds.), The Reality of Linguistic Rules. John Benjamin's Publishing Co., p. 67-92.

Janda, R. & Auger, J. 1992.

Quantitative Evidence, Qualitative Hypercorrection, Sociolinguistic Variables--And French Speakers "eadhaches" with English h/O. Language and Communication, vol.12 (3-4): p.195-236.

Johannes den Heijer 2012:

Middle and Mixed Arabic: A New Trend in Arabic Studies. In Zack, L. & Schippers, A. (Eds.) 2012: Middle Arabic and Mixed Arabic: Diachrony and Synchrony. Leiden: Brill. p. 1-25.

Joseph, B. D. 2009:

On Some Hyperadaptations in Greek and in Greece.p.27f. in A. Ralli, B. Joseph & M. Janse (eds.) Proceedings of the Third International Conference of Modern Greek Dialects and Linguistic Theory (Lefkosia, Cyprus, June 14-16, 2007). Nicosia, Cyprus: Research Centre of the Kykkos Monastery, 2009, p.27-36.

Shivtiel, A. 1991.

The Maze of Arabic. In Kaye, A. S. (Ed.): Semitic Studies. in honor of Wolf Leslau, on The Occasion of his eighty-fifth birthday, Vol.2, p. 1435-42. Otto Harrassowitz, Wiesbaden.

Swan, J. et al 2004:

A Dictionary of Sociolinguistics. Edinburgh University Press.

Trudgill, B. 2003:

A Glossary of Sociolinguistics. Edinburgh University Press.

Versteegh, K. 1983.

Arabic Grammar and the Corruption of Speech. in Ramzi Baalbaki (Ed.): Arab Language and Culture, p.117-138. (= al-Abḥāth, 31). Beirut: American University of Beirut.

---------- 2005:

Breaking the Rules without Wanting to: Hypercorrection in Middle Arabic Texts. in Alaa Elgibali (Ed.) : Investigating Arabic: Current Parameters in Analysis and Learning. Leiden: Brill. p.3-18.

---------- 2010:

Pidgin Arabic and arabi sa'ab: the Influence of the Standard Language in the History of Arabic. JSAI= Jerusalem Studies in Arabic and Islam (37): p.61-79.

تدبيرُ الاختلاف بين الخِطاب اللُّغوي العربي القديم والخِطاب اللِّساني الحديث
(نموذج اللِّسانيات الوظيفية)

د. حافظ إسماعيلي علوي
أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية،
كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر

لقد لاحظ روبنز *Robins* أن معظمَ السِّمات التى تميّزُ التاريخَ المعاصر في الغرب، قد نشأت في عصر النهضة، واستمرت دون انقطاع حتى الوقت الراهن. وأن الكثيرَ من تلك السمات كان له تأثيرٌ مباشرٌ في الاتجاهات التى اتخذتها الدراساتُ اللغوية فيما بعد.

والواقع أن ما لاحظه روبنز فيما يتعلقُ بعصر النهضة في الغرب، يمكن أن نلاحظه من جهتنا بالنسبة إلى عصر النهضة العربية وما صاحبه من ردود فعل كان للجانب اللغوي حظَّه الوافر منها. فقد ظلَّت أسئلة النهضة العربية حاضرة بشكل جليّ في الفكر اللساني العربي. ويمكن أن نميز في هذا السياق بين ثلاثة اتجاهات أساسية: اتجاه تراثى (تقليدي)، واتجاه طفري (حداثى)، واتجاه توفيقي.

أولاً: الاتجاه التراثي

يمثل هذا الاتجاه طائفة من الباحثين المتشبّثين بالتراث اللُّغوي العربي، أضربت عن الثقافة الوافدة ورأت فيها خيالاً غريباً عن المجتمع العربي الإسلامي

أفرزته عقائد ينبذها كلّ مسلم غيور على دينه ولغته، فانغلقت هذه الطائفة في التراث، وحاولت إحياءه والدفاع عنه بكل ما أُوتيت من قُوة. وقد أصبح هذا الاتجاه قائم الذات في البحث اللِّساني العربي يُعرف بـ"لسانيات التراث".

يتخذُ هذا الصِّنف من الكتابة اللسانية "التراث اللُّغوي العربي القديم في شُموليته موضوعاً لدراساته المتنوعة. أما المنهج الذي يصدر عنه أصحابُ هذه الكتابة فهو ما يعرف عادةً بمنهج القراءة أو إعادة القراءة. ومن غايات لسانيات التراث وأهدافِها قِراءةُ التّصورات اللغوية القديمة وتأويلها وفق ما وصل إليه البحث اللساني الحديث، والتوفيق بين نتائج الفكر اللغوي القديم والنظريات اللسانية الحديثة، وبالتالي إخراجها في حلَّة جَديدة تبين قيمتها التاريخية والحضارية"[1]. وهذا يعني أن قراءة التراث اللّغوي العربي في هذا الاتجاه تتنزل منزلةً ذات بُعْد حضاري يقوم على أساس استرداد هذا التراث لِبريقِه بحمله على المنظور الجديد في محاولة جادّة لتأسيس الحاضر والمستقبل عَلى أصول الماضي، وتأصيل البحث اللساني المعاصر في الظاهرة اللغوية العربية، أو بعبارة أخرى البحث في أصول الفكر العربي وإقامة "لِجينَالُوجيا" هذا الفكر. وبهذا المعنى وحده يبرز الاهتمام بالتراث، وبه يصبح التراث معاصراً لنا[2].

ويسوّغُ هذا التقريب وهذه المماثلة بين مبادئ التراث اللّغوي العربي ومبادئ اللّسانيات، في نظر لِسَانيي التّراث، مجموعة من الدوافع يمكن أن نُجملها فيما يلي:

أولا: السَّبق التَّاريخي والحضاري: إنّ الحضارة العَربية حضارةُ لُغة وبيان، ولذلك "اتسمت قبل كل شيء بالمقوّم اللّفظي، حتى كادَ تاريخُ العربي يتطابق

1 – مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 92.

2 – منية الحمامي، التراث اللغوي وإشكالية المناهج الوصفية الحديثة، (ص07-20)، والنص الذي تحيل عليه لعبد السلام بنعبد العالي–التراث والهوية– (سلسلة المعرفة الفلسفية) دار توبقال– المغرب.

وتاريخ اللفظ في أمته، ولم تكن معجزة الرسول إليهم إلا من جنس حضارتهم في خصوصيتها النوعية، وهذا ما استقر لدى المفكرين منهم منذ مطلع نهضَتهم"[3].
لهذا السبب كان من الطبيعى، في نظر لسانيى التراث، أن يهتدي العرب إلى أدق تفاصيل اللسانيات، فالناظر في مسيرة البحث اللغوي عموماً يجد نفسه "أمام شريطٍ ممتدّ يحوي سلسلةً من المشاهد، يكاد يشده فيها المشهد الأخير، فيحاول استعادته في حركة بطيئة يتكشّف خلالها أنّ هذا المشهد ما هو إلا تكثيف لما سبقه من مَشاهد، وتبلور لما سبقه من جُهود، وكأنما الأمر فيه أصبح بمثابة قضية مَنطقية لها مُقدماتها التي تتبعها بالنتيجة مترتبة عليها"[4].

استناداً إلى هذا السَّبق التاريخى والحضاري عقد عبد السلام المسدّي مقارنة بين التراث اللغوي العربي واللسانيات؛ فلاحظ أن "العرب بحكم مميزات حضارتهم وبحكم اندراج نصّهم الدينى في صلب هذه المميزات قد أفضى بهم النَّظر لا إلى دَرْس شمولي كَوْني للغة فحسب، بل قادهُم النظر إلى الكشف عن كثير من أسرار الظاهرة اللسانية مما لم تهتد إليه البشرية إلا مؤخراً، بفضل ازدهار علومِ اللِّسان في مَطْلع القرن العشرين"[5].

ثانياً: العامل الدينى: وقد كان لـه بالغُ الأثر في توجيه اللّغويين العرب، فقد اهتدوا إلى أدق تفاصيل اللسانيات "وهم يرسون قواعد لُغَتهم، ويضعون قوانينها، من خلال العمل اللُّغوي الجادّ الذي قام به فُحُول علمائهم لخدمة كتاب الله العزيز. وقد استطاعوا، بدَأْبهم على البحث والدرس، أن يُقيموا الدعائم الوطيدة لـ(علم اللغة)"[6].

---

3 – عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص 24.
4 – محمد عبد المطلب، النحو بين عبد القاهر وتشومسكي، ص 25.
5 – عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص 6.
6 – عبد الغفار حامد هلال، علم اللغة بين القديم والحديث (ينظر التقديم).

ثالثاً: إلى جانب العاملين السابقين تستمدُّ لسانيات التراث مشروعية المقارنة التى تقيمها بين اللِّسانيات والتراث اللغوي العربي من اللسانيات نفسها؛ إذ لم يكن بمقدور اللِّسانيات أن تبلغ ما بلغَتْه من درجات التَّقدم لو لم تعتمد مُنطلقات تُراثية، فقد جاء كتاب"الألسنية الدِّيكارتية" ليكون مثالاً حيّاًعلى اهتمام العلماء اللغويين المحدثين بضرورة العودة إلى التراث اللغوي، من أجل إظهار مواضع التقارب بين بعض جوانبه المهْملة، وبين المفاهيم اللغوية الحديثة. لقد استطاع تشومْسكى في هذا الكتاب أن يقف على عديد من العناصر؛ التى تمثّل التقاءً واتفاقاً؛ بين معطيات نظريته التوليدية التحويلية وبين القواعد التى أرساها ديكارت فيما يعرف باسم قواعد بورت رْوَيال[7]. ويذهب ميشال زكريا إلى رأي مماثل حين يقول: «من الأعمال التى ارتدت إلى التراث اللغوي لإظهار التقارب بين بعض جوانبه المهملة، وبين المفاهيم الألسنية كتاب "الألسنية الديكارتية". ففى هذا الكتاب أظهر تشومسكى التقارب الممكن ملاحظته بين بعض عناصر نظريته، وبين بعض آراء المذهب الدّيكارتي المعروف باسم قواعد بُوْر رْوَيال»[8].

ويظهر أن الرَّبط بين القديم والحديث لا يقتصر على تشومسكى وحده، بل يشمل لسانيين آخرين «ربطوا بين الفكر اللّغوي القديم، ونظريات البحث اللغوي الحديث والذين أرَّخُوا له، من منطلق اهتمامهم بهذا الجانب، نذكر كُلاًّ من لوروا (*M. Leorry*) وليبتشى (*G. C. Lepschy*)، وكذلك جورج مونان (*G. Mounin*) وكريستيفا (*J. Kristeva*) وروبنز (*R. M. Robins*)»[9].

ولم يكن اهتمامُ الغربيين مُنْحصراً في تراثهم فحسب، بل شمل أيضاً التّراث اللغوي الإنساني بما فيه التّراث اللُّغوي العَربي، فالعديدُ «من العلماء

7 – حسام البهنساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، ص 2.

8 – ميشال زكريا، الملكة اللسانية في مقدمة ابن خلدون، دراسة ألسنية، ص 6.

9 – حسام البهنساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب، ص 2.

الغربيين قد أَوْلوا تراثنا العربي اهتماماً واعتباراً، وجاءت جلّ أعمالهم من العمق والتحليل والدراسة بالقدر الذي يجعلنا نؤكد أنهم استطاعوا الإجابة عن كثير من القضايا والمشاكل اللغوية، في لغتنا العربية، مكّنهم من الوصول إلى هذه الإجابات، إحاطتهم الواسعة باللغات السامية الأخرى، ومن ثم جاءت دراساتهم في الربط بين التراث اللغوي العربي القديم، ونظريات البحث اللغوي الحديث، فقد جاءت هذه الدراسات على نحو من الدقة»[10].

إن مكانة الأبحاث اللسانية، من هذا المنظور، متأتية من اعتمادها التراث اللغوي عموماً والعربي منه خصوصاً، منطلقاً في البحث، فقد كانت «بحوث العرب ... الأساس الذي بنى عليه الغربيون مستحدثاتهم في مختلف الدراسات اللغوية، وهى، إن نسبت إلى عُلماء الغرب، في مظهرها الحالي، فإن النَّاظر في جوهرها، يلمحُ فيها الأصل العربي، الذي نمت وتفرعت من جذوره والفَضْل، كما يقولون، لمن بدأ الطريق الشّاق»[11].

إن الرجوع إلى تراثنا اللغوي يكشف، بما لا يدع مجالاً للشكّ، في نظر لسانيي التراث، "أن كتب فِقْه اللغة العربية من تراثنا اللغوي، حقّاً تبعث على الإعجاب والإكبار؛ إذ يظهر في شيء غير قليل من قضاياها سبق بعض علماء القدامى لأحدث النظريات اللغوية في العصر الحديث بألف عام أو يزيد... ففى هذه الكتب وغيرها علمٌ كثير، ونظريات لغوية تقف شامخةً أمام بعض ما وصل إليه العلماء في عصر التكنولوجيا الحديثة والعقول الإلكترونية"[12]. فالقراءة التى تقدمها لسانيات التراث لا تخرج عن الرغبة في مواكبة مقتضيات الحداثة، وبذلك فهي موقف حضاري غايته إبراز مظاهر المعاصرة في التراث اللغوي

10 – المرجع نفسه، ص 9.

11 – عبد الغفار حامد هلال، علم اللغة بين القديم والحديث، ص 31-32.

12 – رمضان عبد التواب، التراث العربي ومناهج المحدثين، ص 101.

العربي، ثم تحقيق التَّواصل بالنسبة إلى العرب بين الماضي والحاضر[13]، وتتبدَّى هذه الرغبة من خلال أنواع القراءة التي تندرج ضمن هذا الاتجاه:

أ. القراءة الشمولية:

يتمحور هذا النوع من القراءة «حول التراث اللغوي العربي في كليته، وما يتصل به من قضايا»[14].

ب. القراءة القطاعية:

تركز على «قطاع معين من التراث اللغوي، كأن يتناول المستوى النحوي أو الصرفي أو الدلالي باعتبارها مستويات تحليل تشكل في حد ذاتها "نظرية" محددة المعالم تقوم على مبادئ منهجية خاصة بها»[15].

ج. قراءة النموذج الواحد:

تتجه القراءة هنا إلى دراسة «شخصية لغوية عربية قديمة يدرس فكرها اللغوي، وطريقة تصورها، وكيفية تناولها لقضايا اللغة العربية في مجال من مجالات البحث اللّغوي»[16]. تتغيَّا القراءات السابقة «إبراز قيمة التراث العربي وإعطاءه المكانة التي يستحقها ضمن الفكر اللساني الحديث. وتتفق لسانيات التراث حَوْل هذا المنطلق، لكنَّها تختلفُ بعد ذلك في ما تنتهي إليه من نَتائج أو على الأصحّ فيما تهدفُ إليه من وراء "قراءة التراث اللغوي"»[17]، كما يُلاحظ أن جُلّ «الكتابات المندرجة في إطار لسانيات التّراث لا تقدم أيَّ تصور للمنهج المتبع في القراءة، بل لكل باحث طريقته وأدواته التي يسير عليها في قراءته للتراث اللّغوي العربي القديم في ضوء اللِّسانيات الحديثة»[18].

13 – عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص 12.
14 – مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 136.
15 – المرجع نفسه، ص 136.
16 – المرجع نفسه، ص 137.
17 – المرجع نفسه، ص 140.
18 – مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 170.

ثانيا: الاتجاه الطفري (الحداثي):

يعرضُ أصحاب هذا الاتجاه عن القديم جُملة وتفصيلاً، ويُولُون وجوههم شطر اللِّسانيات الحديثة، نقف على هذا النوع من القراءة عند اللسانيين الوصفيين وبعض اللسانيين التوليديين:

1: الوصْفيون والنَّحو العربي:

بدأت الإرهاصات الأولى لظهور علم اللغة الوصفى، كما هو معروف، في بداية القرن العشرين، بعدما عرفت أفكار سُوسير انتشاراً واسعاً في أوربَّا. وقد تركزت عناية الوَصْفيين على نَقْد المنهج التاريخى وتجاوزه، وتحويل مسار الدراسَات اللّغوية نحوَ دراسة اللغة على أساس «شَكْلى أو صُوري؛ ينظر إلى الصّور اللفظية المختلفة التى تعرضها لغة من اللغات، ثم يصنفها على أسُس مُعينة ثم يصف العَلاقات النَّاشئة بيْن الكَلمات في"الجُمْلة" وصْفاً موضوعياً»[19]. وبذلك تكون "الدِّراسة الوَصْفية" أساس كل بَحْث لدراسة اللغة على أساس علمي بحسب الوصفيين.

لقد كان منطلق الوصْفيين في الغرب نابعاً من قناعة أساس مفادها أن دراسة اللغة على أساس"المنهج الوَصْفى" يفرض بالضرورة تجاوز مبادئ "النّحو التقليدي" ونقائِصه وإزالةِ بعض التّقاليد التى رسَّخها في الأبحاث اللغوية بسبب منطلقاتِه المنطقية والفَلسفية كما تتمثَّل في أعمال اليونان والرومان. ويفسر الوصفيون جوانب النّقص تلك بتأثر النَّحْو بالمنطق الأرسطى واهتمامه بالتعليل، والتقدير، والتأويل... وهي جوانب بعيدة كليا عن الدراسة اللغوية.

وما إن عرف الاتجاه الوصفى طريقه إلى الثقافة العربية حتى انبهرَ العديدُ من اللّغويين العرب بالإنجازات التى حققتها الوصفية في الغرب، فكان ذلك دافعاً لتطبيق هذا المنهج على اللغة العربية، ويمكن أن نميز في هذا التطبيق بين

19 – محمود السعران، علم اللغة، ص 270.

مَرحلتين: «أولا: حاول بعض اللُّغويين العرب أول الأمر التعريف بالمبادئ والأفكار اللسانية الجديدة على نحو ما نجد عند إبراهيم أنيس والسعران، وتمام حسان وغيرهم من كبار اللسانيين العرب المحدثين الذين ألفوا أيضا للتعريف باللسانيات. ثانياً: قام لسانيون آخرون بالدفاع عن الفكر اللساني الحديث (علم اللغة) مبينين إيجابياته نظريا ومنهجيا مقارنين بينه وبين الفكر اللغوي العربي القديم»[20].

وسيراً على نهج الوصفيين الغربيين في نقدهم للنحو التقليدي والكشف عن جوانب النقص فيه، وجد الوصفيون العرب في ما صَحَّ من نقد الأوربيين لتراثهم النحوي ينسحب على التراث النحوي العربي، كما صَحَّ عندهُم أن التراث النحوي العربي تضمن العيوب نفسها التى تضمنها التفكير النحوي الأوربي القديم. ولم يتخذ هذا المنطلق في عمل الوصفيين العرب شكل الافتراض، بل كان حاضراً لديهم حضور البديهة، فكان بذلك منطلق كل دراساتهم.

فما هى أهم جوانب النقد التى ركز عليها الوصفيون العرب في نقدهم للتراث اللغوي العربي؟ وما المقترحات التي ارتضوها بديلاً؟

اعتمد الوصفيون العرب في نقدهم للتراث النحوي العربي، كما أشرنا، المنطلقات والأسس النظرية التى اعتمدها الوصفيون الغربيون في نقدهم لِلنَّحْو التقليدي، ومن أهم ما عابوا به هذا النحو[21]:

أ- إن النحو العربي قد تأثر بالمنطق الأرسطى منذ مراحله الأولى، وأن هذا التأثر صَار طاغيا في القرون المتأخرة، وقد أدى ذلك إلى أن يكون النحو العربى "صورياً" وليس "واقعياً"، ومن ثم اهتم بالتعليل والتقدير والتأويل، ولم يركز درسه على الاستعمال اللّغوي "كما هو"...

20 – مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 175.

21 – عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص 48-60.

ب- إن النحو العربي لم يقعِّد للعربية كما يتحدثها أصحابها، وإنما لعربية مخصوصة تتمثل في مستوى معين من الكلام هو الأغلب-شعر أو أمثال أو نصّ قرآني، أي أنه لم يوسع درسه ليشمل اللغة التى يستعملها الناس في شؤون الحياة، وإنما قصره على اللغة الأدبية (. . .)، وقصر الدرس على هذا المستوى من اللغة أفضى بها إلى وضع قواعد العربية على أساس من النصوص المختارة، مما أبعدهم عن الاستعمال الشائع في هذه اللغة، ولم يكن مناص من أن يواجهوا نصوصاً من هذا المستوى الأدبي تخالف ما وضعوه من قواعد، فاضطروا إلى اللجوء إلى التأويل والتقديرواعتساف التفسير. . .

ج- إن النحو العربي، مع تحديده لمستوى اللغة التى يُقعِّد لها، حدد أيضا بيئة مكانية وزمانية لهذه اللغة، إذ لم يسمح بالتقعيد إلا على اللغة المستعملة في بوادي نجد، والحجاز، وتهامة، ومن قبائل مخصوصة لم تتأثر بحياة الحضر أو الاتصال ببيئات لغوية أخرى. . .

د- إن النحو العربي لم يميز حدوداً واضحةً لـ"مستويات التحليل اللغوي"، إنما اختلطت في هذه المستويات اختلاطاً شديداً (. . .).

فهذه الجوانب من نقد الوصفيين للنحو العربي تكشف عن تأثر واضح بنقد الوصفيين الغربيين للنحو التقليدي؛ فقد تركزت عناية الوصفية الغربية على نقد النحو التقليدي بهدف تجاوزه لما يشوبه من شوائب منطقية وفلسفية، وفي ذلك دعوة صريحة إلى تبنى المنهج الوصفى، وهو النهج نفسه الذي سلكه الوصفيون العرب الذين دعوا إلى تبنى هذا المنهج واتخاذه بديلاً عن النحو العربي؛ لأن«فائدة كتب اللغة العربية التقليدية محدودة (و) لأن آراء الفلاسفة وعلماء الكلام والمنطق تشوبها، ولأنه مضى على وضعها زمن طويل أحّل فيها السقم والعقم. فتقدُّم العلوم عامة والعلوم الألسنية خاصّة أتاح للباحثين فرصة اتباع طُرق عِلمية جديدة لوضع الكُتب والمؤلفات القيّمة ومن أهم هذه

الظروف في عصرنا الحاضر البنيانية»[22]، كما أن صلة النَّحْو العربي«بغيره من أنحاء الأمم الأخرى يطمئن إلى أن هذا النحو قد تأثر بالروح الهلينية المسيطرة على المناطق التى نشأ ونما فيها، وإن تأثره بالمنطق اليوناني قد قَوَّي في بعض النحاة حتى أبعدهم عن النحو في تقدير أبناء زمنهم أنفسهم»[23].

إن الهفوات التى طبعت النحو التقليدي دفعت الوصفيين إلى البحث عن أسس جديدة، وجدوها في المنهج الوصفى، وهذا ما ذهب إليه تمام حسان الذي رأى أن «الدراسات اللغوية الحديثة تجعل اللغة موضوعا للوصف، وتستخدم الموضوعية التامة لهذا الوصف»[24]. فالعلم العصري استثمر البنيانية في مختلف الحقول، حتى أنها أدخلت في العلوم اللسانية وأحرزت نتائج ملموسة وقد آن للدراسات اللغوية أن تعتمد البنيانية كعنصر تجديد سيكتب له البقاء والنجاح المستمر[25]. ويذهب بعض الوصفيين إلى عدّ القرن العشرين عصر البنيوية، ولذلك يحق تسميته «في تاريخ علم اللغة القرن الوصفى (*Descriptive*)؛ لأنه لايعنى بالناحية التطورية التاريخية، ولا يعنى بالناحية البسيكولوجية، بل تتركز الجهود في وصف اللغة وصفاً علمياً دقيقاً سواء كان ذلك من جهة الصوت *(Phonology)* أم من جهة الشكل *(Morphology)* أم من جهة التركيب *(Syntax)*، وتمثل مدرسة لندن، قسم الفونيتيك وعلم اللغة، هذا الاتجاه أحسن تمثيل»[26].

وبذلك تبقى أية نهضة منشودة في مجال الدراسات اللغوية العربية، بحسب الوصفين، رهينة بتطبيق المنهج الوصفى على اللغة العربية؛ لأنها «من أشد اللغات حاجةً إلى هذا الوصف الجديد؛ إذ إن نحوها يرجع اليوم إلى ما

22 – ريمون طحان، الألسنية العربية، ص 11-12.

23 – أمين الخولي، مناهج في تجديد النحو والبلاغة والتفسير والأدب، ص 72.

24 – تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، اللغة العربة، ص 26.

25 – ريمون طحان، الألسنية العربية، ص 12.

26 – أنيس فريحة، نظريات في اللغة، ص 37- 38.

ينيف عن اثنى عشر قرناً ولم يكد يعرف تغيراً جوهرياً منذ نشأته»[27]. لكل هذه الاعتبارات ارتضى الوصفيون العرب المنهج الوصفي بديلاً عن النحو العربي.

2- التوليديُون العرب ونقد التراث اللغوي:

يمكن أن نميزَ في الكتابة التوليدية العربية في علاقتها بالتراث اللغوي العربي بين موقفين متناقضين:

1.2. موقف يسعى إلى التوفيق بين مبادئ الدرس التوليدي وفرضياته، ومعطيات النحو العربي، وهو الموقف الذي يتبناه مازن الوعر في كتاباته، التي يؤكد فيها أهمية وضرورة انفتاح البحث اللساني ضرورة ارتباطه اللغوية التراثية، إن هو أراد أن يتجاوز كل المجادلات العقيمة التي تعوق تقدمه، ومن ذلك الصراع بين القديم والحديث. يقول الوعر مشدّداً على أهمية هذه المسألة: «إن أية نظرية لسانية عربية حديثة، تطمح لأن تكون علمية فاعلة ومتفاعلة في حقل التكوين اللساني المعاصر، لا بد لها من أن تتجاوز المشكلات والمجادلات الزائفة التي تعوق البحث اللساني في الثقافة العربية المعاصرة، تلك المشكلات الناتجة عن الصراع الذي مازال مستمراً بين أنصار القديم وأنصار الحديث، بين أنصار القديم المتعلق بالبحوث اللغوية العربية التي وضعها العرب القدماء، وبين أنصار الحديث المتعلق بالبحوث اللسانية الغربية التي وضعها علماء الغرب المحدثون، وأسسوا من خلالها علماً قائماً برأسه دَعوه علم اللسانيات»[28].

وعلى هذا الأساس فإن أيَّ إغفال أو إهمال للنظرية اللغوية القديمة بمناهجها المختلفة سيؤدِّي إلى نَقْص وعدم كفاية في النظرية اللغوية الحديثة. كما أن التوفيق بين القديم والحديث لا يعنى الجَهْل بمنطلقات اللّسانية الفلسفية والعلمية، وتجاهل المنطلقات الإنسانية للتراث اللّغوية، علاوةً على تجاهُلِ منطلقات التراث

27 – عبد السلام المسدي والهادي الطرابلسي، الشرط في القرآن، ص 7 – 8.

28 – مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص 514.

اللغوي العربي الإنسانية، فالوعر يقر بهذه الاختلافات، ولكنَّه يدرك في الآن نفسه أنَّ النظرية لا تكتمل وتتبلور إلا من خلال مناهجها المتعددة[29].

2. 2. في مقابل هذا التوجه، نجد توجهاً آخر يرى أصحابُه أن معطيات التراث النحوي العربي ناقصةً، ولا تصلحُ لوصْفِ اللّغة العربية الحالية، وهذا موقف عبد القادر الفاسي الفهري الذي لاحظ أن: «مواجهة الفكر اللغوي القديم بالفكر اللساني المعاصر يؤدي إلى نوع من اللاَّتاريخانية. . . إذ يضطرنا إلى الحكم على فكر نشأ في ظروف معرفية وتكنولوجية معينة بمقاييس عصر وصل فيه العلم والتكنولوجيا إلى نتائج لم يعد ممكنا معها أن نأخذ بتحاليل القدماء برمتها، بل يمكن فقط أن نستأنس بها وأن نأخذ بعض الجزئيات فيها أو بعض الخطوط العامة»[30]. ويفسر الفهري موقفه هذا بكون الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء ليس لها أي امتياز في وصف العربية، بل هي غير لا ئقة في كثير من الأحوال[31].

إن التراث، في نظر الفاسي الفهري، إما معطيات اللغة الموصوفة وإما مفاهيم وصفية أو أصول وتأملات، ولذلك فإنه على العكس من الفكرة الشائعة التي مفادها أن هذا التراث يزودنا بكل ما نحن في حاجة إليه، ينبغي أن نتوقع غياب المعطيات الأكثر دلالة بالنسبة إلى افتراضاتنا، أو تشويهها أو إنكار بعض النحاة لها، أو اختلافها اختلاف مراحل تاريخ اللغة... على أن هذا لا يعني فساد كل المعطيات والتعميمات التي نعثر عليها[32].

يمكن أن ندرج أيضا ضمن هذا التوجه ميشال زكريا الذي عبّر بشكل صريح عن عدم صلاحية الدراسات النحوية لدراسة اللغة، فالنظريات اللسانية

29 – مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، ص 36-37.

30 – عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ص 61، الهامش 35.

31 – المرجع نفسه، ص 61.

32 – المرجع نفسه، ص 55-61.

يمكن أن تشكل بديلاً عن النحو العربي. يقول: «لا نفع، بعد الآن، في أن نردد، بصورة متواصلة الدراسات التي قامت بها الأجيال السابقة والمفاهيم التي تبنَّوْها في المجالات اللغوية، وإن أضفينا عليها بعض التعديلات السطحية من حيث الشكل والعرض. فهذه الدراسات وإن دلت على المجهود الذي قام به اللغويون في مجال دراسة اللغة، وإن كانت تساعدنا على فهم بعض القضايا اللغوية، لم تعد تفي، في الحقيقة، في مجال تحليل اللغة. ففي هذا المجال تكون النظريات الألسنية العلمية الحديثة، في نظرنا، التقنية المتطورة التي تتسلح بها لِسَبْر قضايا اللغة وتَفْسيرها وتَوْضيحها»[33].

إن ما يدعو إلى تجاوز التّراث اللّغوي العربي من منظور هذا التوجه هو أن القضايا اللغوية التى يتناولها لم تعد تَفِى بالحاجة، وأن مُعطيات اللغة العربية الحالية، ليست هى المعطيات التى وصفها النّحاة، لأن تحليلاتهم تجعل المعطيات الأكثر دلالة بالنسبة إلى افتراضات التوليديين غائبة، أو تشوِّهها أو تنكرها، وأن البديل هو اللِّسانيات الحديثة وكل توظيف لمعطيات النحو القديم في نحو اللغة الحالية، سيؤدي إلى خلط بين نَسقَين مُختلفين[34].

ثالثا. الاتجاه التوفيقي:

يتميز أصحابُ هذا النّوع من القراءة بالاعتدال والوَسَطية ومحاولة تدبير الاختلاف بين التراث اللّغوي العَربي واللِّسانيات الحديثة، تدبير يقوم على اعتراف واضح بالقيمة المعرفية للتّراث اللّغوي العَربي وللنّظريات اللسانية الحديثة في الوقت نفسه. وأبرزُ مَنْ يُمثل هذا الاتجاه في الثّقافة العربية أحمد المتوكل الذي نحا منحى وظيفيا في تفكيره اللساني، ولذلك سنعتمده نموذجا للكشف عن تجلّيات تدبير الاختلاف بين الخطاب اللّغوي العَربي والخطاب اللّساني الحديث.

---

33 – ميشال زكريا، الألسنية العربية، ص 05.

34 – المرجع نفسه، ص 60.

اللِّسانيات الوظيفية: الأصول والامتداد:

ترجع أصول هذا الاتجاه إلى جُملة من الأبحاث اللِّسانية الحديثة كمدرسة براغ، وأعمال اللسانيين التشيكيين المعروفة بالوجهة الوظيفية للجملة، والمدرسة النسقية (لندن). وقد شكلت اللسانيات الوظيفية أحد أشكال التطورات المتلاحقة التى عرفتها المدرسة البنيوية ممثلة بالأب الروحى سُوسير الذي ركز على وظيفة اللغة بوصفها وسيلة من وسائل التواصل، إن لم تكن أهمها على الإطلاق، وهو الجانب الذي أولاه أتباع سوسير أهمية خاصة من خلال دراساتهم للغة والبحث عن الوظائف التي تؤديها عناصرها وأدواتها التعبيرية.

غير أن أبرز الدراسات والتطورات التى عرفها هذا الاتجاه، شكلتها حلقة براغ بفضل أعمال تروبوتسكوي، ومارتينى، وجاكوبسون... وغيرهم، فكانت مفاهيم هذه المدرسة وبحوثها منطلقا لبحوث ودراسات أخرى أثمرت مفاهيم هذا الاتجاه. ومن أبرز من سار على هذا النهج دانس وبوفودا وفيرباس وسكال... وغيرهم الذين عرفوا بوجهتهم الوظيفية للجملة، وأكدوا على مفهوم مركزي يتمثل فيما أسموه بـ "ديناميكية التواصل".

بينما اتجه مالينوفسكي وجون فورث وهاليداي اتجاهاً آخر تميزَ بالاستقلال عن مدرسة براغ، والانخراط فيما أصبح يعرف بالمدرسة النسقية التي شيَّد صرحها فورث، الذي تميزت آراؤه بالاستقلالية عن البنيوية الأمريكية الأوربية على حد سواء، بأنها تعتبر اللغة ظاهرة بشرية، إنها أهم سلوك في نشاط الإنسان، وبالتالي فإن كل نظرة تعتمد تحليل هذه اللغة إلى مستويات جزئية صرفية وتركيبية ودلالية مستقلة -كما يفعل البنيويون الأمريكيون- يُفقد اللغة طابعها الخاص به.

وتبعاً لذلك، دعا فورث وأتباعه إلى دراسة اللُّغة في بعدها الثقافي والاجتماعى والنفسى، مطوِّراً بذلك مفهوم سياق الحال الذي وضعه مالينوفسكي؛ أي دراسة اللغة في الإطار الذي يقتضيه التواصل من معطيات

مادية ومعنوية، وبالرجوع إلى ما تُحيل إليه اللغة من قَواسم ثقافية واجتماعية مشتركة بين المتكلم والسَّامع تجعلُ عملية التَّواصل اللّغوي اليومي ناجحةً[35].

وقد سعى هاليدايْ إلى تعميق أطروحات فورث، والذهاب بها إلى نهاياتها الممكنة من خلال تركيب جملة من الأفكار اللغوية وإعادة صياغتها في شكل متماسك، وهي أفكار مُستوحاة من «الأبحاث الإثنوغرافية، ومن سوسير ويلمسليف وماتيزوس، ومدرسة براغ وما لينوفسكي وفورث وبواس وسابير وورف ومن أفكار المعاصرين أمثال لايبوف وبرنشتين وبازل»[36].

وبما أنّ البداية الفعلية لتعرُّف الثقافة العربية على اللِّسانيات كانت على يد بعض اللسانيين العرب الذين درسوا في الجامعات الغربية، وبصفة خاصة الجامعات البريطانية، فقد كان من الطبيعي أن يتأثر اللِّسانيون العرب بالآراء الوظيفية التي قعَّد لها اللساني الإنجليزي فورث *(Firth)* مؤسس المدرسة النسقية.

ظهرت ملامح هذا التأثير واضحةً عند تمام حسان الذي وظَّف ما يُعرف عند فورث بسياق الحال "*Context of situation*" وأطلق عليه"المقام"وجعل السياق اللغوي موازياً له، وأطلق عليه"المقال"[37].

إلى جانب اهتمام أتباع فورث ومريديه من اللسانيين العرب باللسانيات الوظيفية ظهرت ملامح التأثر بالاتجاه الوظيفي عند لسانيين آخرين في طار لسانيات التراث؛ وتجلَّى ذلك في البحث عن أوجه للتماثل بين المنهج الوظيفي وبعض الأصول اللغوية العربية[38]، كما نشط الاهتمام بوظيفة براغ ترجمة وتعريفاً

35 – المرجع نفسه، ص 257.

36 - Halliday, A, Language a social semiotic,1978, p5.

37 – تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 372.

38 – من الكتابات التي سارت على هذا النهج:
- نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث.
- عدنان بن ذريل، اللغة والدلالة.
- عثمان بن الطالب، البراغماتية وعلم التراكيب.
- المسدي والطرابلسي، الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية.
- عبد القادر المهيري، اللسانيات الوظيفية.

بشكل خاص في تونس. غير أن كلّ تلك المحاولات لم تُثْمر اتجاهاً وظيفياً عربياً يحملُ مقوّمات اتجاه وظيفي عربي[39].

للاعتبارات السَّابقة فإن الوظيفية التى سنتحدث عنها هنا هى الوظيفية التى عرفت عند اللِّسانى الهولندي سيمون ديك، والتى شكلت اتجاهاً قائم الذات في البحث اللساني العالمى كان للثقافة العربية حظها الأوفى منه بفضل جُهود أحمد المتوكل الذي وجد في النحو الوظيفى إطاراً نظرياً مناسباً للاشتغال يقول: «يُعتبر النَّحو الوظيفى (*Functional Grammar*)، الذي اقترحه سيمون ديك في السنوات الأخيرة، في نظرنا، النظرية الوظيفية التداولية الأكثر استجابةً لشروط التنظير من جهة ولمقتضيات "النّمذجة" للظواهر اللغوية من جهة أخرى، كما يمتاز النحو الوظيفى على غيره من النظريات التداولية بنوعية مصادره. فهو محاولة لصهر بعض مقترحات نظريات لغوية: (النحو العلاقى *(Relational Grammar)*، نحو الأحوال *(Case Grammar)* الوظيفية *(Functionalism)*، ونظريات فلسفية: (نظرية الأفعال اللغوية *(Speech Actes theory)* أثبتت قيمتها في نموذج صوري مصوغ حسب مقتضيات النمذجة في التنظير اللساني الحديث»[40].

ويلاحظ المتتبِّع لكتابات المتوكل منذ 1982 إلى يومنا هذا، أنه يهدف إلى تأسيس "نَحْو وظيفي للغة العربية"؛ نحو بإمكانه رصدُ كل القضايا المتعلقة بهذه اللغة، أو لنقل بتعبير أكثر دقة القيام بمشروع للسانيات اللغة العربية في كل مستوياتها. يقول المتوكل عن أهداف هذا المشروع: «حاولنا جُهدنا، في هذه المجموعة من الدراسات أن نُشارف هدفين اثنين: إغناء لسانيات اللغة العربية بتقديم أوصاف وظيفية لظواهر نعدها مركزية بالنسبة إلى دلاليات وتركيبيات

39 – غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 243-277.

40 – أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 7.

وتداوليات هذه اللغة وتطعيم النحو الوظيفي، كلما مسَّت الحاجة إلى ذلك بمفاهيم يقتضيها الوصف الكافي لهذه الظاهرة أو تلك»[41].

فإذا تقصَّينا مؤلفات أحمد المتوكل منذ بداية الثمانينيات، وحاولنا البحث في إشكالية إبستيمولوجية الانتقال في الفكر المتوكِّلي؛ أي البحث في الظروف التي تمت فيها صياغة مفاهيمه وتصوراته، سنجد أنه في البداية حاول وضع لبنة أولى لإعادة قراءة التراث العربي القديم (التليد)، ومن ثم إبْراز أصالة هذا التراث مع تبني فكرة إمكانية استغلاله وترجمته، في نماذج حديثة لا رفضه تماماً؛ أي أن المشروع كان الهدف منه «دَرْء التّعارض بين لسانيات الأداة ولسانيات التراث»[42].

كما أن المتابعة الدَّقيقة لكِتابات أحمد المتوكل تجعلنا نكتشف أن هذا المشروع ليست غايته دراسة اللّغة العربية دراسة وظيفية فقط، بل يهدف أيضاً إلى مُحاولة تَدعيم النَّحو الوظيفى وتطْعيمه بمجْموعة من المُعطيات الوَاردة في اللّغويات العربية التَّليدة، وإضَافة ما يُمْكن إضَافتُه من آلياتٍ وتقنياتٍ تحليل تُسْهم في تطور هذا النموذج وإغنائه، وكل هذا يجعل من هذا المشروع مشروعاً معتدّاً به، ليس بالنسبة إلى اللِّسانيات الوظيفية العربية فقط، بل إلى النظريات اللّسانية الوظيفية بوجه عام. فما هى أهم تجليات تدبير الاختلاف عند أحمد المتوكل؟

تكشف كتابات المتوكل عن وعي عَميق بطبيعة القراءات السابقة (القراءة التراثية والقراءة الحداثية) والمنزلقات التي تقع فيها، ويظهر ذلك في المنهجية التي يقترحها لقراءة التراث، يقول: «المنطلق في المنهجية التي نقترحها لقراءة التراث اللغوي العربي هو أن المفاهيم المعتمدة في "عُلوم اللّغة العربية" تنزع إلى

41 – المرجع نفسه، ص 14.

42 – مصطفى غلفان، لسانيات الأداة ولسانيات التراث، ص 11.

التوحّد وإن تعدَّدت هذه العُلوم وإلى تشكيل إطار نظري يخلف الدراسات النحوية والبلاغية والأصولية والتفسيرية على حدٍّ سواء. وتطمح هذه المنهجية إلى تمكين قارئ التراث من تلافي منزلقين: منزلق "القطيعة" ومنزلق "الإسقاط"»[43].

فهو بذلك يعى حقيقة التَّحول والتطور اللذين عرفتهما اللسانيات الحديثة، غير أنه لا يعد ذلك سبباً كافيّاً لخلق قطيعة مع التراث اللغوي العربي (والتراث اللغوي الإنساني عامة)؛ إن مفهوم "القطيعة" في نظره يصدق على الفصل المعرفي التام بين فكرين من حيث المنطلقات والأهداف والمنهج. ومن أمثلة ذلك ما نجدُه حاصلا بين الفكر العلمى من جهة والفكر السحري أو الأسطوري من جهة ثانية؛ وبذلك فهو يفنِّد الزعوم التى روجت بعض الأفكار المماثلة في الحقل اللغوي، وخصوصاً في بعض أدبيات اللِّسانيات البنيوية، والتى استندت على فكرة أن اللسانيات الحديثة علم جديد يباين مباينة القطيعة المعرفية ما سبقه من دراسات نحوية تقليدية من ضمنها الفكر اللغوي العربي القديم.

لقد ساعد على رواج مثل هذه الفكرة في نظر المتوكل أمران متلازمان:

أ. إحساسُ لسانيى تلك الحقبة بأنهم آتون، تبعا لسُوسير، بالجديد الجاب لما قبله؛

ب. رد "هجمة" أنصار القديم النافين لجدّة اللسانيات وعدّها لا تعدو أن تكون "بديلاً مصطلحيا" للدرس اللغوي القديم ذي الكفاية الثابتة على مدى العُصور.

لكن فكرة القطيعة هذه لم تلبث أن فنَّدتها دراسات ابستمولوجية لسانية ((تشومسكي) (1966)، وكورودا (1972) وسيميائية (كريماس (1966)) بيَّنت

43 – أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص 165.

بالملموس أن اللسانيات الحديثة ليست إلا حِقْبة من حقب تطور فكر لغوي واحد بدأ حين بدأ الإنسان يفكر في اللغة وسيمتد امتداد التفكير في اللغة[44].

استناداً إلى أطروحة التطوّر في مقابل أطروحة القطيعة، اقترح المتوكل قراءة للفكر اللغوي العربي القديم في مراحل ثلاث:

– أولا: استخلص من مختلف "عُلوم اللغة العربية" أهم مقومات التنظير العربي القديم للدلالة؛

– ثانيا: حدَّدَ معالم منهجية عامة لمقارنة النظرية الدلالية العربية القديمة بالنظريات اللسانية الحديثة خاصة منها النظريات الموجهة تداولياً مثل "نظرية الأفعال اللغوية" في ما يسمى "فلسفة اللغة العادية" ونموذج "الفرضية الإنجازية" في النظرية التوليدية التحويلية ومختلف النظريات الوظيفية بالتركيز على نظرية النحو الوظيفي؛

– ثالثاً: حاول اسْتكشاف إمكانات عَقْد حوار مَعْرفي بين النظرية الدلالية العربية المستخلصة والنظريات التى قورنت بها حيث بَيّن على الخصوص مدى الاستثمار المتاح للنّتاج اللّغوي العربي القديم في التنظير اللساني الحديث بوجه عام[45].

على أساس هذه الاقتراحات يقدِّم المتوكل قِراءة جَديدة تَعِي حقيقة الاختلافات بين التراث اللغوي العربي واللسانيات الحديثة، وتسعى إلى إقامة حِوار علمي بناء على أُسُس ابستمولوجية تسقط كل إسقاط.

إن الإسْقاط الذي يتحدث عنه المتوكّل هو قراءة نظرية ما من خلال نظرية أخرى. ويمكن تصنيف الإسقاط بالنظر إلى ثلاثة وسائط أساسية: نوعه

44 – المرجع نفسه، ص 168.

45 – المرجع نفسه، ص 168.

ودرجاته واتجاهه، ويصنف الإسقاط من حيث نوعه إلى إسقاطين: "إسقاط وجود"، و"إسقاط تقويم":

1. يمكن أن تنسب إلى نظرية ما مفاهيم أو إواليات أو سمات منهجية مُنْعدمة فيها موجودة في نظرية غيرها[46].

2. أما إسقاط التقويم فأن تنتقد نظريةً ما سلباً أو إيجاباً انطلاقاً من نظرية أخرى[47].

والإسقاط في نظر المتوكل دَرَجات؛ منه ما يقف عند المصطلح حين يتحدث عن نظريةٍ ما بمُصْطلحات نظرية أخرى حديثة أو قديمة، ومنهُ ما يجاوز ذلك إلى المفاهيم ذاتها.

وأغلبُ أنماط الإسقاط وأشهرها إسقاط نظرية حديثة على الفكر التراثي إسقاط وجود، أو إسقاط تقويم كأن يعاب على هذا الفكر نهجه في التبويب أو خلوه من أدوات الصورنة المنطقية- الرياضية مثلاً.

وبعد أن بيَّن المتوكل أنماط الإسقاط والهفوات التي يقع فيها كل صنف، يتساءل: كيف يمكن إذن، أن نقرأ النّظريات اللّغوية وأن نُقارن بينها بعيداً عن منزلق الإسقاط؟

إن أنجع السُّبل إلى تَلافي الإسقاط (أو إسقاطه) سَبِيلان مُتكاملان هما:

---

46 – من أمثلة ذلك أن يقال إن "التحويلات" بالمفهوم التوليدي التحويلي موجودة بنفس الخصائص الصورية في النحو العربي القديم، ومن أمثلة ذلك أيضا أن يقال إن البنية الصرفية- التركيبية في النظريات الحديثة هي بالحذافير ما كان يسميه الجرجاني "نظرية النظم"، ومن إسقاط الوجود كذلك أن يقابل مفهوم "البؤرة" مقابلة مطابقة بمفهوم العناية"/ الاهتمام" الوارد عند اللغويين العرب القدماء.

47 – مثال ذلك أن يعاب على نظرية صورية أنها لا تعتمد الدلالة والتداول في رصد البنية الصرفية- التركيبية أو أن يعاب في المقابل على نظرية وظيفية الأخذ بهذين البعدين في وصف وتفسير خصائص العبارات اللغوية.

– أولا: تحاشي الانطلاق من نظرية بِعَيْنها حديثة كانت أم قديمة؛

– ثانيا: وضع "مِيتَا نظرية" تعلُو جميع النظريات وتشكل المرجع والحكم الوحيدين في القراءة والمقارنة معا[48].

ولعلَّ من البناءات النظرية التى تقتربُ من الميتانظرية المنشودة ما أسماه "النظرية الوظيفية المثلى"، وهى النظرية التى شغلها لتقويم النظريات الوظيفية الحديثة؛ والتي بالإمكان تشغيلها في قراءة التراث اللغوي[49].

تتبدى بعض تجليات الحوار الذي يقيمه المتوكل بين التراث اللغوي العربي واللسانيات الحديثة (النظرية الوظيفية المثلى) من خلال تحليلاته لجوانب الدلالة في التراث اللغوي العربي.

إن الأطروحة التى تخلف التَّنظير التّراثى للدلالة وتحكمه مفاهيم ومنهجاً ومقاربة للظواهر هى أطروحة أن وظيفة اللّسان هى وظيفة إتاحة التواصل بين البشر[50].

إن هذه الأُطْروحة –وظيفة اللغة– منصوصٌ عَلَيْها بوُضوح في تعاريف اللغة نفسها: يقول ابن جنى (الخصائص: 40) في تعريف اللغة: "حد اللغة أنها أصوات يعبِّر بها كل قوم عن أغْراضهم") ويخلص المتوكل إلى أن «نفس فكرة ارتباط اللغة بأغراض مستعمليها نجدها معبراً عنها بمفهوم "الاحتياج" إلى التواصل فى أدبيات أصل اللغة. يقول الآمدى (الإحكام: 30) فى هذا الباب ما مفاده أنه، بما أن لا أحد يستطيع أن يتعرَّف إلى الأشياء وحده دون معونة غيره، احتيج إلى خلق "دلائل" تتيح لكل مَعْرفة ما في ضمير غيره من جهة، وتعينه على تحقيق أغراضه من جهة ثانية، دلائل مؤلفة من أصوات خص الله بها الكائنات البشرية[51].

48 – أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص 205.

49 – المرجع نفسه، ص 171.

50 – المرجع نفسه، ص 206.

51 – المرجع نفسه، ص 207.

ويُمْكن الاهتداء إلى الأطروحة نفسها من خلال حديث اللُّغويين العرب عن أركان التخاطب. إن هؤلاء المفكرين لم يتخذوا «العبارة اللغوية موضوع دراسة مجرداً مقطوعاً عما يلابسه، بل ركناً من أركان عملية تواصل تامة تتضمن مقاماً ومتخاطبين بالإضافة إلى المقال نفسه.

أ. يلح جل هؤلاء المفكرين على أن المقام لا ينحصر في العناصر المتواجدة والمتفاعلة أثناء عملية التخاطب، بل يشمل كذلك ظروف الإنتاج العامة. المقام لديهم، إذن، مقامان: مقام"مباشر" بمعناه الضيق ومقام"غير مباشر" بمعناه الأوسع.

يؤكد الشاطبى (الموافقات: 229) ضرورة الأخذ بعين الاعتبار، فى تفسير سُوَر القرآن الكريم، عادات العرب اللغوية منها والاجتماعية، وخصائص حقبة نزول السور التاريخية.ويشير الغزالى (المستصفى: 325) حين ينبه إلى أهمية الالتفات إلى "عادات المتكلم ومقاصده".

ب. يقوم المتكلم بدور هام تَبْرز مركزيته في أنَّ القَصْد ("الغرض والنِّية") الذى يتوخى تحقيقه يشكل رُكناً خاصّاً من أركان معنى المقال بحكم فحوى العبارة ومعناها معاً.

تبلغ أطروحة مركزية المتكلم مُنْتهاها عند بعض المفكرين العرب القدماء الذين يَعْزون كل عناصر بنية العبارة إلى المتكلم بما في ذلك الإعراب نفسه»[52].

إن هذه الجوانب تبقى غيضاً من فَيْض، فقد أثبت المتوكل من خلال أمثلة كثيرة أوجهاً للحوار وتدبير الاختلاف ممكنة بين التراث اللغوي العربي واللسانيات[53].

---

52 – المرجع نفسه، ص 207.

53 – نقتصر هنا على عرض بعض المستجدات التي جاءت في كتاب أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، الأصول والامتداد، وتجدر الإشارة إلى أننا تتبعنا بالتحليل والمناقشة مجمل إسهامات المتوكل في إغناء النحو الوظيفي في كتابنا: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، 2010م. وللاستزادة في الموضوع الذي نعالجه هنا يمكن الرجوع إلى مقالنا، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، مجلة عالم الفكر، المجلد 33 العدد 2 السنة 2004.

بقى أن نشير إلى أن هذا النوع من القراءة تحكمه ضَوابط مُحددة، لخصها المتوكل في ضابطين أساسيين:

أ. يجب ألاَّ يخضع التراث إلى مقاييس التنظير اللسانى الحديث، بل يجب أن يقوّم ويحكم عليه بالنظر إلى المناخ الفكري الذي أنتجه. فمن الحيف أن نطالب التراث وليد حقبة تاريخية أخرى بأن يستجيب إلى شروط البساطة والاقتصاد والصورنة والقابلية للحوسبة، شروط لا يمكن أن تستوفيها إلا النظريات اللسانية الحديثة.

ب. يمكن أن نقارن إذَا شِئْنا بين التراث اللغوى والنظريات اللسانية الحديثة لمجرد المقارنة، لكن إذَا أزْمَعنا المفاضلة فلتكن فى إطار النظرية الوظيفية المثلى من جهة، وبينه وبين النظريات القديمة التى عاصرته وكانت نتاج نفس الحقبة ونفس المناخ الفكري من جهة ثانية[54].

إن الانطلاق من هذين الضَّابطين الاحترازيين يمكن أن يقود إلى النتيجة الآتية:

«أولاً: التنظير التراثى للدلالة تنظير وظيفى مفاهيم ومنهجاً ومقاربة يحرز من مقتضيات النظرية الوظيفية المثلى ما يتيح إحرازه المحيط الفكرى الذى أفرزه؛

ثانيا: ليس التراث اللغوي العربى، رغم وظيفيته، نظرية لسانية وظيفية بالمفهوم الحديث وإنما هو فكر وليد حقبة معينة من تطور الفكر اللغوى يمكن أن يفاضل بينه وبين إنتاجات لغوية أخرى تعاصره[55].

من هنا تختلف قراءة المتوكل عن قراءة ما نسمِّيه القراءة التراثية والقراءة الحداثية، وهما قراءتان لا تُقيمان حدوداً أو ضَوابط للقراءة والمقارنة بين التراث اللّغوي العربي واللِّسانيات الحديثة.

54 – أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص 212.

55 – المرجع نفسه، ص 212.

إن القراءة التى يقوم بها المتوكل تَعى جَيِّدا حدودَ الاتصال والانفصال بين التراث اللغوي العربي واللّسانيات، فنحن أمام قطيعة في ظل جدل الاتصال والانفصال أو جدل الاستمرار واللاستمرار، وعليه فهذا النوع من القراءة يجعل التراث اللغوي العربي تراثاً ممتدّاً يتخذ أوضاعاً ثلاثة:

أولا. يمكن أن يعد تاريخاً للفكر اللساني الوظيفي؛

ثانيا. يمكن أن يعتمد مرجعاً حين البرهنة والحجاج؛

ثالثا: يمكن أن يكون مصدراً يمتحُّ منه كلما دعت الحاجة إلى ذلك[56].

لقد رحب رواد الفكر اللساني الوظيفى بهذه القراءة التى تحاول أن تقيم مصالحة بين اللسانيات والتراث اللغوي العربي، فقد كتب جون ما كنزي يَستحسن ذلك: «يستهدف كتاب الأستاذ المتوكل (المتوكل 1989) تطبيق النحو الوظيفى كما يقترحه سيمون ديك (ديك 1978)) في تحليل ظواهر اللغة العربية الحديثة المعيار. . . وللكتاب أهمية إضافية يستمدها من محاولته إدماج مقترحات الفكر اللغوي العربى القديم في نظرية النحو الوظيفى بطريقة تغنى الطرفين»[57]، كما أن رائد النحو الوظيفى سيمون ديك لم يجد حرجاً في تطوير النحو الوظيفى وإغنائه اعتماداً على اقتراحات المتوكل المستنبتة من أصالة التراث اللغوي العربي[58].

بعد كلِّ ما أسْلفناه يمكن أن نقول مع الدكتور أحمد المتوكل إن: «المنحى الوظيفى في الدرس اللِّساني العربي الحديث يمكن أن يكون كذلك مرجع احتجاج له ومصدراً من مصادر إغنائه وتطويره إذا ما تعومل معه على أساس منهجية علمية واضحة المعالم تنبذ القطيعة والإسقاط على حدٍّ سواء»[59].

---

56 – المرجع نفسه، ص 212.

57 – المرجع نفسه، ص 215.

58 – ينظر الفصل المخصص للنحو الوظيفي في كتابنا، وفي مقالنا المشار إليهما آنفا.

59 – المرجع نفسه، ص 216.

تكشف أعمال المتوكل عن إدراك عميق لمعطيات التراث اللغوي العربي، ومتابعة دقيقة للسانيات الوظيفية، ومساهمة فعّالة في تطوير نماذجها، وبذلك نجحت كتاباته في الكشف عن عدم وجود أيّ تعارض بين التراث اللغوي واللسانيات إذا كانت الموازنة المعتمدة تقوم على الحوار البناء، الذي ينفى كل رجم بالغيب وعداوة الباحث لما يجهل، فالتراث اللغوي العربي لا ينفى علمية اللسانيات؛ واللسانيات لا تُجبّ هذا التراث الأصيل، وبذلك فإن خلق حوار بَنَّاء بين الخِطابين يُمْكن أن يقودَ إلى استثمارٍ أوْفَى للِّسانيات في الثقافة العربية.

بيبليوغرافيا

- إسماعيلي علوي، حافظ، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، 2009م.

- إسماعيلي علوي، حافظ، اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، مجلة عالم الفكر، المجلد33 العدد2 السنة 2004.

- البهنساوي، حسام، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1414هـ/ 1994م.

- تمام، حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء (د.ت).

- تمام، حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1980م.

- الحمامى، منية، التراث اللغوي وإشكالية المناهج الوصفية الحديثة، مجلة التواصل اللساني (المغرب)، المجلد الثاني، العدد الثاني، 1990م.

- الخولى، محمد أمين، قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ، الرياض، 1402هـ/1981م.

- الراجحى، عبده، النحو العربى واللسانيات المعاصرة، أعمال ندوة البحث اللساني والسيميائي، منشورات كلية الآداب الرباط، 1984م.

- زكريا، ميشال، الملكة اللسانية في مقدمة ابن خلدون، دراسة ألسنية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1403هـ/ 1983م.

- السعران، محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربى، دار الفكر العربى، الإسكندرية، 1962م.

– طحان، ريمون، الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الثانية، 1981م.

– عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث فيه، مطبعة الخانجي، القاهرة، 1983م.

– عبد السلام بنعبد العالى – التراث والهوية – (سلسلة المعرفة الفلسفية) دار توبقال– المغرب.

– عبد المطلب، محمد، النحو بين عبد القاهر وتشومسكى، مجلة فصول، المجلد 5، العدد 1، أكتوبر– ديسمبر 1984م.

– غلفان، مصطفى، اللسانيات العربية الحديثة، دراسات نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، جامعة الحسن الثاني عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 4، 1998م.

– غلفان، مصطفى، لسانيات الأداة ولسانيات التراث، أنوال الثقافي، عدد 24، 1986م.

– الفاسى الفهري، عبد القادر، اللسانيات واللغة العربية(في جزأين)، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الثالثة، 1993م.

– فريحة، أنيس، نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الثانية،1981م.

– مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث،

– المتوكل، أحمد، المنحى الوظيفى في الفكر اللغوي العربي، دار الأمان، الطبعة الأولى، 2006م.

– المتوكل، أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربى، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1985م.

- المسدي، عبد السلام، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، 1981م.

- المهيري، عبد القادر، نظرات في التراث اللغوي العرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1993م.

- نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 1400هـ/ 1980م.

- هلال، عبد الغفار حامد، علم اللغة بين القديم والحديث، الطبعة الثالثة، 1409هـ/1989م.

- الوعر، مازن، دراسات لسانية تطبيقية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، 1989م.